



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٨٥

جامعة الملك عبد العزيز  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
مكة المكرمة

رسالة  
تحقيق القضية  
في  
الفرق بين الرشوة والهدية  
لابن النابلسي

٢١٨٦

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية  
لنيل درجة الماجستير في الفقه



تحقيق ودراسة  
أ. ب. ب. علي إبراهيم حسن

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ

وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ

وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ

سورة المائدة: ٢

(( كلمة شكر وتقدير ))

سبحانك اللهم لك الحمد كما أنت أهله . وكما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ، والصلاة والسلام على صفوة خلقك رسول الرحمة محمد وعلى آله وعترته وصحبه .

أما بعد . فأني في هذه الرسالة لمدني بالفضل الكبير بعد الله سبحانه وتعالى لاساتذتي الكرام الذين نلت من توجيهاتهم القيمة مفتح لي الطريق وأنا رلي السبيل في هذا البحث . وعلى رأسهم سعادة الدكتور الفاضل محمود عبد الدائم الذي تكرم بالاشراف على هذه الرسالة . والذي لقيت من رحابة صدره وغزارة علمه ودقة ملاحظاته واخلاصه في توجيهاته ما دفعني للاستمرار في العمل طيلة مراحل الرسالة . ولم يقتصر فضيلته على الساعات الرسمية المحددة في الكلية بل فتح قلبه وبهته خلال مدة البحث وما ذكرته عن سعادته هو ما يلمسه جميع طلابه الذين حظوا بأشرافه على رسائلهم .

كما اتقدم بخالص شكرى وامتنانى لعميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الذي مافتيء يهثنى على الجد والاجتهاد . ويمدني بالتوجيه والارشاد .

كما اتقدم خالص شكرى وتقديرى لكل مخلص ومخلصه مد يد العون والمساعدة فى تذليل سبل السير فى هذه الرسالة .

جزى الله الجميع عني خير الجزاء واثابهم اجرا حسنا . ووفقهم لما يحبه ويرضاه .  
والله حسبي ونعم الوكيل .

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم  
— فهرس محتويات الرسالة —

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ١      | المقدمة  |
| ١١     | * الباب التمهيدى — ويشتمل على فصلين                      |
| ١١     | = الفصل الاول • تعريف الهدية                             |
| ١١     | — المبحث الاول • تعريف الهدية لغة                        |
| ١٢     | — المبحث الثانى • تعريف الهدية شرعا                      |
| ١٣     | — المبحث الثالث • حكم الهدية                             |
| ١٥     | = الفصل الثانى • (تعريف الرشوة)                          |
| ١٥     | — المبحث الاول • تعريف الرشوة لغة                        |
| ١٦     | — المبحث الثانى • تعريف الرشوة شرعا                      |
| ١٨     | — المبحث الثالث • حكم الرشوة                             |
| ١٨     | — المبحث الرابع • الرشوة فى القرآن                       |
| ٢٠     | — المبحث الخامس • الرشوة فى السنة النبوية                |
| ٢٢     | — المبحث السادس • نصوص الصحابة والتابعين فى تحريم الرشوة |
| ٢٣     | — المبحث السابع • اركان جريمة الرشوة                     |
| ٢٤     | — المبحث الثامن • انواع الرشوة                           |
| ٢٤     | — النوع الاول — ما كان لابطال حق او احقاق باطل           |
|        | — النوع الثانى — ما كان لدفع الضرر والظلم او للحصول      |
| ٢٤     | على حق • وأقوال العلماء فى ذلك                           |
| ٢٨     | * القسم الاول • = دراسة المخطوطه =                       |
| ٢٩     | = ترجمة المؤلف (ابن النابلسى)                            |
| ٢٩     | — اسمه ونسبه   |
| ٢٩     | — مولده  |
| ٣٠     | — نشأته وحياته   |



|     |  |
|-----|--|
| ٣٢  | — شيوخه  |
| ٣٧  | — مؤلفاته العلمية  |
| ٤١  | — مدرسة الامام النابلس                                     |
| ٤٤  | — وفاته  |
| ٤٥  | = اهمية المخطوطه   |
| ٤٥  | — اختيار المخطوطه  |
| ٤٧  | — منهج التحقيق   |
| ٥٠  | — نماذج من مخطوطات الرسالة                                 |
| ٥٧  | * القسم الثاني — تحقيق المخطوطه                            |
| ٥٨  | = مقدمة المخطوطه   |
| ٦٥  | = الباب الاول — حكم اباحه الهدية وجواز قبولها              |
|     | — الفصل الاول  |
| ٦٦  | — الآيات القرآنيه الدالة على اباحه الهدية                  |
| ٧٢  | — الاحاديث النبويه الدالة على اباحه الهدية                 |
| ٨٦  | — اقوال العلماء فيمن جاءه مال من غير مسئلة • ولا اشراف نفس |
| ١٣٠ | — اقوال العلماء في الهدية المطلقة وهل تقتضى الثواب         |
| ١٣٣ | — الفصل الثانى — احكام الهدية عند علماء الاحناف            |
| ١٣٤ | — تعريف الهبة لغة وشرعا من كتاب (درر الحكم)                |
| ١٣٥ | — الايجاب والقبول فى الهبة                                 |
| ١٣٦ | — شروط القبض فى الهبة                                      |
| ١٣٧ | — تعريف الهبة اصطلاحا من كتاب (الاختيار)                   |
| ١٣٨ | — تعريف الهبة شرعا من كتاب جامع الرموز • والرد عليه        |
| ١٣٨ | — سبب الهبة • والفرق بين الهدية والصدقه                    |
| ١٣٩ | — موانع الرجوع فى الهدية                                   |
| ١٤١ | — الرجوع فى الصدقة والهدية                                 |
| ١٤٣ | — هدايا الختان • والزواج                                   |
| ١٤٥ | — هدايا القادم من السفر                                    |
| ١٤٥ | — اكل الوالدين من هدايا الابن                              |

|     |  |
|-----|--|
| ١٤٦ | = الفصل الثالث — احكام الهدية عند علماء الشافعية |
| ١٤٧ | — تعريف الهبة لغة وشرا                           |
| ١٤٧ | — الفرق بين الصدقة والهدية                       |
| ١٤٩ | — حكم الرسول بين المهدى والمهدى اليه             |
| ١٥٠ | — حكم الهبة والادلة على ذلك                      |
| ١٥١ | — تقسيم الامام الشافعى للهدايا                   |
| ١٥٢ | — تفريق الامام الماورى بين الهدية والهبة         |
| ١٥٢ | — تفريق الامام المتولى بين الهدية والهبة         |
| ١٥٣ | — الفرق بين الهبة والهدية والصدقة                |
| ١٥٣ | — هدية المشرى                                    |
| ١٥٦ | — اركان الهبة                                    |
| ١٥٨ | — الايجاب والقبول فى الصدقة والهدية              |
| ١٦٠ | — شروط الرجوع فى الهبة                           |
| ١٦٣ | — حكم الرجوع فى الهبة                            |
| ١٦٥ | — الهدايا المحمولة فى الختان                     |
| ١٦٦ | — ما يعطى لخدام الصوفية من الاموال والهدايا      |
| ١٦٦ | — ما يعطى لصاحب الفرح                            |
| ١٦٨ | — من خلص شخصا من يد ظالم واعطى على ذلك هدية      |
| ١٦٨ | — حكم الوفاء الحامل للهدية                       |
| ١٦٩ | = الفصل الرابع — احكام الهدية عند علماء المالكية |
| ١٧٠ | — تعريف الالتزام لغة واصطلاحا                    |
| ١٧٠ | — اقسام الالتزام                                 |
| ١٧١ | — تعريف الهبة والصدقة والفرق بينهما • وحكمها     |
| ١٧٣ | — اركان الهدية                                   |
| ١٧٣ | — شروط الهبة                                     |
| ١٧٤ | — هبة الثواب                                     |
| ١٧٧ | — تعريف الاعتصار                                 |

- ١٧٧ — اعتصار الاب • والادلة على ذلك
- ١٧٧ — اعتصار الجد والجده
- ١٧٨ — اعتصار الام
- ١٨٠ — الرجوع في الصدقة
- ١٨١ — شروط صحة الاعتصار
- ١٨١ أ — ان لا تفوق من عند الموهوب له • اقوال العلماء في ذلك
- ١٨٣ ب — ان لا يكون الوالد قد تزوج لاجل الهبة
- ١٨٣ ج — ان لا يكون الولد قد تداين لاجل الهبة
- ١٨٤ — اذا كان الابن مديانا هل يحق للاب الاعتصار
- ١٨٥ — اعتصار الجارية الموهوبة
- ١٨٦ د — ان لا يمرض احدهما (الواهب أو الموهوب له)
- اذا وهب احد الابوين الى ابنه وهو على حال من هذه
- ١٨٧ الاحوال • الزواج • التداين • المرض
- ١٨٧ — اذا زال المرض او النكاح او التداين
- ١٨٨ — عود الصدقة الى ملك من تصدق بها
- النهي في حديث (لا تبتمه ولو بدركهم) محمول على الندب
- ١٨٩ او الكراهه او التحريم • اقوال العلماء في ذلك
- ١٩١ — من ادعى على احد من الناس هبة لله تعالى
- متى يجبر المصدق او المهدى على اخراج الصدقة والهدية
- ١٩٣ ومتى لا يجبر
- ١٩٤ — حكم الجعل في اقتضاء الدين بجزء منه
- ١٩٦ — الفصل الخامس — احكام الهدية عند علماء الخنابلة
- ١٩٧ — تعريف الصدقة والهدية والنحلة والفرق بينها
- ١٩٩ — متى تكون الهبة افضل من الصدقة
- ٢٠٠ — الهبة المطلقة
- ٢٠٠ — اذا اشتهرط الواهب في هبته عوضا معلوما
- ٢٠١ — متى يلزم القبض في عقد الهبة • وما يستثنى من ذلك

- ٢٠٢ — اذن الواهب في عقد الهبة
- ٢٠٤ — هدايا الختات
- ٢٠٥ — ما يعطى لخدام الفقراء اولشيخ زاوية او شيخ رباط
- ٢٠٦ — حكم هبة الخائب عند موت الواهب او الموهوب له
- ٢٠٧ — رجوع الاب في الهدية • والادلة على ذلك
- ٢٠٨ — رجوع الام في الهدية
- ٢٠٨ — اذا سقط الاب حقه من الرجوع
- ٢٠٩ — شروط رجوع الاب في الهدية
- ٢١١ — الزيادة المنفصلة والمتصلة في الهدية
- ٢١٢ — الفصل السادس — (تتمه)
- ٢١٣ — الاحاديث النبوية الدالة على حكم الرجوع في الهدية
- ٢٢٣ — حكم الرجوع في الهدية عند الفقهاء ودليل كل مذهب
- ٢٢٧ = الباب الثاني — الرشوة الحرام والفرق بينها وبين الهدية المباحة
- الفصل الاول —
- ٢٢٨ — الاحاديث النبوية الدالة على تحريم الرشوة
- ٢٣٤ — حكم هدايا الصمال
- ٢٤١ — الفصل الثاني — احكام الرشوة عند علماء الاحناف
- ٢٤٢ — اذا ارتشى ولد القاضى او بعض اعوانه
- ٢٤٣ — انواع الرشوة
- ٢٤٦ — موقف القاضى من الهدية • متى تأخذ حكم الرشوة
- ٢٤٨ — رد الرشوة الى بيت المال
- ٢٤٩ — اذا اخذ القاضى الرشوة فهل ينمزل عن منصبه
- ٢٥١ — انواع الهدايا
- ٢٥٢ — موقف القاضى من الدعوة
- ٢٥٣ — اخذ الاجرة على كسب المسجلات والنفخاض
- ٢٥٤ — اخذ الاجرة على عقد الانكحة

- ٢٥٥ — القاضي اذا ارتشى وحكم هل ينفذ قضاؤه
- ٢٥٨ — دفع المال لتولى منصب القضاء
- ٢٦١ — اخذ القاضي الاجرة على كتب السجلات والمحاضر
- ٢٦٤ — هل تملك الرشوة
- ٢٦٥ — تعريف الرشوة لغة
- ٢٦٦ — تفريق الاقطع بين الرشوة والهدية
- ٢٦٦ — موقف القاضي من هدية الوالى
- ٢٦٧ — خلاصة القول لابن النابلس فيما يأخذخ القاضي وغيره
- ٢٦٩ — هدية المفتى
- ٢٧١ — الفصل الثالث — احكام الرشوة عند علماء الشافعية
- ٢٧٢ — دفع الرشوة للقاضى
- ٢٧٤ — تفريق بن كبح بين الرشوة والهدية
- ٢٧٥ — تفريق المارودى بين الرشوة والهدية
- ٢٧٥ — تفريق الفزالى بين الرشوة والهدية
- ٢٧٧ — ارتزاق القاضى من الخصم
- ٢٧٩ — شروط ارتزاق القاضى من الخصم
- ٢٨١ — موقف القاضى من الهدية
- هدايا الائمة
- ٢٨٧ — ١- هدايا دار الاسلام
- ٢٨٩ — ٢- هدايا دار الحرب
- ٢٩٠ — تفريق الطوردي بين الرشوة والهدية
- ٢٩١ — حكم الراشئ
- ٢٩٢ — الفصل الرابع — احكام الرشوة عند علماء المالكية
- ٢٩٣ — طلب القناء لجاهل او قاصد دنيا
- ٢٩٤ — موقف القاضى من الولائم
- ٢٩٥ — هدية القاضى
- ٢٩٨ — هدية المفتى والفقهاء

|     |   |
|-----|---|
| ٢٩٩ | — تعريف الرشوة  |
| ٣٠٠ | — الفصل الخامس — احكام الرشوة عند علماء الحنابلة      |
| ٣٠١ | — تعريف الرشوة * والفرق بينها وبين الهدية * وادله ذلك |
| ٣٠٣ | — هدية المفتى   |
| ٣٠٤ | — هدية القاضى   |
| ٣٠٥ | — الصدقة على القاضى                                   |
| ٣٠٦ | — اذا خالف القاضى واخذ الهدية                         |
| ٣٠٨ | — الهدية فى مقابلة الشفاعة                            |
| ٣١٢ | — (ملحق) عقوبة الرشوة                                 |
| ٣١٣ | ١— الجله والضرب                                       |
| ٣١٣ | ٢— العقوبة بالنال                                     |
| ٣١٤ | ٣— الحبس  |
| ٣١٥ | — موقف المملكة العربية السعودية من الرشوة             |
| ٣١٦ | ٤— المزل عن الوظيفه                                   |
| ٣١٧ | — خاتمه البحث   |
| ٣١٩ | — المراجع   |
| ٣٥١ | — الكشافات  |
| ٣٥٢ | ١— كشاف الايات القرآنيه                               |
| ٣٥٤ | ٢— كشاف الاحاديث النبويه                              |
| ٣٦٠ | ٣— كشاف الاشار  |
| ٣٦٣ | ٤— كشاف الاعلام                                       |
| ٣٧٥ | ٥— كشاف كتب وردت فى المخطوطه                          |
| ٣٨١ | ٦— كشاف الكلمات اللغويه *                             |

## بسم الله الرحمن الرحيم =====

### المقدمة : =====

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه وتوكل اليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له . ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أرسله رب العالمين بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيدا . ونصلى ونسلم على سيدنا محمد النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين . وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد :- فان الشريعة الاسلامية التي بعث بها خاتم الأنبياء والمرسلين هي الشريعة الغراء التي كفلت مبادئها السليمة وقواعدها القوية سعادة بني الانسان في حاضرتهم ومستقبلهم . ولا غرو فهي شريعة الأله الحكيم العالم بما كان وما يكون .

وقد أقامت الشريعة علاقة المرء بخالقه على أساس من الخضوع له والانقياد اليه والاستعانة به ، لأنه سبحانه النافع الضار والمعز والمذل . يعطي ويمنع بيده الخير وهو على كل شيء قدير .

كما نظمت علاقة المرء بأخيه على أساس من الاخاء والمساواة . .

والتعاون والمحبة والتعارف والتآلف .

قال تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ  
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ) ( ١ )

بهذه المبادئ غدا الاسلام أرقى تشريع ظهر على وجه البسيطة  
لأن مبادئه تتفق مع الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها .  
وليس أدل على ذلك من أنه يقرر في مبادئه حفظ الدين والنفس  
والمال والعرض . تأكيداً لحياة الفرد والجماعة حياة هادئة مطمئنة  
لا يشوبها كدر ولا يعكرها خصام أو نزاع . وكيف لا وقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كل المسلم على المسلم حرام دمه  
وماله وعرضه ) ( ٢ )

فحرم بذلك الفش والخداع والاختلاس والسحت والرشوة وفرض  
الصدق والأمانة في المعاملة حتى يكون مال المسلم طيباً وريحه  
حلالاً مباركاً فيه .

ومن الأمانة أن يحرض المرء على أداء واجبه كاملاً في العمل  
الذي يناط به . وأن لا يستغل منصبه الذي عين فيه لجر منفعة  
إلى شخصه أو قرابته فان التشبع من المال العام جريمة .

قال تعالى ( وَمَنْ يَفْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ  
نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ) ( ٣ )

- 
- ( ١ ) سورة ( الحجرات الآية ١٣ )  
( ٢ ) أنظر ( صحيح مسلم ٨ / ١١ )  
( ٣ ) سورة ( آل عمران آية ١٦١ )



وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من استعملناه منكم على عمل  
فكتمنا مخطيا فما فوق كان غلولا يأتي به يوم القيامة . فقام اليه  
رجل أسود من الأنصار فقال يا رسول الله أقبل عني عملك . .  
ومالك ؟ قال سمعتك تقول كذا وكذا . قال وأنا أقوله الآن . من  
استعملناه منكم على عمل فليجىء بقليله وكثيره . فما أوتي منه أخذ  
وما ينهى عنه انتهى ) ( ١ )

والاسلام شدد في ضرورة التعفف عن استغلال النفوذ كما  
شدد في رفض المكاسب المشوبة .

فقد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال  
له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال هذا الكم وهذا أهدي  
لي قال ( فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدي له  
أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئا الا جاء به يوم  
القيامة يحمله على رقبته ان كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو  
شاة تيعر ثم رفع بيده حتى رأينا عفرة ابطيه . اللهم هل بلغت  
اللهم هل بلغت ) ثلاثا ( ٢ )

---

( ١ ) أنظر ( صحيح مسلم ١٢/٦ ) .

( ٢ ) أنظر ( صحيح البخاري ٢٠٩/٣ ) ( صحيح مسلم ١١/٦ )

ولقد حاربت الشريعة الفراء استغلال نفوذ الوظيفة العامة والاستفادة منها بغير حق . وخرمت ذلك وعرضت مرتكبه لأشد العقوبات الدنيوية والأخروية قال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) ومن أكل أموال الناس بالباطل أخذ الرشوة . وهى ما يدفع من مال الى نى سلطان أو قاضى أو موظف مسئول ليحكم له أو على خصمه بما يريد هو . أو ينجز له عملا واجبا عليه أو محرما .

والرشوة فى حقيقتها مظهر من مظاهر انحلال القيم عند الراشى والمرشى ومؤشر يدل أول ما يدل على سقوط الحقوق ضحية الأطماع والاهواء . وضياع هيبة السلطة وشيوع الباطل وانخزال الحق وموت الضمير والوجدان . وفقدان الأمانة .

وهذه النتائج كفيفة بأن تهدد بنيان أعظم دولة وتنقض أساس أضخم مجتمع وأكبر حضارة . لذا حرم الاسلام على المسلم أن- يسلك طريق الرشوة للحكام واعوانهم كما حرم على هؤلاء أن يقبلوها اذا بذلت لهم وحظر على غيرهم أن يتوسطوا بين الاخذيين والدافعين قال تعالى ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) ( ٢ )

---

( ١ ) سورة ( النساء الآية ٢٩ )

( ٢ ) سورة ( البقرة الآية ١٨٨ )

وعن ثوبان رضى الله عنه قال ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى والرائش ) وهو الذى يمش بينهما ( ١ ) ولا غرامة فى تحريم الاسلام للرشوة وتشديده على كل من اشترك فيها . فان شيوعها فى مجتمع شيوع للفساد والظلم . من حكم بغير الحق أو امتناع عن الحكم بالحق . وتقديم من يستحق التأخير . وتأخير من يستحق التقديم . وشيوع روح النفعية فى المجتمع لا روح الواجب ( ٢ ) والرشوة مضادة للعدل لأنها مسببة للميل . والعدل أساس الملك فان ذهب العدل فان الملك يذهب على أثره .

والملك هنا ليس ذلك النظام الوراثى الذى يرث به المولود التاج عن والده مع السلطة لا بل هو النظام بشكل مطلق . ومن محاسن الاسلام أنه اذا حرم شيئاً حرم كل ما أدى اليه من طرق ووسائل وسد الذرائع الموصلة اليه . من هذه القاعده قرر الاسلام أن اثم الحرام لا يقتصر على الفاعل وحده والمباشر له . بل وسع الدائرة فشملت كل من شارك فيه بجهد علمى أو مادى كل يناله من الأثم بقدر مشاركته .

ففى جريمة الرشوة يلعن الرسول صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى والرائش . فيدخل فى هذا كل من كان له يد فى هذه الجريمة .

---

( ١ ) أنظر ( مسند أحمد ٢٧٩/٥ ) ( المستدرک ١٠٣/٤ )  
 ( مجمع الزوائد ١٩٨/٤ ) .  
 ( ٢ ) أنظر ( الحلال والحرام فى الاسلام ٣٢٠ ) .

وكما حرم الاسلام كل ما يفضى الى المخزئات من وسائل ظاهرة  
حرم التحايل على ارتكابها بالوسائل الخفية والحيل الشيطانية  
من تلك الحيل تسمية الشيء الحرام بغير اسمه وتغيير صورته  
مع بقاء حقيقته .

فالرشوة مثلا حرمها الاسلام فى أى صورة كانت وبأى أسم  
سميت . فتسميتها باسم الهدية لا يخرجها عن دائرة الحرام  
الى الحلال . ولا عبرة بتغيير الاسم اذا بقى المسمى ولا بتغيير  
الصورة اذا بقيت الحقيقة . كما يسمى بعض شياطين الأنس فى . .  
عصرنا الحاضر ( الربا ) فائده ( والخمر ) مشروبات روحية .  
( والرشوة ) هدية ( ١ )

والواقع أن الرشوة أصبحت ( توأم المسؤولية ) فى كافة الدوائر  
الحكومية وغيرها . وهى ( خبز الموظفين ) اليومى . ومن النادر  
أن تجد موظفا لم يسقط من غربال الرشوة . الراشون والمرتشون  
أصبحوا هم القاعدة . والنزهاء الافاضل هم الشوان .  
وقول الناس ( هذا عايش ) معناه أنه انخرط فى سلك الذين  
يمدون أيديهم الى جيوب الغير - برضاهم طبعاً - يأخذون  
الأتاوات والاعطيات والأكراميات للقيام بالخدمات المفروضة والواجبات  
اللازمة .

فما رأى المجتمع الأسلامى اليوم بهذه الأفة . وماهى حقيقة نظرته الى المرتشين . وهل ما زال اللفظ عيباً أم أنه تحول الى هرب من هروب الذكاء وحسن التصرف ؟

والتربية الدينية ذات أثر كبير فى تقويم سلوك المسلم فهى تقرر فى نفسه أنه وان نجا من العقاب الدنيوى فهناك عقاب أخرى لامناص منه . ويكون على رؤوس الأشهاد ( يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ) ( ١ )

من هذا المنطلق يتحرك الوازع الدينى فى نفس المؤمن فيمتنع عن التفكير فى ارتكاب أى جريمة حرمها الله تعالى صغيرة أو كبيرة لأنه يعلم يقيناً أن هناك حيا قيوما لا تأخذه سنة ولا نوم ، يعلم السر وأخفى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

فاذا كانت التربية الدينية وقوة الوازع الدينى خير مانع من ارتكاب أكبر الجرائم فانهما كذلك أفضل حجاب عن جريمة الرشوة .

الا أننا نجزم أن فى المسلمين بقية مؤمنة صابرة متمسكة بدينها ومؤهلة لان تكون هى بذور الخير التى ستملأ حياتنا بفراش الاثقياء الصالحين الشرفاء ان شاء الله تعالى .

والذى دفعنى الى اختيار تحقيق هذه الرسالة. والتحدث  
عن ( الرشوة المحرمة والهدية المباحة والفرق بينهما ) - عدة  
عوامل أهمها :-

أولا - انتشار الجرائم . وخاصة جريمة الرشوة بشكل ملحوظ. فهى  
تختبئ فى بعض أجهزة الدولة من دوائر حكومية ومؤسسات  
وشركات . فأصبحت تهدد كيان المجتمع بنشر الفساد فيه.  
وتزرع بذور التفرقة والخلاف والعداوة والبغضاء.

ثانيا - اعراض كثير من الحكام فى معظم البلاد الاسلاميه عن تطبيق  
الشريعة الاسلاميه وإنزال العقوبة الصارمه على كل من  
تسول له نفسه الخبيثه بإرتكاب اى جريمة. وخاصة الرشوة  
والاقبال على تحكيم القوانين والأنظمه الوضعيه المستمدة من  
عقول اليهود الكفره . الذين يسعون إلى نشر الفساد  
فى الأرض.

ثالثا - فشل التشريعات الجنائيه الوضعيه. القائمة فى عصرنا  
الحاضر فى كثير من الدول وعجزها عن القيام بالفرض المنشود  
ولاعجب فى ذلك فهى من صنع البشر .

رابعا - جريمة الرشوة لم تبحث فى كتب الفقه الاسلامى فى موضوع  
مستقل يبرز معالمها ويحلل غموضها ويوضح قواعدها. اللهم  
إلا إشارات عابرة فى ثنايا الكتب ومطون الأمهات عند بحث  
شرط العدالة فى القضاء أو الأحاديث الواردة فى حكم  
الرشوة أو مبحث الهدية.

خامسا - المساهمة في إبراز شىء من سمو وعظمة هذا التشريع الاسلامى

الحنيف وموقفه الصارم أمام جريمة الرشوة.

سادسا - من حق المسلمين على ( كطالب علم يطلع بمسئوليات ...

مجتمعه ) أن أبصرهم بموضوع الرشوة وما ورد فيه من آيات

وآثار وأخبار . ونورد لهم خلاصات موجزة من أقوال العلماء

في هذا الموضوع الخطير ليتجنبوها وليكافحوها وليصونوا

مجتمعهم عن الولوغ فيها وعن الوقوع في حمايتها .

سابعا - المشاركة في إحياء التراث الاسلامى . وذلك بتحقيق

هذه المخطوطه التى تناولت مشكلة إجتماعية حاضره .

واخراجها الى المجتمع الاسلامى بصورة حسنة إن شاء الله

تعالى وشرح ما فيها من مسائل فقهييه وتكميل ما نقص

منها .

ولعل في اختيارى لهذا الموضوع وإبرازه ببحث مستقل

ما يجمع شتاته من مظانه ويلم شعته ويعيد شاردہ ويقرب

بعيده وذلك قدر طاقتى وحسب استطاعتى .

هذا وقد احتوت هذه الرسالة على أبواب وفصول ومباحث

على النحو التالى :-

الباب التمهيدي :- ويشتمل على فصلين .

الاول فى تعريف الهدية وحكمها . والثانى فى تعريف الرشوة

وحكمها وادلتها وانواعها .

ثم تنقسم الرسالة بعد هذا ، الى قسمين .

القسم الاول - دراسة المخطوطه - ويشتمل على ما يأتى ترجمة ( ابن النابلسى ) .

اهمية المخطوطه . اختيار المخطوطه . مشجع التحقيق .

نماذج من عمور المخطوطه .

القسم الثانى - تحقيق المخطوطه - ويشتمل على ما يأتى .

١- مقدمة المخطوطه . ( للمؤلف ) .

٢- الباب الاول فى ( بيان حكم الهدية وجواز قبولها ) ويشتمل على

من ستة فصول . الاول ادلة اباحة الهدية . الثانى مذهب الاحناف .

الثالث مذهب الشافعية . الرابع مذهب المالكية الخامس

مذهب الحنابلة . السادس الاحاديث الدالة على الرجوع

فى الهدية واقوال العلماء .

٣- الباب الثانى فى ( بيان الرشوة الحرام والفرق بينها وبين

الهدية المباحة ) ويشتمل على خمسة فصول .

الاول . ادلة تحريم الرشوة الثانى مذهب الاحناف الثالث

مذهب الشافعية الرابع مذهب المالكية الخامس مذهب الحنابلة .

- بعد هذا الحققت بحث ( عقوبة الرشوة ) ثم ذكرت الخاتمة وفيها

خلاصة ما توصلت اليه فى هذا البحث من نتائج .

ارجو من الله سبحانه وتعالى ان اكون موفقا فى جميع ما كتبت . فما وفقت

فيه فذلك من فضل الله علي وانعامه فله الحمد والشكر . وما أخطأت

فيه فذلك منى ومن الشيطان والله برىء منه ورسوله . . . وصلى الله وسلم

على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



بسم الله الرحمن الرحيم

=====

## الباب التمهيدى

م م م م م م م م

قبل أن ندخل فى تحقيق متن المخطوطة كان لزاماً علينا أن نعقد هذا الباب التمهيدى كى نذكر فيه باختصار تعريف الهدية لغة واصطلاحاً وحكمها . وكذلك تعريف الرشوة لغة واصطلاحاً ثم نردف ذلك ببيان حكمها وأدلتها من القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين رضى الله عنهم . وقد جعلنا هذا الباب فى فصلين نذكر فى أولهما تعريف الهدية وحكمها ونذكر فى ثانيهما تعريف الرشوة وحكمها وأدلتها . وهناك مسائل كثيرة تتعلق بالبحث تكلمت عليها تفصيلاً عند تحقيق المخطوطة فلا حاجة الى ذكرها هنا .

## ( الفصل الأول )

=====

### " تعريف الهدية "

م م م م م

## البحث الأول :

### تعريف الهدية لغة :

-----

الهدية - ما أتحفت به يقال أهديت له ولرأيه وهى تطلق على الجمع والضم يقال أهدى الرجل امرأته جمعها اليه وضمها .

والجمع هدايا وهداوى وهى لفظة أهل المدينة ( ١ )  
ويقال هادى فلان فلانا أرسل كلُّ منهما هدية الى صاحبه .  
والمهداء . بالمد الذى من عادته أن يهدى .  
والمهدى بالقصر وكسر الميم : الاناء الذى يهدى فيه مثل الطبق  
ونحوه ولا يقال للطبق مهْدَى الا وفيه ما يهدى ( ٢ )

### المبحث الثانى :

#### تعريف الهدية اصطلاحاً :

هى ( ما يعطيه الشخص الى غيره من مال ونحوه ولا يكون معه  
شرط ( ٣ ) وقصد بذلك وجه المعطى ) ( ٤ )  
قوله ( لا يكون معه شرط ) قيد احتريزه عن هبة الثواب وهى  
الهدية التى يشترط رد مثلها أو أكثر منها أو أقل . واحتريزه أيضا  
عن الرشوة المحرمة . قوله ( وقصد بذلك وجه المعطى ) قيد احتريزه  
عن الصدقة . فانه يقصد بها وجه الله تعالى .  
وسوف يأتى بسط القول فى تعريف الهدية لكل مذهب  
تحقيق المخلوطة والتعليق عليها ان شاء الله تعالى .

---

( ١ ) أنظر ( لسان العرب ١٥ / ٣٥٧ ) ( تهذيب اللغة ٦ / ٣٨٠ )

( ٢ ) أنظر ( المعجم الوسيط ٢ / ٩٨٨ ) ( الافصاح فى فقه  
اللغة ١ / ١٣٨ ) .

( ٣ ) أنظر ( البحر الرائق ٦ / ٢٨٥ ) ( روضة الطالبين ١١ / ١٤٤ )

( ٤ ) أنظر ( حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤ / ٨٧ ) .

المبحث الثالث :

=====

حكم الهدية :

-----

كل ما من شأنه أن يقرب من قلوب الناس ويفرس فيها المحبة  
ويؤكد فيها روابط الود ، مطلوب في نظر الشريعة الاسلامية  
ويختلف طلبه بتفاوت حاجة الناس اليه فما كان لازما ضروريا  
كان القيام به فرضا لازما كزكاة الاموال التي فرضها الله تعالى  
بقوله ( وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ) ( ١ )

فما لا يخلو منه مجتمع في هذه الحياة الدنيا أن يوجد أفراد  
بين الناس عاجزون عن سلوك سبل الحياة وتحصيل الضروري من  
القوت. فكان فرضا انفاق هؤلاء واعطائهم ما يدفع عنهم غائلة  
الجوع والعري . أما ما زاد على ذلك من انفاق المال وبذله في  
وجوه الخير كالهديّة فهو مندوب اليه لما فيه من ايجاد التألف  
والتحاب فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( تهادوا تحابوا )  
( ٢ )  
وقال صلى الله عليه وسلم ( يامعشر الأنصار تهادوا فان الهدية  
تحل السخيمة وتورث المودة فوالله لو أهدى الى كراع لقبلت  
ولو دعيت الى ذراع لأجبت ) .

وعن أنس رضي الله عنه قال كان المسلمون يتهدون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلة بينهم فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ( لو قد أسلم الناس لتهدوا من غير فاقة ) ( ٣ )

- ( ١ ) سورة ( المعارج آية ٢٤ ، ٢٥ )  
( ٢ ) أنظر ( نصب الراية ١٢٠ / ٤ )  
( ٣ ) أنظر ( مجمع الزوائد ١٤٦ / ٤ ) ( معجم الطبراني الصغير  
٠ ( ٢٤٤ / ١ )

فهذه الأحاديث ( وغيرها الكثير الذي سيأتي ذكره ) قد ورد  
الأمر فيها بالاهداء . وقد صرف الأمر فيها عن الوجوب إلى الندب  
الاجماع على عدم وجوب الاهداء . وقبول الهدية أيضا مندوب اليه  
للمعنى الذى أشارت اليه الأحاديث وهو اشاعة الحب بين الناس  
ونزع الحقد والفصل من قلوبهم .

فمن قصد بهديته التحبب إلى الناس وتقوية روابط الأخوة  
الاسلامية التى قال الله تعالى فى شأنها ( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ) ( ١ )  
وقصد امتثال أمر النبى صلى الله عليه وسلم فانه يثاب على هديته  
بقدر نيته . أما من قصد بهديته غرضا خسيسا لا يقره الله ورسوله  
فانه يعاقب بقدر نيته .

---

( ١ ) سورة ( الحجرات آية ١٠ ) .

## الفصل الثانى

تعريف الرشوة - وحكمها - وأدلتها - وأركانها - وأنواعها .

---

المبحث الأول :

تعريف الرشوة لفظة .

جاء فى اللسان - الرَشُو فَعَلَ الرشوة ، يقال رَشَوْتُهُ ، والمرأشاة المحاباة وعن المنذرى عن أبى العباس أنه قال الرشوة مأخوذة من رشا الفرج إذا مد رأسه الى أمه لترقه .

قال الأصمى إذا امتدت أغصان الحنظل قيل قد أرشت أى صارت كالأرشية وهى الحبال .

وجاء فى التاج - الرشاء ككساء الحبل ومنه أخذت الرشوة .  
وأرش الدلو جعل لها رشاء . ويقال استرش مافى الضرع إذا أخرجه .  
ويقال ( راشاه ) حباه وصانعه ويقال ( ترشاه ) لاينه كما يصانع الحاكم بالرشوة .

قال أبو عبيد - والرشاء رسن الدلو يقال منه أرشيت الدلو إذا جعلت لها حبلاً .

وقال ابن الأعرابى - أرش الرجل إذا حك خوران الفصيل ليعدو .  
- فهذه المعانى اللغوية لها اتصال بالمعنى الاصطلاحي للرشوة .  
فالرشوة صلة بين الراشى والمرتشى كالحبل والرسن وكالفرخ إذا مد رأسه الى أمه . وهى تدفع لأجل المصانعة والمحاباة فى قضاء المصالح .  
وهى تطلق على حك خوران الفصيل فتدفعه للعدو فكذا تدفع المرتشى لانجاز ما طلب منه ( ١ )

---

( ١ ) أنظر ( لسان العرب ١٤ / ٣٢٢ ) ( تهذيب اللغة ١١ / ٤٠٦ )  
( شاح المروس ١٠ / ١٥٠ ) ( المعجم الوسيط ١ / ٣٤٨ )

## المبحث الثاني . =====

### تعريف الرشوة اصطلاحاً :

١- قال الامام الرهونى ( الرشوة ما أعطيت لتحقيق باطل او لابطال حقم ) (١)  
وهذا التعريف غير جامع لأنه لايشمل جميع أنواع الرشوة . ان منها ما يدفع  
لطلب حق أو لدفع ظلم .

٢- وقال بعضهم - هى ( الوصلة الى الحاجة بالمصانعة ) (٢)  
وهذا التعريف غير سليم لأن بعض أهل اللغة قد فسروا المصانعة بأنها  
الرشوة . فيكون هذا تعريفاً للشيء بنفسه وهو دور .

٣- وقال الامام البهوتى هى ( ما يعطى بعد طلب الأخذ لها ) (٣)  
وهذا التعريف غير جامع لأنه لايشمل الرشوة التى تدفع من غير  
طلب وهو أيضاً غير مانع لأنه يصدق على غير الرشوة كالصدقة اذا دفعت  
بعد الطلب .

٤- وقال ابن حزم الرشوة هى ( ما أعطاه المرء ليحكم له بباطل أو ليولى  
ولاية أو ليظلم له انسان ) (٤)  
وهذا التعريف غير جامع لأنه لايشمل جميع أنواع الرشوة ان منها  
ما يدفع لطلب حق أو دفع ظلم كما تقدم .

---

(١) أنظر ( حاشية الرهونى على الزرقانى ٢٩٤/٧ ) .  
(٢) أنظر ( عون المعبود شرح سنن أبى داود ٤٩٦/٩ ) .  
(٣) أنظر ( كشف القناع ٣١٦/٦ ) .  
(٤) أنظر ( المحلى لابن حزم ١٤٠/١٠ ) .

- ٥- وقال الامام ابن كج ( الرشوة عطية بشرط أن يحكم له بغير حق )  
( ١ ) وهذا التعريف غير جامع لأنه لا يشمل الرشوة المدفوعة  
لطلب الحق ، فهي حرام من طرف الأخذ فقط .
- ٦- وقال بعضهم الرشوة هي ( المال الذى يعطى بشرط الاعانة )  
( ٢ ) وهذا التعريف غير مانع لأنه يدخل فيه الجعل على  
رد العبد الأبق واستئجار العامل .
- ٧- وقال ابن عابدين هي ( ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم  
له . أو يحمله على ما يريد ) ( ٣ )
- وهذا التعريف يبدو لى ( والله أعلم ) أنه أسلم تعريف لخلوه  
من الانتقادات الواردة على بقية التعاريف الأخرى . فقله ( ما يعطيه  
الشخص ) عام يشمل المال وغيره من المنافع  
وقوله ( الحاكم ) أى القاضى ( وغيره ) أى كل من يلتبس الراشئ  
عنده قضاء حاجته . قوله ( أو يحمله على ما يريد ) أى تحقيق  
رغبة الراشئ سواء كان حقا أو باطلا . فالتعريف شامل لجميع  
أنواع الرشوة . ومانع من دخول غيره فيه .

---

( ١ ) أنظر ( روضة الطالبين ١١ / ١٤٤ ) .  
( ٢ ) أنظر ( المسئولية الجنائية فى الفقه الاسلامى ٩٦ ) .  
( ٣ ) أنظر ( حاشية ابن عابدين ٥ / ٣٦٢ ) .

المبحث الثالث :

=====

حكم الرشوة :

الرشوة حرام بالاجماع . وهي كبيرة من كبائر الذنوب ( ١ ) سواء كانت للحاكم أو للقاضي أو للعامل أو أى شخص يقوم بعمل يجب عليه اداؤه بدون أخذ أى مقابل عليه . وحرمتها تشمل كلا من الأخذ والباذل والوسيط بينهما .

المبحث الرابع :

=====

الرشوة فى القرآن :

١- ذكر الله تعالى الرشوة فى معرض تنديده بأكل الأموال بالباطل والادلاء بها للحكام فقال جل شأنه ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) ( ٢ )

فى هذه الآية اشارة الى أن مال الغير له ذات الاعتبار الذى لمال النفس سواء بسواء وذلك فى قوله تعالى ( أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ ) . ومعنى الآية - لاتصانعوا الحكام بأموالكم وترشوهم ليقضوا لكم على أكثر منها - قال ابن عطية - وهذا القول يترجح لأن الحكام مظنة الرشاء الا من عصم وهو الأقل وأيضا فإن اللفظين متناسبان ( تدلوا ) من ارسال الدلو ( والرشوة ) من الرشاء كأنه يمد بها ليقضى الحاجة ( ٣ )

قال ابن حجر - الادلاء هو ارسال الدلو الى البئر للاستقاء ووجه تشبيه الرشوة بالادلاء اما كونها تقرب بعيد

---

( ١ ) انظر ( ألفواكه العديدة ٢ / ٩٨ ) ( الزواجر ٢ / ١٦٣ )

( ٢ ) سورة ( البقرة آية ١٨٨ ) .

( ٣ ) أنظر ( تفسير القرطبي ٢ / ٣٤٠ ) .



الحاجة كما أن الدلو المملوءة بالماء تصل من البعيد إلى القريب بواسطة الرشاء فالبعيد يصير قريبا بسبب الرشوة. واما كون الحاكم يمضى الحكم بسبب الرشوة ويثبت من غير تثبت كمضى الدلو في الرشاء (١)

٢- وذكر تعالى الرشوة في معرض تحذيره من أخلاق اليهود وطبائعهم فقال جل شأنه ( وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ \* لَوْلَا يُنَاهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ) (٢)

ففي هاتين الآيتين بيان لأخلاق اليهود وأفعالهم باختصار جامع :-

أ - متعجلون بالوقوع في الآثام

ب - يظلمون أنفسهم والآخرين بالعدوان

ج - يستسهلون أخذ الرشاوى من الناس لقاء الحكم بغير ما أنزل الله . هذا مع علمهم بما يقتربون من المعاصي والآثام . وهكذا فقد عد الله تعالى الرشا مع الاثم والعدوان في مرتبة واحدة قال السدى الاثم هو الكفر والعيان بالله .

وبسبب هذه المعادلة الرهيبة فقد ارتجف الضحاك بن مزاحم خوفا من الآية الثانية وقال ما في القرآن آية أخوف عندي منها . وعلل سبب خوفه منها أنه هو أيضا مقصر في النهي عن المنكر والأخذ على يدي الاثم والمعتدى والراشئ والمرتشى ولذلك فقد قال الضحاك انا لانهى (٣)

(١) أنظر ( الزواجر عن اقتراف الكبائر ٢/١٦٣ )

(٢) سورة ( المائدة ٦٢، ٦٣ ) .

(٣) أنظر ( تفسير الطبرى ٦/٢٩٨ ) .

المبحث الخامس :

=====

الرشوة في السنة النبوية ؛

-----

١- المطلع على السنة النبوية الشريفه يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوجه اللعنة الا على من يقع في محارم معدودة وقبائح معينة الا أنه صلى الله عليه وسلم يقول فيما رواه احمد بن حنبل وأبو داود والترمذى عن عبد الله بن عمرو ( لعنة الله على الراشى والمرتشى ) وزاد في رواية لفظ ( فى الحكم ) والحديث واضح ولا يحتاج الى ايضاح .

٢- ما روى عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كل لحم نبت بالسحت فالنار أولى به قالوا

يا رسول الله وما السحت ؟ قال الرشوة فى الحكم ) ( ١ )

٣- ما روى عن ثوبان رضى الله عنه أنه قال ( لعن رسول الله

صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى والرائش وهو الذى

يمشى بينهما ) ( ٢ )

واللعن هو الطرد والابعاد من رحمة الله . ولا يكون الا فى

معصية كبيرة فالرشوة معصية كبيرة فتكون محرمة .

٤- ما روى عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ( الراشى والمرتشى فى النار ) ( ٣ )

---

( ١ ) أنظر ( تفسير القرطبي ١٨٣ / ٦ ) منتخب كنز العمال

٠ ( ٢٠٠ / ٢ )

( ٢ ) أنظر ( مجمع الزوائد ١٩٨ / ٤ ) نيل الاوطار ٣٠١ / ٨

( ٣ ) أنظر ( معجم الطبرانى الصغير ٢٨ / ١ ) مجمع الزوائد

٠ ( ١٩٨ / ٤ )

- ٥- ما روى عن عمرو بن العاص أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( ما من قوم يظهر فيهم الربا لا أخذوا بالسنّة وما من قوم يظهر فيهم الرشا الا أخذوا بالرب ) ( ١ )
- ٦- روى البخارى فى التاريخ وابو داود عن ذى الزوائد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( أخذوا العطاء ما دام عطاء فاذا تجاحفت قريش بينها الملك - وضار العطاء رعا عن دينكم فدعوه ) ( ٢ )
- ٧- روى الطبرانى بسند جيد ( لعن الله الراشى والمرتشى فى الحكم - والحاكم من ولى عشرة فحكم بينهم بما أحبوا أو بما كرهوا جىء به مفلولة يداه فان عدل ولم يرتشى ولم يحسف فك الله عنه . وان حكم بغير ما أنزل الله وارتشى وحابى فيه شدت يساره الى يمينه ثم رمى به فى جهنم فلم يهلمغ قعرها خمسمائة عام ) ( ٣ )
- ٨- اما الهدية الى العمال واصحاب الرياسة الذين بيدهم قضاء حاجات الناس فقد روى الامام احمد والبخارى عن النبى صلى الله عليه وسلم قوله ( هدايا العمال غلول ) ( ٤ ) والغلول هى السرقة المبطنة . وفى الاصطلاح الخيانة فى الغنائم .

- 
- ( ١ ) أنظر ( مسند أحمد ٢٠٥ / ٤ ) السند - الجذب والقحط
- ( ٢ ) أنظر ( منتخب كنز العمال ٢٠٠ / ٢ ) تجاحفت - تنازعت على الملك .
- ( ٣ ) أنظر ( الزواجر ١٦٤ / ٢ ) .
- ( ٤ ) أنظر ( مجمع الزوائد ٢٠٠ / ٤ ) ( الفتح الربانى ٨٦ / ٩ )

## المبحث السادس :

نصوص الصحابة والتابعين في تحريم الرشوة :

- ١- عن أبي جرير الأزدي أن رجلاً كان يهدى إلى عمر بن الخطاب كل سنة فخذ جزور فخاصم إلى عمر فقال يا أمير المؤمنين (أقضى بيننا قضاءً فصلاً كما يفصل الفخذ من الجذور) فكتب عمر إلى عماله (لاتقبلوا الهدية فإنها رشوة) (١)
- ٢- عن مسروق سألت ابن مسعود رضى الله عنه عن السحت أهو رشوة في الحكم قال ( لا . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) والظالمون والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك رجل على مظلمة فيهدى لك فتقبله فذلك سحت (٢)
- ٣- روى الطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال ( الرشوة في الحكم كفر وهو بين الناس سحت ) (٣)
- ٤- وعن مسروق قال قلت لعمر بن الخطاب رأيت الرشوة في الحكم من السحت هي . قال ( لا . ولكن كفر إنما السحت أن يكون للرجل عند السلطان جاه ومنزلة ويكون للآخر إلى السلطان حاجة فلا يقضى حاجته حتى يهدى إليه هدية ) (٤)
- ٥- ما روى عن عبد الله بن رواحة أنه قال لليهود ( فأما ما عرضتم من الرشوة فإنها سحت وأنا لاناكلها ) وذلك عندما بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم ليقدر ما يجب عليهم في تخيلهم من خراج ، فعرضوا عليه شيئاً من المال يبذلونه له . (٥)

(١) أنظر ( منتخب كنز العمال ٢/٢٠٠ ) ( سنن البيهقي

١٠/١٣٨ ) .

(٢) أنظر ( سنن البيهقي ١٠/١٣٩ ) .

(٣) أنظر ( مجمع الزوائد ٤/١٩٩ ) .

(٤) أنظر ( منتخب كنز العمال ٢/٢٠٠ ) ( أحكام القرآن ٢/٤٣٢ )

(٥) أنظر ( موطأ مالك ٢/٧٠٤ )

- ٦- ما روى عن علي بن أبي طالب أنه قال ( السحت الرشوة في الحكم ومهر البغي وعسب الفحل وكسب الحجام وثن الكلب وثن من الخمر وثن الميتة وحلوان الكاهن والاستجعال في القضية ) (١)
- ٧- ما روى عن مسروق أنه قال ( القاضي اذا أخذ الهدية فقد أكل السحت واذا أكل الرشوة بلغت به الكفر ) ( ٢ )
- ٨- ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ( بايان من السحت يأكلهما الناس الرشا ومهر الزانية ) ( ٣ )
- ٩- ما روى عن مسروق أنه قال ( جاء رجل من أهل ديارنا فاستعان مسروقا على مظلمة له عند ابن زياد فأعانه فأتاه بجارية له بعد ذلك . فردها عليه وقال : انى سمعت عبد الله يقول هذا

( السحت ) ( ٤ )

المبحث السابع :

=====

أركان جريمة الرشوة :

١- الراشى :

هو الشخص الذى يبذل المال أو المنفعة للوصول الى غرضه المنشود فان قصد بذلك عملا محرما فهو فاسق لأنه بذل الرشوة وتسبب في ظلم نفسه وغيره . وان قصد بذلك الوصول الى حقه أو دفع الضرر والظلم عنه فهو غير آثم عند الجمهور .

- ( ١ ) أنظر ( أحكام القرآن ٢ / ٤٣٢ ) ( تفسير القرطبي ٦ / ١٨٣ )
- ( ٢ ) أنظر ( أحكام القرآن ٢ / ٤٣٣ )
- ( ٣ ) أنظر ( منتخب كنز العمال ٢ / ٢٠٠ ) ( أحكام القرآن ٨ / ٤٣٣ )
- ( ٤ ) أنظر ( مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٨ / ١٤٨ )

## ٢- المرتشى :

هو الشخص الذى يتقاضى ذلك المال أو تلك المنفعة لتحقيق ذلك الفرض المنشود . فان كان واجبا عليه فانه يحرم عليه أخذ شيء مقابل عمل يجب عليه اداؤه ، وان كان عملا باطلا فهذا أشد تحريما . ويستحق صاحبه العزل عن العمل .

## ٣- الرشوة :

هى المال أو المنفعة التى يبذلها الراشى للمرتشى مقابل حملته على قضاء المصلحة المذكورة .

== أما ( الرائش ) وهو السفير بينهما فهو آثم فى جميع الأحوال حتى ولو كان دافع الرشوة قصد بذلك الحصول على حق له أو رفع الظلم عنه . لأن الرائش فى هذه الحالة يكون نائبا عن المرتشى فيشترك معه فى الأثم .

## المبحث الثامن :

### أنواع الرشوة :

النوع الأول - ( ما كان لا بطلان حق أو احقاق باطل )

فدفع المال الى القاضى ليحقق له باطلا أو يبطل حقا لغيره . وكذا دفعه الى غير القاضى للفرض نفسه يعتبر من أصرح أنواع الرشوة المحرمة والمجمع على تحريمها وهو الذى قال فيه رسول الهدى صلى الله عليه وسلم ( لعنة الله على الراشى والمرتشى ) ( ١ )

النوع الثانى - ( ما كان لدفع الضرر والظلم أو للحصول على حق ) فالقابض للرشوة هنا آثم باتفاق لأنه يحرم عليه أخذ شيء فى مقابل أمر واجب عليه . واختلفوا فى البادل على قولين .

( ١ ) أنظر ( المنتقى ٢ / ٩٣٥ ) ( مجمع الزوائد ٤ / ١٩٩ ) ( سنن

البيهقى ١٠ / ١٣٩ )

القول الأول - لا يَأْتُمُ الأخذ (١) وهذا هو مذهب جمهور العلماء آدلتهم -

١- ما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان بأرض الحبشة فأعطى دينارين حتى خلى سبيله وقال ( ان الأثم على القابض دون الدافع ) (٢) ففعل الصحابي هنا يستأنس به اذا لم يكن هناك حديث صحيح يعارضه . ولا معارض له .

٢ - ما روى عن جماعة من التابعين انهم قالوا ( لا بأس ان يصانع الرجل عن نفسه وماله اذا خاف الظلم ) (٣)

٣- ما روى عن وهب بن منبه انه قيل له الرشوة حرام في كل شيء فقال ( لانما يكره من الرشوة ان ترشى لتمطى ماله ليس لك او تدفع حقا قد لزمك فأما ان ترشى لتدفع عن دينك ودمك ومالك فليس بحرام ) قال ابو الاليث السمرقندي ( ومهم هذا نأخذ لا بأس بأن يدفع الرجل عن نفسه وماله بالرشوة ) (٤)

---

(١) أنظر ( روضة الطالبين ١١/١٤٣ ) ( المحلى ١٠/١٤٠ )  
( الرهوني ٧/٣٦٣ ) ( حاشية ابن عابدين ٥/٣٦٢ ) -  
( كشف القناع ٦/٣١٦ ) ( الزوائد ٨٨٩ ) ( عون المعبود

١٩٦/٩ ) ( نهاية المحتاج ٨/٢٤٣ ) .

(٢) أنظر ( تفسير القرطبي ٦/١٨٤ ) .

(٣) أنظر ( المسؤولية الجنائية ١٠٤ ) .

(٤) أنظر ( تفسير القرطبي ٦/١٨٣ ) .

٤- قوله صلى الله عليه وسلم ( أطعموا الجائع وفكوا العاني ) ( ١ )  
والعاني هو الأسير وهو مظلوم فهذا عام لكل من ذلَّ وظلم بغير  
حق .

٥- ما روى عن أبي الشعثاء أنه قال ( لم نجد في زمن زياد شيئاً  
أنفع لنا من الرشا ) ( ٢ )

٦- ما روى عن الحسن أنه قال ( لعن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الراشئ والمرتشئ قال الحسن ليحق باطلاً أو ليظلم  
حقاً فأما أن تدفع عن مالك فلا بأس ) .

٧- ما روى عن مجاهد أنه قال ( اجعل مالك جنة دون دينك  
ولا تجعل دينك جنة دون مالك ) ( ٣ )

فهذه الآثار المتقدمة عن التابعين تدل على جواز دفع الرشوة  
مقابل دفع الضرر والظلم عنه أو استرجاع حق له .

القول الثاني - يأثم الدافع كما يأثم الآخذ ( ٤ )

وبهذا قال الامام الشوكاني رحمه الله واستدل بما يأتي :-

١- عموم قوله صلى الله عليه وسلم ( لعن الله الراشئ والمرتشئ )  
٢- أن الاصل في مال المسلم التحريم قال تعالى ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ  
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) ( ٥ ) وقال صلى الله عليه وسلم ( لا يحل مال امرئ  
مسلم الا بطيبة من نفسه ) .

( ١ ) أنظر ( صحيح البخارى ٨٧/٧ ) ( مسند أحمد ٤/٣٩٤ )

( ٢ ) أنظر ( المسؤولىه الجنائيه ١٠٥ )

( ٣ ) أنظر ( أحكام القرآن للجصاص ٤٣٣/٢ )

( ٤ ) أنظر ( نيل الأوطار ٣٠٢/٨ )

( ٥ ) سورة ( البقرة آية ١٨٨ ) .



- وقد انضم الى هذا الأصل كون الدافع انما دفعه لينال به حكم الله ان كان محقا وذلك لايحل لأن المدفوع في مقابلة أمر واجب أوجب الله تعالى على الحاكم الصدع به . فاذا لم يقيم به حتى يأخذ شيئا من المال آثم بذلك ( ١ )

والراجع من القولين هو مذهب الجمهور لأن أدلتهم مخصصة لعموم الحديث (لما لله الراشى والمرشى ) وقياسا على دفع المال لانقاذ الأسير . فالمال الذى يبذل لانقاذ الأسير ضياع بالباطل ومع هذا يجوز بذله استنقاذا للأسير فكذا هنا بجـ يجوز له بذل المال استنقاذا للحق ودفعاً للضرر والظلم عنه .

والذى أراه - أنه ينبغى للانسان أن يلتجئ الى جهة حكومية أو غيرها تستطيع أن توصل الحق اليه . وتنصفه من ظالمه . فاذا لم يجد فلا بأس أن يدفع الرشوة . للوصول الى حقه ودفع الضرر والظلم عنه وهذا من باب ( الضرورات تبيح المحظورات ) . والله أعلم .

---

( ١ ) انظر ( نيل الأوطار ٨ / ٣٠٢ ) .

القسم الأول :

(بدراسة المخطوطة)

ترجمة المؤلف :-

=====

١- اسمه ونسبه

٢- مولده

٣- نشأته وحياته

٤- شيوخه

٥- مؤلفاته العلمية

٦- مدرسة الامام النابلسي

٧- وفاته

اسمه ونسبه :  
=====

هو الامام الكبير الشيخ عبد الفنى بن اسماعيل بن عبد الفنى بن اسماعيل بن  
أحمد بن ابراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم بن سعد الله بن  
جماعة الكتانى الحموى الاصل المقدسى الشهير ( بابن النابلسى )<sup>(١)</sup>

مولده :  
=====

ولد ابن النابلسى فى مدينة دمشق يوم الاحد رابع ذى الحجة سنة خمسـين  
وألف من الهجرة بدار أمه الكائنة بسوق القطن وكان والده مسافرا الى الروم هذا ما ذكره  
حفيدة نجم الدين الغزى فى كتابه ( الورد الانسى ) وتحقيقا لمولده فهناك عدة  
مصادر تحدد مولده بأنه ولد فى يوم الاثنين الخامس من شهر ذى الحجة ، وبعض  
المصادر لم تحدد اليوم الذى ولد فيه .

واننى اذ أرجح أن مولده فى رابع ذى الحجة لأن الشيخ النابلسى ذكر مولده  
فى رسالته ( الحوض المورود ) بأنه كان يوم الأحد رابع ذى الحجة وكذلك كتاب  
( الورد الانسى ) هو أول مؤلف عن حياة الشيخ النابلسى لحفيدة نجم الدين  
الغزى وهو مخطوط توجد منه ثلاث نسخ تتفق على أن مولده كان يوم الاحد رابع  
ذى الحجة ،

أما بقية المصادر فكلها مصنفة بعد هذه النسخ وهذا ما يقوى أن مولده فى رابع  
ذى الحجة ، وتعتبر هذه النسخ هى المصدر الأوثق

---

(١) ترجمته فى : ( سلك الدرر ٣ / ٣٠ - ٣٨ ) ( عجائب الآثار ١ / ٢٣٢ ) ( نفحة  
الريحانة ٢ / ١٣٧ ) ( فهرس الفهارس ٢ / ١٥١ ) ( عقود الجواهر ٦٩ - ٤٦ ) ( تراجم  
بعض أعيان دمشق ٦٧ - ٨٣ ) ( الاعلام ٤ / ١٥٨ ) ( هدية العارفين ١ / ٥٩٠ ) -  
( معجم المؤلفين ٥ / ٢٧١ ) ( آداب اللغة العربية ٣ / ٣٤٨ ) ( القول السديد  
٤٩ - ٥١ ) ( لطائف المنن ٥٧ ) ( فوائد الارتحال ٣ / ١٣١ ) ( الورد الانسى والوارد  
القدسى فى ترجمة العارف عبد الفنى النابلسى ) ( الفتح الطرى الجنى فى  
بعض مآثر شيخنا الشيخ عبد الفنى ) ( السعقد السننى فى مزايا الشيخ عبد الفنى )

## نشأته وحياته :

=====

( بيت النابلسي ) بيت انفرد بأحادي الرجال وأعيان الكمال من أهل دمشق الشام هذا البيت الذي ضم الكثير من العلماء الأفاضل منذ عرف هذا البيت، بيت يشع نوره على أهل الشام، وكان علماء غواصي الأفكار، واشتهروا في هذه الفترة ببيت العلم، وأصلهم من ( نابلس<sup>(١)</sup> ) ثم انتقلوا إلى دمشق، والشيخ ( ابن النابلسي ) سلالة هذا البيت، فرع نماء وترقى وترعرع ونهل في المعين الصافي، ومن مكان بيته بيت علم وصلاح فلاشك أن نشأته تكون كذلك، كان والده يميزه في حال صغره على جميع أخوته ويقول ( اني أرى فيه بوارق الفضل لا يحه ) وشغله والده بحفظ القرآن فحفظه وهو في سن السابعة، وختمه على مشاهير قراء الشام في ذلك العصر وهو ابن تسع سنين.

ولم ينصرف في شبابه إلى ما كان ينصرف إليه انداده من حياة اللهو والمتعة، بل انشغل منذ صباه على القراءة والمطالعة، وتمسك بذيل الطاعات والعبادات، ومع صغر سنه فقد كان يحضر دروس والده في التفسير بالمدرسة السليمية، وفي شرح الدرر بالجامع الأموي. ودخل في عموم اجازته، كما حضر دروس النجوم الغزى في صحيح البخاري بالجامع الأموي، ودخل في عموم اجازته.

وحفظ كثيرا من المقدمات والمنظومات وهو ابن عشر سنين كالألفية في النحو، والكنز في الفقه، والشاطبية في القراءات، والرحبية في الفرائض، والجزرية في التجويد وبعضاً من الكتب الصوفية.

وانشغل بطلب العلم فقراء الحديث ومصطلحه على الشيخ عبد الباقي الحنبلي، والفقه وأصوله على الشيخ أحمد القلعي، والنحو والمعاني والصرف على الشيخ محمود الكردى.

---

(١) ( نابلس ) - بضم الهاء واللام مدينة مشهورة بأرض فلسطين كثيرة الماء، تقع

بين جبلين بينها وبين القدس عشرة فراسخ، ( مرصد الاطلاع ١٣٤٧/٣ ) .

والتفسير والنحو على الشيخ محمد المحاسنى ، وقراء على الشيخ محمد الاسطوانى  
والشيخ عبدالقادر الصفورى ، والشيخ ابراهيم الفتال وغيرهم من العلماء والشيخوخ  
وقد أجازته من مصر الشيخ على الشبراملس .

وشرع فى التأليف والتصنيف وقراءة الدروس والقائىها فى الجامع الاموى وعممره  
عشرون عاما ، فكان يقرأ فى بكرة النهار فى عدة فنون ، وبعد صلاة العصر الاربعين  
النووية والجامع الصغير والاذكار النووية وغيرها ، وصار للطلبة منه منهل روى واستمر  
على هذه الحالة الى سنة تسعين وألف ، وبعد ها دخل الخلوة ولزم العزله وكان  
قد تجاوز الاربعين ، وبقي فى الخلوه سبع سنوات قضاها فى تلاوة كتاب الله تعالى  
والتأمل فى أسرار ه ، والغوص على ما اندرج من الحكم فيه والتأليف والتصنيف ولما  
خرج من الخلوه أخذ فى السياحات عملا بقوله تعالى ( قُلْ سِيرُوا فى الأرض فأنظروا  
كيف بدأ الخلق )<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ( قُلْ انظروا ماذا فى السموات والأرض )<sup>(٢)</sup> الى غير ذلك  
من الآيات القرآنية الدالة على رفعة شأن السياحه .

فرحل الى أرض البقاع وبلاد لبنان سنة مائة وألف هجرية وجمع فى ذلك  
رحلة سماها ( حلة الذهب الابريز فى رحلة بعلمك والبقاع العزيز )<sup>(٣)</sup>

وفى سنة احدى ومائه والف ارتحل الى زيارة بيت المقدس والخليل وجمع فى ذلك  
رحلة سماها ( الحضرة الانسيه فى الرحلة القدسيه )<sup>(٤)</sup>

وفى غرة سنة خمس ومائة والف زار بلاد الشام ومصر والحجاز وهى الرحلة الكبرى  
التي هج فيها ، وصنف فى ذلك كتابا حافلا سماه ( الحقيقة والمجاز فى رحلة بلاد  
الشام ومصر والحجاز )<sup>(٥)</sup>

(١) سورة ( المنكبوت آية ٢٠ )

(٢) سورة ( يونس آية ١٠١ )

(٣) ( الاعلام ١٥٨/٤ ) ( ايضاح المكنون ٤٢٠/١ ) ( هدى العارفين ٥٩٢/١ )

(٤) ( ايضاح المكنون ٤٣١/١ ) ( هدى العارفين ٥٩١/١ ) ( سلك الدرر ٣٥/٣ )

(٥) ( معجم المؤلفين ٢٧١/٥ ) ( ايضاح المكنون ٤١٢/١ ) ( الاعلام ١٥٨/٤ )

وفى جميع هذه الرحلات كان الشيخ النابلسى على صلة دائمة بالعلماء والقضاة والمتصوفين يأخذ عنهم ويأخذون عنه ، غير أنه لم يعنى فى هذه الرحلات بوصف المدن والمشاهد والأماكن التى زارها من النواحي التاريخية والجغرافية والأثرية بل شأنه فى ذلك شأن غيره من الرحالة فى العصر المشائى فقد عنى بوصف تجاربه الشخصية وأتصالاته بأعلام الفكر والأدب والتصوف.

وفى سنة خمس عشرة ومائه والف عاد الى دمشق وولى تدريس المدرسة السليمية فى صالحيه دمشق ، واخذ منذ هذه الفترة يكرس حياته لطلاب العلم والوافدين عليه وفى التصنيف والشرح لكثير من الكتب والعلوم المختلفه ، وكان يدرس الفقه ويقرره والتفسير ويحرره غواصا على المسائل خبيراً بكيفية الاستدلال ، الى جانب هذا ولى منصب افتاء الساده الحنفية بدمشق ، وتلمذ على يده علماء عصره .

هكذا كانت حياة الامام النابلس بحرًا زاخرًا بالعلوم وعلمًا من أعلام القرن الحادى عشر الهجرى ، قضى حياته كلها امامًا متعبدا ومدرسا ومؤلفا .

#### شيوخه :

لقد تلمذ الشيخ عبدالغنى النابلسى على كثير من علماء عصره الاجلاء الذين لهم قدم راسخ فى العلوم والمعارف .  
والمجال يضيف عن ذكر شيوخه جميعا والتعرف عليهم وذكر مناقبهم واحوالهم واننى سوف اقتصر على ذكر بعض شيوخه الذين سهروا على تعليمه وتربيته مستمدا ذلك من الكتب التاريخية .

ومن الطبيعى أن نبدأ بوالده لأنه به اخرى واحق وشيخته وتربيته أسبق وله عليه التربيته الدينيه والدنيويه .

١- والده الشيخ ( اسماعيل بن عبدالغنى ) ولد بدمشق سنة سبع عشرة وألف كان عالما متبحرا فقيها صنف كتباً كثيرة أجلبها وأحكمها ( الاحكام شرح درر الاحكام ) ( تحرير المقال فى أحوال بيت المال ) ( الايضاح فى بيان حقيقة السنه ) قرأ عليه

ولده عبد الفنى مقدمات الفنون ولازمه فى مجالس الافاده فحفظ القرآن الكريم على يده وحضر دروسه التفسيريه فى المدرسة السالمية . وفى شرحه على الدرر فى جامع بنى أميه ودخل فى عموم اجازته . توفى بدمشق سنة اثنتين وستين وألف<sup>(١)</sup> .

٢- نجم الدين ( محمد بن محمد بن محمد الغزى ) العامرى القرشى الشافعى محدث مسند ولد بدمشق سنة سبع وسبعين وتسعمائه كان اماما فى معرفة علم الحديث من مثونه وآسانيده وعلله وأسماء رجاله من مؤلفاته البديعه ( اتقان ما يحسن فى الاحاديث الواردة على الألسن ) ( الكواكب السائرة فى أعيان المئة العاشرة ) ( تحفة الطلاب فى القواعد الفقيهيه ) ( التنبيه فى التشبيه ) توفى سنة احدى وستين وألف وقبـد أخذ عنه النابلسى الكثير من العلوم والمعارف تحت القبة بالجامع الاموى<sup>(٢)</sup> .

٣- نور الدين ( على بن على الشبراملى<sup>(٣)</sup> ) الفقيه المحدث الاصولى الشافعى ولد سنة سبع أو ثمان وتسعين وتسعمائه واصابه الجدرى وهو ابن ثلاث سنوات فكف بصره لم ينكر أحد من علماء عصره فضله وسعة علمه وأدبه وقد ألف مؤلفات فائقة ونافعة منها ( حاشية على شرح الشمايل ) ( وحاشية على نهاية المحتاج فى فروع الفقه الشافعى ) توفى سنة سبع وثمانين وألف . وقد أجاز للشيخ النابلسى باجازه مطوله تشهد له بوفرة العلم وسعة الأفق وقدرته على التدريس والافتاء<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ترجمته فى : ( خلاصة الأثر ١/ ٤٠٨ ) ( نفحة الريحانة ٢/ ١٣٣ ) ( الاعلام ١/ ٣١٤ )  
( هدية العارفين ١/ ٢١٨ ) ( معجم المؤلفين ٢/ ٢٧٧ ) ( الورود الانسى ٤٩ )  
( فوائد الارتحال ٣/ ١٣٥ ) ( تراجم أعيان دمشق ٦٣ ) .  
(٢) ترجمته فى : ( خلاصة الأثر ٤/ ١٨٩ ) ( الورود الانسى ٥٢ ) ( الاعلام ٧/ ٢٩٢ ) ،  
( معجم المؤلفين ١١/ ٢٨٨ ) ( هدية العارفين ٢/ ٢٨٥ ) ( المؤرخون  
الدمشقيون ٥٣ ) .

(٣) ( شبراملى ) بفتح الميم وكسر اللام المشدده قرية بالفرسيية فى مصر .  
( خلاصة الأثر ٣/ ١٧٤ ) .

(٤) ترجمته فى : ( خلاصة الأثر ٣/ ١٧٤ ) ( العقد السننى ١٣ ) ( فوائد الارتحال  
١٣٣/ ٣ ) ( هدية العارفين ١/ ٧٦١ ) ( الاعلام ٥/ ١٢٩ ) ( معجم المؤلفين ٧/ ١٥٣ )

- ٤- تقي الدين ( عبد الباقي بن عبد الباقي البعلبي ) الشهير بفقيه ( فضله <sup>(١)</sup> ) ولد ببعلبك سنة خمس وألف جلس للتدريس والافتاء بالجامع الاموي من تصانيفه ( روض أهل الجنة في آثار أهل السنة ) ( المين والاثر في عقائد أهل الأثر ) ( وشرح البخاري ولم يكمله وصار شيخ القراء بدمشق . توفي سنة احدى وسبعين وألف بدمشق وقد حضر النابلسي دروسه في مصطلح الحديث كشرح النخبة للحافظ ابن حجر وشرح ألفية العراقي وغيرها من كتب الحديث وأجازه اجازة خاصة وعامة <sup>(٢)</sup> .
- ٥- الشيخ ( محمد بن كمال الدين بن محمد الحسيني ) الشهير بابن حمزه نقيب الاشراف بدمشق ولد بها سنة أربع وعشرين وألف كان عالما بالحديث والأدب وفقه الحنفية صنف كتباً منها ( البيان والتعريف في اسباب ورود الحديث ) ( والتحريرات على الهداية ) توفي سنة خمس وثمانين وألف بدمشق وقد حضر عليه الشيخ النابلسي دروس الفقه والحديث وأجازه اجازة خاصة تشهد له بقدرته العلمية <sup>(٣)</sup> .
- ٦- الشيخ ( عبد القادر بن مصطفى بن يوسف الصفوري ) الشافعي كان فقيهاً مفسراً محدثاً أصولياً ولد بدمشق سنة عشر وألف له تحريرات ورسائل علمية منها ( نزهة النفوس ) ( ونشر الاعلام ببيان اشارات الاعلام ) توفي بدمشق سنة احدى وثمانين وألف وقد قرأ عليه الشيخ النابلسي في عدة فنون وأجازه بالافتاء والتدريس فيما أخذ عنه <sup>(٤)</sup> .

---

(١) ( فضله ) احدى قرى مدينة بعلبك  
(٢) ترجمته في : ( خلاصة الأثر ٢/٢٨٣ ) ( هدية العارفين ١/٤٩٧ ) ( معجم المؤلفين ٥/٧٢ ) ( الاعلام ٤/٤٥ ) ( الورد الانسي ٥٨ ) ( العقد السنني ١٥ ) ( فهرس الفهارس ١/٣٣٨ )  
(٣) ترجمته في ( نفخة الريحانة ٢/٩ ) ( خلاصة الأثر ٤/١٢٤ ) ( تراجم بعض أعيان دمشق ٩ ) ( معجم المؤلفين ١١/١٦٣ ) ( الاعلام ٧/٢٣٧ ) ( الورد الانسي ٦٢ )  
(٤) ترجمته في : ( خلاصة الأثر ٢/٤٦٧ ) ، ( الورد الانسي ٦٥ ) ، ( العقد السنني ٢٣ ) ، ( معجم المؤلفين ٥/٣٠٧ ) ، ( هدية العارفين ١/٦٠٢ ) ، ( لطائف المنه ٥٨ ) .



٧- العلامة الشيخ ( محمد بن تاج الدين بن أحمد المحاسنى ) ولد سنة اثنتى عشرة وألف بدمشق كان خطيب الجامع الأموى له ( تعاليق على صحيح مسلم ) ( وتحريرات ) تدل على غزارة علم، توفي سنة اثنتين وسبعين وألف ، كان بينه وبين الشيخ النابلسى من المحبة والمودة مالا يسعه قلم وقد أخذ عنه علم التفسير والنحو وانتفع به فى عدة فنون وأجازه اجازة خاصة وعامة .<sup>(١)</sup>

٨- الفقيه الشيخ ( أحمد بن محمد القلى ) أحد مشايخ دمشق المتصدرين للتدريس ، كان عالما بالفقه متبحرا فيه ، سكن آخر أمره قلعة دمشق ونسب اليها وصار امامها . قرأ الشيخ النابلسى عليه الفقه وأصوله ولازمه الملازمة الكلية وأثنى عليه بقوله انه كان فريدا بالعلم والورع والتدقيق فى علم الفقه . توفي فى حدود سنة سبع وستين وألف .<sup>(٢)</sup>

٩ - كمال الدين ( محمد بن يحيى بن تقى الدين ) الشافعى الشهير بالفرضى كان من أتقيا العلماء وأكثرهم انقطاعا الى الله تعالى كان فقيها فرضيا حيسوها لا يشق له غبار فى ذلك ، توفي بدمشق سنة ثمان وثمانين وألف ، قرأ عليه الشيخ النابلسى العربية والحساب والفرائض وأجازه فيما أخذ عنه من العلوم بالاقتاء والتدريس .<sup>(٣)</sup>

١٠ - نجم الدين ( محمد بن يحيى بن تقى الدين الشافعى ) الفرضى النحوى العلامة الفاضل كان كأخيه علما وزهدا وورعا . كان له التفوق فى العلوم العربية له شرح على الاجرومية باسم ( الفوائد السنية فى اعراب أمثلة الاجرومية ) توفي سنة تسعين وألف بدمشق قرأ عليه الشيخ النابلسى فى مبادئ العلوم وخاصة النحو والفرائض والحساب وأجازه . . . . .<sup>(٤)</sup> اجازات عدة .

- 
- (١) ترجمته فى : ( نفحة الريحانة ١/ ٣٥٣ ) ، ( الاعلام ٦/ ٢٨٧ ) ( الورد الانسى ٦٧ )  
 ( خلاصة الأثر ٣/ ٤٠٨ ) ( معجم المؤلفين ٩/ ١٢٤ ) ( العقد السننى ٢٧ ) .  
 (٢) ترجمته فى : ( الورد الانسى ٧٠ ) ( خلاصة الأثر ١/ ٣٢٧ ) ( العقد السننى ٢٨ ) ،  
 ( فوائد الارتحال ٣/ ١٣٤ ) ( الفتح الطرى ١٣ ) .  
 (٣) ترجمته فى : ( فوائد الارتحال ٣/ ١٣٧ ) ، ( خلاصة الأثر ٤/ ٢٦٥ ) ( العقد السننى ٢٨ ) ( الورد الانسى ٧٢ ) .  
 (٤) ترجمته فى : ( خلاصة الأثر ٤/ ٢٦٥ ) ( معجم المؤلفين ١٢/ ١٠٠ ) ( الاعلام ٨/ ١٢ )  
 ( هدية العارفين ٢/ ٢٩٧ ) ( المؤرخون الدمشقيون ٩٣ ) ( الورد الانسى ٧٤ ) .

١١- الامام ( محمد بن احمد بن محمد بن حسين الاسطواني ) الشافعى الحنفى . كان فقيها واعظا شديدا الانكار على من يخالف الشرع ولد سنة ست عشرة وألف ، لسهه  
تحريرات على عبارات فى التفسير والفقه ( أخذ عند الشيخ النابلسى الكثير من العلوم  
والمعارف وأجازه بالافتاء والتدريس ، توفى بدمشق سنة اثنتين وسبعين وألف<sup>(١)</sup> .

١٢- الشيخ ( محمود الكردى ) نزيل دمشق أقام بها نحو ستين عاما منهم كما فسى  
نشر العلم وافادته مع ضيق العيش . وقد أخذ عنه الناس طبقه بعد طبقه وانتفعوا  
به . منهم الشيخ النابلسى فقد قرأ عليه النحو والمعاني والبيان والصرف والمنطق  
وقد أجازه بتدريس العلوم بالجامع الأموى ومشتى المدارس الموجوده ، حين ذاك توفى  
الشيخ محمود سنة أربع وسبعين وألف عن مائة وخمس وعشرين سنة<sup>(٢)</sup> .

١٣- الشيخ ( ابراهيم بن منصور الفتال ) الحنفى كان فقيها اصوليا منطقيا ، ولد  
بدمشق سنة ثمان وعشرين وألف درس بالجامع الاموى ودار الحديث الاحمديـه  
وتولى تدريس المدرسة الأقباليه ، له ( حاشية على شرح القطر للفاكهى ) ولـه  
( تحريرات على مواطن من التفسير ) توفى بدمشق سنة ثمان وتسعين وألف أخذ عنه  
الشيخ النابلسى الكثير من العلوم وخاصة الحديث والفقه والنحو وأجازه اجازة  
خاصة وعامة<sup>(٣)</sup> .

١٤- الشيخ ( حسين بن اسكندر الرومى ) الحنفى نزيل دمشق صاحب التأليف  
المفيدة منها : ( الجوهر المنير فى شرح التنوير فى فروع الفقه الحنفى ) وله ( مجمع  
المهمات الدينية على مذهب الساده الحنفية ) توفى فى حدود سنة أربع وثمانين وألف  
قرأ عليه الشيخ النابلسى الفقه والتوحيد وأجازه فيما أخذ عنه من العلوم بالتدريس<sup>(٤)</sup>  
والافتاء .

(١) ترجمته فى : ( خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٦ ) ، ( الورد الانسى ٧٣ ) ، ( معجم المؤلفين ٧/ ٩ ) ، ( هدية العارفين ٢/ ٢٨٩ ) ، ( الفتح الطرى ١٧ )  
(٢) ترجمته فى : ( الورد الانسى ٧٥ ) ، ( خلاصة الأثر ٤/ ٣٢٩ ) ( العقد السننى ٢٩ )  
(٣) ، ، : ( خلاصة الأثر ١/ ٥١ ) ( هدية العارفين ١/ ٣٤ ) ، ( معجم المؤلفين ١١٦/ ١ ) ، ( نفحة الريحانة ١/ ٥٦٦ ) ، ( الورد الانسى ٧٦ ) ( العقد السننى ٣١ )  
(٤) ترجمته فى : ( الورد الانسى ٨٠ ) ( العقد السننى ٣٥ ) ( هدية العارفين ٣٢٣/ ١ ) ( معجم المؤلفين ٣/ ٣١٤ ) ( ايضاح المكنون ١/ ٣٨٦ ، ٢/ ٤٣٦ ) .

هذا وللشيخ النابلسي الكثير من المشايخ والعلماء الاجلاء الذين تتلمذ على أيديهم ونهل من علومهم الصافية وترى التربية الفريدة من نوعها وقد أجازوه بكافة العلوم والتدريس والافتاء ولقد اقتضرت على ذكر بعضهم خوفا من الاسهاب والتطويل .

مؤلفاته العلمية :-

=====

قضى الشيخ النابلسي حياته كلها اماما متعبدا ومدرسا ومؤلفا . ولهذا كثرت مؤلفاته في شتى العلوم فقد بلغت نحو ثلاثمائة مؤلف بل أكثر من ذلك كما يعلمه من وجهه وجهة التفثيش وسوف نتعرض لأعطاء فكرة مختصرة عن بعض هذه الكتب وبيان أماكنها في المكتبات المختلفة .

١- ( تحرير الحاوى شرح تفسير البيضاوى ) يقع في خمس مجلدات .

توجد نسخة ( بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٩٨٢٤ تفسير ) ( ايضاح المكنون

٠ ( ٢٣١ / ١ )

٢- ( عنوان الآيات في الكشف عن أوائل الآيات ) يقع في مجلد .

توجد نسخة ( بالمكتبة الظاهرية برقم ٤٢٦٧ تفسير ) ( الورد الانسى ٢٩٤ ) .

٣- ( كفاية المستفيد في علم التجويد ) يقع في مجلد .

توجد منه نسختان ( بالخزانة التيمورية برقم ١٧٢ ) ( والمكتبة الظاهرية برقم

٤٩٣٣ ) ( ايضاح المكنون ٢ / ٣٧٤ ) .

٤- ( ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث ) يقع في أربعة أجزاء .

وهو مطبوع ويختص بأطراف الكتب السبعة وكيفية استخراج الحديث منها ( ايضاح

المكنون ١ / ٥٤٠ ) .

٥- ( كنز الحق المبين في أحاديث سيد المرسلين ) يقع في مجلد .

توجد نسخة ( بالمكتبة الظاهرية برقم ٣٢٣ حديث ) وقد ألفت عام ١٠٩٧ هـ ( ايضاح

المكنون ٢ / ٣٨٥ ) وفيه يتناول النابلسي الأحاديث الصحيحة في أول عهد الصحابة

ورواتها وأسانيد ها .

٦- ( المطالب الوفيه شرح الفرائد السنيه ) يقع في ثلاثة مجلدات .

توجد نسختان ( بالخزانة التيمورية برقم ٤٠١ توحيد ) ( والمكتبة الظاهرية برقم ٨٤٩٥ )

وهو شرح على منظومة الشيخ أحمد محمد الصفدى المتوفى سنة ١١٠٠ هـ المسماه  
( الفرائد السنيه فى العقائد السنيه ) ( ايضاح المكنون ٤٩٦/٢ ) .

٧- ( الابتهاج فى مناسك الحاج ) يقع فى مجلد

توجد منه نسختان ( بالمكتبة الظاهرية برقم ٥٣١٦ ) ( مكتبة الحرم المكى برقم ٦٥ )  
( ايضاح المكنون ٩/١ ) .

٨- ( قلائد المرجان فى عقائد اهل الايمان ) يقع فى مجلد

توجد منه نسخة ( بالمكتبة الظاهرية برقم ٢٠ توحيد ) ، وفيه يتحدث النابلسى  
عن الايمان الصحيح ويدفع الشبه الوارد عليه من التشبيه والتجسيم ( ايضاح المكنون  
٢٣٩/٢ ) .

٩- ( اشراف المعالم فى أحكام المظالم ) توجد منه ثلاث نسخ

( دار الكتب المصريه ٣٢٨ م ) ( المكتبة الظاهرية ٤١٢٥ ) ( مكتبة الحرم المكى ٦٥ )  
وفيه يتناول المؤلف حكم من وقع عليه ظلم كيف يردّه وما حكم الشرع فى ذلك ( ايضاح  
المكنون ٨٧/١ ) .

١٠- ( نهاية المراد شرح مقدمة ابن العماد ) يقع فى مجلدين

توجد منه نسخة ( بالمكتبة الظاهرية برقم ٦٦٦٣ ) فقه وقد ألفت سنة ١٠٨٥ هـ  
وهذه المقدمة للشيخ عبدالرحمن بن محمد العمادى وهى فى فروع الفقه الحنفى ( هدية  
العارفين ٥٩٤/١ ) .

١١- ( الكشف والتبيان عما يتعلق بالنسيان ) يقع فى مجلد توجد منه ثلاث نسخ .

( المدرسه المحمديه بالموصل برقم ٧٩ ) ( مكتبة الحرم المكى برقم ١٢٧ ) ( المكتبة  
الظاهرية برقم ٥٩٠٧ فقه ) وقد ألفت عام ١٠٩١ هـ وقد تناول فيها حكم النسيان  
والسهو فى الصلاة ( ايضاح المكنون ٣٧٠/٢ ) .

١٢- ( الفيث المنجس فى حكم المصبوغ بالنجس ) يقع فى مجلد توجد منه نسختان

( بمكتبة الحرم المكى برقم ٦٥ ) ( المكتبة الظاهرية برقم ١١٤٤ ) وفيه يتحدث عن  
حكم الاشياء التى وصلت بها النجاسه وكيف تزال وحكم استعمالها وقد ألفت سنة  
١١٠٥ هـ ( ايضاح المكنون ١٥٢/٢ ) .

- ١٣- ( تحصيل الأجر في حكم آذان الفجر ) توجد منه نسختان  
( دار الكتب المصرية برقم ٢٦٨ ) ( والمكتبة الظاهرية برقم ٢٧١٥ ) وقد تحدث  
المؤلف عن حكم آذان الفجر وعادته والدعاء الذي يسبقه وثواب ذلك والأدلة  
على ذلك ( ايضاح المكنون ١/٢٣٥ ) .
- ١٤- ( تحفة الراكع الساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد ) يقع في مجلد .  
توجد منه نسخة ( بالمكتبة الظاهرية برقم ٥٥١٢ فقه ) وقد ألفت عام ١١١٠ هـ وفيه  
يتناول النابلس الاعتكاف وما يتعلق به مع ذكر الأدلة والترجيح ( ايضاح المكنون  
١/٢٤٨ ) .
- ١٥- ( رفع الضرورة عن حج الصيرورة ) توجد منه نسختان  
( بمكتبة الحرم المكي برقم ١٥ م ) ( وبالمكتبة الظاهرية بدمشق ١٣٥٦ م ) وفيه  
يتناول حكم من حج عن غيره وهو لم يسبق له أداء الحج عن نفسه وسط الأقوال  
والأدلة . ( ايضاح المكنون ١/٥٧٩ ) .
- ١٦- ( غاية الوجاهة في تكرار الصلاة على الجنائز ) يقع في مجلد توجد منه نسختان .  
( بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٨ ) ( وبالمكتبة الظاهرية برقم ٦١٣٥ ) ( ايضاح  
المكنون ٢/١٤٢ ) .
- ١٧- ( كشف السترة عن فريضة الوتر ) توجد منه ثلاث نسخ .  
( بمكتبة الحرم المكي ٧ فقه ) ( ودار الكتب المصرية برقم ٣٢٨ م ) ( والمكتبة  
الظاهرية برقم ٥٣١٦ ) ( ايضاح المكنون ٢/٣٦٠ ) .
- ١٨- ( زيادة البسط في بيان العلم نقطة ) في مجلد واحد توجد منه أربعة نسخ .  
( دار الكتب المصرية برقم ٣٠٤ ، وأخرى برقم ٣٦٢ ) ( والمكتبة الظاهرية برقم ٩٩ )  
( ومكتبة الحرم المكي برقم ٩٢ تصوف ) وقد ألفت سنة ١٠٨٨ هـ .  
في هذا الكتاب يشرح الامام النابلسي قول علي رضي الله عنه ( العلم نقطة كثرها  
الجاهلون ) وقد بسط الكلام في ذلك ( ايضاح المكنون ١/٦٢١ ) .

١٩- ( تشييد الأذهان في تطهير الأذهان ) توجد منه نسختان  
( بالمكتبة الظاهرية برقم ١٦٥٣ ) ( ومكتبة الحرم المكي برقم ٦٥ ) يبحث فيه  
المؤلف عن حكم تطهير الأذهان وبأى شيء يكون وكيفية استعمالها والأحكام  
المتعلقة بذلك مع ذكر الأدلة وال ترجيح ( ايضاح المكنون ١ / ٢٨٩ ) .

٢٠- ( تطهير الأنام في تعبير المنام ) يقع في مجلدين  
توجد منه عدة نسخ مخطوطة وهو مطبوع في مصر سنة ١٢٧٥ هـ وفيه يتناول المؤلف  
معنى الرؤيا وأحكامها وكيفية تفسير الرؤيا بما يوافق كتاب الله وسنة رسوله صلى  
الله عليه وسلم وهل للشيطان دخل في ذلك . وقد ألفت سنة ١٠٩٦ هـ  
( ايضاح المكنون ١ / ٢٩٧ ) .

٢١- ( تحفة ذوى العرفان في مولد سيد ولد عدنان ) يقع في مجلد  
توجد منه نسختان ( بدار الكتب المصرية برقم ٥٥٩ زهد ) ( وبالمكتبة الظاهرية  
برقم ١٢٥١ ) وهذا الكتاب مطبوع بمطبعة الفيحاء بدمشق سنة ١٣٣٢ هـ ويبحث  
هذا الكتاب عن مولد الرسول صلى الله عليه وسلم وصفاته ونشأته وهجرته وأخلاقه  
وكرمه . . . الخ . ( معجم المطبوعات العربية ٢ / ١٨٣٢ ) .

هذه بعض مؤلفات الشيخ النابلسي وهناك الكثير من شروحه ومؤلفاته في شتى  
العلوم المذكورة في بعض المراجع ولا أرى داعيا لإثباتها خشية الاسهاب والتطويل  
وقيل أن اسندل الستار على هذه المؤلفات أحب أن أشير الى اننى قد وجدت  
بخط النابلسي ثبتم مؤلفاته في المكتبة الظاهرية بدمشق وهو مرتب على حروف  
المعجم ويشتمل على مائتين وأربعين كتابا وقد أرخ ثبته هذا قبل وفاته باثنتين عشرة  
سنة وهذا يدل على أن مؤلفاته قد جاوزت الثلاثمائة ، وهذا يرجح الروايات التى  
ذكرت مثل هذا العدد من المؤلفات .

### مدرسة الامام النابلسي :

للامام النابلسي مدرسة علمية ضمت العديد من التلاميذ النجباء الذين كرسوا حياتهم للعلم وتعلمه ، وأخلصوا في تلقى العلوم عن امامهم !  
واعلم أنه لا يمكن حصرهم بوجه ولهذا سأقتصر على مالا يد منه فنذكر منهم مايلي :-

ابراهيم بن مصطفى بن ابراهيم الحلبي : أخذ عن جماعة من علماء حلب ومصر والحجاز والشام منهم الشيخ النابلسي فقد أجاز، اجازة خاصة درس في جامع آياصوفيا وجامع السلطان سليم توفي بالقسطنطينية سنة تسعين ومائه وألف (١).  
احمد بن علي بن عمر المني : فقيه حنفي من علماء دمشق ولد بقرية منين (٢) سنة تسع وثمانين وألف واشتغل بطلب العلم على علماء اجلاء منهم الشيخ النابلسي قال في ثبته عند ترجمته للنابلسي ( فقد حضرت دروسه الخاصة والعامه ففى التفسير والفقه والحديث وقرأت عليه طرفا من الكتب السبعة وقد أجازنى بخطه أربع اجازات ) توفي سنة اثنين وسبعين ومائه وألف (٣).  
اسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني : الامام الفقيه الاصولي المحقق ولد بعجلون (٤) سنة سبع وثمانين وألف وقدم دمشق واخذ عن جماعة منهم الشيخ النابلسي فقد حضره في كثير من دروسه الخاصة والعامه وأجازة عامة بسائر العلوم كالحديث والفقه

- 
- (١) ترجمته فى : ( سلك الدرر ١/ ٣٧ ) ( معجم المؤلفين ١/ ١١٢ ) ( الورد الانسى ١١٦ ) ( الاعلام ١/ ٦٩ ) ( هدية العارفين ١/ ٣٩ ) .  
(٢) ( منين ) قرية فى جبل سنير من أعمال الشام بدمشق ( مرصد الاطلاع ٣٤ / ١٣٢٧ )  
(٣) ترجمته فى : ( ملك الدرر ١/ ١٣٣ ) ( فهرس الفهارس ٢/ ٣٢٤ ) ( المؤرخون الدمشقيون ٩١ ) ( معجم المؤلفين ٢/ ١٥ ) ( الاعلام ١/ ١٧٥ ) ( هدية العارفين ١/ ١٧٥ ) ( معجم المطبوعات ١٣١١ ) .  
(٤) ( عجلون ) مدينة فى شمال شرقى الأردن فى محافظة اربد ( المنجد ٤٥٧ )

من مؤلفاته كشف الخفاء ، والفيض الجارى شرح صحيح البخارى . توفى سنة اثنتين وستين ومائه وألف<sup>(١)</sup> .

حامد بن على بن ابراهيم العمادى :

مفتى الحنفية بدمشق ولد بها سنة ثلاث ومائه والف واشتغل بطلب العلم على جماعة من العلماء منهم النابلسى فقد حضر دروسه فى السليمية ولازمه وسمع عليه واجازه بما يجوز له وعنه روايته توفى سنة احدى وسبعين ومائه وألف<sup>(٢)</sup> .

حسن بن عبد الله بن محمد البخشى :

اجتمع بالشيخ النابلسى وأخذ عنه وأجازه اجازة خاصة وعامة . وله عدة مؤلفات منها ( بهجة الأختيار فى شرح حلية المختار ) وله ( شرح شمائل النبى صلى الله عليه وسلم لابی عيسى الترمذى ) وقد توفى بدمشق سنة تسعين ومائه وألف<sup>(٣)</sup> .

عبد الرحمن بن ابراهيم بن احمد بن عبد الرزاق :

الحنفى ولد بدمشق سنة خمس وسبعين وألف لازم الشيخ النابلسى واخذ عنه واستجازه فأجازه كان فقيها صالحا من كتبه المفيدة ( مفاتيح الاسرار فى شرح الدر المختار ) توفى بدمشق سنة ثمان وثلاثين ومائه وألف<sup>(٤)</sup> .

عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد البعلبى :

الخلوتى الحنبلى فقيه فاضل شرع فى الاشتغال بطلب العلم فقرا على مشايخ دمشق منهم الشيخ النابلسى فقد لازمه نحو ثمان سنين وأجازه اجازة عامة وخاصة وله تصانيف مفيدة توفى بحلب سنة اثنتين وتسعين ومائه وألف<sup>(٥)</sup> .

(١) ترجمته فى : ( سلك الدرر ١ / ٢٥٩ ) ( الورد الانسى ١٢٨ ) ( معجم المؤلفين

٢ / ٢٩٢ ) ( فهرس الفهارس ١ / ٦٤ ) ( الاعلام ١ / ٣٢٤ ) ( هدية العارفين ١ / ٣٣٠ )

(٢) ترجمته فى : ( المؤرخون الدمشقيون ٧١ ) ( معجم المؤلفين ٣ / ١٨٠ ) ( سلك

الدرر ٢ / ١١ ) ( فهرس الفهارس ٢ / ٢٠٨ ) ( عرف البشام ٥٤ ) ( الاعلام ٢ / ١٦٦ )

( هدية العارفين ١ / ٢٦١ ) .

(٣) ترجمته فى : ( هدية العارفين ١ / ٣٠٠ ) ( معجم المؤلفين ٣ / ٣٤١ ) ( سلك الدرر ٢ / ٢٦ ) -

( الورد الانسى ١٨٥ ) ( العقد السننى ٤٥ ) .

(٤) ترجمته فى ( سلك الدرر ٣ / ٢٦٦ ) ( المؤرخون الدمشقيون ٩٦ ) ( معجم المؤلفين ٥ / ١١١ )

( الاعلام ٤ / ٦٤ ) ( هدية العارفين ١ / ٥٥٢ ) .



عبدالكريم بن احمد الشراياتي :

الشافعي المحدث الفقيه ولد بحلب وقدم دمشق وقرأ على جماعة من العلماء منهم الشيخ النابلسي فقد أجازة اجازة مطوله من مؤلفاته ( انالة الطالبين لعوالى الحديث ) توفي بحلب سنة ثمان وسبعين ومائه وألف<sup>(١)</sup>.

عبدالله بن حسين السويدي :

الشافعي ولد في مدينة كرخ ببغداد أخذ عن مشايخ عده وقد أجاز لــــه مكتبة الشيخ عبدالغنى النابلسي ، تصدر للتدريس بالمدرسة العرجانية ببغداد وألف مؤلفات عديدة . وقد توفي ببغداد سنة أربع وسبعين ومائه وألف<sup>(٢)</sup>.

محمد بن احمد السفاريني :

الحنبلي صاحب التأليف الكثيرة رحل الى دمشق لطلب العلم فأخذ عن بها من العلماء فاجتمع بالشيخ النابلسي وقرأ عليه واستجازه فأجازة من مؤلفاته الهدية ( شرح ثلاثيات مسند الامام أحمد ) توفي بمدينة نابلس سنة ثمان وثمانين ومائه وألف<sup>(٤)</sup>.

محمد بن فضل الله بن محب الله المحبى :

الدمشقي الحنفي العلامة المؤرخ اجتمع بالشيخ النابلسي وأخذ عنه وقرأ عليه وأجاز له ، وألف المؤلفات الهدية التي تجاوزت العشرين، منها ( نفحة الريحانة ) ( وغلاصة الأثر ) توفي بدمشق سنة احدى عشرة ومائه وألف<sup>(٥)</sup>.

- == (٥) ترجمته في : ( سلك الدرر ٢ / ٣٠٤ ) ( فهرس الفهارس ٢ / ٢٣٤ ) ( معجم المؤلفين ٥ / ١٤٧ ) ( الاعلام ٤ / ٨٧ ) ( هدية العارفين ١ / ٥٥٣ ) .
- (١) ترجمته في : ( سلك الدرر ٣ / ٦٣ ) ( معجم المؤلفين ٥ / ٣١٣ ) ( فهرس الفهارس ٢ / ٤٠٢ ) ( هدية العارفين ١ / ٦١٣ ) ( الاعلام ٤ / ١٧٦ ) .
- (٢) ترجمته في ( سلك الدرر ٣ / ٨٤ ) ( هدية العارفين ١ / ٤٨٣ ) ( معجم المطبوعات ١٠٦٦ ) ( معجم المؤلفين ٦ / ٤٨ ) ( الاعلام ٤ / ٢٠٩ ) .
- (٣) ( السفاريني ) سفارين قرية من قرى مدينة نابلس ( سلك الدرر ٤ / ٣١ )
- (٤) ترجمته في ( عجائب الآثار ١ / ٤٦٨ ) ( معجم المؤلفين ٨ / ٢٦٢ ) ( الاعلام ٦ / ٢٤٠ ) ( فهرس الفهارس ٢ / ٣٤٦ ) ( هدية العارفين ٢ / ٣٤٠ ) ( معجم المطبوعات ١٠٢٨ ) .
- (٥) ترجمته في ( سلك الدرر ٤ / ٨٦ ) ( المؤرخون الدمشقيون ٥٧ ) ( معجم المؤلفين ٩ / ٧٨ ) ( هدية العارفين ٢ / ٣٠٧ ) ( الاعلام ٦ / ٢٦٦ ) ( تراجم بعض أعيان دمشق ٩٩ ) .

مصطفى بن كمال الدين بن علي البكري :

ولد بدمشق وأخذ عن جملة من مشايخها كالشيخ النابلسي فقد قرأ عليه  
وأخذ عنه ولزمه وأجازة اجازة خاصة وعامة ، وقد كثرت مؤلفاته حتى تجاوزت المائتين  
توفي بالقاهرة سنة اثنتين وستين ومائه وألف<sup>(١)</sup>.

هو لا \* بعضا من تلاميذ الشيخ النابلسي ممن يمثلون المدرسة النابلسية خيرا  
تمثيل .

تلك المدرسة التي ظلت طوال حياة الامام النابلسي تنافح عن الدين الاسلامي  
وخرجت الكثير من العلماء العاملين بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وفاته :

مرض الشيخ النابلسي في السادس عشر من شعبان سنة ثلاث وأربعين ومائه  
وألف وانتقل الى جواربه عصر يوم الاحد الرابع والعشرين من الشهر المذكور ، وجهرز  
يوم الاثنين وصلى عليه في داره ودفن بالقبة التي أنشأها في أواخر سنة ست وعشرين  
ومائه وألف بجوار بيته .

قال المرادي في كتابه ( سلك الدرر ) بعد ترجمته للشيخ النابلسي :  
وقد هازت تاريخي هذا كمال الفخر حيث احتوى على مثل هذا الامام الذي انجبه  
الدهر وجاد به العصر وهو أعظم من ترجمته علما وولاية وزهدا وشهرة ودراية .

---

(١) ترجمته في : ( هدية العارفين ٢/٤٤٦ ) ( عقود الجواهر ٦٩ ) ( الاعلام ٨/١٤١ )  
( معجم المؤلفين ١٢/٢٧١ ) ( سلك الدرر ٤/١٩٠ ) ( فهرس الفهارس  
١٥٩/١ ) ( معجم المطبوعات ٥٨٢ ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

أهمية المخطوطة :-

تناول المؤلف في هذه المخطوطة ، مشكلة من مشاكل المجتمع ، وجريمة تهدد كيان المجتمع ، وتنشر العداوة والبغضاء وتزرع بذور التفرقة والخلاف جريمة عرفت منذ القدم ، تكثر في أماكن وأوقات وتقل في أماكن وأزمان أخرى أنها جريمة الرشوة .

تلك الجريمة التي ليست ثوب المحبة والود والعون والمساعدة في صورة هدية حث الشارع الحكيم عليها ، وهي في مضمونها جريمة يقصد منها أكل أموال الناس بالباطل ، والتعدي على حقوق الآخرين بغير حق .  
أنها جريمة طرقت معظم أبواب الدوائر الحكومية من المحاكم والمؤسسات والشركات وغيرها .

ولم يكن لهذه الجريمة في كتب الفقه الاسلامي بحث مستقل تجرّز فيه ، اللهم الا اشارات عابرة في ثنايا الكتب ويطون الأمهات .

لذا فقد أردنا أن نسهم في هذا المضمار بجهد متواضع حسبة لله تعالى ، فقمنا بتحقيق هذه الرسالة حتى تعم الفائدة ويستفيد المخلصون بثمرتها . ولعل في دراستنا لهذا الموضوع تنبيهها للغافلين عن أحكام هذه الجريمة الخفية . والبيان الشاسع بينها وبين الهدية المستحبة .

اختيار المخطوطة :

لقد توفرت لدينا مجموعة طيبة من نسخ المخطوطة ، فكانت خير عون لنا في تحقيق الرسالة . وضبط نصها وفق الأسس العلمية الحديثه . وهي على الاجمال - ثلاثة نسخ - وليس هناك اختلافا كبيرا فيما بينها - واليك وصفا تفصيليا لكل نسخة مع بيان رمزها الذي رمزنا به لها .

( النسخة الأولى - الأصلية ) :-

وهي المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وهي نسخة جيدة ، في مكتبة الحرم ( بمكة المكرمة ) برقم ( ٦٥ / ٧ ) فقه المذاهب الأربعة ) وتقع في ( ٥٢ ) اثنتين وخمسين صفحة ، وتشتمل الصفحة على ( ٢٣ ) ثلاثة وعشرين سطرا بخط جيد واضح .

وهذه الرسالة قد كتبت ضمن مجموعة رسائل للمؤلف ، بخط نجل المؤلف الشيخ اسماعيل بن عبد الفنى النابلسي .

- وقد رمزت الى هذه النسخة برمز ( م ) .

والسبب في اختيار هذه النسخة دون سواها أمور منها :-

١- لأنها كتبت في حياة المؤلف وعلى يد نجله الشيخ اسماعيل .

٢- لأنها قولت بنسخة المؤلف .

٣- لأنها أقل خطأ وسقطاً من غيرها .

٤- لأنها أجود من غيرها من حيث حسن الخط وقدم العهد .

( النسخة الثانية ) :-

وهي نسخة ( دار الكتب المصرية ) بالقاهرة حجمها متوسط برقم ( ٣٢٨ -

مجاميع فقه ) وتقع في ( ٥٣ ) ثلاث وخمسين صفحة . وتشتمل الصفحة على ( ٢٣ )

ثلاثة وعشرين سطرا ، وقد نسخت بقلم عادى .

وهذه الرسالة قد كتبت ضمن مجموعة رسائل للمؤلف تم تأليفها في مجالس

آخرها ختام جمادى الأولى سنة ١١٠٦ هـ . ست ومائة وألف - وقد رمزت اليها

برمز ( ب ) .

( النسخة الثالثة ) :-

وهي نسخة ( دار الكتب الظاهرية ) بدمشق . وهذه الرسالة قد كتبت

ضمن مجموعة انتهت في يوم الثلاثاء جمادى الأولى سنة ١١٣٣ هـ ثلاث وثلاثين ومائة

وألف وقد كتب هذا المجموع تلميذه مصطفى بن كمال الدين البكرى المتوفى سنة اثنتين وستين ومائه وألف وهى تشتمل على احدى واربعين رسالة . برقم ( ٥٣١٦ مجاميع فقه ) . أما الرسالة التى نحن بصدده تحقيقها فقد كتبت فى ختام جمادى الأولى سنة ١١٠٦ هـ ست ومائه وألف ، وتقع فى ( ٥٢ ) اثنتين وخمسين صفحة وتشتمل الصفحة على ( ٢٣ ) ثلاثة وعشرين سطرا . - وقدرمزت اليها برمز ( أ ) .

=====

#### منهج التحقيق :

أولا - تحقيق عنوان الرسالة واسم مؤلفها ونسبة الرسالة اليه وذلك بالرجوع الى كتب المؤلفات والتراجم وفى مقدمتها :-

١- ( ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١/ ٢٦٢ ) .

٢- ( سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر ٣/ ٣٥ ) .

٣- ( الورد الانسى فى ترجمة عبدالغنى النابلسى ٢٩٩ ) .

٤- ( هدية العارفين ١/ ٥٩١ ) للشيخ اسماعيل البغدادى .

٥- ( فوائد الارتحال ٣/ ١٣٢ ) للشيخ مصطفى الحموى .

ثانيا - تبين نص المخطوطه الأصلية (م) ووضعه فى أعلى الصفحة . مع مراعاة تقويم الرسم الاملائى وأصول التنسيق والتفصيل المعهوده وتطويق الآيات القرآنيه واللفظ النبوى الشريف حيثما ورد بهلالين مزدوجين .

ثالثا - تحقيق متن الرسالة كما وضعه مؤلفه كيفاً وكما . وذلك بمقابلة النسخة الأصلية (م) بالنسختين الاخرين ( أ ) ( ب ) وإثبات المفارقات التى بينهما وكتابتها ما هو صحيح فى متن المخطوطه وان كان هناك زيادة فى احدى المخطوطات الثلاث أو سقطت أو شرت اليه . وردت الخطأ الى الصواب . ونبهت على الوهم ما أمكن وذلك بالرجوع الى المصادر التى نقل عنها المؤلف اذا وجدتها وأكثرها مخطوط . أو بمصادر أخرى فى نفس الموضوع والمذهب . وان كان هناك تكرار فى نص ما . أشرت اليه .

رابعاً : بعد أن استقام النص أستعنت بكثير من كتب المعاجم واللغة للتأكد من ضبط الكلمة وهيئتها ، وكثيراً ما شرحت الكلمات اللغوية التي فيها غموض ، وان كنت قد تركت القليل جداً بدون تنبيه لان ذلك من المظهر بحيث لا يحتاج الى بيان .

خامساً : وضع النصوص القرآنية في موضعها والاشارة الى السورة التي جاءت فيها ورقم الآية مع ضبطها ضبطاً عثمانياً .

سادساً : بيان درجة الحديث الذي يرد في متن المخطوطه وعزوه الى من رواه - واخراجه من المصدر الذي نقل عنه المؤلف بقدر الامكان . وقد اعتمدت في ذلك على كتب تخريج الحديث المعروفة . واكتفيت بنقل عبارتهم ان أقنعت وكفت . والا فقد أحلت الى المصادر الحديثه التي روت الحديث .

سابعاً : ضبط جميع الاعلام والشخصيات التي يمر ذكرها في المخطوطه وذلك بالرجوع الى مصادر الضبط . والتعريف بهم مع ذكر بعض مصادر الترجمة القديمة دون الحديثه . الا ما يكون في ذكره أهمية .

ثامناً : تقسيم الموضوع الى مواضع جانبية ووضع عناوين لها محصورة بين خطين أو قوسين . لئلا تختلط بكلام المؤلف .

تاسعاً : حاولت بقدر الامكان أن أترجم لجميع الكتب التي نقل عنها المؤلف أو ذكرها في متن الرسالة ، واخراج النص الذي ذكره المؤلف منها ، والتعريف بمؤلف الكتاب مع ذكر بعض مصادر الترجمة .

عاشراً : شرحت كثيراً من المسائل الفقهية التي تكلم عنها المؤلف بإيجاز . وذكرت موقف علماء المذهب من المسألة بإيجاز ولقد اعتمدت في ذلك كله على النصوص فقط . ولهذا تجد لكل عبارة مصدرها حفظاً للأمانة العلمية . وكان قصدي من ذلك اما تعضيد رأي أو توهين قول أو تفصيل مجمل أو توضيح مبهم أو الاشارة الى مصدر فكرة أو اتفاق خاطر . ليكون الدارس للمخطوطة على بينة مما ذكره المؤلف في الرسالة ومحيطاً بفقهاء المسائل التي تعرض لها جامعاً لأطراف

الآراء ووجوه المذهب فيها .

الحادي عشر: حاولت أن أتلمس بعض المصادر التي تناولت المسألة التي تعرض لها المؤلف والتنبيه على ذلك .

الثاني عشر: وضعت فهرساً في آخر الرسالة ييسر للقارئ الجهد والوقت في الكشف عما يريد .

— هذا هو منهج التحقيق في هذه الرسالة . وما أريد أن أعرض لما صنعت بتزكية أو توثيق تأدياً بأدب السلف الصالح وتأسيًا بقول ابن قتيبة ( وما أبرأ اليك بعد من العثرة والزلة وما أستغنى منك ان وقفت على شيء على التنبيه والدلالة ولا أستنكف من الرجوع الى الصواب عن الغلط ) .

فان كنا قد وفقنا الى ما اليه قصدنا فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وان كنا قد قصرنا أو أخطأنا فهذه شيمة الانسان . وكل بني آدم خطاء .

وكل من عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره فنحن نناشده الله في اصلاحه . وأداء حق النصيحة فيه فان الانسان ضعيف لا يسلم من الخطأ الا أن يعصمه الله بتوفيقه ( وفوق كل ذي علم عليم ) .

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا شفيماً لنا وثقلاً في ميزاننا يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم !

المحقق ،،

(( نماذج عن مخطوطات الرسائل ))  
=====



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَا تَقُولُوا بِاللَّهِ  
الْهْدْيَةَ الَّتِي تَصْعَبُ بِمَعُونَتِهِ هَيْتٌ وَكُلُّ ضَامِعٍ يَتَوَقَّعُ  
وَهَذَا يَنْتَهِ مَتَّقٍ مِنْ عَيْنٍ وَالْقِيَادَةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ  
وَسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَقْبَلُ أَنْ الْحَالِلَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَعِلْمُ الدُّنْيَا  
وَنَابِغِهِ وَانْصَانٍ وَأَخْرَابِهِ مِنْ كُلِّ كَامِلٍ مَعْنِدِينَ أَمَّا  
بَعْدُ فَيَقُولُ نَحْنُ وَأَسْتَازِنَا عَلَمُ الزَّمَانِ وَفَرِيدُ الْكَمِيرِ  
وَأَوَّلُ الْوَانِ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى الْحَقِّ الْكَامِلِ سَيِّدُ الْخَلْقِ الْعَلِيِّ  
ابْنُ الْكَوْنِ بِلِسَى بَنِ جَمَاعَةٍ وَفَقَهُ اللَّهِ تَعَالَى الْعِلْمَ الْغَالِيَّ وَكَامَلَ  
الطَّاعَةَ هَذِهِ رِسَالَةٌ عَلَّمَتْهَا فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْهُدْيَةِ الْمُبْلَغَةِ  
وَالرَّشْقِ الْحَرَمَةِ وَتَحْقِيقِ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَتَكُونَ عِنْدَ  
الْمُكَلَّفِ مُتَبَيِّنَةً مَعْلُومَةً فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالِلِ وَالْحَرَمِ عَلَى  
كُلِّ مَكَلَّفٍ مِنَ الْأَتَامَةِ كَمَا أَنَّ مَعْرِفَةَ الطَّهَارَةِ مِنَ الْخَنَاسَةِ  
فَرَضٌ لَا زَمَّ عَلَى كُلِّ مَنْ كَلَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ مِنْ أَهْلِ الْخَنَاسَةِ  
وَالْكَرْبَاسَةِ وَقَدْ صَرَّحَتْ بِهَا بَيِّنَاتُ الْقُرْآنِ وَحُجَّتُ  
الْفَرْيَغَةِ النَّبَوِيَّةِ وَكَامَلَ الْفَقْهَاءُ مِنْ عُلَمَاءِ الْخَفَةِ وَالشَّافِعَةِ  
وَالْحَنَابِلَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَبَيَّنَ الْجَمَاعُ هُوَ لَا يَمْنَعُ الْأَرْبَعَةَ الْحَقِيقِيَّةَ  
وَصَوِّحَ عَارَاتُ عُلَمَائِهِمُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ أَرْشَادًا وَاعْبَادًا  
وَتَبْيِينًا لِبُطْرِ الْهُدَايَةِ وَتَشْدِيدًا لِمَا سَمَّيْتُهَا بِتَحْقِيقِ  
الْقَضِيَّةِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الرِّشْقِ وَالْهُدْيَةِ وَبِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْوَاقِعِ  
اسْتِمْدَاحًا وَالتَّوْفِيقَ فِي سُلُوكِ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ بِقُدْرَةِ  
أَعْلَمَ أَوْ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْحَالِ وَالْوَاقِعِ مِنْ فُرُوضِ الْعَيْنِ الْأَلْزَمَةِ

اي لمهدي حكومة لان الحق منتفية لان المنع انما كان من  
اجل الاستمالة او من اجل الحكومة ولا هما منتفيا وكانت  
الحديبة من ذي رحم محرر منه اي من الحاكم لانه لا يصح ان  
يحكم له هذا واضح في عمودي منسبه دون من عداهم  
من اقاربه مع انه يحتمل ان يهدي ليلا يصح عليه  
القاضي في الجامع الصغير لا ينبغي ان يقبل هدية الا من  
صديق كان يلاطفه او ذي رحم محرر منه بعد ان يكون  
له خصم ورد ما اي رد القاضي الهديبة حيث جاز له  
اخذها ولا لانه لا يامن ان يكون للحكومة مستطرة في  
استعارته اي القاضي من غيره كالهديبة لان المنافع  
كالايمان ومثله لو ختن القاضي والد وخصم فلهدي  
له ولو قلنا انها للولد لان ذلك وسيلة الى الرشوة فان  
تصدق عليه فالاولي انه كالهديبة على التفصيل السابق  
وفي الفتوى له اخذ الصدقة وان قبل الرشوة والهديبة  
حيث حرم القبول وجب رد مال صاحبه كقبوضه  
فاسد وقيل تؤخذ ليت المال لخبر ابن التيبه وقال  
الشيخ فيمن تاب ان علم صاحبه دفعة اليه والدفعة  
في مصالح المسلمين انتهى وتقدم لو بقيت في يد غصه  
لا يعرف اربابها يدفعها للحاكم او تصدق بها عن اربابها  
بها مضونة فان اهدى لمن يشفع له عند السلطان  
وصحوة من ارباب الولايات لم يحسن الشافع اخذها منهم  
له ان يرفع عنه مظلة او يوصل اليه حقة او يولية  
يستحقها او يستقدمه في البند للقائه وهو مستحق

لمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الى اخذ  
حقه او دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والاي  
يه الكبار وفي حديث مرفوع رواه ابو داود وغيره  
قله في الاختيارات ونص الامام احمد فيمن عند ودعة  
فادها فاحديثه عدير انه لا يقبلها الا بنية المكافاة  
تم

ما رونا ايرادة من نقول علما المذاهب

العريضة رضوا عنه في هذه السئلة

وللهند وحده وصل الله وسلم على

من لا بني بعده محمد وعلى

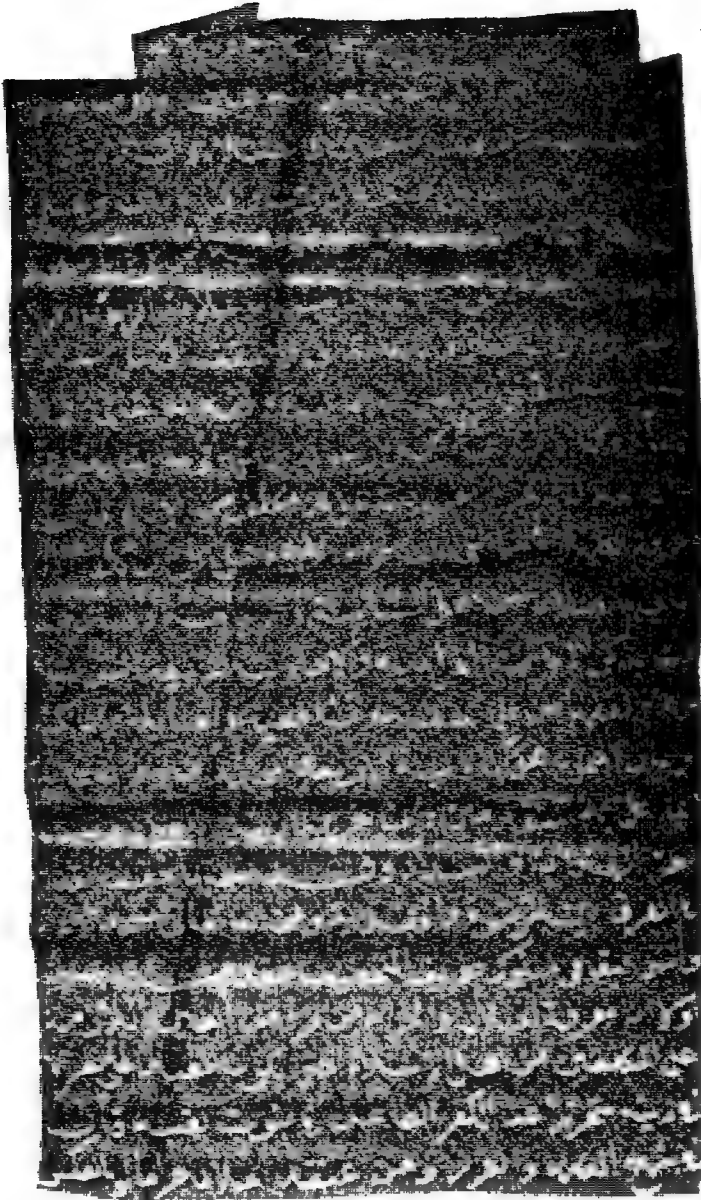
له وصحبه وسلم

وللهند عزت

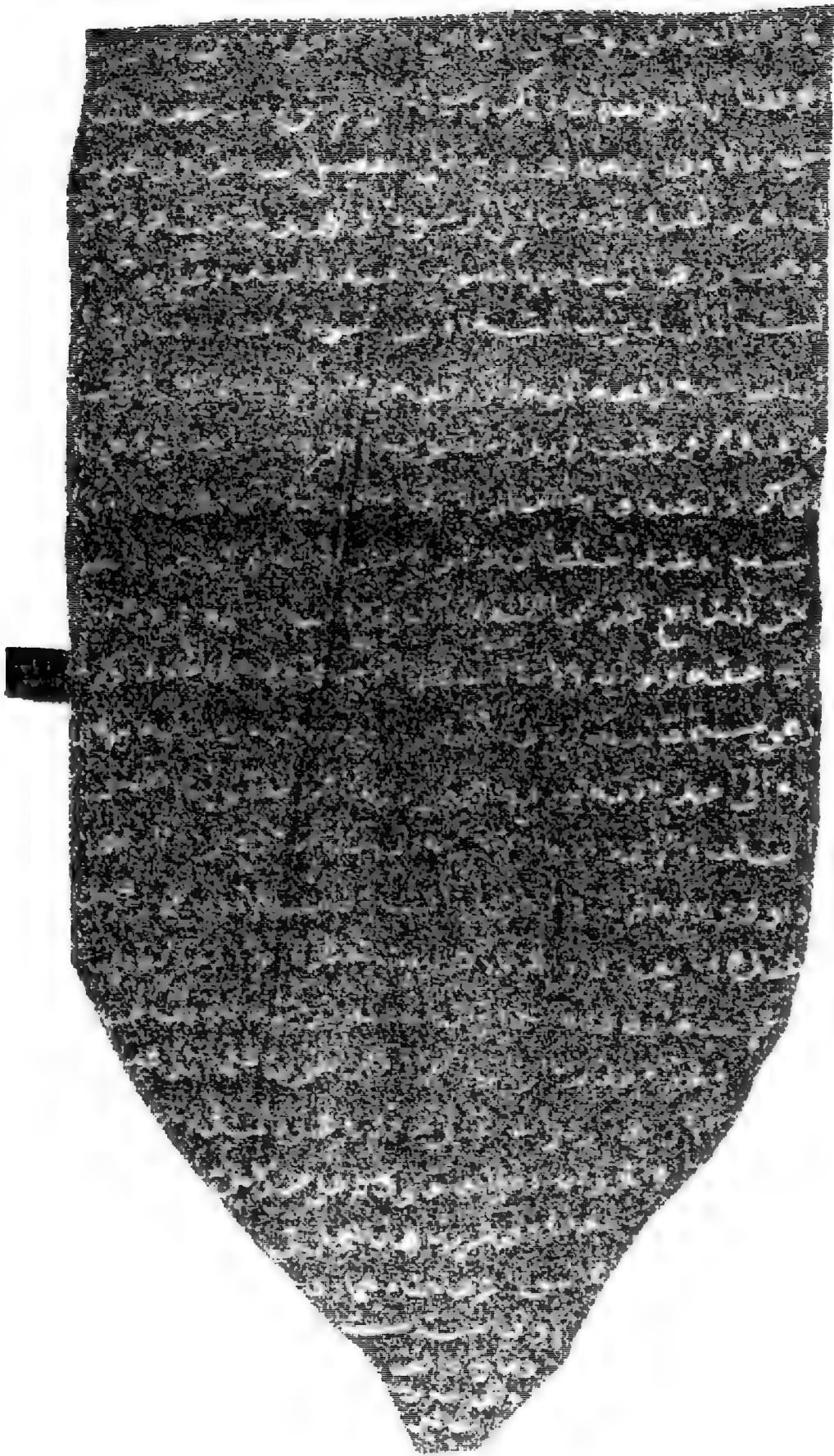
العدين

م





صورة الصفحة الاولى من النسخة المرموز اليها بحرف ( ب )



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي كل صعب بعونه حزين وكل ضايح بتوفيقه  
وعهدياته متحقق متعين والصلوة والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطاهرين الحلال والخيرين وعلى الله وأصحابه  
وآل بيته الطاهرين وأهل بيته من كل عالم متديون  
فيقول شيخنا واستاذنا علامة الزمان  
وفريد العصر والاولاد العارفين بالله تعالى أنحقق الكامل  
سيدنا الشيخ عبد الغني ابن النابلسي من جماعة وفقه  
الله تعالى في العمل الصالح وكمال الطاعة هذه رسالة  
عمدتنا في بيان الفرق بين الهدية النبوية والرسولة المحمدية  
والتحقيق مع كل واحد منهما ما كان بعد المكلف متبينة معلنة  
فإن معرفة الفرق بين الحلال والحرام مفروضة على كل مكلف  
من إلامه أي أن معرفة الطهارة من الجحاسة فرض لازم  
على كل من كلفه الله تعالى بالصلاة من أهل جناسه  
والرياسة وقد مرحت في هذا بذكر الآيات القرآنية والآثار  
الشريفة النبوية وكلام الفقهاء من علماء الحنفية والشافعية  
والعاجلة والعامة وبيان إجماع هؤلاء الأئمة الأربعة  
عجدهم وصريح عبارات أئمة علمائهم المتقدمين والمتأخرين  
إرشاد الصالحين وتبيين الطريق الهداية والسداد وسبيل  
تحقيق القضية في الفرق بين الرسولة والهدية ومن الله  
تعالى استمد الإعانة والتوفيق في سلوك طريق التحقيق  
مقدمة أعلم أولاً أن معرفة الحلال والحرام من فروض  
العين اللازمة على المكلفين من أهل الإسلام حتى يكون  
العبد على بصيرة في دينه متى زاعن الكفر الطامع في شئ

بقينه

وشر للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الى اخذ حقه  
او دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والائمة الاكابر  
وفيه حديث مرفوع رواه ابو داود وعينه قاله في الاختيارات  
ونص الامام احمد فيمن عنده ودیعة فادها فاهديت له  
هدية انه لا يقبلها الابنية المكافاة انتهى وانما  
رحمه الله تعالى وهذا عقدار ما اردنا ابراده من نقول  
علماء المذاهب الاربعة رضي الله تعالى عنهم في هذه المسئلة  
والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده  
وقد مررناها بالعجل في مجالس اخرها ختام  
جمادي الاولى سنة ست وماية  
والف والحمد لله رب العالمين  
واغفر لنا ولجميع المسلمين  
امين  
٢

( تحقيق المخطوطة )

(( رسالة ))

تحقيق القضية

في

الفرق بين الرشوة والهدية

لابن النابلسي

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

=====

بسم الله الرحمن الرحيم (١) ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (٢)

الحمد لله الذي كل صعب بمعونته هين ، وكل ضايع بتوفيقه وهدايته متحقق متعين والصلاة والسلام على سيدنا وسندنا (٣) محمد القائل ( ان الحلال بين (٤) والحرام بين ) (٥) وعلى اله واصحابه وتابعيه وانصاره واحزابه ( من كل كامل متدين ) (٦) أما بعد . . . فيقول شيخنا واستاذنا علامة الزمان وفريد (٧) العصر والاوان العارف بالله تعالى المحقق الكامل سيدى الشيخ عبدالغنى ابن (٨) - النابلسى ابن جماعة وفقه الله تعالى للعمل الصالح وكمال الطاعة هــ هذه رسالة عملتها فى بيان الفرق ( بين الهدية المباحة والرشوة المحرمة وتحقيق معنى كل واحدة منهما لتكون عند المكلف مبينة (٩) معلمة فان معرفة الفرق بين (١٠) - الحلال والحرام مفروضة على كل مكلف من الأنام .

- 
- (١) فى النسخة (ب) زيادة ( وه نستعين )  
 (٢) فى النسختين ( أ ، ب ) جملة ( ولا حول ولا قوة . . . الخ ) ساقطة .  
 (٣) فى النسختين ( أ ، ب ) ( سندنا ) ساقطة والظاهر من هذه الكلمة أنه لا طريق لنا الى معرفة ما عند الله الا عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم .  
 (٤) فى النسخة ( أ ) ( بين ) ساقطة  
 (٥) حديث ( ان الحلال بين والحرام بين ) حديث صحيح متفق عليه رواه النعمان ابن بشير رضى الله عنه ( صحيح البخارى ٢١ / ١ ) ( صحيح مسلم ٥٠ / ٦ )  
 (٦) المقصود بهذه العبارة الحث على الكمال والتدين بما جاءت به الشريعة الاسلامية  
 (٧) فى النسخة ( أ ) ( فرايد ) (٨) فى النسخة (ب) ( ابن ) ساقطة  
 (٩) فى النسخة (أ) (متبينة) .  
 (١٠) فى النسخة (ب) سقطت هذه الجملة ( بين الهدية المباحة والرشوة . . . الخ )



كما أن معرفة الطهارة من النجاسة (١) فرض لازم على كل من كلفه الله تعالى بالصلاة من أهل الخساسة والرياسة (٢) وقد ههههت فيها بذكر الآيات القرآنية والاحاديث الشريفة النبويه ، وكلام الفقهاء من علماء الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية ، وبيان اجماع هؤلاء الائمة الاربعة المجتهدين وصريح عبارات (٣) علمائهم المتقدمين والمتأخرين ارشادا للعباد وتبيينا لطريق (٤) الهداية والسداد وقد سميتها (تحقيق (٥) القضية في الفرق بين الرشوة والهدية) ومن الله تعالى استمد الاعانة والتوفيق في سلوك طريق التحقيق .

(١) الطهارة في اللغة / النظافة والنزاهة عن الاقذار والأوساخ سواء كانت حسية أو معنوية ، ويقابلها النجاسة وهي كل شئ مستقذر غير طاهر ولا نظيف حسيا كان أو معنويا . ويقصد المؤلف من هذا التشبيه أن الرشوة من الهدية بمنزلة النجاسة من الطهارة فكما أنه يجب على الانسان أن يتنزه عن النجاسة ويتحلى بالطهارة فكذلك يجب عليه أن يتنزه عن الرشوة ويتحلى بالبعد عنها الى الحلال من الصدقة والهدية وغيرها .

( مختار الصحاح ٣٩٨ ، ٦٤٧ ) ( لسان العرب ٤ / ٥٠٤ ، ٦٠٦ / ٢٢٦ ) .

(٢) ( الخساسة ) يقال خساسة وخسوسة وخسة والجمع خسائس يقال أخس أى فعل فعلا خسيسا ، ويقال فلان خسيس أى دنى حقير لا يعاب به .  
( الرياسة ) والرياسة يقال رأس وترأس وارتأس أى صار رئيسا  
( ترتيب القاموس ٥٥ / ٢ ، ٢٧٨ ) ( مختار الصحاح ١٧٥ ، ٢٢٦ )

(٣) فى النسختين ( أ ، ب ) ( عبارات أئمة ) . (٤) فى النسخة ( ب ) ( لطر )

(٥) ( تحقيق المسائل ) اثباتها بالادلة ، وتدقيق المسائل هو اثباتها بالادلة  
واثبات الادلة بادلة أخرى يقال كلام محقق أى رصين ، وأحقه أى تحققه وصار منه على يقين ( حاشية عميره ٩ / ١ ) ( مختار الصحاح ١٤٧ ) .

"مقدمة"

==

اعلم أولاً أن معرفة الحلال والحرام من فروض العين اللازمة على المكلفين ، من أهل الاسلام حتى يكون العبد على بصيرة في دينه محترزا عن الكفر الطاعن في ثبوت يقينه (١) قال في ( شرح الدرر والضرر ) ( ٢ ) ومن اعتقد الحلال حراماً أو بالعكس يكفر ، اذا كان حراماً لعينه ، وان كان حراماً لغيره لا يكفر وان اعتقده ( ٣ ) وانما يكفر اذا كانت حرمة ( ٤ ) ثابتة بدليل قطعي واما لو كان باخبار الاحاد ( ٥ ) فلا انتهى

---

( ١ ) يقصد من هذا البعد عن المزالق عما قد يضر به الى ما لا تحمد عقباه في الكفر والعيان بالله فانه اذا لم يكن على بصيرة من معرفة الحلال والحرام يكون عرضة بأن يعتقد الحلال حراماً أو الحرام حلالاً لاسيما اذا كان معلوماً من الدين بالضرورة ومجمع عليه فانه حينئذ يكون كافراً والعيان بالله .

( ٢ ) كتاب ( درر الحكام في شرح غرر الأحكام ١ / ٣٢٤ ) للشيخ محمد بن فرامرزي بن علي المعروف بملا خسرو المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة .

( الشذرات ٧ / ٣٤٢ ) ( الضوء اللامع ٨ / ٢٧٩ ) ( معجم المؤلفين ١١ / ١٢٣ ) .

( ٣ ) قوله ( يكفر اذا كان حراماً لعينه ) كالخزير حرام لعينه فمن اعتقد حله كفر قوله ( وان كان حراماً لغيره لا يكفر وان اعتقده ) كمال الغير ،

قال بعضهم - هذا التفصيل في حق العالم دون الجاهل الذي لا يفرق بين الحلال والحرام لعينه أو لغيره وانما الفرق في حقه هو القطعي المجمع عليه فاذا اعتقد خلافه كفر والعيان بالله ( البحر الرائق ٥ / ١٣٢ ) .

( ٤ ) في النسخة ( ب ) ( حرمة ) ساقطه

( ٥ ) في النسخة ( م ) ( الاحاديث ) وهذا خطأ .

قال فى ( جامع الفتاوى ) ( ١ ) اتفق العلماء مع ( ٢ ) المتكلمين والفقهاء أنــــه  
إذا أنكر الحكم الشرعى الثابت بالقرآن أو الحديث المتواتر أو ( ٣ ) الاجماع القطعى  
مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج والفصل من الجنابة أو من الحيض أو الوضوء  
بمسد الحدث يكفر ( ٤ ) ويقتل ان دام على ذلك ( ٥ )

- 
- ( ١ ) كتاب ( جامع الفتاوى ٣١٦ ) للشيخ قرت امير الحميدى فقيه حنفى توفى سنة  
ستين وثمانمائه . والكتاب مخطوط بمكتبة الحرم المكى ( الاعلام ٦ / ٣٤ ) ( كشف  
الظنون ٥٦٥ ) ( هدية العارفين ١ / ٨٣٥ ) ( معجم المؤلفين ٨ / ١٣٠ ) .
- ( ٢ ) فى النسخة ( أ ) ( من ) ساقطه
- ( ٣ ) فى النسخة ( م ) ( أ ) ساقطه
- ( ٤ ) قوله ( يكفر ) لأنه معاند للاسلام وممتنع من قبول الأحكام الصادره من كتاب  
الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم المجمع عليها المعلومة من  
الدين بالضرورة بحيث يستوى فى معرفتها العامة والخاصة وهذا بخلاف  
المجمع عليه الخفى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب .
- ( ٥ ) يستحق القتل لأن حكمه حكم المرتد وهو الخارج عن دين الاسلام الذى  
الكفر قال تعالى ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ  
أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) ( البقرة  
آية ٢١٧ ) ولقوله صلى الله عليه وسلم ( من بدل دينة فاقتلوه ) ( صحيح البخارى  
٧٥ / ٤ ) ولقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل دم امرئ مسلم الا بإحدى ثلاث . . . .  
والتارك لدينه المفارق للجماعة ) ( صحيح البخارى ٦ / ٩ ) ( صحيح مسلم ٥ / ١٠٦ )  
ولاجماع أهل العلم على وجوب قتل المرتد ومنهم الخلفاء الراشدون رضوان الله  
عليهم .

ولا يقبل تأويله ، ولا يكون جهله عذرا ، لأن فرض المين (١) يكون شائما بين المسلمين ، فجهله لا يكون عذرا الا اذا دق بحيث لا يعلم الا بنظر دقيق وتأمل صادق ، فجهله حينئذ يكون عذرا... وذكر ذلك الوالد رحمه الله في شرحه على شرح الدرر (٢) وذكر أيضا (٣) قال معزيا (٤) الى القنية (٥) ونظم الزندوستى (٦) ومن استحل حراما قد علم من دين النبی صلی الله علیه وسلم تحريمه كنكاح المحارم أو شرب الخمر أو أكل الميتة أو الدم (٧) أو لحم (٨) الخنزير من غير ضرورة ، فهو كافر وفعله هذه الأشياء فسق دون الاستحلال ،

- (١) في النسخة (ب) (الا أن فرض المين)
- (٢) والده الشيخ اسماعيل بن النابلسي تقدمت ترجمته . من مؤلفاته كتاب ( الاحكام في شرح درر الحکام ) وهو مخطوط بالمكتبة الظاهرية ويقع في اثني عشر مجلدا وهو في فروع الفقه الحنفي ( ايضاح المكنون ١/٣٥ )
- (٣) قوله ( وذكر أيضا ) أي الشيخ قرق الحميدى في ( جامع الفتاوى ٣١٦ )
- (٤) قوله ( معزيا ) الاصل أن يقال عزيا يقال عزا الشيء الى فلان نسبة اليه ويقال عزيا الشيء الى فلان نسبة اليه .
- (٥) كتاب ( قنية المنية على مذهب ابى حنيفة ) للامام مختار بن محمود الزاهدى الحنفى المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائيه ( كشف الظنون ٢/١٣٥٧ ) . ( الاعلام ٨/٧٢ ) ( مفتاح السعادة ٢/٢٧٩ ) ( هدية المارفين ٢/٤٢٣ )
- (٦) كتاب ( نظم الفقه ) للامام الحسن بن يحيى الزندوستى له كتاب روضة العلماء وقال بعضهم اسمه علي ( تاج التراجم ٢٦ )
- (٧) في النسختين ( أ ، ب ) ( أو ) ساقطة (٨) في النسختين ( أ ، ب ) ( أو ) ساقطة

وذكر الوالد رحمه الله تعالى أيضا قال ( تمنى أن لا يكون الخمر حراما أو صوم شهر رمضان (١) فرضا لا يكفر ، ولو تمنى أن لا يكون الله تعالى حرم قتل النفس بغير حق أو الظلم يكفر ) (٢) .

وكذا كل (٣) ما لم يكن مباحا في وقت من الأوقات ، لأنه تمنى ما ليس بمستحيل في الأول (٤) ( وتمنى ما هو مستحيل في الثاني ) (٥) وتمنى ما كان حلالا لا يلزم الكفر ، وتمنى ما ليس بحلال يلزم الكفر ، وعلى هذا إذا تمنى حل المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر (٦) كما في البزازية (٧) وغيرها (٨) لأنه (٩) تمنى

- (١) في النسخة (م) ( شهر ) ساقطه .
- (٢) قوله ( تمنى أن لا يكون الخمر حراما أو صوم رمضان فرضا لا يكفر ) لان الخمر كانت حلالا قبل الاسلام ، أما صوم رمضان فالراجح أنه على نيته فيكفر بقوله - جاء الشهر الثقيل ، ولا يكفر اذا نوى أنه لا يمكنه اداء حقوقه . قوله ( تمنى أن لا يكون الله تعالى حرم قتل النفس بغير حق أو الظلم يكفر ) لان اطلاق هذه الأفعال خروج عن الحكمة والعدل ، ولأن هذه الأشياء لم تكن حلالا في وقت ما ( الفتاوى الهندية ٢٧٩/٢ ، ٥٧٤/٣ )
- (٣) ( أسنى المطالب ١١٩/٤ ) ( مغنى المحتاج ١٣٦/٤ ) .
- (٤) في النسختين ( أ ، ب ) ( كل ) ساقطه .
- (٥) في النسختين ( أ ، ب ) ( في الثاني ) وهذا خطأ .
- (٦) في النسختين ( أ ، ب ) ( وتمنى ما هو ... الخ ) ساقط .
- (٧) قوله ( لا يكفر ) لأنه تمنى ما ليس بمستحيل فقد كان نكاح المحارم حلالا في عهد آدم عليه السلام .
- (٨) كتاب ( الفتاوى البزازية ) للشيخ محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة . أنظر ( الفتاوى الهندية ٣٣٥/٦ ) . ( الشذرات ١٨٣/٧ ) ( الضوء اللامع ٣٧/١٠ ) ( كشف الظنون ٢٤٢ ) .
- (٩) أنظر ( جامع الفصولين ٢٢٨/٢ ) ( فتاوى قاض خان ٥٧٤/٣ ) ( الفتاوى الهندية ٢٧٩/٢ ) ( فتاوى الانقروى ١٦٣/١ ) ( البحر الرائق ١٣٥/٥ )
- (١٠) في النسخة (ب) ( لا )

ماليس بمستحيل ، لان ذلك كان حلالا في الاول ، والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما فثمنى ان لم يكن حراما لا يكفر كذا في الفصول (١) انتهى .

وقد اجمعت الامة على جواز أخذ (٢) الهدية ، واجمعت الامة ايضا على تحريم أخذ الرشوة من غير تكبير منكر في ذلك ، فمن حرم شيئا مما أباحه اجماع أهل الاسلام فهو كافر (٣) كما أن من أباح شيئا مما حرّمه اجماع أهل الاسلام فهو كافر أيضا .

ويبقى الكلام الان في بيان الفرق بين الهدية المباحة ، والرشوة المحرمة فلنبين كل واحدة منهما في باب على حده .....

---

(١) (فصول الاستروشن) للامام محمد بن محمود بن حسين الاستروشن المتوفى

سنة اثنتين وثلاثين وستمائة (كشف الظنون ٢/١٢٦٦)

(الاعلام ٢/٣٠٧) (معجم المؤلفين ١١/٣١٧)

(٢) في النسخة (ب) (أخذ) ساقطه .

(٣) يكون كافرا اذا كان هذا الشيء معلوما من الدين بالضرورة .

( الباب الأول )

=====

فى

=====

بيان حكم اباحة الهدية وجواز قبولها

=====

( الفصل الاول )

ويشمل ما يأتى :-

=====

- ١- الآيات القرآنية الدالة على اباحة الهدية
- ٢- الأحاديث النبوية الدالة على اباحة الهدية
- ٣- أقوال العلماء فيمن جاءه مال من غير مسئلة ولا اشراف نفسى
- ٤- أقوال العلماء فى الهدية المطلقة هل تقتضى الثواب

قال الله تعالى ( وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ لِحُلَّتِهِنَّ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيًّا ) ( ١ ) قال البيضاوى رحمه الله تعالى ( ٢ ) فى تفسيره ( ٣ ) ما ملخصه ( نحلة ) ( ٤ ) أى عطية عن طيب نفس بلا توقع عوض ، قوله ( فان طبن لكم عن شىء منه نفسا ) معناه ، فان وهبن لكم من الصداق عن طيب نفس ( ٥ ) ..... .

- 
- (١) سورة (النساء الآية ٤) وجه الاستدلال - الآية تدل بمنطوقها على إباحة الهدية وجواز قبولها والانتفاع بها لأنها صادرت عن طيب نفس
- (٢) القاضى عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى ، ولد فى مدينة البيضا ، وتوفى سنة خمس وثمانين وستمائه ( الشذرات ٣٩٢/٥ ) ( البداية ٣٠٩/١٣ ) ، ( مفتاح السعادة ١٠٣/٢ ) ( الطبقات ٥٩/٥ ) ( مرات الجنان ٢٢٠/٤ ) .
- (٣) كتاب ( أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٩/١ ) مطبوع فى مجلد واحد له حواشى وشروح كثيرة ( كشف الظنون ١٨٦/١ ) .
- (٤) ( نحلته ) بكسر النون وضمها لفتان وأصلها من العطاء - وفى تفسيرها وجوه منها :

- ١- العطية يقال نحلته كذا اذا أعطاه أياه عن طيب نفس من غير عوض .
- ٢- الديانة يقال فلان نحلته كذا أى دينه ومذهبه ( اللسان ٦٥٠/١١ ) ، ( مختار الصحاح ٦٤٩ ) ( تفسير القرطبي ٢٤/٥ ) ( فتح القدير ٤٢٢/١ )
- (٥) قوله ( عن طيب نفس ) دليل على أن المعتبر فى تحليل ذلك منهن لهم انما هو طيبة النفس لا مجرد ما يصدر منها من الألفاظ التى لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة نفسها فلا يحل للزوج ولا للولى أخذه وان كانت قد تلفظت بالهبة أو الهدية .



( فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ) ( ١ ) أي فخذوه وانفقوه حلالا بلا تبعة . انتهى  
ومعلوم أن طيب النفس لا يتحقق عند أحد إلا بحسب الظاهر ، والمراد أنه لا يكون  
بأكراه ولا جبر من الأخذ ، وليس هذا الحكم ( ٢ ) مخصوصا بالزوجة فقط  
بل هو أصل ( ٣ ) مقرر في الدين في حق كافة المسلمين ( ٤ ) وذكر الفخر  
الرازي ( ٥ ) في تفسيره ( ١ ) في قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا

( ١ ) ليس المقصود هنا خصوص الأكل بل مطلق الانتفاع بأي وجه كان وانما  
خص الأكل لأنه معظم ما يراد بالمال . والهنئ والمرى صفتان من  
هنوء الطعام ومرو . يقال ( هنأني الطعام ومرأني ) أي صار لي دواء وعلاجا  
شافيا والمقصود هنا أنه حلال خالص من الشوائب ( تفسير القرطبي ٢٧/٥ ) ،  
( فتح القدير ٤٢٢/١ ) ( تفسير الطبري ٢٤٤/٤ ) .

( ٢ ) في النسختين ( أ ، ب ) ( هذا الأمر )  
( ٣ ) في النسخة ( ب ) ( أصول )  
( ٤ ) هذا ما قرره الفقهاء غير أنه ينبغي للخائف على نفسه ودينه أن يحتاط لذلك  
فما لم يكن عن رضا واختيار وانبعث من نفسها دون أي تأثير عليها ، فإن  
الأولى به أن يتورع عن ذلك عن طيب نفس منه . ( فان طبن لكم عن شيء منه  
نفسا ) أي عن تراض منكم . كل هذا يدفعنا في مثل هذا المقام إلى التزام  
جانب الورع .

( ٥ ) الامام محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي . صاحب المصنفات الكثيرة  
توفي سنة ست وستمائه ( الشذرات ٢١/٥ ) ( الوافي ٢٤٨/٤ ) ( الطبقات

٣٣/٥ ) ( النجوم ١٩٧/٦ ) ( الهداية ٥٥/١٣ ) .

( ٦ ) ( مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم ٦٩/١٠ ) وهو كتاب مطبوع جمع فيه  
كل غريب ولم يكمله ( كشف الظنون ١٧٥٦ ) .

أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ (١) قال فسر الباطل بوجهين (الاول) انه ممنوع شرعا كالربا والفصب وشهادة الزور وغير ذلك وعندى (٢) ان الحمل على هذا الوجه يقتضى الاجمال (٣) فى الآية لان الطرق المشروعة ليست مبينة فيها على التفصيل (الثانى) ما روى عن ابن عباس (٤) أنه ما يؤخذ بغير عوض ، ثم قيل أنها منسوخة ، لان عند نزولها تخرجوا أن يأكل أحدا عند أحد شيئا فنسخت بآية النور (وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ) الآية (٥) وكذلك ظاهرها يقتضى تحريم الصدقات والهبات والأقرب أن هذا تخصيص لانسخ .....

(١) سورة (النساء الآية ٢٩) .

وجه الاستدلال - الآية تدل بمفهومها على جواز قبول الهدية والانتفاع بها .

(٢) قوله ( عندى ) أى عند المفسر وهو الاطام فخر الدين الرازى

(٣) قوله ( يقتضى الاجمال ) لأنه يصير تقدير الآية ( لا تأكلوا أموالكم التى جعلتموها

بينكم بطريق غير مشروع ) فان الطرق المشروعة لما لم تكن مذكورة ههنا على

التفصيل صارت الآية مجملة لاحالة . ( مفاتيح الغيب ١٠ / ٦٩ ) .

(٤) الصحابى الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حبر الأمة ولد بمكة قبل

الهجرة بثلاث سنوآت . وتوفى بالطائف سنة ثمان وستين ( صفة الصفوة ١ / ٦٤٦ ) .

( الحلية ١ / ٣١٤ ) ( الاصابه ٢ / ٣٣٠ ) ( التذكرة ١ / ٤٠ ) . ( البدايه

( ٨ / ٢٩٥ ) ( تهذيب الاسماء ١ / ٢٧٤ ) ( وفيات الاعيان ٣ / ٦٢ )

(٥) سورة (النور الآية ٦١) .

روى عن ابن مسعود (١) أنه قال هذه الآية محكمة مانسخت (٢) ولا  
تنسخ الى يوم القيامة ، وقال أيضا - واعلم انه كما يحل المال المستفاد  
(٣) عن التجارة فكذا يحل بالهبات والصدقات والارث والخير فعلى  
أن الاستثناء منقطع لا اشكال (٤) حيث ذكر هنا سببا واحدا من -  
أسباب الملك دون سائر الاسباب ، وعلى أنه متصل (٥) يقتضى أن غير  
التجارة لا يفيد (٦) الحل فيلزم النسخ أو التخصيص (٧) .....  

---

(١) الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل خادم رسول الله  
ورفيقه في حله وترحاله توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ، (الحلية  
١/ ١٢٤) (الشذرات ١/ ٣٨) (الاصابه ٢/ ٣٦٨) (صفة الصفوة  
١/ ٣٩٥) (البدايه ٧/ ١٦٢) (التذكرة ١/ ١٣) (تهذيب  
الاسماء ١/ ٢٨٨) .

(٢) فى النسختين (أ ، ب) ( ما نسخة )

(٣) فى النسخة (أ) ( المستفاد ) ساقطه

(٤) قوله ( لا اشكال ) لأن التجارة عن تراخ ليست من جنس أكل المال  
بالباطل ، فهى هنا بمعنى لكن اى ( لكن يحل أكله بالتجارة عن  
تراخ ) .

(٥) من قال ان الاستثناء متصل ، أضمر شيئا فقال التقدير ( لا تأكلوا  
أموالكم بينكم بالباطل ، وان تراضيتهم كالرها وغيره الا أن تكون  
تجارة عن تراخ ) ( مفاتيح الفيب . ١/ ٧٠ ) .

(٦) فى النسختين (أ ، ب) ( لا تفيد )

(٧) والذي آراه أن يكون تخصيصا لانسخا لأن فيه جمعا بين الدليلين  
على أن المتقدمين قد يطلقون النسخ على ما يشمل التخصيص فلا يتعين  
ان يكون المراد من النسخ عند من أطلق النسخ بمعناه الاصطلاحي  
عند الأصوليين ، ولكى تبقى دلالة الآية بمفهومها على جواز قبول الصدقة  
والعطية والهدية والهبة ونحوه .

وقال الهيثاوى رحمه الله تعالى فى تفسيره (١) ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) (٢) بمالم (٣) يحبه الشرع كالقصب والربا والقمار (٤) إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً (٤) عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ استثناء منقطع، أى ولكن كونها (٥) تجارة عن تراض منكم غير مشهى عنه ، أو اقصدوا كون تجارة وهن تراض صفة للتجارة أى تجارة صادرة عن تراض المتعاقدين ، وتخصيص التجارة من الوجوه التى بها (٦) يحل تناسول مال الغير ، لأنها (٧) أغلب وأوفق لذوى المروءات ويجوز ان يبرأ بها الانتقال مطلقا - وقال الشهاب الخفاجى (٨) .....

(١) أنظر كتاب ( أنوار التنزيل ١/ ١١٦ ) .

(٢) سورة ( النساء الآية ٢٩ )

(٣) فى النسخة ( م ) ( مالم )

(٤) فى النسخة ( ب ) ( تجارة ) ساقطة .

(٥) فى النسخة ( م ) ( كون )

(٦) فى النسخة ( م ) ( لها )

(٧) فى النسختين ( أ ، ب ) ( لأنه )

(٨) القاضى أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجى ولد بمصر

سنة سبع وسبعين وتسعمائة ، صاحب التصانيف فى الأدب واللغة

توفى بمصر سنة تسع وستين وألف ( آداب اللغة العربية ٣/ ٣٠٨ ) .

( خلاصة الأثر ١/ ٣٣١ ) ( فهرس الفهارس ١/ ٢٨٠ ) ( الاعلام

١/ ٢٢٢ ) ( هدية المارفين ١/ ١٦٠ ) ( معجم المؤلفين ٢/ ١٣٨ )

في الحاشية (١) قوله ( ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا ) أى  
انتقال المال من الغير بطريق شرعى سواء كان تجارة أو ارثا  
أو هبة أو غيرها من استعمال الخاص وإرادة العام .....

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجى السماه (عناية القاضى وكفاية  
الراضى) على تفسير البيضاوى ، وتقع فى ثمانية مجلدات ، وهى  
مطبوعة .  
أنظر هذا القول فى كتاب (عناية القاضى ٣/ ١٢٩) .

وأما الأحاديث الدالة على إباحة قبول الهدية . والأمربها من  
الشارع صلى الله عليه وسلم فكثيرة — أخرج الحافظ زكي الدين  
عبد العظيم المنذرى ( ١ ) فى كتابه الترغيب والترهيب ( ٢ ) عن ابن  
عمر رضى الله عنهما ( ٣ ) أن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يمطينى العطاء ( ٤ ) فأقول اعطه من ( ٥ ) أفقر اليه منى ، قال . فقال  
خذه إذا جاءك من هذا المال شىء ، وأنت غير مشرف ( ٦ ) ولا سائل فخذ

---

( ١ ) المحدث عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى كان عالما بالحديث  
والعربية ومن الحفاظ والمؤرخين ، توفي بمصر سنة ست وخمسين  
وستمائى ( البدايه ١٣ / ٢١٢ ) ( التذكرة ٣ / ١٤٣ ) -  
( طبقات الشافعية ٥ / ١٠٨ ) ( الشذرات ٥ / ٢٧٧ ) ( مرآة الجنان  
٤ / ١٣٩ ) ( النجوم الزاهرة ٧ / ٦٣ ) .  
( ٢ ) انظر كتاب ( الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ١ / ٥٩٧ ) -  
مطبوع .

( ٣ ) الصحابى الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب شهد الخندق وما  
بعدها وتوفى بمكة سنة ثلاث وسبعين ( تهذيب التهذيب ٥ / ٣٢٨ )  
( صفوة الصفوة ١ / ٥٦٣ ) ( الحلية ١ / ٢٩٢ ) ( وفيات الأعيان ٣ / ٢٨٣ )  
( ٤ ) ( العطاء ) هو المال الذى يقسمه الامام فى المصالح ، والعطاء  
والعطية اسم لما يعطى والجمع عطايا وأعطية يقال رجل معطاء أى  
كثير العطاء ( اللسان ١٥ / ٦٩ ) ( فتح البارى ١٣ / ١٥٢ ) ( مختار  
الصحاح ٤٤٠ ) .

( ٥ ) فى النسختين ( أ ، ب ) ( لمن ) .  
( ٦ ) فى النسختين ( أ ، ب ) ( مسرف ) أى غير طامع فيه ولا متطلع اليه  
والاشراف هو التعرض للشىء والحرص عليه من قولهم أشرف على كذا  
إذا تناول له ( اللسان ٩ / ١٧٢ ) ( فتح البارى ٣ / ٣٣٧ ) .

فتموله (١) فان شئت تصدق به ، ومالا فلا تتبعه نفسك (٢) قال  
سالم بن عبد الله رضى الله عنه (٣) ( فلأجل ذلك كان عبد الله ) (٤)  
لا يسأل أحدا (٥) شيئا ، ولا يرز شيئا أعطيه (٦) رواه البخارى

---

(١) ( فتموله ) أى اجعله لك مالا يقال تمول الرجل صار ذا مال  
وفى رواية مسلم ( فخذ فتموله أو تصدق به ) أى اجعله لنفسك  
مالا على تقدير الاحتياج اليه . أو تصدق به على تقدير الاستغناء  
عنه . ( صحيح مسلم ٣ / ٩٨ ) ( اللسان ١١ / ٦٣٦ ) ( المصباح  
المنير ٢ / ٢٥٣ ) .

(٢) أى مالا يوجد فيه الشرطان المتقدمان فلا تتبعه نفسك ممن  
الاتباع بالتخفيف ، أى فلا تجعل نفسك تابعة له وناظرة اليه  
بل اتركه ولا تشق على نفسك فى طلبه .

(٣) التابعى الجليل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد فقهاء  
المدينة السبعة توفى سنة ست ومائة على القول الراجح ( التذكرة  
١ / ٨٨ ) ( التهذيب ٣ / ٤٣٦ ) ( صفة الصفوة ٢ / ٩٠ ) ( حلية  
الأولياء ٢ / ١٩٣ ) ( وفيات الاعيان ٢ / ٣٤٩ ) ( تهذيب الاسماء  
واللغات ١ / ٢٠٧ ) .

(٤) فى النسختين ( أ ، ب ) جملة ( فلأجل ذلك . . الخ ) ساقطه  
(٥) فى النسخة ( ب ) ( أحد )

(٦) قال ابن حجر - وهذا بعمومه ظاهر فى أنه كان لا يرز مافيه شبهة  
فقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختار بن أبى عبيد الثقفى مع أنه  
غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام عليها مدة فسى  
غير طاعة خليفة ، وتصرف فيما يتحصل منها من المال على ما يراه  
ومع ذلك كان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنده فى ذلك أن لسه  
حقا فى بيت المال فلا يضره على أى كيفية وصل اليه ، أو كان يرى

---

وسلم والنسائي (١) وعن عطاء بن يسار رضى الله عنه (٢) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) أرسل الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٤) بعطاء\* (٥) فردّه عمر (٥) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦)

أن التبعة في ذلك على الأخذ الأول ولا نه داخل في عموم قوله ( ما آتاك من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراف نفس فخذ ) فرأى أنه لا يستثنى من ذلك الا ما علمه حراما محضاً ( فتح البارى ١٣/١٥٣ ) .

(١) أنظر ( صحيح البخارى ٢/١٥٢ ) ( صحيح مسلم ٣/٩٨ ) ( مسند أحمد ٢/٩٩ ) ( سنن النسائي ٥/١٠٥ ) ( سنن الدارمى ١/٣٨٨ ) ( سنن البيهقى ٦/١٨٤ ) .

(٢) التابعى الجليل عطاء بن يسار الهلالى . كان ثقة كثير الحديث تولى القضاء بالمدينة وتوفى سنة ثلاث ومائة ( تهذيب التهذيب ٢١٢/٧ ) ( الشذرات ١/١٢٥ ) ( التذكرة ١/٩٠ ) ( البدايه ٢٢٣/٩ ) ( التاريخ الكبير ٦/٤٦١ ) ( تهذيب الاسماء ١/٣٣٥ ) ( مفتاح السعادة ٢/١٦ ) .

(٣) أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين ولد قبل الهجرة بأربعين سنة وتوفى سنة ثلاث وعشرين ( صفة الصفوة ٢٧١ ) ( الاصابه ٢/٥١٨ ) ( التذكرة ١/٥ ) ( الحلية ١/٣٨ ) . . . . ( الشذرات ١/٣٣ ) ( تهذيب التهذيب ٢/٤٣٨ ) ( البدايه ١٣٣/٧ ) ( تهذيب الاسماء ٢/٣ ) .

(٤) فى النسختين ( أ ، ب ) ( عطاء )

(٥) فى النسختين ( أ ، ب ) ( عمر ) ساقطه .

(٦) . . . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رد دته ؟ فقال يا رسول الله أليس أخبرتنا ان خيرا لأحدنا أن لا يأخذ من أحد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عن المسألة . . . الخ ( الحديث - وهذه التتمه سقطت من النسخ الثلاث وهى مثبته فى موطأ مالك أنظر ( موطأ مالك ٢/٩٩٨ ) ( الترغيب والترهيب ١/٥٩٨ ) .



انما ذلك عن المسألة فاما ما كان عن غير مسألة (١) فانما هو  
رزق يرزقك الله) فقال عمر) أما والذي نفسي بيده لا أسأل أحدا شيئا  
ولا يأتيني شيء من غير مسألة الا أخذته) رواه مالك هكذا مرسل (٢)

---

(١) اي ما كان من العطاء بدون سؤال الناس على سبيل الهدية  
والهبة انما هو رزق من عند الله فتقبله ولا شيء في ذلك .  
قال ابن عبد البر - يحتمل انه ما كان يقسمه الرسول من الفى  
على سبيل الاعليه - وهذا بعيد - لأن أول من فرض الأعطيه  
هو عمر بن الخطاب ويستحيل أيضا ان يرد نصيبه من الفى ويقول  
فيه ذلك القول لمن تدبره - والوجه عندى - انها عطية على  
وجه الهبة والهدية والصله .

( التمهيد ٥ / ٨٤ ) .

(٢) امام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي أحد الأئمة الأربعة  
ولد بالمدينة وتوفى بها سنة تسع وسبعين ومائه ( البدايه  
١٠ / ١٧٤ ) ( تهذيب التهذيب ١٠ / ٥ ) ( النجوم ٢ / ٩٦ ) -  
( صفة الصفوة ٢ / ١٧٧ ) ( الشذرات ١ / ٢٨٤ ) ( التاريخ  
الكبير ٢ / ٣١٠ ) ( التذكرة ١ / ٢٠٧ ) .

قال ابن عبد البر - لا خلاف علمته بين رواة الموطأ عن مالك  
فى ارسال هذا الحديث هكذا ، وهو حديث يتصل من وجوه  
ثابته عن النبى صلى الله عليه وسلم عن طريق عمر بن الخطاب  
وعن غيره فمن ذلك ما أخرجه قاسم بن أصنع عن طريق هشام  
بن سعيد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر ( التمهيد ٥ / ٨٢ ) .

ورواه البيهقي (١) عن زيد بن أسلم (٢) عن أبيه (٣) قال  
سمعت عمر بن الخطاب يقول فذكر بنحوه (٤) وعن المطلب بن عبد الله  
بن حنطب (٥) .....

(١) الامام المحدث ابو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي  
ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة وتوفي سنة ثمان وخمسين  
وأربعمائه.  
(طبقات الشافعية ٣/٣) (النجوم ٥/٧٧) (وفيات الاعيان  
١/٧٥) (مرآة الجنان ٣/٨١) (البداية ١٢/٩٤) (التذكرة  
٣/١١٣٢) .

(٢) التابعي الجليل زيد بن أسلم القرشي العدوي مولى عمر بن  
الخطاب كان ثقة كثير الحديث توفي بالمدينة سنة ست وثلاثين  
ومائة . (شذرات الذهب ١/١٩٤) (تذكرة الحفاظ ١/١٣٢)  
(التاريخ الصغير ١٥٥) (التاريخ الكبير ٣/٣٨٧) (تهذيب  
التهذيب ٣/٣٩٥) (تهذيب الاسماء ١/٢٠٠) .

(٣) أسلم العدوي مولى عمر بن الخطاب . اتفق الحفاظ على توثيقه  
توفي بالمدينة سنة ثمانين (الاصابة ١/٣٨) (تهذيب  
التهذيب ١/٢٦٦) (الشذرات ١/٨٨) (التذكرة ١/٥٢)  
(البداية ٩/٣٢) (التاريخ الكبير ٢/٢٣) .

(٤) قول المؤلف (رواه البيهقي عن زيد بن أسلم . الخ) هذا نقلا  
عن كتاب (الترغيب والترهيب ١/٥٩٨) ولكن متن الحديث  
الذي نحن بصدده قد روى في سنن البيهقي من طريق سالم  
بن عبد الله عن أبيه وليس من طريق زيد بن أسلم عن أبيه  
أنظر (سنن البيهقي ٦/١٨٤) .

(٥) أبو الحكم المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي اختلفوا في  
سماعه من صحابه . وثقه يعقوب بن سفيان والدارقطني وأبو زرعة :  
يرسل عن كبار الصحابة (ميزان الاعتدال ٤/١٢٩) (التاريخ  
الكبير ٨/٧) (الكاشف ٣/١٥١) (تهذيب التهذيب ١/١٧٨)  
(تهذيب الاسماء ٢/٩٨) .

ان (١) عبد الله بن عامر (٢) بعث الى عائشه بنفقة وكسوة ، فقالت  
للمرسول انى يابنى (٣) لا أقبل من احد شيئا ، فلما خرج الرسول  
قالت زدوه على ، فردوه (٤) قالت انى ذكرت شيئا قال لى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ( يا عائشة من اعطاك عطاء بغير مسئلة فاقبليه  
فانما هو رزق عرضه (٥) الله اليك ) رواه الامام احمد والبيهقى (٦) ،  
ورواة أحمد ثقات (٧) ..... !.....

- 
- (١) فى النسخة (ب) ( ابن ) .  
(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عامر بن كريز من صفار الصحابة ولد  
سنة أربع ، وتوفى سنة ثمان وخمسين ( تهذيب التهذيب ٥/٢٧٢ )  
( الاصابة ٣/٦٠ ) ( الشذرات ١/٦٥ ) ( ميزان الاعتدال  
٢/٤٤٩ ) .  
(٣) فى النسخة (م) ( اى بنى ) ، وفى سنن البيهقى ( يابنى )  
(٤) فى النسختين ( أ ، ب ) ( فرده ) .  
(٥) فى النسختين ( أ ، ب ) ( عرضه ) ساقطه .  
(٦) أنظر ( مسند أحمد ٦/٢٧٧ ، ٢٥٩ ) ( سنن البيهقى ٦/١٨٤ )  
(٧) جميع رواية هذا الحديث ثقات ما عدا المطلب بن حنطب فقد  
اختلفوا فيه ، قال الهيثمى - رجاله ثقات الا أن المطلب  
بن عبد الله مدلس ، واختلفت فى سماعه من عائشه ، قال  
أبو حاتم عامة آحاد يشه مرسله وروايته عن عائشة مرسله وهو لم  
يدركها ، وقال أبو زرعة ثقة أرجو أن يكون سمع من عائشة  
فان كان المطلب سمع من عائشة فالاسناد متصل ، والا فالرسول  
اليها لم يسم . والله أعلم .  
( مجمع الزوائد ٣/١٠٠ ) ( الترغيب والترهيب ١/٥٩٨ ) .....  
( الفتح الربانى ٩/١١٨ ) .

وعن واصل بن الخطاب (١) رضى الله عنه قال ( قلت يا رسول الله  
قد قلت لى ان خيرا لك أن لا تسأل أحدا من الناس شيئا . قال  
انما ذاك أن تسأل وما أتاك الله من غير مسئلة فانما هو رزق .  
رزقكه الله (٢) . رواه أبو يعلى (٣) بإسناد (٤) لا بأس به (٥) .

- (١) هذا الحديث نقله المؤلف من كتاب ( الترغيب والترهيب  
(٥٩٩/١) ولقد سعت جاهدا فى البحث عن هذا الاسم  
فى كتب الجرح والتعديل والتراجم فلم أجده ، والسدى آراه  
أنه الصحابى الجليل عمر بن الخطاب والدليل على ذلك : -  
١- هذا الحديث رواه أبو يعلى فى مسنده عن عمر بن الخطاب  
ب- فى مسند أبى يعلى ليس هناك راوى بهذا الاسم .  
ج- هذا الحديث ذكره الهيثمى عن عمر بن الخطاب ونسبته  
الى مسند أبى يعلى .  
د - رواه الامام مالك ضمن حديث عطاء بن يسار عن عمر بن  
الخطاب وقد تقدم ذكره .  
وعلى هذا فالحديث والله أعلم رواه عمر رضى الله عنه (مسند أبى  
يعلى اللوحه ١٣) ( مجمع الزوائد ١٠٠/٣ ) ( الموطأ ٢/٩٩٨ )  
(٢) فى النسخة (ب) ( فانما هو رزق الله تعالى )  
(٣) الحافظ احمد بن على بن المشنى الموصلى صاحب المسند ولد  
سنة عشر ومائتين ، وتوفى سنة سبع وثلثمائة ( كشف الظنون  
١٦٢٩/٢ ) ( التذكرة ٧٠٧/٢ ) ( النجوم ١٩٧/٣ ) ( الشذرات  
٢٥٠/٢ ) ( البدايه ١٣٠/١١ ) .  
(٤) فى النسخة (م) ( بإسناده ) .  
(٥) قال المنذرى - هذا الحديث رواه الطبرانى وأبى يعلى بإسناد  
لا بأس به - قال الهيثمى - هو فى الصحيح باختصار - رواه  
أبو يعلى ورجاله موثقون ( مجمع الزوائد ١٠٠/٣ ) ( الترغيب  
والترهيب ١/٥٩٩ ) .

وعن خالد بن عدي الجهني رضي الله عنه (١) قال ( سمعت رسول  
(٢)  
الله صلى الله عليه وسلم يقول ( من بلغه عن أخيه معروف ) من غير  
مسئلة ولا أشراف نفس فليقبله ولا يردّه فانما هو رزق ساقه الله عزز  
وجل اليه ) (٣) رواه أحمد (٤) باسناد صحيح (٥) وأبو يعلى

- (١) الصحابي الجليل خالد بن عدي الجهني له صحيفة ورواية  
ويعد من أهل المدينة كان ينزل الأشعر وله حديث واحد  
( الجرح والتعديل ٣/٣٣٨ ) ( تعجيل المنفعة ٧٨ ) .....  
( الاستيعاب ١/٤١٥ ) ( تجريد أسماء الصحابة ١/١٥٢ ) ( الاما به ١/٤٠٩ )  
(٢) في مسند أحمد ، والمستدرک للحاكم ( من بلغه معروف عن  
أخيه ) .  
(٣) دل الحديث على وجوب قبول الهدية والهبة ونحوهما من  
الأخ في الدين لأخيه والنهي عن الرد لما في ذلك من جلب  
الموحشة وتنافر الخواطر فان التهادى من الأسباب الجالبة  
للمحبة والألفة والمواخاة ، والناسخة لما في النفوس من الحقد  
والبغى والعداوة والضئينة .  
(٤) الامام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل ، ولد سنة أربع وستين  
ومائه ، وتوفي سنة احدى وأربعين ومائتين ( صفة الصفوة  
٢/٣٣٦ ) ( البداية ١٠/٣٢٥ ) ( التذكرة ٢/٤٣١ ) .....  
( تهذيب التهذيب ١/٧٢ ) .  
(٥) أنظر ( مسند أحمد ٤/٢٢١ ) ( مسند أبي يعلى اللوحه  
٦٠ ) ( والطبراني في الكبير ٢/١٣٢ ) ( والحاكم في المستدرک  
٢/٦٢ ) وقال هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجناه ،  
( وابن حبان في صحيحه ) ( موارد الظمان ٢١٧ ) قال الهيثمي  
رواه احمد ورجاله رجال الصحيح ( مجمع الزوائد ٣/١٠٠ ) قال  
ابن حجر - رجال اسناده موثقون صححه ابن حبان والحاكم وقبلهما  
الطبراني ومعهما ابن حزم وعبد الحق وابن القطان ( تعجيل  
المنفعة ٧٨ ) .

والطبراني (١) وابن حبان في صحيحه (٢) والحاكم (٣) وقال صحيح الاسناد وعن أبي هريرة (٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (سن آتاه الله (٥) شيئا من هذا المال من غير أن يسأله فليقبله فانما هو رزق ساقه الله اليه) رواه احمد ورواته محتج بهم في الصحيح (٦)

- 
- (١) المحدث الكبير سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة. المتوفى سنة ستين وثلاثمائة. (الشذرات ٣/ ٣٠) (النجوم ٤/ ٥٩) (البداية ١١/ ٢٧٠) (التذكرة ٩١٢/ ٣) (لسان الميزان ٣/ ٧٣).
- (٢) الجافظ الكبير محمد بن حبان بن أحمد البستي، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، له كتاب (الصحيح) في علم الحديث وقد طبع بعض أجزاءه (الشذرات ٣/ ١٦) (التذكرة ٣/ ٩٢٠) (البداية ١١/ ٢٥٩) (النجوم ٣/ ٣٤٢) (كشف الظنون ١٠٧٥) (طبقات الشافعية ٢/ ١٤١).
- (٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري أخذ عن نحو ألفي شيخ، توفي سنة خمس وأربعمائه (طبقات الشافعية ٣/ ٦٤) (الشذرات ٣/ ٢٧٦) (البداية ١١/ ٣٥٥) (التذكرة ٣/ ١٠٣٩).
- (٤) الصحابي الجليل أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له، توفي سنة تسع وخمسين (الشذرات ١/ ٦٣) (البداية ٨/ ١٠٣) (الاصابة ٤/ ٢٠٣) (صفة الصفوة ١/ ٦٨٥).
- (٥) في النسخة (أ) جملة (من آتاه الله) ساقطه.
- (٦) أنظر (مسند الامام احمد بن حنبل ٣/ ٢٩٢، ٢٢٣) قال الهيثمي والمنذرى والسيوطي - رواه احمد ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ٣/ ١٠١) (الجامع الصغير ٢/ ١٥٨) (الترغيب والترهيب ١/ ٥٩٩).

وعن عائذ بن عمرو (١) رضى الله عنه (٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( من عرض له من هذا الرزق (٣) شئ من غير مسئلة ولاأشراف نفسى فليتوسع به فى رزقه ، فان كان غنيا فليوجهه الى من هو أحوج (٤) اليه منه ) رواه احمد والطبرانى (٥) والبيهقى ، واسنـان أحمد جيد قوى (٦) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله (٧)

- 
- (١) فى النسخة (أ) اسم الصحابى ( عائذ بن عمرو ) ساقط  
 (٢) الصحابى الجليل عائذ بن عمرو بن هلال المزنى شهد بيعة  
 الرضوان سكن البصرة ومات فى ولاية عبد الله بن زياد سنة  
 احدى وستين ( الاصابة ٢/٢٦٢ ) ( التاريخ الصغير ٦٧ )  
 ( الاستيعاب ٢/٧٩٩ ) ( اسد الغابة ٣/٩٨ ) ( التاريخ  
 الكبير ٧/٥٨ ) ( الجرح والتعديل ٧/١٦ ) .  
 (٣) فى النسخة (م) ( الورق ) .  
 (٤) فى النسخة (أ) ( أرجح )  
 (٥) فى النسختين ( أ ، ب ) اسم ( الطبرانى ) ساقط وهذا خطأ  
 لأن الامام الطبرانى قد روى هذا الحديث ،  
 (٦) هذا الحديث رواه ( أحمد فى مسنده ٥/٦٥ ) ( والبيهقى  
 فى الشعب ٤/٤٨ ) ( والطبرانى فى الكبير ٧/٨٢ ) قال  
 الهيثمى - رجال احمد رجال الصحيح .  
 ( مجمع الزوائد ٣/١٠١ ) ( الفتح الربانى ٥/١٦٢ )  
 (٧) الامام عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيبانى محدث العراق  
 ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين ، وتوفى سنة تسعين ومائتين .  
 ( البداية ١١/٩٦ ) ( التذكرة ٢/٦٦٥ ) ( تهذيب التهذيب  
 ٥/١٤١ ) ( هدية المارفين ١/٤٤٢ ) ( الكاشف ٢/٧١ )  
 ( معجم المؤلفين ٦/٢٩ ) .

سألت أبي ما الاستشراف ( ١ ) قال تثول فى نفسك سيعث الى ( ٢ )  
 فلان ، سيعلنى ( ٣ ) فلان .....  
 وفى كتاب اتحاف البرره بزوايد المسانيد العشره ( ٤ ) قال عن أبي  
 هريره رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( من اعطى  
 مالا من غير مسئلة فليقبله فانما هو رزق رزقه الله عز وجل ( ٥ ) ..

- 
- ( ١ ) قال ابن عبد البر- الاشراف فى اللغة رفع الرأس الى المطموع  
 عنده والمطموع فيه ، وأن يهش الانسان ويتعرض ، وما قاله  
 الامام أحمد فى تأويل الاشراف تضيق وتشديد - وهو عندى  
 بعيد - لأن الله تعالى تجاوز لهذه الأمة عما حدثت به  
 أنفسها ما لم ينطق به لسان أو تعمله جارحة ، وما اعتقده القلب  
 من المعاصى ما خلا الكفر فليس بشئ حتى يعمل به وخطرات  
 النفوس متجاوز عنها بالاجماع ( التمهيد ٨٩/٥ ) .
- ( ٢ ) فى النسخة ( أ ) ( لى ) .
- ( ٣ ) فى النسخة ( أ ) ( سيعطينى ) وفى ( ب ) ( سيعطى )
- ( ٤ ) أنظر كتاب ( ١ ) خيرة المهرة بزوايد المسانيد العشره  
 ١٣٩/٢ ) وهو مخطوط يقع فى احدى عشر مجلدا ، للشيخ  
 شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن اسماعيل البوصيرى  
 الشافعى المولود سنة اثنتين وستين وسبعمائه والمتوفى سنة  
 أربعين وثمانمائه بالقاهرة . ( الضوء اللامع ٢٥١/١ ) .....  
 ( كشف الظنون ٦/١ ) ( الشذرات ٢٣٣/٧ ) ( هديسة  
 العارفين ١٢٤/١ ) ( معجم المؤلفين ١٢٥/١ ) ( ايضاح  
 المكنون ١٢/١ )
- ( ٥ ) فى النسختين ( أ ، ب ) ( رزقه الله تعالى ) .



رواه أبو داود الطيالسي (١) وأحمد بن حنبل بسند الصحيح (٢) ،  
 وذكر السيوطي في الجامع الصغير (٣) عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال ( ما أتاك الله من هذا المال من غير مسئلة ولا إشراف  
 فخذة فتموله أو تصدق به وما لا فلا تتبعه نفسك ) رواه النسائي  
 (٤) عن عمر (٥) رضى الله عنه (٦) .....

- 
- (١) الحافظ سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ولد سنة  
 ثلاث وثلاثين ومائة ، وتوفي سنة أربع ومائتين ( البدايسة  
 ٢٥٥/١٠ ) ( الشذرات ١٢/٢ ) ( التذكرة ٣٥١/١ ) ..  
 ( مرآة الجنان ٢٩/٢ ) ( تهذيب التهذيب ٤/١٨٢ ) ..
- (٢) انظر ( مسند أحمد ٢/٤٩٠ ) ، ( منحة المعبود شرح مسند  
 أبي داود ١/١٧٧ ) . قال الهيثمي - رواه أحمد وأحمد ورجاله  
 رجال الصحيح ( مجمع الزوائد ٣/١٠١ ) وقد دل الحديث  
 على مشروعية قبول الهدية وهي من قبيل العطية . إذا كانت  
 من غير سؤال ولا إشراف نفس لأنها رزق من عند الله .
- (٣) الامام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي صاحب  
 التصانيف الكثيرة . منها ( الجامع الصغير في أحاديث البشير  
 النذير ٢/١٤١ ) وهو مطبوع . وقد توفي سنة احدى عشرة  
 وتسعمائة ( الشذرات ٨/٥١ ) ( البدر الطالع ١/٣٢٨ ) ..  
 ( هدية العارفين ١/٥٣٤ ) ( كشف الثنون ١/٥٦٠ ) ..  
 ( معجم المؤلفين ٥/١٢٨ ) ..
- (٤) الامام الحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي المولود سنة  
 خمس عشرة ومائتين والمتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة ( تهذيب  
 التهذيب ١/٣٦ ) ( الشذرات ٢/٢٣٩ ) ( التذكرة ٤/٦٩٨ )  
 ( طبقات الشافعية ٢/٨٣ ) ..
- (٥) في النسخة (أ) ( عن ابن عمر ) وهذا خطأ .
- (٦) انظر ( سنن النسائي ٥/١٠٣ ) ( سنن الدارمي ١/٣٨٨ )  
 ( سنن البيهقي ٦/١٨٤ ) قال الشيخ الألباني حديث  
 صحيح ( صحيح الجامع الصغير ٥/١١٧ ) ..

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما اتاك الله من أموال السلطان من غير مسئلة ولا اشراف فكله وتموله ) رواه احمد ( ١ ) عن أبي الدرداء رضي الله عنه ( ٢ )

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من آتاه الله من هذا المال شيئا من غير ان يسأله فليقبله ) ( ٣ ) فانما هو رزق ساقه الله اليه ) رواه أحمد عن أبي هريرة واسناده صحيح . ( ٤ )

( ١ ) سند الحديث / حدثنا هشام بن حسان الفردوس عن قيس بن سعد عن رجل حدثه أبي الدرداء قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ( مسند أحمد ٦ / ٤٥٢ ) . . . . . ( الجامع الصغير ٢ / ١٤١ ) ( جمع الفوائد ١ / ٤٠٥ ) قال الهيثمي - رواه احمد وفيه رجل لم يسم ( مجمع الزوائد ٣ / ١٠١ ) وقد أشار الامام السيوطي في الجامع الصغير بصحته ووافقه في ذلك الشيخ الألباني ( صحيح الجامع الصغير ٥ / ١١٧ ) ( فيض القدير ٦ / ٤٠٧ ) .

( ٢ ) الصحابي الجليل عويمر بن زيد بن قيس ( أبي الدرداء ) شهد ما بعد أحد من المشاهد ، توفي سنة احدى وثلاثين ( صفة الصفوة ١ / ٦٢٧ ) ( الاصابة ٣ / ٤٥ ) ( الحلية ١ / ٢٠٨ ) ( التذكرة ١ / ٢٤ ) ( الكاشف ٢ / ٣٥٨ ) ( التاريخ الكبير ٧ / ٧٦ ) ( تهذيب الاسماء ٢ / ٢٨٨ ) ( تهذيب التهذيب ٨ / ١٧٥ ) .

( ٣ ) في النسخة ( أ ) ( فليقبله ) وما جاء في مسند أحمد ( فليقبله ) .

( ٤ ) حديث أبو هريرة رضي الله عنه رواه الامام ( أحمد في مسنده ٢ / ٢٩٢ ) وقد ذكر المؤلف هذا الحديث ثلاث مرات ، وفي هذا تعزيز للنقل وقال الهيثمي هو حديث صحيح . ( مجمع الزوائد ٣ / ١٠١ )

وذكر الامام النووى فى شرحه على صحيح مسلم ( ١ ) قال - واختلف العلماء فيما جاءه مال هل يجب قبوله أم يندب على ثلاثة مذاهب حكاه - أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى ( ٢ ) وآخرون ، ( الصحيح المشهور ) الذى عليه الجمهور أنه مستحب فى غير عطية السلطان ( وأما عطيته السلطان ) ( ٣ ) فحرمها قوم ، وأباحها قوم ، وكرهها قوم ، والصحيح أنه ان غلب الحرام فيما فى يد السلطان حرمت ، وكذا ان اعطى من لا يستحق وان لم يغلب الحرام فباح ان لم يكن فى القابض مانع يمنعه من استحقاق الاخذ ، وقالت طائفة الاخذ واجب من السلطان وغيره ( ٤ ) ( وقال آخرون هو مندوب فى عطية السلطان دون غيره ) ( ٥ )

---

( ١ ) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى النووى ولد سنة احدى وثلاثين وستمائه وتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائه ( شرح النووى على مسلم ١٣٥ / ٧ ) ( البداية ١٣ / ٢٧٨ ) ( الشذرات ٣٥٤ / ٥ ) ( طبقات الشافعية ١٦٥ / ٥ ) ( النجوم ٢٧٨ / ٧ ) ( التذكرة ١٤٧٠ / ٤ ) ( كشف الظنون ٥٩ / ١ )

( ٢ ) أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى المؤرخ المفسر صاحب التصانيف المشهورة ولد سنة أربع وعشرين ومائتين وتوفى سنة عشر وثلاثمائه . ( طبقات المشافعية ١٣٥ / ٢ ) ( التفسير والمفسرون ٢٠٥ / ١ ) ( النجوم ٢٠٥ / ٣ ) ( مرآة الجنان ٢٦١ / ٢ ) ( التذكرة ٧١٠ / ٢ ) ( الشذرات ٢٦٠ / ٢ )

( ٣ ) فى النسخة ( ب ) جملة ( وأما عطية السلطان ) ساقطة .  
( ٤ ) فى النسخة ( ب ) قال ( دون غيره ) وهذا خطأ .  
( ٥ ) فى النسختين ( م ، ب ) جملة ( وقال آخرون . . . الخ ) - ساقطة . أنظر ( شرح النووى على صحيح مسلم ١٣٥ / ٧ ) .

— اقوال العلماء فيمن جاءه مال من غير مسئلة ولا اشراف نفس —  
اختلف العلماء في هذه المسئلة على خمسة أقوال :

القول الأول :  
=====

من قال بوجوب الأخذ - الامام احمد في روية عنه - واهل  
الظاهر -  
أرلتهم :  
=====

- ١- قوله تعالى ( وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ) سورة الحشر آية (٧)
- ٢- حديث عبد الله بن عمر قال سمعت عمر بن الخطاب يقول كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطه من هو أفقر  
اليه مني فقال ( خذه اذا جاك من هذا المال شيء وأنت غسير  
مشرف ولا سائل فخذة ومالا فلا تتبعه نفسك ) ( صحيح البخارى  
١٥٢/٢ ) ( صحيح مسلم ٩٨/٣ ) .
- ٣- حديث خالد بن عدى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ( من بلفه عن أخيه معروف من غير مسئلة ولا اشراف نفسى  
فليقبله ولا يردّه فانما هو رزق ساقه الله عز وجل اليه ) رواه ( احمد  
بالإسناد صحيح ٢٢١/٤ ) ( وأبو يعلى ٥٩ ) ( والحاكم فى  
المستدرک ١٢٢/٢ ) وقال صحيح الاسناد ( والطبرانى فى الكبير  
١٣٢/٢ ) .
- ٤- قول أبو هريرة رضى الله عنه :-  
( ما أحد يهْدى الى هدية الا قبلتها فأما أن أسأل فلم أكن  
لأسأل ) .
- ٥- قول حبيب بن أبى ثابت :-  
( رأيت هدايا المختار تأتى ابن عباس وابن عمر فيقبلانها فقبل  
ماهى ؟ فقال مال وكسوة ) .
- ٦- قول أبى الدرداء رضى الله عنه .  
( من آتاه الله عز وجل من هذا المال شيئاً من غير مسألة ولا . .  
اشراف نفس فليأكله وليتموله ) .  
( الانصاف ١٦٤/٢ ) ( مطالب اولى النهى ١٦١/٢ ) ( شرح  
منتهى الارادات ٤٣١/١ ) ( المحلى ١٣٢/١٠ ) ( ارشاد  
السارى ٢٣٨/١٠ ) ( عمدة القارى ٥٥/٩ ) .

القول الثاني : من قال بكراهية الأخذ من أموال السلطان  
=====  
الامام احمد وهو المشهور عنه ، والثوري وابن المبارك  
ومحمد بن واسع .

أدلتهم :

١- تنزه جماعة من الصحابة عنها منهم حذيفة ومعان وأبو عبيدة  
٢- ولأن أموالهم تختلط بما يأخذونه من الحرام من الظلم وغيره  
فيصير شبهة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ( الحلال بين  
والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمها كثير من الناس  
فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ) .

( صحيح البخاري ١ / ٢١ ) ( صحيح مسلم ٦ / ٥٠ ) وقال صلى  
الله عليه وسلم ( دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ) رواه أبو داود و  
النسائي والترمذي واحمد .

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ( لقد هممت أن لا أقبل هبة إلا من قرشي أو أنصاري  
أو ثقيفي أو دوسي )

( رواه الامام احمد في مسنده ٢ / ٢٩٢ ) ورواه الترمذي .  
( مطالب اولى النهي ٢ / ١٦٣ ) ( المغني ٦ / ٤٨٩ ) ( عمدة  
القاري ٩ / ٥٥ )

القول الثالث : - من قال بتحريم الأخذ مطلقا من السلطان وغيره  
=====

ابن سيرين والفضالي وابن محيريز .

أدلتهم : - ما نقل عن بعض الصحابة والتابعين أنهم امتنعوا  
عنها - فمن ذلك -

١- ما نقل عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه حسب جميع ما أخذه  
من بين المال فبلغ ستة الاف درهم ففرمها لبيت المال .

٢- ما نقل عن سعيد بن المسيب أنه ترك عطاءه في بيت المال حتى  
اجتمع فيه بضعة وثلاثين ألفا .

٣- ما روى عن هشام بن عروة أنه قال بعث الى عبد الله بن الزبير  
رضي الله عنهما والي أخى بخمسمائة دينار فقال أخى  
ردها فما أكلها أحد وهو غني عنها الا أحوجه الله اليها .

.....

٤- ما روى عن خالد بن أسيد أنه أعطى مسروقا ثلاثين ألفا فأبى  
ان يقبلها ف قيل له لو أخذتها فوصلت بها رحمتك فقال أ رأيت  
لو أن لصا نقب بيتا ما أبالي أخذتها أو أخذت ذلك .  
( عمدة القارى ٥٥/٩ ) ( احياء علوم الدين ١٣٥/٢ ) ( السراج  
المنير ٢٥٣/٣ ) .

القول الرابع: - من قال بجواز الأخذ من السلطان دون غيره .  
=====

استدل :  
=====

١- بحديث سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم ( قال :  
المسألة كذا يكذب بها الرجل وجهه فمن شاء أبقي على وجهه  
ومن شاء ترك الا أن يسأل الرجل سلطانا أو فى أمر لا بد منه )  
( رواه النسائى ١٠٠/٥ ) ( واحمد ١٠/٥ ) ( وأبو داود ١/  
٣٨١ ) ( والترمذى ٩٥/٢ ) وقال حديث حسن صحيح .

٢- ما روى عن عكرمه رضى الله عنه انه قال ( انا لا نقبل الا من  
الامراء فما كان من ماتم فهو عليهم وما كان من مهنأ فهو لنا )  
( عمدة القارى ٥٥/٩ ) .

القول الخامس: - من قال بجواز الأخذ - الشافعية والمالكية ،  
=====

والاحناف .

١- الشافعية والمالكية قالوا :

يجوز الأخذ من مال السلطان مطلقا ما لم يعلم فى شىء بعينه  
منه أنه حرام فلا يجوز قبوله ، ( الفتاوى الكبرى الفقهيه ٣٧٢/٣ )  
( المجموع ٢٦٨/٦ ) ( نهاية المحتاج ١٧١/٦ ) ( المنتقى  
٣٢٣/٧ ) ( أوجز المسالك ٤٩٨/٦ ) .

٢- الأحناف قالوا :

ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس وان كان الغالب هو:  
الحرام فلا تقبل هديته .

( مجمع الأنهر ٥٢٩/٢ ) ( الفتاوى الهنديه ٣٤٢/٥ ) .

أدلة الجمهور :  
=====

- ١- ما روى عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم أدركوا أيام الظلمة واخذوا الأموال من غير سؤال عن حال المعطى وعن مصدر الأموال منهم أبو هريرة وأبو سعيد الخدرى وأنس بن مالك وزيد بن ثابت وجابر وأبو أيوب الأنصارى وعثمان بن عفان والمصور بن مخزوم وأبى الدرداء والحسن والحسين وابن عباس وابن عمر وعلقمة والنخعى والاسود والزهرى والشعبى وغيرهم.
- ٢- قول على بن أبى طالب رضى الله عنه :-  
( خذ ما يعطيك السلطان فانما يعطيك من الحلال وما يأخذ من الحلال أكثر )
- ٣- أخذ أبو سعيد الخدرى وأبو هريرة من عبد الملك بن مروان .  
وقال أبو هريرة ( اذا أعطينا قبلنا واذا منعنا لم نسأل )
- ٤- ما روى عن ابن عمر أن المختار كان يبعث إليه المال فيقبله ثم يقول  
( لا أسأل أحدا ولا أurd ما رزقنى الله ) وأهدى إليه ناقة فقبلها  
وكان يقال لها ناقة المختار.
- ٥- وعند ما قدم الحسن بن على رضى الله عنهما على معاوية قال له  
( لأجيزك بجائزة لم أجزها أحدا قبلك من العرب ولا أجيزها  
أحدا بعدك من العرب ) قال فأعطاه أربعمائة ألف درهم  
فأخذها .
- ٦- وعن جعفر عن أبيه أن الحسن والحسين كانا يقبلان جوائز معاوية .
- ٧- وقال عثمان بن عفان رضى الله عنه ( جوائز السلطان لحم ظبى زكى ) .
- ٨- وعن الزبير بن عدى أنه قال قال سلمان الفارسى ( اذا كان لك

.....

— صديق عامل أو تاجر يقارب الربا فدعاك الى طعام أو نحوه أو —  
أعطاك شيئاً فاقبل فان المهنأ لك وعليه الوزر) فان ثبت هذا  
فى العربى فالظالم فى معناه.

٩- سئل ابو جعفر محمد بن على بن الحسين عن هدايا السلطان  
فقال ( ان علمت انه من غضب وسحت فلا تقبله وان لم تعرف ذلك  
فاقبله ) ثم ذكر قصة بريرة وقال الشارع هو لنا هدية وقال (ماكان  
من مائهم فهو عليهم وما كان من مهنأ فهو لك ) ( شرح الكرمانسى  
على صحيح البخارى ١٨/٨ ) .  
( احياء علوم الدين ٢/١٣٥ ) ( عمدة القارى ٩/٥٥ )

قال الحافظ بن حجر — والتحقيق فى المسألة أن من علم كـون  
ماله حلالاً فلا ترد عطيته ، ومن علم كـون ماله حراماً فتحرم عطيته ، ومن  
شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالاصل .  
( فتح البارى ٣/٣٣٨ ) ( أوجز المسالك ٦/٤٩٨ ) .

والذى أراه — أنه ان غلب الحرام فيما فى يد السلطان حرم الأخذ  
وكذا ان أعطى من لا يستحق ، وان لم يغلب الحرام فيما فى يـد  
السلطان جاز الأخذ ، ان لم يكن فى القابض مانع يمنعه —  
استحقاق الأخذ وبهذا قال الامام النووى رحمه الله ،  
والدليل على ذلك — أن الله سبحانه وتعالى قد أباح أخذ الجزية  
من اهل الكتاب مع علمه بأن أكثر أموالهم من أثمان الخنزير والخمر ،  
والمعاملات الربويه الفاسده ، والرسول الكريم قد رهن درعه عند —



- .....
- 
- يهودى مع علمه بذلك وقد قال الله تعالى فيهم ( سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ) ( سورة المائدة ٤٢ ) فهذا دليل بين على أن من كان من أهل الاسلام بيده مال ولا يدري أمن حرام كسبه أو من حلال ؟ فانه لا يحرم قبوله لمن أعطاه أياه ولو كان ممن لا يبالي باكتسابه من غير حله ، اذا لم يعلم الأخذ أنه حرام بعينه ، ونحنو ذلك قالت الأئمة من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين :
- أما من قال بوجوب الأخذ فأدلتهم محمولة على الندب والاباحه كقوله تعالى ( وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَضْطَاطُوا ) ( المائدة آية ٢ ) .
- وأما من قال بتحريم الأخذ فأدلتهم محمولة على عطية السلطان الجائر وامتناعهم لا يدل على التحريم بل على الورع والتقوى .
- وأما من قال بكراهية الأخذ فانما ركب فى ذلك طريق الورع وتجنب الشبهات والاستبراء لدينه وهو المشهور من تصـرف السلف .
- ومن قال بجواز الأخذ من السلطان دون غيره فقد استدل بحديث سمرة بن جندب ، وهو خاص بعطية السلطان . أما حديث خالد بن عدى الجهنى فهو عام يشمل عطية السلطان وغيره . وهو حديث صحيح فيجب العمل به .

وأخرج النسائي في سننه عن بسر (١) بن سعيد (٢) عن ابن الساعدي المالكي (٣) قال استعملني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة فلما فرغت منها فأديتها إليه أمر لي (٤) بحاله فقلت له انما عملت لله عز وجل وأجرى على الله عز وجل فقال خذ ما أعطيتك فاني قد عملت على عهد رسول الله فقلت له مثل قولك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اذا أعطيت شيئا ممن غير أن تسأل فكل وتصدق ) (٥) . . . . .

- 
- (١) في النسختين ( أ ، م ) ( بشر ) وهذا خطأ  
(٢) التابعي الزاهد بسر بن سعيد المدني مولى الحضرميين ، ولد سنة اثنتين وعشرين ، وتوفي سنة مائة من الهجرة ( تهذيب التهذيب ١ / ٤٣٧ ) ( التبصرة والتذكرة ٣ / ١٤٩ ) - ( صفة الصفوة ٢ / ١٠٣ ) ( الشذرات ١ / ١١٨ ) .  
(٣) قال القاضي عياض - الصواب ( ابن السعدي ) لأنه استرضع في بني سعد بن بكر ، أما الساعدي فلا يعرف له وجه وقد أنكره وصوابه السعدي كما رواه الجمهور ، قال المنذري - وأما الساعدي فنسبة الى بني ساعدة من الأنصار لوجه له هنا . الا أن يكون له نزول أو حلف أو نحوه . وابن السعدي : - هو الصحابي الجليل أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد شمس العامري روى عن الرسول ثلاثة أحاديث توفي سنة سبع وخمسين .  
( الشذرات ١ / ٦١ ) ( الاصابه ٢ / ٣١٨ ) ( تهذيب التهذيب ٥ / ٢٣٥ ) ( اسد الغابة ٣ / ١٧٥ ) ( عون المعبود ٥ / ٦١ ) ( تهذيب الاسماء ١ / ٢٢٠ ) .  
(٤) في النسختين ( أ ، ب ) ( أمرني ) .  
(٥) أنظر ( سنن الامام النسائي ٥ / ١٠٢ ) ( صحيح الامام مسلم ٣ / ٩٨ ) ( سنن الامام أبو داود ١ / ٣٨٣ ، ٢ / ١٢١ ) ، ( ومسنند أحمد ١ / ٥٢ ) .

وأخرج أيضا - (١) عن (٢) عبد الله بن السعدي أنه قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الشام ، فقال ألم أخبر أنك تعمل على عمل من أعمال المسلمين (٣) فتعطي عليه عمالة (٤) فلا تقبلها ، قال أجل ان لي أفراسا (٥) وأعبدا (٦) وأنا بخير . وأريد ان يكون عملي صدقة على المسلمين ، فقال عمر رضي الله عنه اني أردت الذي أردت ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطني المال فأقول أعطه (٧) من هو أفقر اليه مني ، وانه (٨) أعطاني مرة مالا فقلت له أعطه (٩) من هو أحوج اليه مني ، فقال ما آتاك الله (عز وجل) (١٠) من هذا المال من غير مسئلة ولا أشراف فخذ فتموله أو تصدق به وما لا فلا تتبعه نفسك (١١) .....

- (١) أنظر ( سنن الامام النسائي ١٠٣/٥ )
- (٢) في النسختين ( أ ، ب ) ( عن ) ساقطة .
- (٣) في النسخة ( أ ) ( السلطان ) وهذا خطأ .
- (٤) ( العمالة ) بضم العين ما يأخذه العامل من الأجر نظير عمله
- (٥) في النسختين ( أ ، ب ) ( فرسا ) .
- (٦) في النسخة ( ب ) ( وأعدادا )
- (٧) في النسخة ( ب ) ( أعطيه )
- (٨) في النسختين ( أ ، ب ) ( أنه ) .
- (٩) في النسخة ( ب ) ( أعطيه ) .
- (١٠) في النسختين ( أ ، ب ) جملة ( عز وجل ) ساقطة
- (١١) المؤلف نقل هذه الاحاديث الثلاثة في سنن النسائي وكلها بمعنى واحد وسند واحد ، ولعل هذا التكرار للتفاير في بعض الألفاظ .

وأخرج أيضا - (١) عن عبد الله بن السعدى أنه قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خلافته ، فقال له عمر ألم أحدث (٢) انك تلى من أعمال الناس أعمالا فإذا أعطيت العمالة رددتها ، فقلت بلى فقال لى عمر رضى الله عنه فما تريد الى ذلك ؟ فقلت ان لى أفراسا (٣) وأعبدا (٤) وأنا بخير وأريد أن يكون عملى صدقة على المسلمين ، فقال له عمر فلا تفعل فانى كنت أردت مثل الذى أردت (٥) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء ، فأقول أعطه أفقر (٦) اليه منى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذه فتموله أو تصدق به ، ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه ومالا (٧) فلا تتبعه نفسك .....  
وأخرج أيضا - عن عبد الله بن السعدى أنه قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خلافته فقال عمر ألم أخبر انك تلى من أعمال الناس أعمالا فإذا أعطيت العمالة كرهتها قال فقلت بلى قال -

- 
- (١) أنظر ( سنن النسائى ١٠٤/٥ )
  - (٢) ( ألم أحدث ) على بناء المفعول ، والمراد الاستفهام عن متعلق الاخبار لاعتنه نفسه .
  - (٣) فى النسخة (ب) ( أفراس )
  - (٤) فى النسختين ( أ ، ب ) ( وأعبدا )
  - (٥) فى النسخة ( أ ) ( أرددت )
  - (٦) فى النسختين ( أ ، ب ) ( من هو أفقر )
  - (٧) فى النسخة (ب) ( لا ) ساقطه .
  - (٨) فى النسخة (ب) ( الخطاب ) ساقطه .

فما تريد الى ذلك ، قلت ان لى أفراسا وأعبدا (١) وأنا بخير وأريد ان يكون عملى صدقة على المسلمين ، فقال عمر فلا تفعل فانى كنت أردت الذى أردت ، فكان النبى صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء فأقول أعطه أفقر اليه منى (٢) فقال النبى (٣) صلى الله عليه وسلم ( خذه فتموله أو تصدق به ، فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه ، وما لا (٤) فلا تتبعه نفسك ) (٥) . . . . .

---

(١) ( أفراسا ) جمع فرس . ( أعبدا ) جمع عبد ، وفى رواية ( أعتدا )

جمع عتيد وهو المال المدخر . ( فتح البارى ١٣ / ١٥٢ ) .

(٢) فى النسختين ( أ ، ب ) زيادة قوله ( حتى أعطاني مرة ما لا فقلت

اعطه افقر اليه منى ) وهذه الزيادة مثبتة فى ( سنن النسائى

٥ / ١٠٤ ) .

(٣) فى النسخة ( أ ) كلمة ( النبى ) ساقطه .

(٤) فى النسخة ( أ ) حرف ( لا ) ساقط .

(٥) هذا الحديث رواه ( النسائى فى السنن ٥ / ١٠٤ ) وهو حديث

متفق عليه فقد رواه ( مسلم فى صحيحه ٣ / ٩٨ ) ( والبخارى

فى صحيحه ٩ / ٨٤ ) والامام ( أحمد فى مسنده ١ / ١٧ ، ٤ ، ٤ ) .

وقد ذكر ابن حبان فى صحيحه قدر العمالة التى استحقها

ابن السعدى على جمع الصدقة ، فمن طريق قبيصة بن ذؤيب

أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطى ابن السعدى ألف

دينار .

وقد دلت الاحاديث المتقدمة على مشروعية قبول العطية من

المعطى اذا كانت من غير سؤال ولا اشراف نفسى ، والهدية

من قبيل العطية فيندب قبولها من المهدى .

( فتح البارى ١٣ / ١٥٢ ) .

وفي اتحاف البررة بزوايد المسانيد العشرة (١) روى أبو بكر بن أبي شيبة (٢) وأبو يعلى الموصلي (٣) وابن حبان في صحيحه (٤) - ولفظه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى السعدى ألف دينار فابى أن يقبلها ، وقال أنا عنها غنى فقال له عمر أنا قائل لك ما (٥) قال لي رسول الله (٦) ( إذا ساق الله لك رزقا من غير مسئلة ولا اشراف نفسى فخذهُ فان الله اعطاكهُ ) (٧) . - وذكر في كتاب الغصب (٨) قال وعن معتمر (٩) عن أبيه (١٠) حدثني

- 
- (١) انظر كتاب ( اتحاف البررة ٢/١٣٩ ) .
  - (٢) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، ولد سنة تسع وخمسين ومائه . وتوفي سنة خمس وثلاثين ومائتين ( الشذرات ٢/٨٥ ) - ( النجوم ٢/٢٨٢ ) ( التذكرة ٢/٤٣٢ ) ( البداية ١/٣١٥ ) ( تهذيب التهذيب ٢/٦ )
  - (٣) انظر ( مسند أبي يعلى ١/١٧ ) .
  - (٤) انظر ( موارد الظمان الى زوائد ابن حبان ٢١٧ ) .
  - (٥) في النسخة ( م ) ( ما )
  - (٦) في النسخة ( ب ) جملة ( أنا قائل لك . . الخ ) ساقطه .
  - (٧) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد تقدم ، وهو حديث صحيح .
  - (٨) انظر كتاب ( اتحاف البررة ١/١٨٣ ) .
  - (٩) معتمر بن سليمان بن طرخان أجمعوا على توثيقه وجلالته ، ولد سنة ست ومائه وتوفي سنة سبع وثمانين ومائة . ( التذكرة ١/٢٦٦ ) . ( الشذرات ١/٣١٦ ) ( التاريخ الكبير ٨/٤٩ ) ( تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٧ ) .
  - (١٠) سليمان بن طرخان التيمي من حفاظ البصرة ، ولد سنة ست واربعين -

شيخ لقيه (١) بالبحرين عن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ، في  
حجة الوداع أنه قال ( لا يحل من مال امرء الا ما أعطى عن طيب  
نفس ) رواه مسدد (٢) عن معتمر عن أبيه (٣) . . . . .  
وعن أبي حميد الساعدي (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
( لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا (٥) أخيه بغير طيب نفس منه ) قال

- 
- وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائة . ( النجوم ١/٣٥١ ) ( التذكرة  
١/١٥٠ ) ( صفة الصفوة ٣/٢٩٦ ) ( الشذرات ١/٢١٢ ) -  
( البداية ١٠/٨٠ ) .  
(١) في رواية ( لقيته ) ( المطالب العاليه ١/٤٢٢ ) .  
(٢) مسدد بن مسرهد بن مسرهل الحافظ الحجة أول من صنف المسند  
، وثقه جمع غفير ، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين ( البداية ١/١  
٣٠١ ) ( النجوم ٢/٢٥٤ ) ( الشذرات ٢/٦٦ ) ( تهذيب  
التهذيب ١٠/١٠٧ ) ( تذكرة الحفاظ ٢/٤٢١ ) ( الكاشف  
٣/١٣٦ ) ( التاريخ الصغير ٢٣٠ ) .  
(٣) في النسختين ( م ، ب ) ( عن معتمر عن به ) .  
قال الحافظ بن حجر بعد ذكر الحديث . وسكت عليه البوصيري  
( المطالب العاليه ١/٤٢٢ ) .  
(٤) ابو حميد الساعدي - <sup>صحابي</sup> جليل اختلف في اسمه فقيل عبد الرحمن  
بن عمرو بن سعد وقيل عمرو بن سعد ابن المنذر وقيل غير ذلك .  
يعد من أهل المدينة شهد أحدا وما بعدها وتوفي في آخر  
خلافة معاوية ( تهذيب التهذيب ١٢/٧٩ ) ( تهذيب الاسماء  
واللغات ٢/٢١٥ ) . ( أسد الغابة ٥/١٧٤ ) ( الاصابة ٤/٦٤ )  
( الكاشف ٣/٣٢٨ ) .  
(٥) في النسخة ( م ) ( عطى ) وهذا خطأ - وانما خص العصا بالذكر -

وذلك لشدة ما حرم الله من مال المسلم على المسلم ( ١ ) رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل وابن حبان والحاكم والبيهقي ( ٢ ) . . . . .  
وأخرج المنذرى فى الترغيب والترهيب ( ٣ ) عن ابن عمر رضى الله -  
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما المعطى من سعة  
بأفضل من الأخذ اذا كان محتاجا ) ( ٤ ) رواه الطبرانى فى الكبير ( ٥ ) .

- 
- لكونها من الشئ الحقيق الذى يساهل فيه ، ومع ذلك فقد  
خطر الشارع أخذها بغير طيب نفسى وعلل التحريم بقوله وذلك  
لشدة ما حرم الله من مال المسلم على المسلم .
- ( ١ ) أنظر كتاب ( اتحاف البهرة ١ / ١٨٣ ) .  
( ٢ ) أنظر ( مسند أحمد ٥ / ٤٢٥ ) ( سنن البيهقي ٦ / ١٠٠ ) ،  
( وموارد الظمان الى زوائد ابن حبان ٢٨٣ ) ، ( وشعب  
الايان ٤ / ٤٨ ) .  
قال الهيثمى - رواه أحمد والبخاري ورجال جميع رجال الصحيح  
( اتحاف البهرة ١ / ١٨٣ ) ( مجمع الزوائد ٤ / ١٧١ ) ( الترغيب  
والترهيب ٣ / ١٧ ) .  
( ٣ ) أنظر ( الترغيب والترهيب ١ / ٦٠٠ ) .  
( ٤ ) معنى الحديث - ليس المتصدق من مال وفير وخيرات كثيره  
أفضل عند الله من الفقير الذى يقبل الصدقة ويكون عاجزا عن  
الكسب ويخاف هلاكه أو ضياع من يموله ، فإنه حينئذ يكون مأجورا  
على القبول ، ولا يهره أجر المعطى على أجره بل قد يكون  
السؤال واجبا لشدة الضرورة فيزيد أجره على أجر المعطى  
، الايد ( وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِمَبَادِهِ لَمَفَّقُوا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ  
يُنْزَلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ ) ( الشورى آية ٢٧ ) .  
( ٥ ) أنظر ( المعجم الكبير للطبرانى ٦ / ١٤٦ ) - وقد روى  
الامام السيوطى بصحته ولكن الحافظ المراقى والهيثمى جزما  
بضعفه ، لأن فيه مصعب بن سفيان وهو ضعيف .  
( الجامع الصغير ٢ / ١٤١ ) ( فيض القدير ٥ / ٤٠٦ ) ( مجمع  
الزوائد ٣ / ١٠١ )



- وأخرج أيضا (١) عن أنس رضى الله عنه (٢) قال قال النبى  
صلى الله عليه وسلم ( ما الذى يعطى بسعة (٣) بأعظم أجرا من  
الذى يقبل اذا كان محتاجاً ) (٤) رواه الطبرانى ( فى الاوسط  
وابن حبان فى الضعفاء ) (٥) .....

- 
- (١) انظر كتاب ( الترغيب والترهيب ١/٦٠٠ ) .  
(٢) الصحابى الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم ، خادم  
رسول الله ، ولد قبل الهجرة بعشر سنوات ، وتوفى سنة  
ثلاث وتسعين ( الاصابه ١/٧١ ) ( الشذرات ١/١٠٠ ) -  
( صفة الصفوة ١/٦٢٣ ) . ( اسد الغابة ١/١٢٧ ) ( البدايه  
٨٨/٩ ) ( التذكرة ١/٤٤ ) .  
(٣) فى النسختين ( أ ، ب ) ( بسعة ) ساقطه .  
(٤) هذا الحديث رواه الطبرانى فى الاوسط . ( مجمع البحرين  
١/١٢٤ ) وكذا رواه ( ابن حبان فى الضعفاء ٢/١٩٤ ) .  
قال الهيثمى - وفيه عائد بن شريح صاحب أنس ، وهو  
ضعيف قال فى الفتح - بعد عزوه للطبرانى فى اسناده فقال ،  
وقال ابن الطاهر ليس بشئ \* ، وفيه أيضا يوسف بن أسباط  
تركوه ، وقد رمز الامام السيوطى فى ( الجامع الصغير ٢/١٤١ )  
بصحته وهذا خطأ .  
( جمع الفوائد ١/٤٠٥ ) ( مجمع الزوائد ٣/١٠١ ) ( فيض  
القدير ٥/٤٠٦ ) .  
(٥) فى النسخة ( ب ) جملة ( فى الاوسط .. الخ ) ساقطه .

- وروى البخارى (١) فى صحيحه فى باب قبول الهدية عن عائشة (٢) رضى الله عنها ( ان الناس كانوا يتحرون (٣) بهداياهم يوم عائشة (٤) يبتغون بها أو يبتغون بذلك مرضاة (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٦) . . . .
- وروى أيضا فيه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى بطعام سأل عنه أهديــــــــــــــــة

- (١) فى النسخة (ب) جملة ( وروى البخارى ) ساقطه .  
 الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخارى صاحب الجامع الصحيح ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة . وتوفى سنة ست وخمسين ومائتين ، ( التذكرة ٢ / ٥٥٥ ) ( الشذرات ٢ / ١٣٤ ) ( البدايه ١١ / ٢٤ ) ( تهذيب التهذيب ٩ / ٤٧ ) ( تهذيب الاسماء ١ / ٦٧ ) .
- (٢) أم المؤمنين عائشه بنت أبى بكر الصديق أفضه نساء المسلمين وزوجة رسول الله توفيت سنة ثمان وخمسين بالمدينة .  
 ( الاصابه ٤ / ٣٥٩ ) ( التذكرة ١ / ٢٧ ) ( تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٣٣ ) . ( البدايه ٨ / ٩١ ) ( تهذيب الاسماء ٢ / ٣٥٠ ) ( الشذرات ١ / ٦١ ) .
- (٣) ( التحرى ) هو القصد والاجتهاد فى الطلب يقال ( فلان يتحرى الأمر ) أى يتوفاه ويقصده . والتحرى قصد الأولسى والأحق .
- (٤) ( يوم عائشه ) يعنى يوم نوبتها .
- (٥) فى النسختين ( أ ، ب ) ( مرضات ) وهو مصدر ميمي بمعنى الرضا .
- (٦) أنظر ( صحيح البخارى ٣ / ٢٠٣ ) ( صحيح مسلم ٧ / ١٣٥ ) - ( سنن النسائي ٧ / ٦٩ ) وقد دل الحديث على جــــــــــــــــواز تحرى المهدى ابتغاء مرضاة المهدى اليه .

أم صدقة ؟ فان قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل ( ١ ) وان قيل  
هدية ضرب بيده صلى الله عليه وسلم فأكل معهم ( ٢ ) وروى أيضا  
فيه عن أنس بن مالك قال ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم  
فقيل تصدق به على بريرة ( ٣ ) قال هو لها صدقة ولنا هدية ( ٤ ) ..

- ( ١ ) قال ابن بطال - لم يأكل الرسول من الصدقة لأنها أوساخ  
الناس ولأن أخذ الصدقة منزلة وضيعة ، ولأن اليد العليا  
خير من اليد السفلى ، والأنبياء منزّهون عن ذلك إلا به  
( وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ) ( سورة الضحى ٨ ) وهذا بخلاف  
الهدية - والشاهد من الحديث - قوله ( وان قيل  
هدية ضرب بيده ) فهذا دليل على جواز قبولها .  
( فتح البارى ٢٠٤/٥ ) ( عمدة القارى ١٣٥/١٣ )  
( ٢ ) أنظر ( صحيح البخارى ٢٠٣/٣ ) ( صحيح مسلم ١٢١/٣ )  
( سنن الترمذى ٨٣/٢ ) ( مسند أحمد ٣٠٥ ، ٣٠٢/٢ ،  
٣٣٨ ، ٤٠٦ ، ٤٩٢ ، ٥/٥ ) .  
ورواه ( النسائى فى السنن ١٠٧/٥ ) من طريق بهز بن حكيم  
عن أبيه عن جده .  
( ٣ ) بريرة بنت صفوان ، مولاة عائشة بنت أبى بكر الصديق كانت  
مولاة لقوم من الأنصار فكاتبوها ثم باعوها من عائشة فأعتقتها  
عاشت الى زمن يزيد بن معاوية ( الاصابة ٢٥١/٤ ) ( الكاشف  
٤٦٥/٣ ) ( التهذيب ٤٠٣/١٢ ) ( أسد الغابة ٤٠٩/٥ )  
( تجريد أسماء الصحابة ٢٥١/٢ ) .  
( ٤ ) أنظر ( صحيح البخارى ١٥٨/٢ ، ٢٠٣/٣ ، ٦١٤/١١ )  
( صحيح مسلم ١٢٠/٣ ، ٢١٥/٤ ) ( سنن النسائى ١٠٧/٥ ،  
١٦٢/٦ ) ( سنن أبى داود ٣٨٥/١ ) ( سنن ابن ماجه  
٦٧١/١ ) ( الدارمى ١٦٩/٢ ) .

- وروى أيضا فيه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ( أهدت  
أم حفيد (١) خالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه وسلم أقطا  
(٢) وسمنا وضبا (٣) فأكل النبي صلى الله عليه وسلم (سمن  
الاقط والسمن ) (٤) وترك الضب تقذرا ) (٥) . . . . .

- 
- ( وما لك في الموطأ ٥٦٢/٢ ) ( وأحمد في مسنده ١١٧/٣ ، ١٣٠ ،  
١٨٠ ، ٢٧٦ ) وقد دل الحديث على إباحة الهدية للنبي  
صلى الله عليه وسلم - وأن الصدقة إذا قبضها المتصدق  
عليه زال عنها وصف الصدقة ، وحلت لمن حرمت عليه .  
(١) ( أم حفيد ) هزيمة بنت الحارث بن حزن الهلالية من أخوات  
ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين ، وكانت قد نكحت في الأعراب .  
وهي التي أهدت الضباب للرسول . ( الإصابة ٤٢١/٤ ) ( أسد  
الغابة ٥٥٨/٥ ) .  
( تجريد أسماء الصحابة ٣٠٩/٢ ) .  
(٢) قوله ( أقطاً ) الأقط ، والإقط ، والاقط . لبن يابس مجفف  
مستحجر يطبخ به . وهو من ألبان الإبل خاصة .  
( لسان العرب ٢٥٧/٢ ) ( الصباح المنير ٢١/١ ) .  
(٣) قوله ( ضبا ) جمع ضب . وهو دويبة من الحشرات معروف ، وهو  
يشبه الورل ، وقيل الجرذون ، والعرب يحرصون على صيده وأكله  
وهو من عجائب المخلوقات يعيش سبعمائة سنة ولا يشرب الماء .  
( لسان العرب ٥٣٨/١ ) ( الصباح المنير ٢/٢ ) .  
(٤) في النسخة (ب) جملة ( من الاقط والسمن ) تكررت مرتين .  
(٥) قوله ( تقذرا ) نصب على التعليل أى لاجل التقذره . يقال  
قذرت الشيء وتقذرت واستقذرت إذا كرهته ، والرسول كره أكله  
طبعاً لا ديناً ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الاقط والسمن —

- وروى في باب القليل من الهدية

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لو دعيت الى ذراع أو كراع (١) لأجبت ولو أهدي الى ذراع أو كراع لقبلت ) (٢) .....

- دليل على قبول الهدية أم حفيد .

والحديث رواه ( البخاري في صحيحه ٣/٢٠٣، ٧/٩١، ٩١/٩٣٥ ) (مسلم في صحيحه ٦/٦٩) ( وأبو داود في السنن ٢/٣١٧ ) ( والنسائي في السنن ٥/١٩٩ ) ( وأحمد في مسنده ١/٢٥٥، ٢٥٩، ٢٨٤ )

(١) ( الذراع ) اليد في كل حيوان لكنها من الانسان من المرفق الى أطراف الأصابع ، قال الليث - الذراع أسم جامع في كل ما يسمى يدا في الروحانيين ذوى الأبدان . ( الكراع ) هو مستندق الساق من الرجل يذكر ويؤنث والجمع أكرع ، قال بعضهم الكراع من الدواب ما دون الكعب ومن الانسان ما دون الركبة ، وخص الذراع والكراع بالذكر ليجمع بين الحقير والخطير فالذراع كانت أحب اليه من غيرها والكراع لاقية له -

- وقد دل الحديث على قبول الهدية والحض على الموصلة والتألف واجابة الدعوة لما قل أو كثر ، وعلى حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لخواطر الناس . ( لسان العرب

٨/٩٣، ٣٠٦ ) .

( المصباح المنير ١/٢٢٢، ٢/١٩١ ) ( مختار الصحاح ٥٦٧ )

(٢) سبب الحديث - ما أخرجه الطبراني من حديث أم حكيم الخزامية . أنها قالت يا رسول الله أتكره الهدية ؟ فقال ما أقبح رد الهدية لو دعيت . الخ .

( عمدة القاري ١٣/١٢٨ ) ( صحيح البخاري ٣/٢٠١، ٧/٣٢ )

( مسند أحمد ٢/٤٢٤، ٤٨١، ٥١٢ )

قال المناوى (١) فى شرح الجامع (٢) نقلا عن ابن بطال (٣) أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع الى الحث على قبول الهدية وان قلت لئلا يمتنع الباعث فى الهدية لاحتقار الشيء ، فحث على ذلك لما فيه من التأليف.

- وروى البخارى أيضا فى باب ( فضل الهبة والتحريض عليها ) عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( يانساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاه ) (٤) والفرسن عظم قليل اللحم (٥) .....

(١) عبدالرؤف بن تاج الدين بن على المناوى الشافعى ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائه له نحو ثمانين مصنفا منها ( فيض القدير شرح الجامع الصغير ) توفى سنة احدى وثلاثين وألف ( خلاصة الأثر ١٢/٢ ) ( البدر الطالع ١/٣٥٧ ) ( هدية العارفين ١/٥١٠ ) ( الاعلام ٧/٧٥ )

(٢) أنظر كتاب ( فيض القدير ٣/٢٧٢ ) .

(٣) على بن خلف بن عبد الملك بن بطال محدث فقيه ، صنف الاعتصام فى الحديث ( وشرح صحيح البخارى ) توفى سنة تسع وأربعين وأربعمائه .

( شذرات الذهب ٣/٢٨٣ ) ( كشف الظنون ١/٥٤٦ ) ( الاعلام

٥/٩٦ ) ( هدية العارفين ١/٦٨٨ ) ( معجم المؤلفين ٧/٨٧ ) .

(٤) الحديث رواه ( البخارى فى صحيحه ٣/٢٠١ ، ٨/١٢ ) ( ومسلم فى صحيحه

٣/٩٣ ) ( وأحمد فى مسنده ٢/٢٦٤ ، ٣٠٧ ، ٤٣٢ ) ( والدارمى

فى السنن ١/٣٩٥ ) .

وقد دل الحديث على الشهادى ولو باليسير لما فى ذلك من استجلاب المودة وانذاب الشحنة ، والهدية اذا كانت يسيره فهى أهل على المودة وأسقط للمؤنة والتكلف .

(٥) ( الفرسن ) بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين أصله فى الابل وهو ما دون الرسغ ، وهى مؤنثة ويجمع على فراسن ، وهو من البعير -

وروى أيضا عن عروة (١) عن عائشة رضى الله عنها قالت ابن اختى  
 (٢) ان كنا لننظر الى الهلال ثلاثة أهله فى شهرين ، وما اوقدت فى  
 آيات رسول الله نار ، فقلت يا خالة ما كان يعيشكم ، قالت الاسودان :  
 التمر والماء (٣) الا أنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جيران  
 من الأنصار ، وكانت لهم منائح (٤) وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، من البانهم فيسقيناه (٥) .....

- بمنزلة الحافر من الدابة ، وقد يطلق على الغنم استمارة ، والفرس  
 عظم فيه قليل من اللحم ، والشارع الحكيم قد أشار بذلك السى  
 البالغة فى الهداية الشىء الميسر وقوله لا الى حقيقة الفرسن ،  
 لأنه لم تجر المادة باهدائه والمقصود أنها تهدى بحسب الموجود  
 والميسر وان كان قليلا .

( اللسان ٣٢٢/١٣ ) ( فتح البارى ١٩٨/٥ ) ( عمدة القارى  
 ١٢٦/١٣ ) .

(١) التابى الجليل عروة بن الزبير أحد الفقهاء السبعة بالمدينة  
 خالته عائشة أم المؤمنين ولد سنة ثلاث وعشرين ، وتوفى سنة أربع  
 وتسعين ( الحلية ١٧٦/٢ ) ( البداية ١٠١/٩ ) ( الطبقات  
 الكبرى ١٧٨/٥ ) .

(٢) فى النسخة ( أ ، ب ) ( ابن أخى ) .

(٣) فى النسخة ( ب ) ( الماء ) ساقطه - وقوله ( الاسودان ) من باب  
 التقلب ان الماء ليس أسود ، بل تمر المدينة هو الأسود .

(٤) ( منائح ) جمع منحه بالكسر وهى العطية . وتكون فى الناقصة  
 أو الشاة يعطيها الرجل لآخر يحلبها ثم يردّها عليه ، ( فتح  
 البارى ١٩٩/٥ ) .

(٥) أنظر ( صحيح البخارى ٢٠١/٣ ، ١٢١/٨ ) ( صحيح مسلم  
 ٢١٨/٨ ) ( سنن ابن ماجه ١٣٨٨/٢ ) ( مسند أحمد ٧١/٦ ،  
 ١٨٢ ، ٧٦ ) .

- وروى أيضا - عن عائشه رضى الله عنها قالت ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويشيب عليها ) ( ١ ) .....  
 وروى الترمذى ( ٢ ) فى جامعه ( ٣ ) فى باب ( ما جاء فى حث النبى صلى الله عليه وسلم على الهدية ) ( ٤ ) عن أبى هريرة رضى الله عنه  
 عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق ) ( ٥ ) فرسن شاة ( ٦ ) .....  


---

- ( ١ ) أنظر ( صحيح البخارى ٢/ ٢٠٦ ) ( سنن أبى داود ٢/ ٢٦٠ )  
 ( ومسند أحمد ٦/ ٩٠ ) ( وسنن الترمذى ٣/ ٢٢٧ ) - وقد  
 اختلف الفقهاء فى الهدية هل يقتضى الثواب عليها وان لم يستعطى  
 أم لا ؟ وسيأتى بيان ذلك .  
 ( ٢ ) الامام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، ولد  
 سنة تسع ومائتين ، وتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين . ( النجوم ٣/ ٨ )  
 ( الشذرات ٢/ ١٧٤ ) ( مرآة الجنان ٢/ ١٩٣ ) ( الوافى بالوفيات  
 ٤/ ٢٩٤ ) ( التذكرة ٢/ ٦٣٣ ) ( البداية ١١/ ٦٦ ) ( وفیات  
 الاعيان ٤/ ٢٧٨ ) .  
 ( ٣ ) ( الجامع الصحيح ) أحد الكتب الستة فى الحديث ويسمى ( سنن  
 الترمذى ) له شروح ومختصرات كثيرة ، وهو مطبوع ( كشف الظنون  
 ١/ ٥٥٩ ) .  
 ( ٤ ) فى النسختين ( أ ، م ) ( على الصدقة ) .  
 ( ٥ ) فى النسختين ( أ ، ب ) ( شق ) ساقطه .  
 ( ٦ ) سند الحديث - حدثنا أزهر بن مروان عن محمد بن سواء عن  
 أبو معشر عن سعيد عن أبى هريرة رضى الله عنه ( سنن الترمذى  
 ٣/ ٢٩٨ ) ( ومسند الامام احمد ٢/ ٤٠٥ ) . وقد رمز السيوطى  
 فى الجامع بضعفه - قال الترمذى - هذا حديث غريب من هذا  
 الوجه وأبو معشر تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه



قال المناوى فى شرح الجامع الصغير (١) والوحر بواو وحاء مهملة مفتوحتين وراء غل الصدر وغشه وحقده (٢) وذلك لأن القلب مشحون بمحبة المال والمنافع ، فاذا وصله شى منها فرح به وذهب من غمه بمقدار ما دخل عليه من فرحه .....

---

- ( قال البخارى ) منكر الحديث قال ابن حجر - أبو معشر المدنى تفرد به وهو ضعيف جدا ( قال ابن القطان ) - أبو معشر هذا مختلف فيه فمنهم من يضعفه ومنهم من يوثقه فالحديث من أجله حسن . والحديث قد رواه أبو داود الطيالسى .  
( منحة المعبود ٢٨٠ / ١ ) ( جمع الفوائد ٦٧١ / ١ ) ( نصب الراية ١٢١ / ٤ ) ( شرح السنة ١٤١ / ٦ ) ( الجامع الصغير ١٣٣ / ١ ) .

(١) أنظر كتاب ( فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢٧٢ / ٣ ) .  
(٢) ( وحر الصدر ) يقال أن أصل هذا من الدويبة التى يقال لها الوحرة شبهوا المرأوة والتصاقها بالصدر بالتصاق الوحرة بالأرض . قال الامام ابن العربى - انما أذهبت الهدية الغيظ والحقد لوجوه :-

- ١- القلب مشحون بمحبة المال والمنافع فاذا وصل اليه شى منها فرح بها وذهب من غمه بمقدار ما دخل عليه من سروره .
- ٢- أن الرجل اذا كان يجد للآخر شيئا فرآه قد سمح له بماله دله ذلك على ايثاره له على نفسه فيصيل اليه به .
- ٣- انه يستدل به على أنه على ذكر منه فى المعروف ، وفى الأثر ( لا يحقرن أحد من المعروف شيئا ولو أن يؤنس الوحشان ) .  
وانوحشان من الوحشة ضد الأنس وهو المفتم .  
( لسان العرب ٢٨١ / ٥ ) ( عارضة الأخونى ٢٩٣ / ٨ )

وروى السيوطي في جامعه (١) عن ابن عساكر (٢) في التاريخ  
(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ( تهادوا تزادوا حبا ، وهاجروا تورثوا أبناكم مجدا (٤) وأقبلوا  
الكرام عثراتهم ) (٥) .....

- 
- (١) أنظر ( الجامع الصغير ١/١٧٣ ) .  
(٢) الإمام الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ولد سنة  
تسع وتسعين وأربعمائة ، وتوفي سنة احدى وسبعين وخمسمائة  
( البداية ١٢/٢٩٤ ) ( النجوم ٦/٧٧ ) ( وفيات الاعيان ٣/٣٠٩ )  
(٣) ( تاريخ دمشق ) يقع في ثمانين مجلدا ، أورد فيه تراجم الاعيان  
وغيرهم ، ممن سكن دمشق أو نزلها من صدر الاسلام الى أيامه ،  
( كشف الظنون ١/٢٩٤ ) .  
(٤) كانت الهجرة في الاسلام تجب من مكة الى المدينة . وبقي شرف  
الهجرة لأولاد المهاجرين بعد نسخها .  
(٥) أشار الامام السيوطي لهذا الحديث بدرجة الحسن ( وقال ابن  
حجر ) في اسناده نظر . ( قال الهيثمي ) وفيه المثنى أبو حاتم  
ولم أجد من ترجمه وقيه رجاله ثقات وفي بعضهم كلام . ( قال  
الشيخ الألباني ) هذا الحديث ضعيف جدا . وقد أخرجه  
الطبراني في الأوسط .  
والامام السيوطي أخرجه من طريق ابن عساكر ولو أنه أخرجه لأحد  
من المشاهير الذين وضع لهم الرموز في مقدمة كتابه كالطبراني لكأن  
أحسن .

( ضعيف الجامع الصغير ٣/٤٢ ) ( مجمع الزوائد ٤/١٤٦ )

( نصب الراية ٤/١٢١ ) ( فيض القدير ٣/٢٧٢ ) .

قال المناوى (١) رحمه الله ندب الى دوام المهاداة (٢) لتتزايد المحبة بين المؤمنين فان الشئ متى لم يزد دخله النقصان على مر الزمان ، ويحتمل تزدادوا حبا عند الله ، لمحبة بعضكم لبعض بقرينة (٣) خبر المثابين في الله في ظلمه ، وروى السيوطى في جامعه (٤) عن ابن عساكر في تاريخه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( تهادوا تحابوا وتصافحوا ) (٥) يذهب الفل بينكم (٦) .....

- 
- (١) انظر ( فيض القدير شرح الجامع الصغير ٣/٢٧٢ ) .  
 (٢) فى النسخة ( م ) ( المهاداة )  
 (٣) فى النسختين ( أ ، م ) ( لقرينة )  
 (٤) انظر ( الجامع الصغير ١/١٣٣ ) .  
 (٥) قوله ( تصافحوا ) مفاعلة من الصفح ، والمواد هنا الافضال .  
 بصفحة اليد الى صفحة اليد الأخرى . ( موطأ مالك ٢/٩٠٨ ) .  
 (٦) الامام السيوطى رمز للحديث بدرجة الحسن ، والشيخ الألبانى رمز اليه بالضعف ، وقد روى الامام مالك فى الموطأ عن عطاء بن عبد الله الخراسانى حديثا مرسلًا بهذا المعنى . ونصه  
 ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يذهب الفل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء ) قال ابن المبارك - حديث مالك جيد .

وقال ابن عبد البر - هذا الحديث يتصل من وجوه شتى حسان كلها . ( ضعيف الجامع الصغير ٣/٤٢ ) ( الزرقانى على الموطأ ٥/٢٦٤ ) ( الجامع الصغير ١/١٣٣ ) ( نصب الراية ٤/١٢١ ) ( موطأ مالك ٢/٩٠٨ ) .

قال المناوى (١) وذلك لأن الهدية خلق من أخلاق الاسلام ، ذلت عليه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (٢) وحث (٣) عليه خلفاؤهم الاولياء ، تؤلف القلوب وتذهب سخائم الصدور ، قال الشيخ الشعرائى (٤) رحمه الله كان التابعون يرسلون الهدية لأخيههم ويقولون نعلم غناك عن مثل هذا ، وانما أرسلنا ذلك لتعلم أنك منا على بال .

وروى السيوطى فى جامعه (٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( تهادوا تحابوا ) (٦) . . . . .

- (١) انظر كتاب ( فيض القدير ٣ / ٢٧١ ) .
- (٢) فى النسخة (م) . جملة ( عليهم الصلاة والسلام ) ساقطة .
- (٣) فى النسخة (م) ( وحث ) .
- (٤) الشيخ عبدالوهاب بن أحمد الشعرائى الشافعى . ولد سنة ثمان وتسعين وثمانمائه له أكثر من خمسين كتابا توفى سنة ثلاث وسبعين وتسعمائه ( شذرات الذهب ٨ / ٣٧٢ ) ( خلاصة الأثر ٢ / ٤١٣ ) ( الاعلام ٤ / ٣٣١ ) ( فهرس الفهارس ٢ / ٦٤١ ) ( هدية العارفين ١ / ٦٤١ ) ( معجم المؤلفين ٦ / ٢١٩ )
- (٥) انظر ( الجامع الصغير ١ / ١٣٣ ) .
- (٦) سنده - حدثنا عمرو بن خالد عن ضام بن اسماعيل عن موسى بن وردان عن أبى هريرة . . الخ رواه البخارى فى ( الأدب . . المفرد ٢ / ٥٢ ) ( والبيهقى فى السنن ٦ / ١٦٩ ) ورواه أبويعلى والبيهقى فى شعب الايمان ، والحاكم فى كتابه ( معرفة علوم الحديث ٨٠ ) وابن عدى فى الكامل وأعله بضم بن اسماعيل ( والطبرانى فى الاوسط ) ( والنسائى فى كتاب الكنى ) -

قال الحاكم (١) سمعت يحيى بن محمد العنبري (٢) يقول سمعت  
أبا عبد الله البوشنجي (٣) يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم  
( تهادوا تحابوا ) بالتشديد من المحبة وإذا قال بالتخفيف فأنه  
من المحابة (٤) .....

- وأوربه ابن طاهر في مسند الشهاب من طريق محمد بن بكير  
واسناده حسن وفي الحديث ضام بن اسماعيل وموسى بن وردان ،  
وقد تكلم فيهما . وقد جود اسناده الحافظ العراقي . وحسنه  
الحافظ ابن حجر - وهو حديث حسن بشواهد . ( تلخيص  
الحبير ٣/٦٩ ) ( نصب الراية ٤/١٢٠ ) ( سبل السلام  
٣/١٢١ ) ( فيض القدير ٣/٢٧١ ) ( قيس الانوار ٤٨ ) ( نيل  
الاطوار ٥/٣٩٠ ) ( تمييز الطيب من الخبيث ٥٩ ) .
- (١) انظر كتاب ( معرفة علوم الحديث ٨٠ ) .
- (٢) أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري الحافظ الأديب المفسر ولد  
سنة ثمان وستين ومائتين كان يحفظ ما يمجز عنه ، توفي سنة  
أربع وأربعين وثلاثمائة ، وقد ناهز من العمر ستا وسبعين سنة .  
( النجوم الزاهرة ٣/٣١٤ ) ( شذرات الذهب ٢/٣٦٩ ) .
- (٣) أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن سعيد البوشنجي الفقيه المالكي  
ولد سنة أربع ومائتين . صاحب التصانيف والرحلات الواسعة . توفي  
سنة تسعين ومائتين . ( الوافي ١/٣٤٢ ) ( الشذرات ٢/٢٠٥ )  
( البداية والنهاية ١١/٩٩ ) ( التذكرة ٢/٦٥٧ ) ( تهذيب  
التهذيب ٩/٨ ) .
- (٤) ذهب الامام الزيلعي الى ترجيح القول الأول لما أخرجه البيهقي  
في شعب الايمان ، عن أم حكيم بنت وداع قالت سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول ( تهادوا تزيدوا في القلب حبا ) ( نصب  
الراية ٤/١٢٠ ) .

وعن عمرو بن معاذ (١) عن جدته (٢) قالت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا نساء المؤمنات لا تحقرن أحداً كن لجارتها ولو كراع شاة محرق ) (٣) رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل (٤) وعن سعيد بن الربيع (٥) عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه

(١) التابعي الجليل عمرو بن معاذ الأشعري المدني الانصاري ، ذكره ابن حبان في الثقات روى عن جدته حواء وعنه زيد بن أسلم . قال ابن حجر وحكى ابن الحذاء أن رواية أكثر أصحاب مالك عن عمرو بن معاذ ( التهذيب ١٠٥ / ٨ ) ( التاريخ الكبير ٣٦٩ / ٦ ) ( أوجز المسالك ٢٧٢ / ٦ ) .

(٢) الصحابية المدنية حواء بنت يزيد بن السكن من بنى الأشعريين روى عن رسول الله وروى عنها حفيدة عمرو بن معاذ ( الإصابة ٢٧٦ / ٤ ) ( الاستيعاب ٢٧١ / ٤ ) ( التهذيب ٤١٣ / ١٢ ) . . . ( أسد الغابة ٤٣٠ / ٥ ) ( تجريد أسماء الصحابة ٢٦٠ / ٢ ) .

(٣) في هذا الحديث يحض الشارع الحكيم على الصلة والهدية بقليل الشيء وكثيره . وخاصة الجار . حتى ترتبط أواصر الجوار فيما بينهم .

(٤) أنظر ( مسند الإمام أحمد ٣٧٧ / ٥ ، ٦٤ / ٤ ) ( وسنن الدارمي ٣٩٥ / ١ ) ( وموطأ مالك ٩٣١ / ٢ ، ٩٩٦ ) ( والحديث في الصحيحين من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ ) ولو فرس شاة .

(٥) سعيد بن الربيع العامري البصري أقدم شيخ للبخاري وفاة ذكره ابن حبان في الثقات ، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين ( التاريخ الكبير ٤٧١ / ٣ ) ( تهذيب التهذيب ٢٧ / ٤ ) ( الكاشف ٣٦٠ / ١ ) ( التاريخ الصغير ٢٢٣ ) ( شذرات الذهب ٢٦ / ٢ ) .

وسلم ( تزاوروا وتهادوا فان الزيارة تنبت الود ، وان الهدية تسبل  
(١) السخيمة ) رواه أبو يعلى الموصلى (٢) والسخيمة هي  
الضغينة والعداوة - وعن أم حكيم بنت وداع الخزاعية (٣) قالت سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول ( تهادوا فانه يضعف (٤) الحسب  
ويذهب الفوائس (٥) رواه أبو يعلى (٦) ..... )

- 
- (١) ( تسبل ) تنزع . والسُّلُّ انتزاع الشئ \* واخراجه برفق ( اللسان  
٠ (٣٣٨/١١ )  
(٢) قال ابن حجر رواه أبو يعلى الموصلى وسكت عنه البوصيرى  
( وقال الصنعاني ) رواه مرفوعا أبو موسى المديني في الذيل  
في ترجمة زعل وهو حديث مرسل وليس لزعل صحة .  
( احتاف البررة (١٨٧/١) .  
( الطالب العاليه (٤٢٨/١) ( تنمة الروض النضير (١٨٨) ت  
(٣) الصحابية الجليلة أم حكيم بنت وداع الخزاعية كانت من المهاجرات  
روت عن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج لها أبو يعلى بعض  
الأحاديث ( الاصابة (٤٤٥/٤) (التهذيب (٤٦٥/١٢) (أسد  
الغابة (٥٧٨/٥) .  
(٤) ( يضعف ) أى يزيده فيجعله ضعفين .  
(٥) ( الفوائس ) جمع غل وهو الحقد والحسد والعداوة والفسخ .  
الآية ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ) ( الأعراف آية ٤٣ ) .  
(٦) قال ابن حجر - رواه أبو يعلى الموصلى وسكت عنه البوصيرى  
( قال الهيثمى ) رواه الامام الطبرانى في الكبير يلفظ ( ويذهب  
بفوائس الصدر ) وفيه من لا يعرف . ( احتاف البررة (١٨٧/١)  
( قال الحافظ ابن طاهر ) اسناده غريب وأقره ابن حجر  
( مجمع الزوائد (١٤٧/٤) ( الطالب العاليه (٤٢٨/١) (فيمنى  
القدير (٢٧٣/٣) .

- وعن عبد الرحمن بن علقمة الثقفي (١) أن وفد ثقيف (٢) قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فاهدوا إليه هدية فقال أصدقة أم هدية ؟ فان الصدقة يبتغى بها وجه الله عز وجل ، وان الهدية يبتغى بها وجهه (٣) الرسول وقضاء الحاجة ، فسألوه وما زالوا يسألونه حتى ماصلوا الظهر الا مع العصر ) (٤) رواه الطيالسي بسند ضعيف (٥) لجهالة .....

- 
- (١) عبد الرحمن بن علقمة الثقفي مختلف في صحبته ، ذكره غير واحد من الصحابة منهم ابن منده ويعقوب بن سفيان ، وذكره ابن حبان في الثقات من التابعين ( الكاشف ١٧٧/٢ ) ( اسد الغابة ٣/٣١١ ) ( الأصابة ٢/٤١٢ ) ( تهذيب التهذيب ٦/٢٣٣ ) ( تجريد أسماء الصحابة ١/٣٥٣ ) .
- (٢) وقد ثقيف قدم على رسول الله في السنة التاسعة من الهجرة وذلك في رمضان عند عودته من تبوك ( السيرة النبوية ٣/٥٣٧ )
- (٣) في النسختين ( م ، ب ) ( وجه ) ساقطه
- (٤) دل الحديث على بيان الفرق بين الهدية والصدقة وأن الهدية يقصد بها التقرب الى المهدى اليه ، والصدقة يقصد بها التقرب الى الله تعالى .
- (٥) الحديث رواه أبو داود الدليالي في مسنده ( منحة المعبود ١/١٢٦ ) ورواه ( النسائي في السنن ٦/٢٧٩ ) بزيادة قوله ( قالوا لا بل هدية ، فقبلها منهم وقعد معهم يسألهم ويسألونه حتى صلى الظهر مع العصر ) ( قال ابن حجر ) بعد ذكر الحديث أخرجه النسائي وإسحاق بن راهويه وذكره البخاري من طريق أبي حذيفة ( الاصابة ٢/٤١٢ ) .
- ( قال البوصيري ) رواه الطيالسي بسند ضعيف لجهالة أنسى حذيفه ولم يسم قال ابن حجر قلت في التهذيب اسمه عبد الله بن محمد .
- ( المطالب العاليه ١/٧٨ ) .



أبى حذيفة (١) ولم يسم — وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا تردوا الهدية ، واجيبوا الداعى ولا تضربوا المسلمين ) رواه احمد بن حنبل وابو بكر بن أبى شيبة والبخارى (٢) والحاثر (٣) وذكر فى كتاب اللباس (٤) قال وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن ملك الروم (٥) أهدى .....

- (١) قال ابن حجر أبو حذيفة غير منسوب يقال اسمه عبد الله بن - محمد روى عن عبد الملك بن محمد بن نسير الكوفى وعن عبد الرحمن بن علقمة الثقفى فى قدوم وقد ثقيف ، وعنه يحيى بن هانىء بن عروة المرادى ( قال العزى ) بل هو معروف أبو حذيفة تابعى اسمه سلمة بن صهيب روى عن ابن مسعود وعلى بن أبى طالب وعائشة رضى الله عنهم .
- (٢) ( تهذيب التهذيب ١٢ / ٦٩ ) ( الكاشف ١ / ٣٨٥ ، ٣ / ٣٢٥ ) .  
 (٢) أنظر ( مسند أحمد ١ / ٤٠٤ ) .
- (٣) ( قال الهيثمى ) رواه احمد وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح ( مجمع الزوائد ٤ / ١٤٦ ) ( قال البوصيرى ) ورواه أبو نعيم وابن حبان فى صحيحه ( اتحاف البرره ١ / ١٨٧ ) .
- (٣) الامام الحافظ الحارث بن محمد بن أبى اسامه ، ولد سنة ست وثمانين ومائه كان فقيرا كثير البنات توفى سنة اثنين وثمانين ومائتين ( البداية ١١ / ٧٢ ) ( مرآة الجنان ٢ / ١٩٤ ) ( لسان الميزان ٢ / ١٥٧ ) ( الشذرات ٢ / ١٧٨ ) ( التذكرة ٢ / ٦١٩ ) ( المختصر فى أخبار البشر ٢ / ٧٥ ) .
- (٤) أنظر كتاب ( اتحاف البرره ٢ / ٦٨ ) .
- (٥) ( ملك الروم ) أكيدر بن عبد الملك بن عبد الحق الكندى صالحه الرسول على الجزية ومنع المسلمين من التمرش له وعندما توفى الرسول نقض العهد فأرسل إليه أبو بكر الصديق خالد فقتله ،

الى النبي صلى الله عليه وسلم مستقة (١) سندس (٢) فلبسها  
فكأنى أنظر الى يديه تذبذبان ، فجعل أصحابه يلمسونها (٣) . . .  
ويقولون (٤) أنزل عليك هذا من السماء ، فقال ما تعجبون منها  
فوالذى نفسى بيده لمنديل من مناديل سعد بن معاذ (٥) فى  
الجنة الين من هذا ، ثم بعث بها الى جعفر (٦) فلبسها  
ثم جاء ، فقال النبي صلى الله عليه . . . . .

- واخلف فى اسلامه قال ابن الأثير من قال انه أسلم فقد أخطأ خطأ  
فاحشا ( الاعلام ١/٣٤٥ ) ( تهذيب الاسماء ١/١٢٤ ) . .  
( تاريخ الأمم والملوك ٤/٢٢ ) ( مرآة الاطلاع ٢/٥٤٣ )  
(١) ( مستقة ) بضم التاء وفتحها . فرو طويل الاكام . (اللسان  
١٠/٣٤٣) .  
(٢) ( سندس ) هو رقيق الديباج ورفيعه والاستبرق ما غلبت  
منه . ولم يختلف المفسرون فى ذلك ( اللسان ٦/١٠٧ ) .  
(٣) فى النسخ الثلاثة ( يلبسونها ) وهذا خطأ لمخالفته لمسند  
أبى داود .  
(٤) فى النسخة (ب) ( ويقولون ) ساقطه .  
(٥) سيد الأوس سعد بن معاذ بن النعمان الصحابى الجليل  
توفى شهيدا يوم الخندق واهتز عرش الرحمن لموته (تهذيب  
التهذيب ٣/٤٨١) ( الاصابه ٢/٣٧ ) ( الطبقات ٣/٤٢٠ )  
( البداية ٤/١٢٦ ) ( أسد الغابه ٢/٢٩٦ ) ( صفة الصفوة  
١/٤٥٥ ) ( تهذيب الاسماء ١/٢١٤ ) .  
(٦) الصحابى الجليل جعفر بن أبى طالب عم الرسول صلى الله عليه  
وسلم كان سببا فى اسلام النجاشى استشهد فى غزوة مؤتبه  
سنة ثمان من الهجرة .  
( الاصابه ١/٢٣٧ ) ( تهذيب التهذيب ٢/٢٩٨ ) ( صفة  
الصفوة ١/١١٥ ) ( الحلية ١/١١٤ ) ( الشذرات ١/١٢ ) -  
( البدايه ٤/٢٥٤ ) ( الطبقات ٤/٣٤ ) .

وسلم انى لم اعطكها لتلبسها قال ما أصنع بها قال أرسل بها الى أخيك النجاشي ( ١ ) رواه أبو داود الطيالسي بسند ضعيف ( ٢ ) . ورواه أبو داود السجستاني ( ٣ ) مختصرا ( ٤ ) عن أنس بن مالك رضى الله عنه ( ٥ ) أن ملك الروم أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم مستققة من سندس فلبسها فكأنى أنظر الى يديه ( ٦ ) تذبذبان ثم بعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انى لم أعطكها لتلبسها قال فما أصنع بها ؟ قال أرسل بها .....

- 
- (١) أصحمة بن بحر النجاشي ملك الحبشة اسمه بالعربية عطيه . أسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يهبها جسر اليه ، وقصته مشهورة فى احسانه للمسلمين .  
( النهاية ٢٢ / ٥ ) ( ترتيب القاموس المحيط ٣٣٠ / ٤ ) ( اللسان ٣٥١ / ٦ ) .
- (٢) رواه أبو داود الطيالسي ( منحة المعبود ١٤٥ / ٢ ) ( سنن النسائي ١٩٩ / ٨ ) ورواه ( الامام أحمد فى مسنده ٢٢٩ / ٣ ) ، ( ٢٥١ ) .  
( قال المنذرى ) فيه على بن زيد بن جدعان مكي نزل البصرة - لا يحتج بحديثه . ( جمع الفوائد ٧٩٥ / ١ ) ( الفتح الريانسي ١٦٧ / ١٥ ) .
- (٣) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني امام أهل الحديث فى زمانه ، ولد سنة اثنتين ومائتين ، وتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين ( التذكرة ٥٩١ / ٢ ) ( البدايه ٥٤ / ١١ ) ( التهذيب ١٦٩ / ٤ ) .  
( وفيات الأعيان ٤٠٤ / ٢ ) ( تهذيب الاسماء ٢٢٤ / ٢ ) ( مرآة الجنان ١٨٩ / ٢ ) .
- (٤) أنظر ( سنن أبي داود ٣٧٠ / ٢ ) ( مسند أبي يعلى ١٨٨ / ٢ ) .  
(٥) فى النسخة ( م ) زيادة ( سندس فلبسها فكأنى أنظر ) ولا حاجة لها فى النسخة ( ب ) ( أنظر الى يديه ) ساقطه .  
(٦)

الى أخيك النجاشي — قال ابن الأثير (١) فى النهاية (٢) -  
المستقة بضم التاء وفتحها ، فرو طويل الكمين وقوله ( تذبذبان )  
اى تتحركان وتضطربان يريد كمينه — وفى اتحاف البرره (٣) عن  
على بن أبى طالب (٤) رضى الله عنه قال ( أهدى للنبي صلى الله  
عليه وسلم حلة من حرير فبعث بها الى فخرجت فيها فلما رآها  
على قال ما كنت لأكرأها لنفسي وأرضاها (٥) لك شقها خمرا  
(٦) للنساء ) (٧) .....

- 
- (١) أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني المشهور بابن الأثير  
ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، توفى سنة ست وستمائيه  
بالموصل ( الشذرات ٢٢/٥ ) ( النجوم ١٩٨/٦ ) ( طبقات  
الشافعية ١٥٣/٥ ) ( البدايه ١٣/٥٥٤ ) ( وفيات الأعيان  
١٤١/٤ ) ( مرآة الجنان ١١/٤ ) .  
(٢) أنظر كتاب ( النهاية فى غريب الحديث ٣٢٦/٤ ) وهو مرتب  
على حروف المعجم كالغريب للهروى والأسبهاى ( كشف  
الظنون ١٩٨٩ ) .  
(٣) أنظر كتاب ( اتحاف البرره ٦٨/٢ )  
(٤) أمير المؤمنين على بن أبى طالب ابن عم الرسول ولد بعكة قبل  
الهجرة بثلاث وعشرين سنه . وتوفى بالكوفة سنة أربعين (الاعابة  
٥٠٧/٢ ) ( التذكرة ١٠/١ ) ( الطبقات لابن سعد ١٩/٣ )  
( الحلية ٦١/١ ) ( الشذرات ٤٩/١ ) ( النجوم ١١٩/١ ) -  
( البدايه ٢٢٣/٧ ) .  
(٥) فى النسخة ( م ) ( فأرضاها )  
(٦) ( خمرا ) بضم الخاء والميم جمع خمار وهو ما تغطى به المرأة  
رأسها ( لسان العرب ٢٥٧/٤ ) ( المصباح المنير ١٩٥/١ ) .  
(٧) أنظر ( سنن ابن ماجه ١١٨٩/٢ ) ، ومن طريق على بن أبى طالب

رواه محمد بن يحيى بن ابي عمر (١) وابن ماجه (٢) دون قوله

( فبعث بها الى آخره ) (٣) .

وعن أم هانئ \* رضى الله عنها (٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

- روى البخارى ومسلم والنسائى وابو داود واحمد هذا الحديث بلفظ ( أهديت لرسول الله حلة سيرة فبعثت بها الى فلبستها فصرفت الغضب فى وجهه ، فقال انى لم أبعث بها اليك لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشققها خمرًا بين النساء ) ( صحيح البخارى ١٩٥/٧ ) ( صحيح مسلم ١٤٢/٦ ) ( سنن النسائى ١٩٧/٨ ) ( سنن أبى داود ٣٧٠/٢ ) ( مسند أحمد ١٣٧/١ ) .

(١) الحافظ المسند محمد بن يحيى العمدنى كان قاضى (عدن) توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين ، له مسند فى الحديث .  
( التذكرة ٥٠١/٢ ) ( شذرات الذهب ١٠٤/٢ ) ( البداية ٣٤٥/١٠ ) ( التهذيب ٥١٨/٩ ) ( التاريخ الكبير ٢٦٥/١ ) ( التاريخ الصغير ٢٣٥ ) ( الكاشف ١٠٧/٣ ) .  
(٢) محمد بن يزيد الرعى القزوينى ( ابن ماجه ) أحد الأئمة فى علم الحديث ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة ثلاث وسبعين ، ومائتين ( التذكرة ٦٣٦/٢ ) ( النجوم ٧٠/٣ ) ( تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩ ) ( الشذرات ١٦٤/٢ ) ( البداية ٥٢/١ ) ( وفيات الاعيان ٢٧٩/٤ ) .

(٣) فى النسخة ( أ ) ( فبعثت بها ... الخ ) .

(٤) أم هانئ \* الصحابية الجليله فاخته بنت أبى طالب أخت أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، توفيت فى خلافة معاويه وعاشت أياما ( الاصابة ٥٠٣/٤ ) ( الكاشف ٤٩٢/٣ ) ( التهذيب ٤٨١/١٢ ) ( أسد الغابة ٦٢٤/٥ ) ( تهذيب الاسماء ٣٦٦/٢ ) ( الاعلام ٣٢٢/٥ ) .

أهديت له حلة (١) حرير سيرا\* (٢) فبعث بها الى علي رضي الله عنه فراح وهي عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي ، لا أرض لك الا ما أرضى لنفسى (٣) انى لم اكسكها لتلبسها انسى كسوتكها لتجعلها (٤) خمرا بين الفواطم (٥) رواه أبو يعلى الموصلى بسند فيه ضعف (٦) .....

- (١) ( الحلة ) كل ثوب جيد جديد تلبسه غليظ أو دقيق . ويكون من ثوبين ( وقال بعضهم ) هى القميص والازار والرداء لا تكون أقل من هذه الثلاثة ( وقال بعضهم ) كل واحد منها يقال له حلة ( لسان العرب ١١ / ١٧٢ ) .
- (٢) ( سيرا\* ) بكسر السين نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور .
- (٣) فى النسخة (م) ( نفسى )
- (٤) فى النسخة (أ) ( لتقسمها )
- (٥) الفواطم هى ١ - فاطمة بنت رسول الله زوجة على بن أبى طالب ٢ - فاطمة بنت أسد وهى أمه ، ٣ - فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب وقيل هناك رابعة وهى فاطمة امرأة عقيل بن أبى طالب وقيل غيرها ( عون المعبود ١١ / ٩٠ ) ( النهاية ٢ / ٤٣٣ )
- (٦) سند الحديث - حدثنا زهير عن جرير عن يزيد بن أبى زياد عن أبى فاخته حدثنى أم هانئ\* رضى الله عنها . ( اتحاف البصرة ٢ / ٦٨ ) قال ابن حجر - رواه أبو يعلى الموصلى واسحاق بن راهويه وفى اسناده ضعف وله شاهد من حديث على نفسه ( المطالب العالى ٢ / ٢٦٩ )
- قال الهيثمى - رواه الطبرانى وفيه يزيد بن أبى زياد وقد وثقه على ضعفه وبقية رجاله ثقات ( مجمع الزوائد ٥ / ١٤٢ )
- ( مسند أبى يعلى ١ / ٢٣ ) ( معجم الطبرانى الكبير ٥ / ١٤٢ ) .

وروى البخارى عن أنس رضى الله عنه قال ( أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس وكان ينهى عن الحرير فعجب الناس منها فقال والذي نفسى محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة احسن من هذا ) ( ١ ) .....  
 - وفى اتحاف البررة ( ٢ ) عن عائشة رضى الله عنها قالت ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا أقبل هدية من اعرابى فجأتهم أم سنبله الاعرابيه ( ٣ ) بعقب ( ٤ ) لبن أهدته له ( ٥ ) فقال افرغى منه فى هذا القعب ( ٦ ) فافرغته فتناوله فشربه فقلت الم تقل لا أقبل هدية من أعرابى .....  
 \_\_\_\_\_

- ( ١ ) هذا الحديث رواه ( الامام البخارى ٣ / ٢١٤ ، ٤ / ١٤٤ ) .....  
 ( ومسلم ٧ / ١٥١ ) ( واحمد بن حنبل ٣ / ٢٠٧ ، ٢٢٩ ) قال الامام البخارى بعد ذكر الحديث ( ..... قال سعيد عن قتادة عن أنس أن أكيدر دومة أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم ) ،  
 قصد بذلك بيان الذى أهدى للرسول .  
 ( ٢ ) انظر كتاب ( اتحاف البررة ٢ / ٤٨ )  
 ( ٣ ) أم سنبله الاعرابيه :- تعد فى أهل المدينه روت عنها عائشة وكعب بن مالك قال ابن السكن حديثها فى أهل المدينه .  
 ( الاصابه ٤ / ٤٦٣ ) ( اسد الغابه ٥ / ٥٩٢ ) ( تجريد أسماء الصحابه ٢ / ٣٢٣ ) .  
 ( ٤ ) فى النسخة ( م ) ( بعقب ) وهذا خطأ .  
 ( والقعب ) هو القدح الضخم الفليظ الجافى وقيل هو قدح من خشب مقعر .  
 ( لسان العرب ١ / ٦٨٣ ) .  
 ( ٥ ) فى النسخة ( أ ) ( أهدية له ) وفى النسخة ( ب ) ( أهديت له ) .  
 ( ٦ ) فى النسخة ( م ) ( العقب ) .

فقال ان اعراب (١) أسلم ليسوا بأعراب (٢) ولكنهم أهل باديتنا ونحن أهل حاضرتهم ان دعونا أجبناهم وان دعوناهم أجابونا ( رواه أبو يعلى بسند ضعيف (٣) لكنه لم ينفرد به فقد رواه احمد بن حنبل من وجه آخر (٤) ..... )

(١) ( الأعراب ) هم سكان البادية الجافة القلوب الغلاظ الطبع

ومنه المذموم ومنهم المدح قال تعالى ( وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ ) . ( التوبة ٩٨ ، ٩٩ ) .

(٢) قوله ( ليسوا بأعراب ) أى ليسوا من الاعراب المذمومين الجافة النائين فى البادية بل هم من أهل ضواحي المدينة

(٣) قال الهيثمى رواه احمد بن حنبل وأبو يعلى والبزار ورجال أحمد رجال الصحيح ( مجمع الزوائد ١٤٩ / ٤ ) ( مسند أبى يعلى ٢ / ٢٢١ ) .

(٤) الوجه الآخر فى ( مسند الامام احمد بن حنبل ١٣٣ / ٦ ) . عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت أهدت أم سنبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنا فلم نجده فقالت لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يأكل طعام الأعراب فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر فقال ما هذا معك يا أم سنبلة قالت لبنا أهديت لك يا رسول الله قال أسكبي أم سنبلة فسكبت فقال ناولي أبا بكر ففعلت فقال أسكبي أم سنبلة فسكبت فناولت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب قالت عائشة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من لبن وابدوها على الكبد يا رسول الله كنت حدثتك انك قد نهيت عن طعام الاعراب فقال يا عائشة انهم ليسوا بالاعراب هم أهل باديتنا ونحن أهل حاضرتهم واذا دعوا أجابوا فليسوا بالأعراب ) .



وعن أبي بكر الصديق (١) رضى الله عنه قال ( نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً (٢) فبعثت اليه امرأة مع ابن لها بشاة فحلب ثم قال انطلق به (٣) الى امك فشربت (٤) حتى رويت ، ثم جاء بشاة أخرى فحلب ثم سقى أبا بكر ، ثم جاء بشاة أخرى فحلب ثم شرب (٥) رواه أبو يعلى بسند ضعيف (٦) . . . . . وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال ( أهدى الأكيدر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من مَنِّ (٧) . . . . .

(١) الخليفة الراشد عبد الله بن أبي قحافة أول الرجال اسلامياً من سادات قريش ببيع بالخلافة بعد رسول الله توفي سنة ثلاثة عشر من الهجرة .

( الاصابه ٢ / ٣٤١ ) ( تهذيب التهذيب ٥ / ٣١٥ ) ( أسد الغابه ٣ / ٢٠٥ ) ( حلية الأولياء ١ / ٢٨ ) ( تذكرة الحفاظ ١ / ٢ ) ( طبقات ابن سعد ٣ / ١٦٩ )

(٢) فى النسختين (أ ، م ) ( منزلاً ) ساقطه

(٣) فى النسخة (أ ) ( بها )

(٤) فى النسخة (ب ) ( فشربت منه ) .

(٥) فى النسخة (ب ) ( شربت ) وهذا خطأ لأن الذى شرب هو الرسول .

(٦) قال ابن حجر ضعف البوصيرى سنده لضعف ابن أبى ليلى . قال الهيثمى ( وفيه محمد بن أبى ليلى لم يسمع من أبى بكر الصديق وبقية رجاله ثقات ) ( مجمع الزوائد ٤ / ١٤٧ ) ( المطالب العالى به ٢ / ٣٢٧ ) . ( مسند أبى يعلى ١ / ١٠ ) ( اتحاف البررة ٢ / ٤٦ )

(٧) قال المفسرون المن شىء كان يسقط على الشجر حلوى يشرب ويقال انه الترنجيبى ( قال الليث ) المن كان يسقط على بنى اسرائيل من السماء انهم فى التيه وهو كالعسل الحامس ، وفى القاموس هو كل طل ينزل من السماء على شجر أو حجر ويحلو وينعقد عسلاً ويجف جفاف الصمغ ( لسان العرب ١٣ / ٤١٨ ) ( ترتيب القاموس المحيط ٤ / ٢٨٨ ) .

فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى أصحابه (١) منها قطعة قطعة ، وأعطى جابرا (٢) قطعة ثم عاد فأعطاه قطعة أخرى فقال يا رسول الله (٣) قد أعطيتنى مرة (٤) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه (٥) لبنات عبد الله (٦) . يعنى أخواته (٧) . . . . .

- 
- (١) فى النسخة (ب) ( أصحابه ) ساقطه .  
 (٢) الصحابى الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو الانصارى حمل عن رسول الله علما كثيرا نافعا غزا تسع عشرة غزوة توفى بالمدينة سنة ثلاث وسبعين ( الاصابه ٢١٣/١ ) ( تهذيب الاسماء ١٤٢/٣ )  
 ( اسد الغابة ٢٥٦/١ ) ( البداية ٢٢/٩ ) ( التذكرة ٤٣/١ )  
 ( النجوم ١٩٨/١ ) ( الشذرات ٨٤/١ ) .  
 (٣) فى النسخة ( م ) ( رسول الله ) .  
 (٤) فى النسخة ( أ ) ( مرة ) ساقطة .  
 (٥) فى النسخة ( م ، ب ) ( هذا )  
 (٦) أبو جابر عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصارى أحد النقباء الاثنى عشر شهد العقبة مع السبعين من الأنصار ويدرا وأحدا ، وقتل يؤمّن شهيدا ( طبقات ابن سعد ٥٦١/٣ )  
 ( صفة الصفوة ٤٨٦/١ ) ( الاصابة ٣٥٠/٢ ) ( اسد الغابة ٢٣١/٣ ) ( الاستيعاب ٣٣٩/٢ ) .  
 (٧) سنده - حدثنا يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن عيسى بن زيد عن أنس بن مالك . رواه ( أحمد فى مسنده ١٢٢/٣ )  
 ( قال الهيثمى ) وفيه على بن زيد وفيه ضعف ومع ذلك فحديثه حسن وقد وثق ، قال البوصيرى رواه ابو بكر بن ابي شيبة وفى سنده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ( جمع الفوائد ٧٧٨/١ ) ( مجمع الزوائد ١٥٣/٤ ، ٤٤/٥ ) ( اتحاف البصرة ١٨٨/١ ) .

وعن بريدة (١) بن الحصيب (٢) قال ( اهدى أمير القبط الى النہی  
صلى الله عليه وسلم جملتين أخيتين ويغله فكان يركب البغلـة  
بالمدينة واتخذ احدى الجارين لنفسه فولدت له ابراهيم ووهب  
الاخرى لحسان بن ثابت (٣) فولدت له محمدا (٤) رواه الحارث  
بن أبى اسامه (٥) باسناد صحيح . . . . .

- 
- (١) فى النسختين (أ، ب) ( بريدة ) وهذا خطأ  
(٢) الصحابى الجليل بريدة بن الحصيب بن عبد الله الأسلمى شهد  
خبير وفتح مكة سكن المدينة ثم انتقل الى البصرة ثم الى مرو  
فمات بها سنة ثلاث وستين .  
( التهذيب ١/٤٣٢ ) ( تهذيب الاسماء ١/١٣٣ ) ( البداية  
٨/٢١٦ ) ( النجوم ١/١٥٧ ) ( اسد الغابه ١/١٧٥ ) . . . . .  
( التبصرة ٣/٤٤ ) ( الاصابه ١/١٤٦ ) ( الطبقات ٤/٢٤١ )  
(٣) شاعر رسول الله حسان بن ثابت بن المنذر لم يشهد مع الرسول  
مشهدا لعله أصابته توفى بالمدينة سنة أربع وخمسين . (تهذيب  
الاسماء ١/١٥٧ ) ( الاصابه ١/٣٢٦ ) ( الشذرات ١/٦٠ )  
( تهذيب التهذيب ٢/٢٤٧ ) ( النجوم ١/١٤٥ ) ( اسد الغابه  
٢/٤ ) ( مرآة الجنان ١/١٢٧ ) .  
(٤) بعد الرجوع الى كتب التراجم والسير والتاريخ لم نجد للصحابى  
الجليل حسان بن ثابت ولدا اسمه محمد ، بل نصت جميع الكتب  
بان له ولدا اسمه عبد الرحمن وأن أمه هى سيرين القبطيه التى  
أهداها الرسول صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت ، وبعد  
الرجوع الى ترجمة عبد الرحمن بن حسان وجدنا كنيته أبو محمد  
فيحتمل أن يكون الناسخ قد سهى فى النقل والله أعلم .  
(٥) ( قال الهيثمى ) رواه البزار والطبرانى فى الاوسط ورجال البزار  
رجال الصحيح ( قال الشوكانى ) ورواه ابراهيم الحربى وابن خزيمة  
وابن أبى عاصم (مجمع الزوائد ٤/١٥٢ ) ( نيل الاوطار ٦/٤ ) -  
( المطالب العالىه ٢/٢٢٤ ) ( اتحاف البررة ١/١٨٧ ) (مسند  
الحارث ١/٢٤٩) .

وذكر الشيخ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (١) في كتابه  
المعارف (٢) عند ذكر أولاد النبي صلى الله عليه وسلم قال وأما  
ابراهيم (٣) ابن مارية القبطية (٤) فانه ولد بالمدينة بعد ثمان  
سنين من مقدمه (٥) وعاش سنة وعشرة أشهر وثمانية أيام (٦) وكانت  
أمه مارية هدية المقوقس ملك الاسكندرية الى النبي صلى الله عليه  
وسلم (٧) .....

- 
- ابن محمد عبد الله بن مسلم
- (١) (ابن قتيبة) ، ولد ببغداد سنة ثلاث عشرة ومائتين وسكن . .  
الكوفة له مؤلفات كثيرة وهو أول من تجرأ على النقد الأدبي ، توفي  
ببغداد سنة ست وسبعين ومائتين .
- (٢) (البداية ١١/ ٢٤٨) (الشذرات ٢/ ١٦٩) (تهذيب الاسماء  
٢/ ٢٨١) (النجوم ٣/ ٧٥) (وفيات الاعيان ٣/ ٤٢) (مرآة  
الجنان ٢/ ١٩١) (التذكرة ٢/ ٦٣١) .
- (٣) من مؤلفات (ابن قتيبة) كتاب (المعارف) وهو من قبيل كتب  
التاريخ العامه ومن أقدمها فيه خلاصة تاريخ الخلق والانبياء  
وهو مطبوع (كشف الظنون ٢/ ١٧٢٤) .
- (٤) ابراهيم بن محمد بن عبد الله أمه مارية القبطية ولد في ذي الحجه  
سنة ثمان من الهجرة أرضعته أم سيف ولم يعيش طويلا فقد مات  
وهو يرضع اللبن من الثدي .
- (٥) طبقات ابن سعد ١/ ١٣٤) (اسد الغابه ١/ ٣٨) (الشذرات  
١/ ١٣) (تهذيب الاسماء ١/ ١٠٢) (التجريد ١/ ١) . . . . .
- (٦) (الاستيعاب ١/ ٤١) .
- (٧) مارية بنت شمعون القبطية من سراري النبي صلى الله عليه وسلم  
ولدت في قرية (حفن) بمصر ، توفيت بالمدينة سنة ست عشرة فسي  
خلافة عمر وصلى عليها .
- (٨) (الاصابة ٤/ ٤٠٤) (الشذرات ١/ ٢٩) (الطبقات ٨/ ٢١٢)  
(البداية ٧/ ٧٤) (اسد الغابه ٥/ ٥٤٣) (تهذيب  
الاسماء ٢/ ٣٥٤) (مرصد الاطلاع ٢/ ١٣) .
- (٩) قوله (من مقدمه) أي مقدم النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة .
- (١٠) قال الامام النووي ثبت في صحيح البخاري أنه توفي وله سبعة  
عشر أو ثمانية عشر شهرا هكذا ثبت على الشك (تهذيب الاسماء  
١/ ١٠٢)
- (١١) انظر كتاب (المعارف ١٤٣) لابن قتيبة .

حدثني محمد بن زياد (١) بسنده (٢) الى عبد الله بن بريدة (٣) -  
عن ابيه قال (أهدى امير القبط (٤) الى رسول الله جارييتين اختين  
وبغله فكان يركب البغلة بالمدينة واتخذ احدى الجاريتين  
سرية فولدت له ابراهيم ووهب الأخرى لحسان بن ثابت ) (وقال  
غيره ) كان اسم الجارية سيرين (٥) وهى أم .....  
.....

(١) ابو عبد الله محمد بن زياد بن عبيد الله الزياى من شيوخ البخارى  
ذكره ابن حبان فى الثقات توفى فى حدود الخمسين ومائتين وقيل  
فى سنة اثنتين وخمسين ومائتين قال ابن منده هو ضعيف ( ميزان  
الاعتدال ٥٥٢/٣ )

( تقريب التهذيب ١/١٦١ ) ( الكاشف ٣/٤٤ ) ( تهذيب  
التهذيب ٩/١٦٨ )

(٢) انظر كتاب ( المعارف ١٤٣ )

(٣) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الاسلمى قاضى مرو وعالم خراسان  
ولد عام اليرموك وهو من ثقات التابعين توفى سنة خمس عشرة ومائة  
( الشذرات ١/١٥١ ) ( التذكرة ١/١٠٢ ) ( تهذيب التهذيب  
٥/١٥٧ ) ( ميزان الاعتدال ٢/٣٩٦ ) ( الكاشف ٢/٧٤ ) .....  
( الطبقات ٧/٢٢١ ) ( مرآة الجنان ١/٢٥٠ )

(٤) ( أمير القبط ) المقوقس اسمه جريج بن مينا بن قرقوب صاحب  
الاسكندرية أهدى الى الرسول صلى الله عليه وسلم مع حاطب  
بن أبى بلتمه جارييتين وبغلة وحمار وألف مثقال ذهب وعسلا  
وعشرين ثوبا ولم يسلم وبقي على النصرانية الى أن مات ( الاصابه  
٣/٥٣٠ ) ( اسد الغابة ٤/٤١٢ ) ( الاكمال ٢/٦٦ ) ( طبقات  
ابن سعد ٨/٢١٢ ) ( تهذيب الاسماء ٢/١١٣ )

(٥) سيرين بنت شمعون القبطيه أم عبد الرحمن بن حسان بن ثابت  
أسلمت على يد حاطب بن أبى بلتمه مصرية الأصل ( الاصابه  
٤/٣٣٩ ) ( البداية والنهاية ٧/٧٤ ) ( طبقات بن سعد  
٨/٢١٥ ) ( أسد الغابة ٥/٤٨٥ )

عبد الرحمن بن حسان (١) ويقال أن مارية أم ولده ماتت بعده بخمس  
سنين (٢) . . . . .

وروى ابن ماجه في سننه في المسح على الخفين عن ابن بريدة عن أبيه  
( أن النجاشي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم خفين أسودين  
سانجين (٣) فلبسهما (٤) ثم توضأ (٥) ومسح عليهما (٦) ) . . . . .  
والنجاشي ملك الحبشة . . . . .

(١) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري ذكره ابن هبان فسمى  
الثقات ، وفي تاريخ وفاته اختلاف والذي عليه الجمهور انه توفي  
سنة أربع ومائه .

( الاصابه ٣/٦٢ ) ( التهذيب ٦/١٦٢ ) ( اسد الغابه ٣/٤٨٥ )  
( الكاشف ٢/١٦١ ) ( التاريخ الكبير ٥/٢٧٠ ) ( تجريد اسماء  
الصحايه ١/٣٤٥ )

(٢) هذا القول لابن منده أنظر ( الاصابه ٤/٤٠٥ )  
(٣) ( سانجين ) بفتح الذال المعجمة وكسرهما أى غير منقوشين ،  
ولا شعر عليهما أو على لون واحد لم يخالط سوادهما لون آخر ،  
وفي ( اللسان ) حُجَّة سانِجَة وسانِجَة بالفتح غير بالغة قال ابن  
سيده - أراها غير عربيه انما يستعملها أهل الكلام فيما ليس  
ببرهان قاطع وقد يستعمل في غير الكلام والبرهان .  
( عون المعبود ٨/٢٦١ ) ( لسان العرب ٢/٢٩٧ )

(٤) في النسخة (م) ( فلبسها )  
(٥) في النسختين ( أ ، ب ) ( توضأ ) ساقطه  
(٦) سنده / حدثنا علي بن محمد عن وكيع عن دليم بن صالح الكندي  
عن حجر ابن عبد الله الكندي عن أبي بريدة عن أبيه . . . الخ .  
رواه ( ابن ماجه في السنن ١/١٨٢ ) ( واحمد بن حنبل فسمى  
مسنده ٥/٣٥٢ ) ورواه ( الترمذى ٤/٢٠٧ ) وقال هذا حديث  
حسن انما نعرفه من حديث دليم ورواه ( أبو داود ١/٣٤ ) وقال  
هذا ما تفرد به أهل البصرة .

وذكر الامام أحمد بن محمد الخطابي (١) في معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢) قال قبول النبي صلى الله عليه وسلم الهدية نوع من الكرم وباب من حسن الخلق يتألف به القلوب وكان أكل الهدية شعارا له صلى الله عليه وسلم وامارة من اماراته. ووصف صلى الله عليه وسلم في الكتب المتقدمة بأنه يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة وكان اذا قبل الهدية أثاب عليها لثلا يكون لاحد عليه يد .

وقد ذهب غير واحد من الفقهاء الى أن الهدية تقتضى الثواب وان لم يشترط (٣) واستدل في ذلك بالحديث الذى يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ( لقد هممت أن لا أتهب الا من قرشى أو أنصارى أو دوسى ) (٤) .....

(١) أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستى كان أحد أوعية العلم فى زمانه ولد سنة تسع عشرة وثلاثمائة وتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(التذكرة ١٠١٨/٣) (مرآة الجنان ٤٣٥/٢) (النجوم ١٩٩/٤) (الشذرات ١٢٧/٣) (البداية ٣٢٤/١١) (وفيات الاعيان ٢١٤/٢) (معجم الادباء ٢٤٦/٤) .

(٢) انظر كتاب (معالم السنن للخطابي ١٨٦/٥ - ١٨٧) .  
(٣) فى النسخة (م) (يستعطف)

(٤) هذا الحديث قد روى من غير وجه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، فقد رواه الامام (أحمد بن حنبل فى مسنده ٢٩٢/٢) (والنسائى فى سننه ٢٨٠/٦) (وابن حبان فى صحيحه ، موارد الظمان ٢٧٩) (الترمذى فى سننه ٣٨٦/٥) (وأبو داود فى سننه ٢٦٠/٢) - بلفظ ( وايم الله لا أقبل هدية بعد يومى هذا من أحد الا أن يكون مهاجرا أو قرشيا أو أنصاريا أو دوسيا أو ثقفيا ) ورواه (الحاكم فى المستدرک ٦٣/٢) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه - قال الهيثمى - رواه أحمد والبزار والطبرانى فى الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح ( مجمع الزوائد ١٤٨/٤) .

ومنهم من حمل أمر الناس في الهدية على وجوه - وجعلهم في ذلك ثلاث طبقات - فقال \* هبة الرجل من (١) هو دونه كالخادم ونحوه اكرام له والطف وذاك (٢) غير مقتضى ثوابا \* وهبة الصغير للكبير طلب رفق (٣) ومنفعة والثواب فيها واجب \* وهبة (٤) النظم لنظيره الغالب (٥) فيها معنى التودد والتقرب وقد قيل (٦) أن فيها ثوابا .....

- 
- (١) في النسختين ( م ، ب ) ( من )  
 (٢) في النسختين ( أ ، ب ) ( وذاك )  
 (٣) الرّفْد : بالكسر العطاء والصلة . وبالفتح المصدر يقال رَفَدَهُ يَرَفِدُهُ رَفْدًا أى أعطاه ، وترافدوا أى أعان بعضهم بعضاً  
 ( لسان العرب ٣ / ١٨١ ) .  
 (٤) في النسخة ( ب ) ( هبة ) ساقطه ، وفي النسخة ( م ) ( وامانة )  
 (٥) في النسخة ( م ) ( فالغالب )  
 (٦) في النسختين ( أ ، ب ) ( قد قيل ) ساقطه

( الهدية المطلقة هل تقتضى الثواب ؟ )

اختلف العلماء في هذه المسألة :-

أولاً - ذهب الأمام احمد بن حنبل وابو حنيفة والشافعي فسمى الجديد الى أن الهبة المطلقة لا تقتضى الثواب سواء كانت من الانسان لمثله أو دونه أو اعلى منه -

حجتهم  
 أن الهبة عليك بغير عوئى على وجه التبرع فلا تقتضى ثواباً ولأن مدلول اللفظ انتفاء العوض والقرينة لاتساويه فلا يصح اعمالها .



.....  
ثانياً - ذهب الامام مالك والهاورويه والشافعى فى القديم الى وجوب  
====  
الثواب على الهدية اذا اطلق المهدى وكان ممن مثله  
يطلب الثواب كالفقير للغنّى وهذا بخلاف ما يهبه الاعلى  
للادنى .

حجتهم  
====  
١- حديث عائشه رضى الله عنها قالت ( كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ) ( رواه . .  
البخارى ٢٠٦/٣ ) وفى رواية ( ويثيب ما هو خير منها )  
وجه الدلالة مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك ،  
والاقتداء به واجب ، قال تعالى ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ  
اللّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ) ( الاحزاب ٢١ ) ومن حيث المعنى  
فان الذى اهدى قصد ان يعطى اكثر مما اهدى فلا اقل  
ان يعوض بنظير هديته .

٢- حديث ابن عباس رضى الله عنه ( ان اعرابيا وهب للنبي  
صلى الله عليه وسلم هبة فأثابه عليها فقال رضيت قال  
لا فزاده ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد هممت  
ان لا أتهب هبة الا من قرشى او انصارى او ثقفى )  
( مسند احمد ٢٩٢/٢ ) فلو لم يكن الثواب واجبا  
لم يثب الرسول صلى الله عليه وسلم الاعرابى ولم يزد  
ولو أنه أثابه تطوعا لم تلزمه الزيادة وكان ينكر على  
الاعرابى طلبها .

٣- قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ( ومن وهب هبة  
أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها اذا لم  
يرضى منها ) .

٤- ولان الهبة لو لم تقتضى الثواب أصلا لكنت بمعنى الصدقة

.....

الرد عليهم :

١- حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يتم الاستدلال بهما على الوجوب لأنه قد يقال إنما فعله صلى الله عليه وسلم مستمرا لما جيل عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه ، ولأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواهبة كما تقرّر في الأصول .

٢- أما قول عمر بن الخطاب فقد خالفه في ذلك ابنه عبد الله وعبد الله بن عباس .

٣- أما قولهم ( ان الهبة لو لم تقتضى ... الخ ) ليس كذلك لأن الاغلب من حال الذي يهدى أنه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا .

والذي استحسنته أنه يستحب للمهدى له أن يثيب على الهدية التي وصلتته من أخيه المسلم ان كان قادرا فان لم يستطع أن يثيب عليها فليذكرها وليثني على صاحبها وليدعوا له بالخير لحديث عائشة رضي الله عنها ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ) ..... ولحديث اسامه بن زيد مرفوعا ( من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء ) ( رواه الترمذى ٢٥٦/٣ ) ولحديث جابر بن عبد الله ( من أعطى عطاء فوجد فليجزيه فان لم يجد فليثني به ، فمن أثني به فقد شكره ومن كتبه فقد كفره ) ( رواه أبو داود ٥٥٥/٢ ) .

( المجموع ٢٢/١٥ ) ( شرح منتهى الارادات ٥١٩/٢ ) ( المفنى ٦٦/٦ ) ( اسهل المدارك ٩١/٣ ) ( عمدة القارى ١٤١/١٣ ) ( عون المعبود ٤٥١/٩ ) ( كشف القناع ٣٠٠/٤ ) ( فتح البارى ٢١٠/٥ ) ( سبل السلام ١١٨/٣ ) .

(( الفصل الثانى ))

أحكام الهدية عند علماء الأحناف

مذهب السادة الحنفية :-

قال في شرح الدرر<sup>(١)</sup> في الهبة هي  
 لغة - تبرع وتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا<sup>(٢)</sup>  
 قال تعالى ( فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا )<sup>(٣)</sup>  
 وقال تعالى ( يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِائًا وَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ )<sup>(٤)</sup>  
 وشرعا - ( تملك عين بلا عوض ) أى بلا شرط عوض لا أن عدم العوض  
 شرط فيه لينتقض<sup>(٥)</sup> بالهبة بشرط العوض<sup>(٦)</sup> .....

- 
- (١) انظر كتاب ( درر الحكام في غرر الاحكام ٢ / ٢١٧ ) لمالخشرو  
 (٢) قوله ( مطلقا ) أى سواء كان مالا أو غير مال .  
 (٣) سورة ( مريم الآية ٥ ) .  
 (٤) سورة ( النشورى الآية ٤٩ ) .  
 الشاهد من الآية / أطلق اسم الهبة على الولد وإن لم يكن مالا لانه  
 اعطا بغير عوض .  
 (٥) فى النسخة ( م ) ( لينقض ) .  
 (٦) خرج بهذا التعريف :- الإباحة والعارية والاجارة والبيع وهبة الدين  
 ممن عاينه ، فانه إسقاط وإن كان بلفظ الهبة .  
 وهذا التعريف غير مانع - لانه يصدق على الوصية بالمال فإنها أيضا  
 تملك المال بلا اكساب عوض فلم يكن مانعا عن دخول الغير فلو  
 زادوا قيد ( فى الحال ) فقالوا هى تملك المال بلا عوض فى الحال  
 لخرج بذلك الوصية فانها تملك بعد الموت لافى الحال .  
 ( البحر الرائق ٧ / ٢٨٤ ) ( شرح فتح القدير ٧ / ١١٣ ) .

وتصبح بإيجاب وقبول (١) وتمم بالقبض (٢) .....  
قال الامام حميد الدين (٣) ركن الهبة - الايجاب فى حق الواهب ، لانه  
تبرع فيتم من جهة المتبرع ، أما فى حق الموهوب له فلا يتم الا بالقبول (٤)

- (١) قوله ( بإيجاب وقبول ) لانها عقد كسائر العقود فلا تصح الا بهما .  
(والايجاب ) نحو وهبتك وأهديت لك وحطتك
- (٢) ذهب الاحناف الى وجوب القبض فى عقد الهبة لثبوت الملك .  
وقبل القبض يكون فى ملك الواهب يتصرف فيه كيف شاء .  
أ - لقوله صلى الله عليه وسلم (لاتجوز الهبة الا قبوضة محوزة) حديث  
غريب رواه عبد الرزاق من قول النخعي (كشف الحقائق ١٤٦/٢)  
ب - ولانه عقد تبرع . وفى اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئاً  
لم يتبرع به وهو التسليم فتصير عقد ضمان فلا يصح . ( المبسوط  
٤٨/١٢ ) (الهداية ٢٢٤/٣) (الفوائد السمية ٦٧/٢) -  
(بدائع الصائع ٣٦٨٨/٨) .
- (٣) الشيخ محمد بن أحمد بن محمد النعمانى المعروف بحميد الدين من ائمة  
الحنفية ولد سنة خمس وثمانمائه وتوفى سنة سبع وستين وثمانمائه .  
(هدية المارفين ٢٠٣/٢) (معجم المؤلفين ٣١٦/٨) (الضوء  
اللامع ٤٦/٧) .
- (٤) اتفق الاحناف جميعاً على ان الايجاب فى حق الواهب ركن واختلفوا  
فى القبول فى حق الموهوب له هل هو ركن أم لا ؟  
أ - اكثرهم قال - ليس ركن استحساناً .  
ب - وقال زفر وغيره - هو ركن قياساً على البيع فهو عقد يتم بالايجاب  
والقبول ( وثمرة الخلاف ) تظهر فيمن حلف لايهب هذا الشئ  
لفلان فوهبه منه فلم يقبل فى هذه الحالة يحث استحساناً عند  
الاكثر ولا يحث عند زفر مالم يقبل =

ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل الممكن في الموهوب<sup>(١)</sup> والقبض الكامل في المنقول ما يناسبه ، وفي المقار ما يناسبه ، فقبض مفتاح الدار قبض لها ، والقبض الكامل فيما<sup>(٢)</sup> يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون تبعية الكل ، وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل<sup>(٣)</sup> .....

- = والدليل على أن القبول ليس بركن في حق الموهوب له .
- أ — قوله صلى الله عليه وسلم ( لا تجوز الهبة الا مقبوضة محوزة ) فقد أطلق اسم الهبة بدون القبول .
- ب — ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ( أنه رد الحمار الوحشي الذي أهده مصعب بن جثامة وقال لولا إنا حرم ولا لقبيلنا ) فقد أطلق اسم الأهداء بدون القبول والأهداء من الفاظ الهبة . ( شرح فتح القدير ١١٤/٧ ) ( بدائع الصنائع ٣٦٦٩/٨ ) ( تبیین الحقائق ٩١/٥ ) .
- (١) في النسخة (م) (الممكن في الموهوب) ساقطه .
- (٢) في النسخة (م) (منها) .
- (٣) لعلما ، الا حنا ف شروط عند قبض الهبة منها :-
- أ — أن يكون القبض باذن المالك .
- ب — ان لا يكون الموهوب مشغولا بما ليس بموهوب ، وعلى هذا يخرج ما اذا وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه ،
- ج — أن لا يكون الموهوب متصلا بما ليس بموهوب اتصال الاجزاء ، وعلى هذا يخرج ما اذا وهب أرضا فيها زرع دون الزرع ،
- د — أهلية القبض وهي المقتل فلا يجوز قبض المجنون والصبي الذي لا يعقل ( بدائع الصنائع ٣٦٨٩/٨ ) .

قال في ( الاختيار شرح المختار )<sup>(١)</sup> في الهبة هي :-  
 المظية الخالية عن تقدم الاستحقاق<sup>(٢)</sup> وهو امر مندوب وضيق محمود موجب  
 فان النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية العيد ، وقال في حديث برييرة  
 رضي الله عنها ( هولها صدقة ولنا هدية )<sup>(٣)</sup> وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ( لو اهدى إلى طعام لقبلت ولو دعت الى كراع لأجبت )<sup>(٤)</sup>  
 واليها الإشارة بقوله تعالى ( فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا )<sup>(٥)</sup> أي طابت  
 نفوسهن بشئ من ذلك فوهبتهن منكم (فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) - وهي نومان -  
 تملك إسقاط<sup>(٦)</sup> وعليهما الاجماع .....

- (١) انظر كتاب ( الاختيار شرح المختار ٤٨/٣ ) وهو مطبوع ،  
 للشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ، ولد سنة تسع  
 وتسعين وخمسائه ، وتوفي سنة ثلاث وثمانين وستائه ( كشف  
 الظنون ١٦٢٢/٢ ) ( مفتاح السعادة ٢٨١/٢ ) ( معجم  
 المؤلفين ١٤٧/٦ ) ( هدية المارفين ٤٦٢/١ ) .
- (٢) خرج بهذا التصريف أ - الاجرة في الاجارة بعد استيفاء المنفعة  
 ب - والجعل في الجمالة بعد اداء العمل .
- \* ولو أن المؤلف اقتصر على تعريف الهبة المتقدم ذكره لكان أولى  
 فهو جامع مانع .
- (٣) حديث ( هولها صدقة ١٠٠ الخ ) تقدم ذكره في صفحه ( ١٠١ ) .
- (٤) بعد الرجوع الى كتب الحديث لم أجد حديثاً بهذا اللفظ وانما  
 هناك حديث في صحيح البخاري بلفظ ( لو دعت الى ذراع أو كراع  
 لأجبت ولو اهدى الى ذراع أو كراع لقبلت ) فكان الأولى الإبقاء على  
 لفظ الحديث انظر ص ( ١٠٣ ) .
- (٥) سورة ( النساء الآية ٤ ) .
- (٦) ( التملك ) - كهبة الاعيان ، ( الاسقاط ) كهبة الدين للغير ولو  
 بغيره ان امره بقبضه صحت استحسانا لرجوعها لهبة الميمن والا لم  
 يجز لانه اذا امره بقبضه فكأنه وكل فيه فترجع الى هبة الميمن (مجمع  
 الأنهر ٣٥٢/٢)

- وفى شرح القهستاني (١) الهبة - شريعة - (تمليك عين ولو هزلاً) (٢)
- وفيه إشارة الى أنها تصبح بالتعاطى فان التمليك اعطاء الملك
- = وسببها = الثواب الدنيوى كالمعوض والثناء ، أو الاخرى كالنعميم
- المخلد كما فى النهاية (٣) فتشمل - الهدية التى يراد بها اكرام المهدي لاغير .
- والصدقة التى يراد بها وجه الله
- تمالى .

(١) اسم الكتاب ( جامع الرموز على مختصر الرقاية ) للشيخ محمد القهستاني فقيه حنفى توفى فى حدود سنة ثلاث وخمسين وتسعمائه . توجد نسخه من الكتاب فى مكتبة الحرم برقم ( ٤٢٧ ) فقه حنفى ( وقد ذكر هذا القول فى اللوحة ( ٣٠٧ ) ( شذرات الذهب ٨ / ٣٠٠ ) ( الاعلام ٢٣٣ / ٧ ) هدية الحارفين ٢ / ٢٤٤ ) .

(٢) قال الامام ابو السعود فى حاشيته على البكر عند قوله . ( وتصح بايجاب كوهيت ونحلت ) أطلقه فشمّل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة ، وهذا فى البحر الرائق لابن نجيم نقلاً عن خلاصة الفتاوى للشيخ طاهر بن احمد ، ولكن الامام المقدسي رد هذا القول فقال ليس فى خلاصة الفتاوى ما يفيد دعواه والذي فيها ( أنه دالّ الهبة مزاحاً لا جدّاً فوهبه جدّاً وسلم صحت الهبة لان الواهب غير مزاح وقد قبل الموهوب له قبولا صحيحاً ) ثم قال بعد ذلك - ثم رايت القهستاني ذكر انها تمليك العين ولو هزلاً يفهم من هذا ان الامام القهستاني إما ان يكون قد نقل هذا التصريف عن البحر وأما انه اخطأ الفهم عند نقله عن الخلاصة . ( حاشية أبو السعود ٣ / ٢١٦ ) ( البحر الرائق ٧ / ٢٨٤ ) ( حاشية ابن عابدين ٥ / ٦٨٩ ) ( حاشية الطحطاوى ٣ / ٣٩٣ ) .

(٣) كتاب (النهاية شرح الرقاية) للامام عبيد الله بن مسعود المشهور بـ صدر الشريعة المتوفى سنة سبع وأربعين وسبعمائه . وكتابه مطبوع فى هامش كشف الحقائق .

انظر ( كشف الحقائق شرح كز الدقائق ٢ / ١٤٨ )



والمانع من الرجوع في الهبة حروف ( مع خرقه ) (١) .....  
فالدال الزيادة هـ (٢) والميم موت احدهما (٣) والعين الموضي (٤) والخاء الخروج

(١) يصح الرجوع في الهبة عند الاحناف اذا لم يكن هناك مانع من الموانع  
السبعة المجموعة في عروف (دمع خرقه) فكل حرف منها يشير  
الى مانع • (حاشية ابن عابدين ٦٩٩/٥) (حاشية الطحاوي  
٤٠١/٣) (الفوائد السمي ٧١/٢) (البحر الرائق ٢٩١/٢)  
(بدائع الصنائع ٣٧٠/٨)

(٢) (الزيادة) في الهبة نوعان — اما متصلة بالاصل — او منفصلة  
عنه •

أ — ان كانت متصلة بالاصل فانها تمنع الرجوع سواء  
كانت الزيادة بفعل الموهوب له أو لا بفعله • وسواء  
كانت متولدة او غير متولدة كسمن الجارية الموهوبة  
وكالد ار اذا بنى فيها وكالفرس في الارض •

ب — وان كانت منفصلة عن الاصل فانها لا تمنع الرجوع  
سواء كانت متولدة عن الاصل كالولد او غير متولدة  
كالكسب والفلة لان هذه الزوائد لم يرد عليها  
المقيد فلا يرد عليها الفسخ •  
\* اما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع لان ذلك  
رجوع في بعض الموهوب ولا يضمن الموهوب لـ  
النقصان لان قبض الهبة ليس بقبض مضمون •

(٣) (موت احدهما) الموهوب له او الواهب بعد قبض الهبة •  
أولا — اذا مات الموهوب له انتقل الملك الى ورثته وهم لم  
يستفيدوه من جهة الواهب فلا يرجع عليهم كما  
اذا انتقل اليهم في حال حياته • ولان تبديل  
الملك كبديل العين فصار الموهوب كعين اخرى •  
ثانيا — اذا مات الواهب فالوارث يكون اجنبى عن العقد  
اذ هو لم يوجبه وحق الرجوع مجرد خيار فلا يورث  
ولان الشارع اوجبه للواهب •

(٤) (الموضي) فاذا اعطى الموهوب له بدل هبته امتناع الرجوع لقوله صلى

عن الملك (١) والزأى الزوجيه (٢) والقاف القرابة (٣) والها\* الهالك (٤)

- = الله عليه وسلم ( الواهب أحق بهيته مالم يثيب عليها ) ( رواه الترمذى ٢/٧٩٨ ) أى مالم يعرض ، لان التعريض دليل على أن مقصود الواهب هو الوصول الى العرض فاذا وصل فقد حصل مقصوده فيمتنع الرجوع وسوا\* قل العرض او كر لما رهنا من الحديث من غير تفصيل .
- (١) (خروج الموهوب عن ملك الواهب) كإي سبب كان من بيع ونحوه لان - الملك يختلف بهذه الاشياء ، وانما كان هذا مانعا من الرجوع - لان اخراجه عن ملكه وتمليك لغيره حصل بتسليط الواهب فلا يمكن من نقض ما تم من جهته .
- (٢) (الزوجيه) فلا يرجع احد الزوجين فيما وهب لصاحبه لان صلة الزوجيه تجرى مجرى صلة القرابة القائمة بدليل انه يتعلق بهما التوارث فى جميع الاحوال فلا يدخلها حجب الحرمان . ولكن يشترط ان تكون (الزوجيه) موجودة وقت الهبة سوا\* دخل بهما الزوج اولم يدخل وسوا\* دامت الزوجيه بعد الهبة او انقطعت فلو حصلت الزوجيه بعد الهبة لم يمتنع الرجوع .
- (٣) (القرابة) الاصل فى ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها ) رواه ( الحاكم فى المستدرک ٢/٥٢ ) وصححه ، ولكن ليست كل قرابة مانعة من الرجوع ففى الهبة بل التى يكون فيها الموهوب له رحما محرما من الواهب بأن يكون قريبا له ومحرم عقد الزواج بينهما كالبنات ، يخرج من ذلك اذا كان القريب رحما غير محرم كبنات العم ، او كان محرما غير رحم كالأخت من الرضاع او كان اجنبيا فلا يمتنع الرجوع ، وانما كان هذا مانعا من الرجوع لان المقصود من الهبة صلة الرحم وقد حصل وفى الرجوع قطيعة فامتنع .
- (٤) (هالك الموهوب) او استهلاكه فاذا هلك البمض ثبت له حرق الرجوع فى الباقي ، وانما كان هذا مانعا لانه لا سبيل الى الرجوع فى الهالك .

= وفي فتاوى قاضى خان (١) ولا رجوع فى الصدقة وفى الهبة على المحتاج ، وعن أبى حنيفة رضى الله عنه (٢) ولا يرجع فى الصدقة على غنى أو فقير استحسانا (٣) = وفيها أيضا = للواهب أن يرجع فى هبة من غير

(١) أنظر ( فتاوى قاضى خان ) فى هامش ( الفتاوى الهندية ٢٧٢/٣ -

٢٧٥ ) قاضى خان هو فخر الدين الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندى فقيه حنفى مجتهد توفى سنة اثنين وتسعين وخمسائة (مفتاح السعادة ٢٧٨/٢) (شذرات الذهب ٣٠٨/٤) (كشف الظنون ١٢٢٧/٢) (معجم المؤلفين ٢٩٧/٣) .

(٢) إمام الحنفية (ابوحنيفة) النعمان بن ثابت الكوفى ولد بالكوفة سنة ثمانين وتوفى سنة خمسين ومائة . (زيات الأعيان ٤٠٥/٤) (النجوم ١٢/٢) (طبقات الحفاظ ٧٣) (البداية ١٠٧/١٠) (الشذرات ٢٢٧/١) (مرآة الجنات ٣٠٩/١) (التذكرة ١٦٨/١) (تهذيب التهذيب ٤٤٩/١٠)

(٣) إذا تصدق الانسان على فقير ، فلا يحق له الرجوع فيما تصدق به لانه قصد بفعله سد خلة المحتاج ، وابتغاء مرضاة الله ونيل ثوابه الذى هو فى معنى العوض بوعده الله تعالى وان لم يكن عوضا فى الحقيقة ان العبد

لا يستحق على مولا معوضا . وإذا تصدق على غنى فالقياس ان يكون له حق الرجوع لان التصدق على الغنى يطلب فيه العوض عادة فكان هبة فى الحقيقة فيوجب الرجوع ، الا انهم استحسنوا : وقالوا ليس له ان يرجع لان الثواب قد يطلب بالصدقة على الاغنياء الا ترى ان من له نصاب تجب فيه الزكاة وله عيال لا يكره ما فى يده ففى الصدقة عليه ثواب وإذا كان الثواب مطلوبا من ذلك فى الجملة . فإذا اتى بلفظ الصدقة دل أنه لو اد به الثواب وأنه يمنع الرجوع (فتح القدير ١٤٤/٧) (المبسوط - ٩٣/١٢) (البداية ٣٧١٢/٨) .

المطامير ما لم يعوض (١) أو ازداد ت (٢) الهبة في بدنها (٣) وزيادات  
السعر لا تمنع الرجوع (٤) = ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له السمس  
غيره أو هلك لا يرجع الواهب ، وكذا لو هلك الواهب أو الموهوب له  
= رجل وهب شيئاً من ذوى الرحم المحرم ، وأحدهما مسلم والآخر كافر  
لا يرجع الواهب في الهبة ، لان المانع من الرجوع القرابة ،  
= الموهوب له اذا علم الموهوب القران أو الكتابة أو كانت أعجبية فعلمها  
الكلام أو شيئاً من الحرف وما أشبه ذلك ، لا يرجع الواهب في الهبة  
لحدوث الزيادة في العين (٥) .....

- 
- (١) قوله ( للواهب أن يرجع في هبته ٠٠ الخ ) كالواهب الاجنبى اذا لم  
ياخذ العوض على هبته فله حق الرجوع في هبته عند الاحناف .
  - (٢) في النسخة (ب) ( ازدادات ) سقط حرف الدال الثانى .
  - (٣) قوله ( أو ازداد ت الهبة ٠٠ الخ ) لان الزيادة المتصلة عند الاحناف  
تمنع الرجوع كمن وهب جارية هزيلة فسمنت عند الموهوب له .
  - (٤) قوله ( وزيادات السعر لا تمنع الرجوع ) لانه لا تعلق لها بالموهوب  
وانما هى رغبة يحدثها الله تعالى فى القلوب فلا تمنع الرجوع ولهذا  
لم تعتبر هذه الزيادة فى اصول الشرع فلا تغير ضمان الرهن ولا الفصب  
ولا تمنع الرد بالصيب ( بدائع الصنائع ٣/٨ ٣٧٠ )
  - (٥) لا يرجع عند ابن يوسف ، قال الحموى وهذا هو المختار  
وقال زفر يرجع لان هذه الزيادة ليست فى العين فاشبهت الزيادة  
فى السعر (ابن عابدين ٥/٦٩٩) (حاشية ابر السعوى ٣/٢٢٣)  
(تبين الحقائق ٥/٩٩) (فتاوى قاضى خان ٣/٢٧٣)

= وفي فتاوى البزازيه (١) وهب عبدا كائنا فأسلم في يد الموهوب له  
أو علمه (٢) القرآن أو الكتاب لا يرجع ، داوى المريض حتى يبرىء ،  
أو كان أصم فابصر بطل الرجوع (٣) .....  
= وفي خلاصة الفتاوى (٤) داوى العبد المريض أو الجريح حتى يبرىء  
أو كان أصم أو أصم فابصر وسمع بطل الرجوع ، وهناك في كتب  
الفتاوى فروع كثيرة تركها ذكرها مخافة التطويل .....  
= وفي فتاوى قاضى خان (٥) رجل اتخذ وليمة للختان فاهدى الناس  
هدايا ووضعوا بين يديه (قالوا) ان كانت الهدية مما يصلح للصبيات  
مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئا مما يستعمله الصبيان فهو للصبي  
لان مثله يكون هبة للصبي عادة ، وان كانت الهدية دراهم أو دنانير  
أو غير ذلك يرجع الى المهدى ، فان قال هى هبة للصغير كانت  
للصغير ، وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من مصارف

- 
- (١) انظر كتاب ( الفتاوى البزازيه ) بهامش (الفتاوى الهندية -  
٢٤٢/٦) .  
(٢) فى النسختين ( أ ب ) ( عمله )  
(٣) المانع من الرجوع فى هذه المسئلة عند الاحناف هو الزيادة المتصلة  
فى الموهوب ( الفتاوى الهندية ٢٤٢/٦ ) ( فتاوى قاضى خان  
٢٧٣/٣ ) ( البحر الرائق ٢٩١/٧ )  
(٤) كتاب ( خلاصة الفتاوى ) فى الفقه الحنفى ، توجد منه نسخه مخطوطه  
بمكتبة الحرم المكى تحت رقم ( ٣٢٢ فقه حنفى ) وهذا القول قد ذكر  
فى اللوحه ( ٧٧٨ ) ومؤلفه هو الشيخ طاهر بن احمد بن عبد الرشيد  
المولود سنة اثنين وثمانين واربعمائه والمتوفى سنة اثنين واربعين  
 وخمسمائه ( كشف النون ٧١٨/١ ) ( مفتاح السعادة ٢٧٨/٢ ) -  
( معجم المؤلفين ٣٢/٥ ) ( الاعلام ٣١٨/٣ ) .  
(٥) انظر كتاب ( فتاوى قاضى خان ) بهامش (الفتاوى الهندية ٢٦٤/٣)

الاب أو اقاربه فهي للاب ، وان كان من قرابة الام او من معارفها  
فهي للام .....

= وكذلك ان اتخذ الوليمة لزفاف الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس  
هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب أو من قرابة الام ، الا اذا بين  
المهدى وقال اهديت لهذا أو لهذا فيكون القول قوله (١) (وقال  
بعضهم) في الاحوال كلها تكون الهدية للوالد لان الوالد هو  
الذى اتخذ الوليمة (وقال بعضهم) تكون للولد لان الوالد اتخذ  
الوليمة لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاهداء (اهديت  
للولد) لان الوالد او صاحب الوليمة اذا كان رجلا عظيما محترما  
يقول المهدى هذا لخدمكم (٢) والاعتماد على ما قلنا أولا (٣) .....

- (١) سئل الشيخ خير الدين الرملى عما يرسله الشخص الى غيره فى الاعراس  
ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الرضا به أم لا ؟  
(فاجاب) ان كان المرف قاضيا بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم  
الرضا به مثليا فبمثله وان قيميا فبقيته وان كان المرف خازف ذلك  
بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون فى ذلك الى اعطاء البذل  
فحكمه حكم الهبة فى سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك  
والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا (الفتاوى الخيرية ١١١/٢)  
(٢) فى مسألة (هدايا الختان) اربعة اقوال ذكر المؤلف ثلاثة .  
(والقول الرابع) اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولو شيئا فهي للولد  
(٣) انار (الفتاوى الهندية ٣٨٣/٤) (حاشية ابن عابدين ٦٩٦/٥)  
(مجمع الانهر ٣٥٨/٢) حاشية الطحطاوى ٣٩٩/٣ (البحر  
الرائق ٣٥٨/٢) (لسان الحكم ١٦٠) (حاشية ابو السعود ٢٢١/٣)  
(الفتاوى البرازيه ٢٣٧/٦)

- وفي فتاوى البزازيه (١) قدم من السفر وجاء بالتحف الى من نزل  
 عنده وقال — اقسم هذا بين اولادك وامراتك ونفسك — ان امكن  
 الرجوع الى بيات المهدي قال قول (٢) له ، وان تعذر فما يصلح للرجال  
 فله ، ومالهين (٣) فلها ، ولكليهما ينظر الى معارف الاب والام .  
 — وفي خلاصة الفتاوى (٤) رجل وهب للصغير شيئاً من المأكول يباح  
 للوالدين ان يأكلا منه (٥) كذا روى عن محمد (٦) .....

- (١) انظر كتاب (الفتاوى البزازيه) بهامش (الفتاوى الهندية ٢٣٧/٦)  
 (٢) في النسخة (م) (منزل) .  
 (٣) في النسخ الثلاث (فالقوله)  
 (٤) في النسختين (أ ، ب) (ومالهذه)  
 (٥) انظر كتاب (خلاصة الفتاوى اللوحه ٧٧٧)  
 (٦) ذهب الشيخ محمد الحسن الى اباحة ذلك ، وخالفه اكثر مشايخ  
 بخارى ، وفي فتاوى سمرقند اذا اهدى الفواكه للصغير يحل للابوين  
 الاكل منها اذا اريد بذلك الابوان ، لكن الاهداء للصغير استصفاً  
 للمهديه قال ابن عابدين : وه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن  
 وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره اظهر (ابن عابدين ٦٩٦/٥)  
 (البحر الرائق ٢٨٨/٧) (مجمع الاظهر ٣٥٨/٢) (الفتاوى الهندية  
 ٣٨٢/٤)  
 (٧) محمد بن الحسن بن فرقد صاحب ابن حنيفة ولد سنة احدى والثلاثين  
 ومائه وتوفي سنة تسع وثمانين ومائه (البدايه ١٠/٢٠٢) (النجوم  
 ١٣٠/٢) (الشذرات ١/٣٢١) (مرآة الجنات ١/٤٢٢) (تهذيب  
 الاسماء ٨٠/١) (لسان الميزان ١٢١/٥) (وفيات الاعيان ١٨٤/٤)  
 (الوافي ٣٣٢/٢)

(( الفصل الثالث ))

آحكام الهدية عند علماء الشافعية



## مذهب السادة الشافعية :-

قال (١) العلامة نجم الدين (احمد بن الرفعة) (٢) فى كتابه (كفاية النبىه شىء التنبيه) (٣) قال (الهبة والهدية وصدقه التطوع) أنوع من البر (٤)

- (١) فى النسخة (م) (نقل)
- (٢) العلامة احمد بن محمد بن على ابن الرفعة من أعيان الفقهاء الشافعية ولد سنة اربع وخمسين وستمائى وتوفى سنة عشر وسبعمائى بمصر (البدر الطالع ١ / ١١٥) (مرآة الجنان ٤ / ٢٤٩) (طبقات الشافعية ٥ / ١٧٧) (البداية والنهاية ١٤ / ٦٠) (شذرات الذهب ٦ / ٢٢) (المختصر ٤ / ٦٣) (مفتاح السعادة ٢ / ٣٥٧) .
- (٣) كتاب (كفاية النبىه فى شرح التنبيه) مخطوط يقع فى نحو عشرين مجلداً و توجد منه بعض اجزاء من نسخ متعددة بدار الكتب المصرية (النجوم ٩ / ٢١٣) (الكشف ١ / ٤٩١) .
- (٤) عرف الشافعية الهبة بقولهم :-  
هى - لفة - مأخوذة من هبوب الريح أى مروره و لمرورها من يد الى أخرى أو مأخوذة من مصدر (هب من نومه) بمعنى استيقظ لان فاعلها استيقظ للاحسان بعد أن كان غافلاً عنه .  
- وشرعاً - تطلق على ما يعم (الصدقة والهدية والهبة) وجميعها (تمليك المين بالعرض)  
= واسم (المطيه) شامل لجميعها وكذلك (الهبة) ، أما الصدقة والهدية فمتغايران فان النبى صلى الله عليه وسلم (كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة) وقال فى اللحم الذى تصدق به على بريء (هولها صدقة ولنا هدية)  
فالناهر - أن من اعطى شيئاً يتقرب به الى الله تعالى للمحتاج فهو صدقه ومن دفع الى انسان شيئاً يتقرب به اليه محبة له فهو هدية (المجموع ١٥ / ٦) (اعانة الطالبين ٣ / ١٤٢) (حاشية الجمل ٣ / ٥٩٣) (أسنى المطالب ٢ / ٤٧٧)

— يجمعها (تمليك العين بالاعرض) (١) فان تمخض فيها طلب الثواب من الله تعالى

- (١) قوله (تمليك . . الخ) هذا تعريف للهبة عند الاطلاق ،  
\* خرج بقوله (تمليك) = العارية = لانها اباحة والملك يحصل بمده  
= والضيافه = فهو وان كان فيها ملك لكن لا بالتملك والمتمدد  
ان الملك يحصل بالوضع في الفم = والوقف = فانه تملك منفعة  
لا عين كذا قيل والاوجه انه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما  
صرح بذلك السبكي فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف ، فان النافع  
لم يملكها الموقوف عليه من جهة الوقف بل من جهة الله تعالى .  
\* خرج بقوله (العين) الدين والمنفعة .  
\* خرج بقوله (بالعرض) البيع والهبة بثواب ، فانها بيع حقيقة ،  
أى بالنظر للمعنى ، وهو وجود العرض فيبدرى فيها حينئذ احكام  
البيع كالخيار .  
— وزاد البلقين وغيره في التعريف قيد (في حال الحياة تطوعا) .  
خرج بقوله (في حال الحياة) الوصية لان التملك فيها بعد الموت  
والمراد بقوله (تطوعا) ما ليس واجبا ولا فيه بدل .  
— فخرج بذلك الواجب من زكاة او نفقة او كفارة او نذر فالتسبب هبة  
وقد يقال لاحاجة الى هذه الزيادة فان الزكاة ونحوها لا تملك فيها  
من جهة المزكى والمكفر والناذر بل هي كوفاء الدين فمن وفى دينه  
لا يقال أنملك ذا المال لرب الدين . غير أنه قد يقال وفاء الدين  
لا يتعين من هذه العين فاذا وفى منها فالمانع من أن يقال ملكه  
إياها . (حاشية الشرقاوى ١٥/٢) (اسن الطالب ٢/٤٧٨) (مغنى  
المحتاج ٢/٣٩٦) (بجير مى خطيب ٢/٢١٨) (حاشية الجمل  
٣/٥٩٤) (الانوار لاعمال الابرار ١/٦٥٧)

باعطاء محتاج فهي صدقة ، وان حملت إلى مكان المهدى اليه اعظاماً  
واكراماً وشودداً فهي هدية ، والا فهبة .....  
(ومعهم) شرط في الهدية ان يكون بين المهدى والمهدى اليه رسول ،  
كما حكاه الزبيرى <sup>(١)</sup> وجهاً فيما إذا حلف لا يهدى اليه فوهب منه خاتماً  
أو نحوه يدا بيد لا يحنث ، والأشبه الاول <sup>(٢)</sup>  
وعلى هذا ، فكل هدية وصدقة تطوع هبة ولا ينعكس <sup>(٣)</sup> وقد قيل ان الهدية  
مشتقة من الهداية ، لانه إهدى بها الى الخير والتأليف

---

(١) ابو عبد الله الزبير بن احمد بن سليمان فقيه شافعى من احفاد الزبير  
بن الصوام كان امام أهل البصرة فى عصره توفى سنة سبع عشرة واثمائه  
(طبقات الشافعية ٢/٢٢٤) (مرآة الجنات ٢/٢٧٨) (فيات الاعيان  
٢/٣١٣) (معجم المؤلفين ٤/١٧٩) (الاعلام ٣/٧٤) (تاريخ  
بغداد ٨/٤٧١) .

(٢) جاء فى كتاب (كفاية الاخيار فى حل غاية الاختصار) للامام الحنسى .  
وهل من شرط الهدية ان يكون بين المهدى والمهدى اليه رسول  
وجهاً والراجح لا يشترط ، وتظهر فائدة الخلاف فيما لو حلف  
لا يهدى اليه فوهبه شيئاً يدا بيد ففى الحنث وجهات .  
(كفاية الاخيار ١/٢٠٠) (روضة الطالبين ٥/٣٦٤)

(٣) قوله ( فكل هدية وصدقة تطوع هبة ولا ينعكس ) أى بالمعنى اللغوى  
فليس كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدة ذلك فى الحلف . فمن حلف  
لا يتصدق لم يحنث بهبة ولا يهدى ايضاً . ومن حلف لا يهدى لم يحنث  
بهبة ولا بصدقة ايضاً . ومن حلف لا يهب حنث بهما وحق عبده وأبراه مدينه  
من الصدقة ( بجير من خطيب ٣/٢١٨ ) (شرح المبهجة ٣/٣٩٠)

والهبة مندوب اليها ، بقوله تعالى ( وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ) (١) قيل المراد منه الهبة ، وقوله تعالى ( وَمَا زُنُوا عَلَى الْبَيْتِ وَالتَّقْوَى ) (٢) والهبة بر ، وقوله تعالى ( وَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ) الآية (٣) يعنى الهبة والصدقة ، وقوله صلى الله عليه وسلم ( تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر ولا تحقرن جارة لجارتها ) (٤) ولو فرس شاة (٥) أخرجه الامام الترمذى ، وقد وردت أخبار كثيرة تدل على ذلك مع أن الامة مجمعة على ذلك ، وفي شرح المنهاج (٨) لابن الملقن (٩)

- 
- (١) سورة ( النساء الآية ٨٦ )
  - (٢) سورة ( المائدة الآية ٢ )
  - (٣) سورة ( البقرة الآية ١٧٧ )
  - (٤) فى النسخة (م) (الهبة )
  - (٥) فى النسخة (م) (بجارتها )
  - (٦) الحديث رواه ابو هريرة رضى الله عنه ، وقد أخرجه احمد وابو داود الطيالسي ، والترمذى فى سننه ٢٩٨/٣ ) وقد تقدم ذكره ص ( ١٠٦ )
  - (٧) فى النسخة (م) ( الآية )
  - (٨) كتاب (المنهاج ) للامام النووى ، وقد شرحه ابن الملقن بكتاب وسماه (الاشارات الى ما وقع فى المنهاج من الاسماء والمعانى واللفظات) فى فروع الفقه الشافعى ثم اختصره وسماه (عجالة المحتاج على المنهاج ) (كشف الظنون ١٨٧٣/٢ )
  - (٩) (ابن الملقن) هو عمر بن على بن احمد الانصارى ، ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة وتوفى سنة اربع وثمانمائة (شذرات الذهب ٤٤/٧ ) (الاعلام ٢١٨/٥ ) (البدر الطالع ٥٠٨/١ ) (الضوء اللمع ١٠٠/٦ ) (هدية المارفين ٧٩١/١ )

قسم الشافعى (١) الماليا فقال (٢) :-

تبرع الانسان بماله على غيره ينقسم الى (معلق بالموت) وهو الوصية  
والى (منجز فى الحياة) وهو ضربات (احدهما) الوقف (والثانى) التملك  
المحض ، وهو ثلاثة أنواع (الهبة والهدية وصدقة التطوع) - وسبيل ضبطها  
ما ذكره المصنف يعنى الامام النووى رحمه الله تعالى فى منهاجه (٣) حيث  
قال ، التملك بلا عوض هبة ، فان ملك محتاجا (٤) لثواب الاخرة

- (١) الامام الجليل محمد بن ادریس الشافعى ولد سنة خمسين ومائة  
وتوفى سنة اربع ومائتين بالقاهرة (الشد رات ٩/٢) (النجوم  
١٢٦/٢) (البداية ٢٥١/١٠) (التذكرة ٣٦١/١) (الحمية  
٦٣/٩) (التهذيب ٢٥/٩) (وفيات الاعيان ١٦٣/٤) (الوافى  
١٧١/٢) (صفة الصفوة ٢٤٨/٢) .
- (٢) انظر هذا التقسيم فى كتاب (روضة الطالبين ٣٦٤/٥) .
- (٣) انظر (منهاج الطالبين وعمدة المفتين ص ٨١) فى فقه الامام الشافعى  
وهو كتاب مطبوع وعليه شروح وحواشى (كشف الظنون ١٨٧٣/٢)
- (٤) قال بعضهم :- ان الحاجة غير معتبرة كما نبه عليه السبكي حيث قال  
ان كونها لمحتاج هو اظهر انواع الصدقة والغالب منها فلا مفهوم  
له ، ولو ملك شخصا لحاجته من غير استحضار ثواب الاخرة ينبغي  
ان تكون صدقة ايضا ، فينبغى الاقتصار على احد الامرين إما  
الحاجة او قصد ثواب الاخرة ، وتبعه الزركشى وغيره فى هذا ،  
ولكن يلزم من قولهم هذا انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الاخرة ،  
لا تكون صدقة ، وهذا هو الظاهر . (الانوار لاعمال الابرار ٦٥٧/١)  
(شرح البهجة ٣٨٩/٣) (مغنى المحتاج ٣٩٧/٢) (اشئ المطالب ٤٧٨/٢)

فصدقة ، فان نقله إلى مكان الموهوب له إكراماً (١) فهدية ، فتمتاز  
 الهدية عن الهبة بالنقل ، ومنه ( وإهداء النعم إلى الحرم ) قال الماوردي  
 (٢) الهدية تختص بالمأكولات ونحوها ، والهبات فيما زاد عليها (٣)  
 وقال المتولي (٤) الهدية في معنى الهبة الا أن غالب ما يستعمل لفظ  
 الهدية فيما يحمله الانسان الى أعلى منه .....

- 
- (١) قال السبكي الظاهر ان الأكرام ليس شرطاً انما الشرط هو النقل  
 ولكن يفترض ما قاله بان قيد الأكرام لاخراج الرشوة وما يعطى للشاعر  
 خوفاً من هجوه ، ويخرج بقيد الأكرام ايضاً البعث الى محتاج لاجل  
 احتياجه أو قصد الاجرة ( حاشية الجمل ٥٩٤/٣ ) ( شرح البهجة  
 ٣٩٠/٣ ) ( شرقاوى على التحرير ١١٥/٢ ) ( أسنى المطالب  
 ٤٧٨/٢ ) ( معنى المحتاج ٣٩٧/٢ ) .
- (٢) الامام على بن محمد بن حبيب الماوردي فقيه شافعي ولد سنة اربع  
 وستين وثلاثمائة ، وتوفي سنة خمسين واربعمائة ( طبقات الشافعية  
 ٣٠٣/٣ ) ( البداية ٨٠/١٢ ) ( الشذرات ٢٨٥/٣ ) ( النجوم ٦٤/٥ )  
 ( مرآة الجنات ٧٢/٣ ) ( وفيات الاعيان ٢٨٢/٣ ) ( لسان الميزان  
 ٢٦٠/٤ ) ( تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ) .
- (٣) هذا القول غير مسلم فقد ثبت ان المقوقس أمير القبط أهدى الى  
 الرسول صلى الله عليه وسلم ( جاريطين ومغلة وحمار والف مثقال ذهب  
 وعسلاً وعشرين ثوباً ، وقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ( الاصابة  
 ٥٣٠/٣ ) .
- (٤) الامام عبد الرحمن بن مأمون بن على المعروف بالمتولي ولد سنة  
 ست وعشرين واربعمائة ، وتوفي سنة ثمان وسبعين واربعمائة .  
 ( الشذرات ٣٥٨/٣ ) ( البداية ١٢٨/١٢ ) ( مرآة الجنات ١٢٢/٣ )  
 ( الاعلام ٩٨/٤ ) ( طبقات الشافعية ٢٢٣/٣ ) ( وفيات الاعيان  
 ١٢٣/٣ ) ( معجم المؤلفين ٢٦٦/٥ )

وقال ابن الصباغ (١) والرويانى (٢) الهبة والهدية صدقة التطوع بمعنى ، كل لفظ منها يقوم مقام الاخر الا أنه إذا دفع شيئاً الى محتاج نائياً به التقرب الى الله تعالى فهو صدقة ، وان دفعه الى غير محتاج للتقرب والتجيب (٣) فهو هبة وهدية .....  
(ويجوز قبول الهبة من النافر كالمسلم) (٤) .....

(١) ابو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ ولد ببغداد سنة اربعمائه ، وتوفي سنة سبع وسبعين واربعمائه (طبقات الشافعية ٢٣٠ / ٣) (النجوم ١١٩ / ٥) (البداية ١٢٦ / ١٢) (الشدرات ٣٥٥ / ٣) (الاعلام ١٣٢ / ٤) (مفتاح السعادة ٣٢٥ / ٢) (وفيات الاعيان ٢١٧ / ٣) (المختصر ١٩٦ / ٢) .

(٢) أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل الرويانى فقيه شافعى ولد سنة خمس عشرة واربعمائه وتوفي سنة اثنين وخمسمائه (البداية ١٧٠ / ١٢) (الشدرات ٤ / ٤) (مرآة الجنات ١٧١ / ٣) (طبقات الشافعية ٢٦٤ / ٤) (وفيات الاعيان ١٩٨ / ٣) (مفتاح السعادة ٣٥١ / ٢) (النجوم الزاهرة ١٩٢ / ٥) (هدية المارفين ٦٣٤ / ١)

(٣) فى النسخة (ب) (أو التجيب) .

(٤) مسألة (( هدية المشرك هل تقبل أم لا ؟ ))

ثبت فى (صحيح البخارى ٢١٤ / ٣) (ان ملك أيلة اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم بقلعة بيضاء وكساه برّداً وكتب لهم ببحرهم) وعن أبي حميد الساعدي فى البخارى قال (غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فأهدى ابنى العلماء للنبي صلى الله عليه وسلم برّداً وكتب له ببحرهم) .

وثبت فى (صحيح مسلم ١٦٦ / ٥) (ان فروة الجذامى اهدى الرسول الله صلى

.....

---

الله عليه وسلم بغلة بيضاء ركبها يوم حنين ( وثبت (ان المقوقس أمير القبط أهدى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم جارتين وغلة وحمار وألف مثقال ذهب وعسلا وعشرين ثوبا فقبلها ) وثبت في الصحيحين ( ان أكيدر دومة أهدى لرسول الله جبة سندس ) وعن علي بن أبي طالب قال (أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل منه وأهدى له قيصر فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منهم ) رواه أحمد والبزار والترمذي وحسنه وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحربي ( أهدى يوحنا بن روية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلته البيضاء ) (تدخيص الجبير ٣/ ٧١) (الفتح الرباني ١٥/ ١٦٨) .

= فهذه الأحاديث الصحيحة تدل على جواز قبول الهدية من الكافر . وحمارها حديث عياض بن حمار ( انه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم هدية أو ناقة فقال رسول الله أسلمت قال لا قال إني نهيت عن زبيد المشركين ) (مسند أحمد ٤/ ١٦٢) (سنن الترمذي ٣/ ٦٩) (سنن أبي داود ٢/ ١٥٤) (قال بعضهم) : هذا الحديث منسوخ لان الرسول قد قبل هدية غير واحد من المشركين (وقال بعضهم) إنما ردها ليحييها فيحمله على ذلك الاسلام (وجمع الدائري بين الأحاديث) فقال الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين . وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وسلم خاصة (وقال بعضهم) الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالة ، والقبول في حق من يرجو بذلك تأنيسه وتأليفه على الاسلام وهذا حسن ، (والأظهر) ان رد هديته موكول إلى ما يراه الامام أصح لان قبول الهدايا قد يكون وسيلة إلى مفسدة عظيمة أثلها رفع الفضاض عنهم (فتح الباري ٥/ ٢٣١) (نيل الأوطار ٦/ ٣) .....



وقال العلامة ابن حجر (١) في شرح المنهاج (٢) .....  
والاصل في جواز الهبة بل نذرها بسائر (٣) أنواعها قبل الاجماع الكتاب  
والسنة ، وورد (تهادوا تحابوا) (٤) اي بالتشديد من المحبة والتخفيف  
في المحابة ، ووضح (تهادوا فان الهدية تذهب بالضعائن) (٥) وفي رواية  
(فان الهدية تذهب وحر الصدر) (٦) وهو يفتح المهمتين مافيه من نحو قد وغيط

- 
- (١) الامام احمد بن علي بن حجر الهيثمي ققيه شافعي ولد بمصر سنة  
تسع وتسعمائة وتوفي بمكة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة . (شذرات الذهب  
٨ / ٣٧٠) (فهرس الفهارس ١ / ٢٥٠) (الدر الطالع ١ / ١٠٩) -  
(الاعلام ١ / ٢٢٣) (هدية المارفين ١ / ١٤٦) (آداب اللغة العربية  
٣ / ٣٥٩) (معجم المؤلفين ٢ / ١٥٢) .
- (٢) كتاب (تحفة المحتاج لشرح المنهاج) مطبوع مع حواشي الشرواني  
وابن قاسم العبادي انظر (ج ٦ ص ٢٩٥) .
- (٣) في النسخة (م) (بستار)
- (٤) حديث ابهريرة (تهادوا تحابوا) تقدم ذكره ص ( ١١٠ )
- (٥) (الضعائن) جمع ضعيفه وهي الحقد والمداوة (لسان العرب ١٣ / ٢٥٥)  
وحديث عائشة (تهادوا فان الهدية تذهب بالضعائن) من احاديث  
الشهاب سند / حدثنا احمد المقرئ عن محمد بن عبد النور عن ابي  
يوسف الاعشى عن هشام عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها . (قبس  
الانوار ٤٨)
- قال الدارقطني احمد القرطبي بثقة ، وقال ابن طاهر لا اصل له  
عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بكر بن بكار عن  
عائذ بن شريح وضعفه بعائذ (تلخيص الجبير ٣ / ٦٩) (المجروحين  
٢ / ١٩٤)
- (٦) حديث ابى هريرة (تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر) تقدم  
ذكره ص ( ١٠٦ )

نعم يستثنى من ذلك ( أرباب الولايات والعمال ) فإنه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية (١) بتفصيله الاتى فى القضاة ، وشرط الهبة (٢)

- (١) السبب فى التحريم لانها رشوة محرمة .  
 \* وكذلك يحرم الاهداء لمن يظن فيه سرفها فى مقصية ، هذا وسرفها فى الاقارب والجيران افضل من سرفها فى غيرهم لما فى الاول من صلة الرحم ولما روى فى الثا فى من قول الرسول (من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليكرم جاره) (صحيح البخارى ١٣/٨) . والصرف الى الاول - افضل .
- (٢) الشرط هنا بمعنى الركن ، واركاز الهبة عند الشافعية أربعة .  
 ١- (الماقدان) الواهب والموهوب له .  
 يشترط فى الواهب - الملك واطلاق التصرف فى ماله فلا تصح من ولى فى مال محجوره ، ولا من مكاتب بغير اذن سيده .  
 ويشترط فى الموهوب له - ان يكون فيه اهلية الملك لما يوهب له من تكليف وغيره .  
 ٢- (الصيغة) الايجاب والقبول -  
 (هناك مسائل استثناهما بعض الشافعية من هذا الركن منها )  
 أ - الهبة الضمنية كأن يقول لغيره أهدك عبدك عنى فقبول ، فيدخل فى ملكه هبة معتق عليه ولا يحتاج للقبول .  
 ب - ما لو اشترى حلياً لولده الصغير وزينه به فإنه يكون تمليكاً له .  
 ج - ما يخلعه السلطان على الامراء والقضاة وغيرهم لا يشترط فيه القبول كما بحثه بعض المتأخرين لجريسات العادة بذلك .  
 د - ما لو وهبت المرأة نومتها من خمرتها لم يحتج لقبولها على الصحيح .

(١) (إيجاب وقبول) لفظاً في حق الناطق ، وإشارة في حق الآخر (١)

(٢) (القبض) لأنها عقد إرفاق كالقرض فلا تملك ولا تلزم إلا بالقبض .  
(٣) (الموهوب) - وضابطه -

(كل ما جاز بيعه جاز هبته وكل ما لا يجوز بيعه فلا تجوز هبته)

مستثنى من هذا الضابط مسائل منها :-

أ - الثمار قبل بدو الصلاح تجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع

ب - الكاتب يصح بيعه ما في يده ولا تصح هبته .

ج - هبة المنافع فانها تباع بالاجارة وفي هبتها وجهات .

د - صوف الشاة المجهولة اضية ولبنها .

هـ - بيع الموصوف سلماً في الذمة جائز وممتنع هبته كوهبتك ديناراً في ذمتي ثم يعينه في المجلس .

و - الجارية المراهنة اذا استولدها الراهن أو أعتقها وهو معصومه

يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها .

ز - ما كان حقيراً كحبتى حنطة وشعير فانه لا يجوز بيعهما وتجوز هبتها

لانتفاؤهما المقابل منهما .

(وهناك مسائل محررة في كتب الشافعية يطول ذكرها ) .

(أسنى المطالب ٢/ ٤٧٨) (مفنى المحتاج ٢/ ٣٩٧) (باجورى قاسم

٢/ ٥٠) (فتح الجواد ١/ ٤٧٥) (إعانة الطالبين ٣/ ١٤٣)

(بجيرمى خطيب ٣/ ٢١٩) .

(١) قوله ( وإشارة في حق الآخر ) تكون مفهومة في حقه بالقبول ، لأنها

تمليك في الحياة بالبيع ولهذا انمقدت بالكفاية مع النية كذا

أو كسوتك هذا (نهاية المحتاج ٥/ ٤٠٣) (تنقيح المحتاج ٦/ ٢٩٨)

ولا يشترطان أى ( الايجاب والقبول ) فى الصدقة ، بل يكفى الاعطاء (١)  
والاخذ ، لأن كونه (٢) محتاجا أو قصد الثواب يصرف الاعطاء للتطليع .  
حينئذ (٣) ولا فى الهدية - ولو لغير مأكول (٤) على الصحيح ، بل يكفى  
البحث من هذا ويكون كالايجاب ، والقبض من ذاك ويكون كالقبول ، لان ذلك  
هو عادة السلف بل الصحابة مع النبي صلى الله (٥) عليه وسلم ، ومع  
ذلك كانوا يتصرفون فيه (٦) تصرف الملاك .....

- 
- (١) فى النسخين ( أ ، ب ) ( الاعطاء )  
(٢) فى النسخة ( م ) ( كون )  
(٣) فى النسخين ( م ، أ ) ( ح )  
(٤) قوله ( ولو لغير مأكول ) غاية لعدم اشتراط الايجاب والقبول فى الهدية ،  
حتى ولو كانت الهدية فى غير مأكول ، أى من كل ما ينقل كالعبيد والثياب  
وأما غير المنقول كالمقار فلا يقع عليه اسم الهدية  
وفى هذا اشكال - فلقد صرحوا فى باب النذر بما يخالفه حيث قالوا  
لوقال ( لله على أن أهدى هذا البيت أو الأرض أو نحوهما مالا ينقل  
صح صاعه وثقل ثمنه ) .  
ويحاطب عن هذا - بأن الهدى وإن كان من الهدية لكنهم توسعوا فيه  
بتخصيصه بالاهداء الى فقراء الحرم ، وتعميمه فى المنقول وغيره  
ولهذا لم يوزر الهدى انصرف الى الحرم ، ولم يحمل على الهدية  
الفقير ( أسن المطالب ٤٧٨/٣ ) ( اعانة الطالبين ١٤٦/٣ )  
(٥) فى النسخة ( ب ) ( صلى الله تعالى )  
(٦) فى النسخة ( ب ) ( فيه ) ساقطه .

.....

مسألة ( هل يشترط في الصدقة والهدية الايجاب والقبول ؟ )

في المسئلة قولان •

القول الاول :- وهو الذي عليه جمهور الشافعية

• • • • • وقطع المتولى والبغوى واعتمد الرهيلنس

— انه لا يشترط الايجاب والقبول في الصدقة والهدية بل يكفي في الصدقة

الاعطاء والاخذ • • • • • يكفي في الهدية البعث من المهدى ويكون كالايجاب

والقبض من المهدى اليه ويكون كالقبول •

وهذا ما قد جرت عليه العادة ولذلك كانوا يبعثون بها على أيدي الصبيان

الذين لا تصح عقودهم • وقد اهدى الملوك الى رسول الله الطعام والكسوة

والدواب وغيرها ولم ينقل عنه ايجاب ولا قبول • وهذه عادة الصحابة

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم •

القول الثانى :- • • • • • قال الشيخ ابى حامد والمتلقى عنه •

— انه يشترط الايجاب والقبول قياسا على البيع والرصية •

وحملوا ما جرى عليه الناس على الاباحية •

الرد عليهم — لو كان اباحية لما تصرفوا فيه تصرف الملاك بمعلوم ان ما قبله الرسول كان يتصرف فيه

ويملكه غيره • • • • • ويمكن ان يحمل كلام من اعتبر الايجاب والقبول على الامر المشعر بالرضى

دون اللفظ لان الاشعار بالرضى قد يكون لفظا وقد يكون فعلا •

(روضة الطالبين ٣٦٥/٥) (حاشية الجمل ٥٩٦/٣) (اسنى المطالب ٤٧٩/٢)

(المجموع ١٥/١٥) (مغنى المحتاج ٣٩٨/٢) (اعانة الطالبين ١٤٥/٣)

قال - وشرط الرجوع ( بقاء الموهوب في سلطنة المتهب ) (١) اي استيلائه  
فيمتنع الرجوع ببيعه كله (٢) وكذا بعضه بالنسبة لما باعه (٣) ووقفه  
مع القبول (٤) ودينج جلد الميتة (٥) .....

- (١) استثنى الشافعية من هذا الشرط صور منها •  
أ - لو جن الاب فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوع وليه بسل  
اذا أفاق كان له حق الرجوع ذكره القاضي ابو الطيب •  
ب - لو ارتد الوالد وفرغنا على وقف ملكه فانه لا يرجع لان الرجوع  
لا يقبل الوقف كما لا يقبل التعليق ، فان عاد الى الاسلام  
فله حق الرجوع •  
ج - مالوا حرم والموهوب صيد فانه لا يرجع في الحال لانه لا يجوز  
اثبات يده على الصيد في حال الاحرام ، فاذا حل من  
إحرامه فله الرجوع •  
(مفنى المحتاج ٤٠٢/٢) (بجيرمى خطيب ٢٢٤/٣)  
(٢) قوله ( فيمتنع الرجوع ببيعه كله ) حتى ولو عاد اليه لان الزائل المائد  
كالذي لم يعد ، فلو وهب الوالد شيئا لولده فوهبه الولد لولده  
لم يرجع الجدة لانتقال الملك في الولد ( شرقاوى تحرير ١١٦/٢ )  
(٣) قوله ( وكذا بعضه بالنسبة لما باعه ) فيشمل هذا مالو كان البيع  
من الاصل الواهب فيمتنع الرجوع ، وذهب الاذرى الى جواز الرجوع  
ان كان البيع من أبيه الواهب وخياره مازال باقيا (نهاية المحتاج  
١١٥/٥) ( تحفة المحتاج ٣١٠/٦ )  
(٤) وقفه مع القبول ( حيث اشترط فيما يظهر لانه قبل القبول لم  
يوجد عقد يفض الى خروجه عن ملكه ، وه يفرق بينه وبين البيع  
في زمن الخيار الثابت للمشتري وحده ، (نهاية المحتاج ١١٥/٥) ( تحفة المحتاج ٣١٠/٦ ) •  
(٥) قوله ( ودينج جلد الميتة ) اي بان وهبه حيوانا فمات ثم دينج جلده •

وتعفن بذرا مال يثبت ، وجبرورة ينفرد مالم يجر فرحا ، كما إقتضاه كلام  
 البغوى (١) لكن المعتمد انه لا رجوع وان ثبت أو تفرخ ، وانما يرجع  
 المالك فيما ثبت أو تفرخ عند الفاصب لان استهلاك المصوب لا يمنع  
 حقه بالكلية ، بخلاف استهلاك الموهوب هنا . (٧) ولو زال ملكه عن  
 الموهوب وطاد ولو بإقالة أو رد بعيب لم يرجع الواهب له فى الاصح (٨)

(١) الامام الحسين بن سمود بن محمد البغوى شافعى ولد سنة  
 ست وثلاثين وأربعمائة وتوفى سنة عشر وخمسمائة . (تذكرة  
 الحفاظ ٤/ ١٢٥٧) (وفيات الاعيان ٢/ ١٣٦) (طبقات الشافعية  
 ٤/ ٢١٤) (شذرات الذهب ٤/ ٤٨) (النجوم ٥/ ٢٢٣) (البداية  
 ١٢/ ١٩٣) (مرآة الجنان ٣/ ٢١٣) .

(٧) لو زرع الولد الحب الموهوب أو فرخ البيض الموهوب لم يرجع  
 الاصل فيه لاستهلاكهما ، وهذا ما جزم به ابن المقرئ تبعها  
 لصاحب العاوى الصغير وغيره ، وهذا بخلاف الفصب حيث يرجع  
 المالك فيه وان تفرخ ونبث والسبب فى ذلك - ان استهلاك  
 الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية بخلاف استهلاك المصوب  
 فانه لا يسقط به حق ماله اذ الفصب لا بد فيه من الرجوع وقد  
 وجد عين ماله والتعلق به اولى من التعلق ببذله .  
 قال البغوى ، هذا اذا ضمنا الفاصب بذلك ولا فقد وجد عين  
 ماله فيرجع ورجع الرجوع الامام البلقينى وجزم به . واختار ذلك  
 الزركشى .

ولكن المعتمد فى المذهب انه لا رجوع وان ثبت أو تفرخ .  
 (مفنى المحتاج ٢/ ٤٠٣) (شقاوى تحرير ٢/ ١١٦) (اعانة  
 الطالبين ٣/ ١٥١) (نهاية المحتاج ٥/ ٤١٥) (شرح البهجة  
 ٣/ ٣٩٢) (أسنى المطالب ٢/ ٤٨٥) .

(٨) قوله ( لم يرجع الواهب له ) لان الملك غير مستفاد من الاصل  
 حتى يرجع فيه والقول الثانى انه يرجع نظرا الى ملكة السابق  
 (نهاية المحتاج ٥/ ٤١٧) .

( شروط الرجوع في الهبة عند الشافعية )

- أولا - بقا الموهوب في سلطنة المتهب  
يدخل في ذلك - ما لو أبق الموهوب أو نصب فانه يثبت  
الرجوع فيهما ويخرج من ذلك - ما لو تلف الموهوب أو باعنه  
أو تصدق به أو وهبه وأقبض ولو من ولد أو ألقه أو أعققه  
أو مات فلا رجوع فيه ولا في بدله .
- ثانيا - ان لا يتعلق به حق لازم  
فان كتابه أو رهنه وأقبضه أو تعلق برقبته الارش أو حجر عليه  
بالفلس أو استولد الامة فلا رجوع لانه لم يبق على الموهوب  
سلطنة الولد فاذا انفك الرهن أو الكتابة بالمعجز رجوع .
- ثالثا - ان يكون الفرع حرا فان كان عبدا فالهبة تكون لسيد .
- رابعا - ان يكون الموهوب عينا فلو أبراه من دين كان عليه امتنع  
الرجوع جزما سوا قلنا انه اسقاط أم تملك اذ لا بقا  
للدین فأشبهه ما لو وهبه شيئا فتلف +
- خامسا - ان يكون منجزا فلا يصح تعليق الرجوع بشرط كقوله اذا جاء  
رأس الشهر فقد رجعت لم يصح الرجوع اذ الفسخ لا يقبل  
التعليق .

(اعانة الطالبين ١٥٠/٣) (بجيرمي خطيب ٢٢٤/٣) (مفاتيح المحتاج  
٤٠٢/٢) (شرقاوي تحرير ١١٦/٢) (اسف المطالب ٤٨٤/٢)  
(باجوري قاسم ٥٢/٢) .



( حكم الرجوع في الهبة عند الشافعية )

اتفق الشافعية على أنه إذا قبض الموهوب له الهبة لا يحق للواهب الرجوع فيها مطلقا واستثنوا من ذلك (الوالد) لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها) إلا الوالد فيما يعطي ولده ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قال ثم رجع في قبضته (متفق عليه) ولكنهم اختلفوا في لفظ (الوالد) على قولين :-

القول الأول :-

المقصود به الأب وسائر الأصول من الجهتين ولو مع اختلاف الدين وهو المشهور •  
وحملوا اللفظ على حقيقته ومجازه والحقوا به بقية الأصول بجامع أن لكل ولادة ، كما في النفقة وحصول المثل وسقوط القود •

القول الثاني :-

المقصود به الأب فقط لأنه مورد النص •

وقال بعضهم :-

المقصود به الأب والأم فقط •  
(مفنى المحتاج ١/٢٤٠) (كفاية الاخيار ١/٢٠١) (روضنة الدين ٣٧٩/٥) •  
وعلى القول الأول وهو المشهور • للأب الرجوع في هبته وكذا سائر الأصول من الجهتين ، ولا يتعين الفور بل له ذلك متى شاء • وأن

.....

---

لم يحكم به حاكم ، وسواء أقبضها الولد أم لا غنيا كان أو فقيراً صغيراً أو كبيراً •  
واختص الأب بذلك لا لتفاد التهمة فيه إذ ما طبع عليه من إيثاره لولده على نفسه يقضى بأنه إنما رجع لحاجة أو مصلحة كأن يستعين بما أعطاه على معصية وأصر عليها بعد إنذاره ومع هذا فإنه يكره للأب أن يرجع في هبته من غير عذر •

وذهب الأذرى — إلى عدم كراهته أن احتاج الأب لنفقة أو دين بل ندبه حيث كان الولد غير محتاج له ، ووجهه في العاص أن غلب على الظن تعيينه طريقاً إلى كرهه عن المعصية •

ومحت الاسنوى — ندبه في العاص وكراهته في العاق أن زاد عقوبته وندبه أن أزاله وبأحده أن لم يفد أي الرجوع شيئاً •

وقال البلقينى — يستنع الرجوع في صدقة واجبه كذر وكهارة وزكاة وكذا في لحم اضحية تطوع ، لأنه إنما يرجع ليستقل بالتصرف وهو ممتنع هنا •

هذا ولا يحق للوالد الرجوع في هبته إلا إذا كانت باقية في ملك الابن أما إذا خرجت عن ملكه لم يكن له حق الرجوع فيها لأنه أبطال لغير ملك الابن •

(المجموع ٢٠ / ١٥) (بجيرى على المنهج ٢٤٤ / ٣) (حاشية الجمل ٥٩٩ / ٣)

( الهدايا المحمولة عند الختان ) ملك للاب ، وقال جمع للابن ، فعليه يلزم الاب قبولها حيث لا محذور كما هو ظاهر ، ومنه ان يقصد التقرب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول (١) (ومحل الخلاف) اذا اطلق المهدى فلم يقصد واحدا منهما ، والا فهي لمن قصده اتفاقا (٢) .....

- (١) لا يجوز للقاضي القبول لانها تكون رشوة محرمة  
(٢) مسائلة ( لو ختن شخص ولده واتخذ وليمة لذلك ، وحملت اليه الهدايا من الاصدقاء والاقارب ، ولم يسم اصحابها الابن أو الاب فهل هي للاب أو الابن ؟ ) في هذه المسائلة قولان •

القول الاول :- هي للابن  
وهذا قال صاحب الكافي والمبادئ وه جزم القاضي حسين في الفتاوى وقال انه يجب على الاب ان يقبلها لولده فان لم يقبل اثم •

القول الثاني :- هي للاب لانه هو الذي اتخذ الوليمة •  
وهذا قال السبكي وابو اسحاق الشيرازي وصححه النووي • لان الناس يقصدون التقرب اليه ولانه هو الذي اتخذ الوليمة •

قال صاحب الكفاية :-  
ينبغي أمر ثالث وهو انه ان كان المهدى مما يصلح للصبي دون أبيه كشيء من ملابس الصفار فهو للصبي ، وان كان مما لا يصلح للصغير فهو للاب وان احتملها فهو موضع التردد لعدم القرينة المرجحة •  
(رضة الطالبين ٣٦٢/٥) (مفنى المحتاج ٣٩٨/٢) (السنن المطالب ٤٢٩/٢) (كفاية الاخيار ٢٠٠/١) (تحفة المحتاج ٣١٦/٦) (اعانة الطالبين ١٥٥/٣)

(ويجوز ذلك) فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الإطلاق أو قصده ،  
ولهم عند قصدهم <sup>(١)</sup> وله ولهم عند قصدهما ، أى ويكون له النصف فيما  
يظهر <sup>(٢)</sup> = وقضية ذلك = أن ما اعتيد فى بعض النواحي من وضع طائفة  
بين يدى صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم تقسم على الحالائق  
أو الخاتن ونحوه ، ويجوز فيه ذلك التفصيل فان قصد ذاك وحده أو مع  
نظرائه المعانين له عمل بالقصد ، وإن اطلق كان ملكا لصاحب  
الفرح يعطيه لمن شاء <sup>(٣)</sup>

- (١) فى النسخة (م) جملة (ولهم عند قصدهم) ساقطه .  
(٢) خادم الصوفية الذى يتردد فى السوق ويجمع لهم شيئا يأكلونه يملكه  
الخادم ولا يلزمه الصرف اليهم ، إلا أن المروءة تقتضى الوفاء بما  
تصدى له ، ولو لم يف ، فلهم منه من أن يظهر الجمع لهم ،  
والانفاق عليهم ، وإنما ملكه لأنه ليس يولى ولا وكيل عنهم ، وهذا  
بخلاف هدايا الختان .  
وما ذكر (من أنه يملك دونهم) فقد افاد السبكي وغيره أنه محمول  
على الفالب من أن الواقع يقصده دونهم ولو لأجلهم ، كمن يطلب  
شيئا لعماله فيعطاه لأجلهم فانه يملكه ثم ينفقه عليهم إن شاء ،  
فان قصدهم معه فالملك مشترك وان قصدهم دونه فالملك مخصص بهم  
وان كان وكلا عنهم ، وظاهر أنه اذا لم يقصد احدا كان الملك  
له دونهم .

- (أسف المطالب ٢ / ٤٨٠) (روضة الطالبين ٥ / ٣٦٩)  
(٣) قال الامام الشروانى : - انظر هل يجرى ذلك التفصيل فيما يعطاه  
المولى من الشيعيين بخدمة الكعبة المشرفة وفتح بابها واغلاقه مع  
وجود غيره من بنى شيعه ، هل يخص به وحده أم يشترك معه  
غيره ؟ (حاشية الشروانى ٦ / ٣١٦)

وهذا يُعلم انه لا ينظر هنا (١) للعرف ، أما مع قصد خلافه فواضح ، وأما مع الاطلاق - فلان حمله على ما ذكر من الاب والخادم وصاحب الفسح نظرا للتأليب ان كلا من هو "لا" هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه المادة - ومن ثم - لو نذر لولي ميت بمال فان قصد أن يملكه لفا (٢) وان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها (٣) والا فان كان عنده (٤) قوم اعتيد قصدهم بالنذر (٥) للولي صرف لهم = ويؤخذ مما تقرر = فيما اعتيد في بعض النواحي ان محل مامر من الاختلاف في النقوط الممتد (٦) في الافراح ، اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه ، اما اذا اعتيد انه لنحو الخاتن وان معطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح ، وان كان الاعطاء انما هو لاجله ، لان كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضى رجوعا عليه بوجه فتأمل (٧) .....

- 
- (١) قوله ( هنا ) اى في الهدايا المحمولة عند الخفاف وفيما يحطاه خادم الصوفية ونحوهما .
- (٢) قوله ( لفا ) لانه ليس اهلا للملك .
- (٣) كان يتخذ فوقه مكتب لتخفيظ القرآن أو مأوى يأوى اليه المحتاج وابن السبيل .
- (٤) قوله ( فان كان عنده ) اى عند قبر الولي الميت .
- (٥) اى اطردت المادة بانهم يقصدون بالنذر لذلك فيصرف لهم عملا بالمادة .
- (٦) ( نقط الصروس ) اى اهدى اليها هدية عند الزواج ( المنجد ٨٣٣ )
- (٧) قال الشيخ البجيرى : - ما تقرر في الرجوع في النقوط لافرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمه وغيرها ، ومدار الرجوع على عادة امثال الدافع لهذا المدفوع اليه فحيث جرت المادة بالرجوع رجوع والا فلا . (بجيرى خطيب ٢٢٧/٣) .

ولو اهدى لمن خلصه من ظالم لثلا ينقض ما فعله لم يحل له قبضه (١)  
(والاحل) أى وان تعين عليه تخليصه (٢) بناء على الاصح انه يجوز  
أخذ الموضع على الواجب المعنى اذا كان فيه كلفة (٣) .....

(١) مسألة (لو أن شخصا خلص آخر من يد ظالم ثم اعطاه شيئا هل يكون هذا رشوه أم هدية ؟)

قال القفال فى فتاويه - ينظر ان كان اهدى اليه مخافة انه ربما لو لم يبره بشئ لنقض جميع ما فعله كان رشوه ، وان كان يأمن خيانتة بان لا ينقض ذلك بحال كان هدية (مضى المحتاج ٤٠٥/٢)  
(حاشية الشروانى ٣١٧/٦)

(٢) قوله (وان تعين عليه تخليصه) بأن لم يكن هناك من يخلصه الا هو  
(٣) وهذا خلافا لما يرهعه كلام الاذرى وغيره هنا من انه لا يجوز (المجموع ٢٤/١٥) (بجير من خطيب ٢٢٦/٣)

- مسألة (بعث شخص لآخر هدية فى ظرف (هء) فهل يكون ضمن الهدية ؟)

أولا :- ان لم تجر العادة برده كقوسرة التمر ، فالظرف هدية أيضا ، تحكيما للعرف المطرد ، ويقاس عليه علب الحلوى والفاكهة ونحوهما .

ثانيا :- ان جرت العادة برده فليس بهدية بل أمانة فى يده كالوديعة قال الاذرى - وشبهه ان تختلف العادة فى رد الظرف باختلاف طبقات الناس وعادة البلاد وما يحمل منها الناس البلاد البعيدة دون مهادة أهل البلد ، وكذا الاهداء الى الملوك ولا سيما ما يحمل اليهم من النواحي البعيدة فالعادة ان لا ترد ظرفه (والحاصل) انه يعتبر فى كل ناحية عرفها وفى كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم .

(روضة الطالبين ٣٦٨/٥) (حواشى الشروانى ٣١٥/٦) (مسئله المطالب ٤٧٩/٢)

(( الفصل الرابع ))

أحكام الهدية عند علماء المالكية

### مذهب السادة المالكية :-

قال في كتاب ( تحرير الكلام في مسائل الالتزام ) <sup>(١)</sup> للشيخ الامام  
(محمد بن محمد الخطاب المالكي) رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> في الالتزام  
الذي ليس بمعلق <sup>(٣)</sup> هو الزام الشخص نفسه شيئا من المعروف من غير  
تعليق على شيء \* \*

- 
- (١) كتاب ( تحرير الكلام ) مطبوع ضمن كتاب ( فتاوى عليش ١ / ٢١٧ -  
٣٧٥ ) \* محمد بن
- (٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطاب فقيه مالكي ولد سنة  
اثنين وتسعمائة وتوفي سنة اربع وخمسين وتسعمائة في طرابلس  
الغرب ( هدية المارفين ٢ / ٢٤٢ ) ( الاعلام ٧ / ٢٨٦ ) ( معجم  
المؤلفين ١١ / ٢٣٠ ) ( ايضاح المكنون ١ / ٢٣٣ ) \*
- (٣) الالتزام لفظة الزام الشخص نفسه مالم يكن لازما له \*  
وهو بهذا المعنى شامل للبيع والاجارة والنكاح وسائر العقود \*  
— والالتزام في عرف الفقهاء :-  
الزام الشخص نفسه شيئا من المعروف مطلقا او معلقا على شيء \*  
فهو بمعنى العطية ، وقد يطلق في الصرف على ما هو اخص  
من ذلك ، وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام ، وهو الغالب  
في عرف الناس اليوم \*  
— وينقسم الالتزام الى قسمين :-  
أ — الالتزام غير المعلق كالهبة والصدقة \*  
ب — الالتزام المعلق ( وهو على ثلاثة اقسام ) \*  
١ — ان يكون معلقا على فعل الملتزم ( بكسر الزاي ) كقول  
الانسان لزوجته ان تزوجت عليك فلك الف دينار \*  
٢ — ان يكون معلقا على فعل الملتزم له ( بفتح الزاي )  
كقول الانسان لزوجته ان ولدت غلاما فلك الف دينار =



( قدخل في (١) ذلك ) الصدقة والهبة (٢) والجس أي الوقف ، والعارية ،  
والمرى ، والعرية ، والمنحة ، والأرفاق ، والأخدام ، والأسكان ، والنذر  
إذا كان غير معلق ، والضمان (٣) والالتزام بالمعنى الأخرى أي بلفظ الالتزام ،  
والفرق بين هذه الحقائق أنها هو بأمور اعتبارية اعتبرها الفقهاء في كل باب

= ٣- أن يكون معلقا على غير فعل الملتزم والملتزم له وحكمه بحكم الالتزام  
المطلق فيقضى به إذا وجد المعلق عليه وكان الملتزم له معيناً كقوله  
( أن شفاتي الله من مرضى فلك ألف درهم ) ( فتح العلى المالك  
٢١٦/١ ) .

- (١) في النسخة (م) (في) ساقطه .  
(٢) عرف المالكية (الهبة) بقولهم (الهبة تمليك ذات بلا عوض لوجه المصطفى)  
خرج بقوله (تمليك ذات) تمليك المنفعة كالوقف والعارية والأجارة  
وخرج بقوله (بالعوض) البيع ومنه هبة الثواب .  
وخرج بقوله (لوجه المصطفى) ما كان لقصد الثواب عن الله تعالى .  
وعرفوا (الصدقة) بقولهم (الصدقة تمليك ذات بالعوض لثواب الآخرة)  
فإذا قصد المصطفى بالمطية ثواب الآخرة فقط فهي صدقة اتفاقاً وإذا  
قصد بها وجه المصطفى فقط فهي هبة اتفاقاً .  
وإذا قصد بها ثواب الآخرة مع وجه المصطفى فهي صدقة عند الأكثر .  
وعند الأقل ما أعطى لهما معا فهو هبة  
وحكمها الندب ، وقد حكى ابن رشد الإجماع على ذلك ولكن يتأكد  
ندبها على الأقارب والجيران وكونها من أنفس المال  
(حاشية الدرر ٨٢/٤) (الفواكه الدواني ٢١٦/٢) (كفاية  
الطالب ٢٠٣/٢) .  
(٣) في النسختين أ ب (الضمان) ساقطة ، والصواب إثباتها .

فخصوا - الصدقة والهبة <sup>(١)</sup> بتعليك الرقاب ، وجعلوا الاولى فيما كان لقصد <sup>(٢)</sup> الثواب من الله تعالى خاصة ، والثانية فيما كان لقصد ثواب من المعطي او لوجه المعطي لصداقة وقرابة ونحو ذلك •

وخصوا الحبس اى الوقف وما بعده الى الاسكان باعطاء المنفعة ( فان كان ذلك على التأبید فهو الحبس ) <sup>(٣)</sup> وان كان ذلك مدة حياة المعطي فهو الممرى ، وان كان محددا بحد أو غير محدد فهو العارية ، وان <sup>(٤)</sup> كان ذلك فى عقار اطلق عليه الاسكان ، وان كان فى شجرة اطلق عليه المرساة ، وان كان فى غلة حيوان اطلق عليه المنحة ، وان كان فى خدمة عبد اطلق عليه الاخدام ، وان كان فى منافع تتعلق بالعقار اطلق عليه الارفاق •

وخصوا - الضمان بالتزام الدين لمن هو له او التزام احضار من هو عليه لمن هو له ، وخصوا - النذر المطلق بالتزام طاعة الله بنية القرية ، وخصوا - الالتزام الاخص بما كان بلفظ الالتزام <sup>(٥)</sup> .....

- 
- (١) أحكام (الهبة والصدقة) سواء الا فى وجهين •  
 احدهما - ان الهبة يجوز للواهب شراؤها وقبولها بهبة بخلاف الصدقة فانه يكره ذلك •  
 الثانى - ان الهبة تعتصر بخلاف الصدقة فلا يحق الاعتصار فيها ، ولو من والد لولته ( البهجة شرح التخفة ٢ / ٢٤٠ )
- (٢) فى النسخة (ب) (يقصد) وفى النسختين (أ) (م) ( يقصد )
- (٣) فى النسخة (م) جملة ( فان كان ذلك .. الخ ) ساقطه •
- (٤) فى النسخة (م) ( فان )
- (٥) انظر كتاب ( فتح المولى المالك ١ / ٢١٨ ) •

.....

## — أركان الهدية عند المالكية —

- الاول — المصطى (بالكسر) شرطه ان يكون من اهل التبوع بما يريد ان يهديه فتدخل الزوجة والمريض في الثلث ، ويخرج المحجور عليه مطلقا .
- الثاني — المصطى له — شرطه ان يكون ممن يصح له تملك المصطى ولو لم يستمر ملكه ، فتدخل عطية الرقيق لمن يعتق عليه فانه يعتق عليه بمجرد الملك حيث علم المصطى (بالكسر) أو قبل المصطى (بالفتح) .
- الثالث — الشئ المصطى شرطه — ان يكون مما يقبل النقل في الجملة فيشمل كلب الصيد وجلد الاضحية والاشياء المجهولة ، ويخرج الاستمتاع بالزوجة والامة والشفعة ورقبة المكاتب والحبس فلا تصح هبة شئ منها .
- الرابع — الصيغة — وهى كل ما دل على تملك الرقبة للمصطى له ، ولو فعلا كدفع دينار لفقير وكحلة الوالد لولده .
- وشرط الهبة — الحيابة قبل حصول المانع منها كالمرض والموت والفلس قال ابن عبد السلام — القبول والحيابة معتبران الا أن القبول ركن والحيابة شرط ، وانما اشترطت خوفا من قول المصطى (بالكسر) في مرضه ادفعوا لفلان كذا فانى كنت وميت له قبل مرضي فيحرم الورثة وهذا لا يجوز .
- (بلغت السالك ٣١٣/٢) (كفاية الطالب ٢٠٤/٢)
- (الفواكه الدواني ٢١٦/٢) (سراج السالك ١٨٩/٢)

وفى ( شرح مختصر خليل ) (١) لتلميذه بهرام رحمه الله تعالى (٢)  
 قال ( ولقادم عند قدومه وان فقير لفى ، ولا يأخذ هبته وان قائمة )  
 قال مالك فى المدونة (٣) واذا قدم غنى من سفره فاهدى له جـاره  
 المسكين ، الفواكه والرطب وشبهه (٤) ثم قام يطلب الثواب يمشى الموض  
 منه ، وقال انما أهديت له رجاء ان يكسبنى او ليصنع لى خيرا ( فلا شىء  
 فيه ) (٥) لفى أو فقير ، قال ابن القاسم (٦) بولاله اخذ هديته وان

- 
- (١) ( شرح مختصر الشيخ خليل ) فى فروع الفقه المالكي ، كتاب  
 مخطوط ، توجد منه نسخه فى مركز البحث العلمى ذكر هذا  
 القول فى ( ج ٤ ص ٣٥ )
- (٢) الشيخ تاج الدين بهرام بن عبد الله السلمى الديميرى فقيهه  
 مالكي ، ولد سنة اربع وثلاثين وسبعمائه ، وتوفى سنة خمس  
 وثمانائه .  
 (الضوء اللمع ١٩/٣) (معجم المؤلفين ٨٠/٣) (شذرات  
 الذهب ٤٩/٧) (هدية العارفين ٢٤٤/١) (كشف الظنون  
 ١٦٢٨/٢)
- (٣) انظر كتاب ( المدونة الكبرى ١٣٨/٦ - ١٣٩ ) .
- (٤) قوله ( الفواكه والرطب وشبهه ) أى من كل شىء لم تعظم قيمته  
 بخلاف ما علمت قيمته كالخراف والدجاج والقمح وشبهها فالقول  
 للمهدى فى قصد الثواب ، (الخرشى ١١٨/٧) ( حاشية  
 الدسوقي ١٠٣/٤ ) .
- (٥) فى هامش النسخه (أ) قال (لعل هنا سقط) ولا سقط هنا على  
 الصحيح .
- (٦) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ، ولد بمصر سنة  
 اثنين وثلاثين ومائه وتوفى سنة احدى وتسعين ومائه ، (وفيات  
 الاعيان ١٢٩/٣) (النجوم ١٣٧/٢) (التذكرة ٣٥٦/١)  
 (الشذرات ٣٢٩/١) (الكشاف ١٨١/٢) (البداية ٢٠٦/١٠)  
 (معجم المؤلفين ١٦٥/٥) (تهذيب التهذيب ٢٥٢/٦)

كانت قائمة بعينها قاله (١) أشهب (٢) وعن بعضهم له اخذها ما لم تفت .

- (١) في النسختين (أ ، م ) ( قال )  
(٢) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود العامري فقيه مالكي ولد سنة خمس وأربعين ومائة ، وتوفي بعصر سنة أربع ومائتين (البداية والنهاية ٢٥٥/١٠) (النجوم ١٧٥/٢) (التهذيب ٣٥٩/١) (الشذرات ١٢/٢) (الاعلام ٣٣٥/١) (وفيات الاعيان ٢٣٨/١) (الكشاف ١٣٥/١) (التاريخ الكبير ٥٧/٢)

#### مسائله — موقف المالكية من هبة الثواب

عند المالكية هبة الثواب جائزة وحكمها حكم البيع ، ويدل على جوازها الكتاب والسنة : — قال تعالى ( وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّرَبِّوَانِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْتَوُونَ عِندَ اللَّهِ ) سورة (الروم آية ٣٩) .  
قال ابن عباس رضي الله عنه (الربا) ان يعطى الرجل عطية ليعطى اكثر منها .  
وقال تعالى ( وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ) سورة ( المدثر آية ٦ ) .  
قال المفسرون : وذلك ان يهدي هدية ليهدي له اكثر منها ، فمنهم من النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واباحه الله لسائر الناس .  
ومن السنة — ما روى في الصحيحين ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها ) .  
— فاذا قال الشخص (وهبت لك هذا على ان تبتيني الشيء الفالان) فانه جائز وليس لاحدهما رجوع بعد ذلك كالبيع اذا انعقد ولزم دفع

.....

الثواب ان كان معيناً ، اما اذا كانت الهبة مطلقة والثواب غير معين ثم  
اختلفا بعد ذلك ، فقال الواهب انما وهبت للثواب ، وقال الموهوب لى  
بل وهبت لي بغير ثواب ، فان القول قول الواهب ، ان شهد له المصرف  
أو لم يشهد لأحدهما أو شهد لهما معاً •

أما ان شهد المصرف للموهوب له فقط بأن كان مثل الواهب لا يطلب  
فى هبته ثواباً فالقول حينئذ قول الموهوب له •

ومن الصور التى لا يصدق فيها الواهب ان طلب الثواب فى هبته •

١ - اذا كانت الهبة فى مسكوك (كالدراهم والدنانير والطحى والنقود )  
فانه لا يصدق الا ان يشترط ذلك فى أصل الهبة •

٢ - هبة احد الزوجين للآخر فانه لا يصدق لقضاء المصرف بنفى الثواب  
فى ذلك ومثل الزوجين جميع الاقارب •

٣ - (الهبة لا قادم عند قدمه ولو كان الواهب فقيراً والموهوب له غنياً )  
توضيح ذلك - اذا قدم شخص من سفر واهدى اليه شخص آخر  
هدية من الفواكه والرطب وشبهها عند قدمه ، وقال انما اهديت  
اليه ليشبى ، وكذبه القادم فى ذلك ، فان القول قول القادم  
فى نفي الثواب حتى ولو كان دافع الهدية فقيراً ، والقادم غنياً  
الا ان يشترط الواهب الإثابة فى أصل الهبة ، فلو أراد المهدى  
ان ياخذ هديته حيث لم يشبه القادم عليها فانه لا يجاب الى ذلك  
وذ هبت عليه مجاناً •

والى هذا أشار بقوله ( ولا ياخذ هبته وان كانت قائمة بعينها )  
وان لم تفت وهنا هو المشهور من قول مالك وابن القاسم واشتهب لان هبته محموله

وللاب اعتصار الهبة (١) اى الرجوع فيها من ولده ، ولا اشكال فى اعتصار ما وهبه لولده ، لقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل لأحد ان يهب هبة ثم يعود فيها الا الوالد ) (٢) وعنه عليه الصلاة والسلام انه قال ( لا يحل لرجل ان يعطى عاقبته او يهب هبة ثم يرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذى يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل فاذ اقصا ثم يعود فى قيئه ) (٣) .

— على غير العوض فليس له اخذ هبة قد قبضت منه ، ومقابل هذا ما قاله ابو محمد ان بعض اصحابنا يرى ان له اخذها ما لم تفت •  
(المدونة ١٣٨/٦) (الخرشى ١١٢/٧) (الخطاب ٦٦/٦) (المنتقى ١١١/٦) (جواهر الاكليل ٢١٦/٢) (حاشية الدسوقي ١٠٣/٤) (الفواكه الدواني ٢٢١/٢) •

(١) (الاعتصار) قال عياض هو الحبس والنع ، وقال ابن الاعراب هو الارتجاع وقال ابن عرفة — هو ارتجاع المعطى عطيته دون عوض لا بطوع المعطى • وقال ابن الحاج فى نوازله • الاعتصار لا يكون الا بلفظ الاعتصار أو لفظ مجانسه كالاسترجاع وما أشبهه •  
والحاصل • ان المقصود ما يدل على لفظ الاعتصار بدلالة المطابقة أو بدلالة الالتزام ، وظاهر الحديث لا يقتضى لفظ الاعتصار •

(الخطاب ٦٣/٦) (حاشية الرهونى ٢٣٠/٧) (الخرشى ١١٤/٧)  
(٢) حديث (لا يحل لأحد • الخ) رواه النسائى واحمد وعبد الرزاق  
انظر صفحه ( ٢٢١ ) •

(٣) حديث (لا يحل لرجل • الخ) رواه ابن ماجه وابوداود والحاكم  
انظر صفحه ( ٢١٧ ) •

= ولما المالكية قالوا بجواز اعتصار الاب ما وهب لولده بلا عوض مطلقا سواء كان الولد صغيرا او كبيرا ذكرا او أنثى غنيا او فقيرا حيزت الهبة أم لا هى المشهور وهذا خاص بالاب فقط ، واختلف قول مالك فى الجد والجدة —

قال (١) وكذلك الام تعتصر ما وهبت لولدها ( اذا كان له أب ، وهذا كقول مالك في المدونة ، ولأنه أن تعتصر ما وهبت لولدها ) (٢) الصغير في حياة (٣) أبيه وزاد فيها ( ما لم يحدثوا ديناً أو ينكحوا أو يحدثوا فيها حدثاً ) (٤) . . . فان لم يكن له أب فليس لها أن تعتصر لأنه يتيم ولا يعتصر من يتيم ومعدن لك كالصدقة عليه ، ولا فرق في اعتصارها من ولدها بين أن يكون الأب والولد غنيين أو معدمين أو أحدهما غنياً دون الآخر (٥) . . . . .

- 
- (١) (المشهور من المذهب) انهما لا يعتصران لان الجدة لا تلزمه النفقة فلم يكن لها حق الاعتصار كالحم .
- (٢) رواية أخرى فيها قال ابن عبد الحكم : انهما يعتصران كالأبوين . لان الجدة أدلى بالأبوة ، ولأنه مقدم على الأخوة في الميراث كالأب . (الخرشي ١١٤/٧) (المنتقى ١١٧/٦)
- (٣) في النسخة (ب) (قال) ساقطه .
- (٤) في النسختين (م ب) جملة ( اذا كان له أب . . . الخ ) ساقطه .
- (٥) في النسخة (ب) (حيوة)
- (٦) انظر (المدونة الكبرى ١٣٥/٦)
- (٧) الام كالأب ( في بعض الحالات ) لها حق الاعتصار فيما وهبت لولدها وهذا خاص بالام فقط دون سواها على المشهور من المذهب : — تفصيل ذلك : —
- أولاً — الام اذا وهبت أو نحت ولدها كبيراً أو صغيراً وكان له أب عاقلاً أو مجنوناً موسراً أو معسراً فلمها أن تعتصر ما وهبت قياساً على الأب ما لم يحدثوا ديناً أو ينكحوا أو يحدثوا فيها حدثاً . —



.....

- ثانياً - الام اذا وهبت او نحت ولدها الكبير فلها حق الاعتصار سواء كان الاب حيا او ميتا وسواء كان الولد غنيا او فقيرا .
- ثالثا - الام اذا وهبت او نحت ولدها الصغير وليس له أب حين الهبة فليس لها الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوغها لانها كالصدقة .
- رابعا - الام اذا وهبت او نحت ولدها الصغير وله أب ثم طرأ عليه اليتيم بعد الهبة ، ففي اعتصارها قولان ..

القول الاول :- ليس لها الاعتصار لانه يتيم ولا يعتصر من اليتيم ويعد كالصدقة وهذا قول مالك وابن المواز وهو المشهور من المذهب .

قال ابن المواز - الهبة لليتيم للاشفاق عليه وخوف ضياعه وهذا معناه الصلة والقربة ، فلذلك كان حكمها بحكم الصدقة .

القول الثاني :- لها الاعتصار ولو بعد بلوغها لانها لم تكن بمعتصنة الصدقة حيث كان له أب حين الهبة وهذا قول اللخمي وخليل

قال ابن يونس - ان وهبت الام لولدها الصغير قبل ان يموت الاب ثم مات الاب كان للام ان تعتصر ما وهبته ، وان مات قبل بلوغ الولد فليس للام ان تعتصر ما وهبته . لان يموت الاب قبل البلوغ انقطع الاعتصار فلا يعتصم .

وروى ابن المواز عن اشهب ان اليتيم اذا كان غنيا فان للام ان تعتصر منه كما تعتصر من الكبير .

(المدونة ١٣٥/٦) (الخرشي ١١٤/٧) (الحطاب ٦٤/٦) (المتقى ١١٧/٦)  
(بلغة السالك ٣١٧/٢) (كفاية الطالب ٢٠٦/٢) (الفواكه الدواني ٢١٨/٢)

(إلا فيما يريد به الآخرة) لأنه إذا أراد بذلك وجه الله تعالى صارت صدقه ، والصدقة لا تقتصر سواء كان الواهب أباً أو أماً .  
(كصدقه بالشرط) يريد إذا تصدق بصدقة ولم يشترط فيها الرجوع فليس له الاعتصام ، واختلفوا إذا شرط الرجوع فيها هل له ذلك أم لا ؟ والذي حكاه الباجي (١) وابن الهندي (٢) له ذلك (٣) .

(١) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي فقيه مالكي . ولد سنة ثلاث وأربعمائة وتوفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، (وفيات الأعيان ٤٠٨/٢) (النجوم ١١٤/٥) (الشذرات ٣٤٤/٣) (البداية ١٢/١٢) (الاعلام ١٨٦/٣) (التذكرة ١١٧٨/٣) (هدية المارفين ٣٩٧/١) .

(٢) أبو عمر أحمد بن سعيد بن إبراهيم المشهور بابن الهندي فقيه مالكي . كان واحد عصره في علم الشروط ، ولد سنة عشرين وثلاثمائة ، وتوفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ، من تصانيفه كتاب في علم الشروط .  
(ترتيب المدارك ٦٤٩/٤) (هدية المارفين ٦٩/١) (معجم المؤلفين ٢٣٢/١) .

(٣) إذا قصد المعطي بهديته وجه الله تعالى وثواب الآخرة صارت صدقة فلا تقتصر سواء كان الواهب أباً أو غيره .  
وإذا تصدق أحدًا لا يمين على ولده الصغير أو الكبير بلفظ الصدقة ولم يشترط الرجوع فلا يجوز له أن يعتصمها حينئذ ، فان شرط الوالد فيما تصدق به على ولده أو فيما أعطاه على وجه الصلوة الرجوع ففيه قولان .

القول الأول :- لا يعمل بشرطه . وهذا قال مالك ومحمد الشاذلي (وهو ظاهر المذهب) .  
القول الثاني :- يعمل بشرطه وهذا قول الباجي وابن الهندي وابن رشد -

( ويفوت اعتصارها ) اذا دخل الشيء الموهوب زيادة ككبر الصغير وسمن الهزيل ونحو ذلك ، او نقصان كالهرم ونحوه من العيوب .  
 قاله أصبغ <sup>(١)</sup> قال الباجي وهو الظاهر من قول مالك . وابن القاسم وقال مطرف <sup>(٢)</sup> وابن الماجشون <sup>(٣)</sup> لا يفوت ، واختار اللخمي <sup>(٤)</sup>

— فان قيل : — كيف يجوز له ان يشترط في صدقته الاعتصار والصدقة لا تحتصر أجابوا عنه — بان سنة الحبس عدم الرجوع فيه ، فاذا شرط الحبس في نفس الحبس بيمينه كان له شرطه ، ( الدسوقي ٩٩/٤ ) —  
 (الخرشي ١١٤/٧) ( بلفة السالك ٣١٧/٢ ) (ميارة القاس ١٥٢/٢ )  
 ( الزرقاني على خليل ١٠٥/٧ )

(١) ابو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد ولد بعد الخمسين ومائه فقيه حافظ توفي بخلوان سنة خمس وعشرين ومائتين . ( تذكرة الحفاظ ٤٥٧/٢ ) ( تهذيب التهذيب ٣٦١/١ ) ( الكاشف ١٣٦/١ ) ( البداية والنهاية ٢٩٣/١٠ ) ( ترتيب المدارك ٥٦١/٢ ) ( وفيات الاعيان ٥٤٠/١ ) ( الشذرات ٥٦/٢ ) .

(٢) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن سليمان بن يسار فقيه مالكي ولد سنة تسع وثلاثين ومائه ومات سنة عشرين ومائتين بالمدينة . ( ميزان الاعتدال ١٢٤/٤ ) ( التمهيد ٥٣/٢ ) ( الكاشف ١٥٠/٣ ) ( تهذيب التهذيب ١٧٥/١٠ ) ( التاريخ الكبير ٣٩٧/٧ ) —  
 ( ترتيب المدارك ٣٥٨/١ ) .

(٣) ابو مروان عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون فقيه مالكي من آثاره كتاب كبير في الفقه ، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين ( وفيات الاعيان ١٦٦/٣ ) ( ميزان الاعتدال ٦٥٨/٢ ) ( النجوم ٢٠٤/٢ ) ( الشذرات ٢٨/١ ) ( تهذيب التهذيب ٤٠٧/٦ ) ( هدية المارفين ٦٢٣/١ ) ( الاعلام ٣٠٥/٤ ) .

(٤) ابو الحسن علي بن محمد الرعي المشهور باللخمي ، فقيه مالكي له تعليق كبير —

عدم الفوت بالنقص بخلاف الزيادة (١) .....

ث على المدونة سماه ( التبصرة ) بسط فيه آراء خرج بها عن المذهب ،  
توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وقيل غير ذلك • (معجم المؤلفين  
١٩٧/٧ ) (الاعلام ١٤٨/٥ ) (هدية المارفين ١/٦٩٢ ) (ايضاح المكشون  
٢٢٢/١ ) •

(١) من شروط صحة الاعتصار في الهبة عند المالكية :-

(ان لاتفوت من عند الموهوب له ) بوجه من وجوه المفوتات كالبيع  
او الغصب او الزيادة او النقصان ، فان حصل شيء من ذلك فلا  
اعتصار لواهبها والتغير في الهبة على وجهين (اما ان يكون نفس  
قيمتها اوفى ذاتها) -

\* فاذا تغيرت في قيمتها بتغير الاسواق لم يمنع ذلك الاعتصار •  
بهذا قال مطرف وابن الماجشون واصبح ، وادعى ابن رشد  
عدم الاختلاف فيه •

وجه ذلك - ان الهبة على حالها ، وزيادة القيمة ونقصها  
لاتعلق له بها • ولاتأثير له في صفتها فلم يمنع الاعتصار ، كقلها  
من موضع الى آخر • واذا تغيرت في ذاتها ففيه ثلاثة اقوال :-  
القول الاول :- يمنع اعتصارها لان تغير حالة ذمة المعطى  
يقطع الاعتصار فبان يمنعه تغير الهبة في نفسها وليس  
واخرى •

وهذا قال اصبح وابن القاسم ومالك (وهو ظاهر المذهب )

القول الثاني :- زيادتها في عينها او نقصها لا يمنع اعتصارها  
قياسا على القيمة ، وهذا قال مطرف وابن الماجشون •

القول الثالث :- زيادتها في عينها تمنع الاعتصار بخلاف النقصان  
فلا يمنع وهذا قال اللخمي (المنتقى ١١٨/٦ ) (الخطاب ٦٤/٦ )  
(الخرشي ١١٤/٧ ) (جواهر الاكلیل ٢/٢١٥ ) (حاشية الرهوني  
٢٣٢/٧ )

ومن شرط صحة الاعتصاران لا يكون الولد قد تزوج سواء كان ذكراً أو أنثى (١) وكذلك يمتنع الاعتصار، أنا أدان الولد لاجل الهبة (٢)

- (١) قوله ( أن لا يكون الولد قد تزوج .. الخ ) أى عقد لاجل الهبة .  
سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فان عقد النكاح مفوت للاعتصار ولو لم يدخل بها . والسبب لان النكاح قد يقصد فيه المال . فقد تزوج المرأة الولد لغناه وللمال الذى اعطاه أبوه . وقد يتزوج الرجل البنت لما لها ولما اعطاها أبوها ولذلك روى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم إنه قال ( تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فانظر بذات الدين تربت يداك ) (صحيح البخارى ٩/٧) (صحيح مسلم ٤/ ١٧٥) فاذا كان المال من أغراض النكاح وكان أحد الزوجين قد تزوج الآخر من أجل عناية أبيه فليس للأب ان يحتصر تلك الهبة .  
وروى عبد الملك بن حبيب عن ابن دينار ان نكاح الولد الذكور بعد الهبة لا يمنع الاعتصار لان الولد الذكر دخل فى ما المخرج منه بيده ، ودخلت الابنة فيما المخرج منه بيد غيرها .  
ووجه قوله ، ان حق الزوجة قد تعلق بمال الزوج كما تعلق حق الزوج بمال الزوجة ، بل تعلق حق الزوجة بمال الزوج اقوى لما فيه من المداينة .  
ولما يجب لها من النفقة والكسوة والسكن فى ماله : فان كان نكاح الابنة يقطع الاعتصار فلا أن يقطعه نكاح الذكور اولى .  
(الخرشى ١١٥/٧) (جواهر الاكلیل ٢/ ٢١٥) (المنتقى ٦/ ١١٨)  
(٢) من شروط صحة الاعتصاران لا يكون الولد قد تداين لاجل الهبة سواء كان ذكراً أو أنثى . لان ذمته قد تعلقت بها حقوق الناس . فيمنع ذلك الاعتصار .

واحترز بقوله ( لاجلها ) مما اذا تداين لا لاجل الهبة (١) فان ذلك لا يمنع ،  
وفى البيان (٢) قول نسبه لعبد الملك (٣) ان التداين مطلقا يمنع الاعتصار  
وان لم يكن لاجل الهبة .....  
.....

- 
- (١) قوله ( لا لاجل الهبة ) بان كان غنيا او كانت الهبة قليلة فى نفسها  
فحينئذ لا يمنع اعتصارها ( الخرشى ١١٥ / ٢ )  
(٢) كتاب ( البيان والتحصيل لما فى المستخرجة من التوجيه والتعليل )  
للإمام محمد بن رشد ، مخطوط ، يقع فى عشرين مجلدا انظر  
(معجم المؤلفين ٢٢٨ / ٨ ) .  
(٣) عبد الملك بن حبيب بن سليمان فقيه الاندلس فى عصره ولد سنة ثمانين  
ومائه ، وتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين (تهذيب التهذيب ٣٩٠ / ٦ )  
(التذكرة ٥٣٧ / ٢ ) (الشذرات ٩٠ / ٢ ) (النجوم ٢٩٣ / ٢ ) (الاعلام  
٣٠٢ / ٤ ) (لسان الميزان ٥٩ / ٤ ) (ميزان الاعتدال ٦٥٢ / ٢ ) -  
(مرآة الجنات ١٢٢ / ٢ ) .  
مسألة ( لو كان الابن مديناً فوهبه الاب فهل يحق له الاعتصار )  
فى المسألة قولان :-  
قال ابن الماجشون - الاب اذا وهب ابنه المريض او المديان  
او ابنته المتزوجة فلا يحق له الاعتصار كما لو تقدمت العطية على  
هذه الحوادث .  
وحجته - ان ما منع الاعتصار اذا حدث بعد الهبة يمنعها اذا كان  
موجودا وقت الهبة كاليتيم .  
وقال اصبح - اذا كانت الحال واحدة كالحال يوم الهبة فله  
الاعتصار . وحجته - ان دينه لم يتعلق به من اجل الهبة فلا يمنع  
اعتصارها ، وانما يمنع الاعتصار دين بسبب الهبة (المنتقى ١١٧ / ٦ )

وإذا وطئ الولد الأمة فإت الاعتصار وإن لم تكن بكرا ولم تحمل ، قاله مالك وابن القاسم وأشهب وابن وهب <sup>(١)</sup> ومصدق الابن في دعواه الوطئ <sup>(٢)</sup>

(١) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القهري فقيه مالكي ولد سنة خمس وعشرين ومائة ، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة ( وفيات الأعيان ٣/٣٦ ) ( التذكرة ١/٣٠٤ ) ( امرأة الجنان ١/٤٥٨ ) ( الشذرات ١/٣٤٧ ) ( النجوم ٢/١٥٥ ) ( البداية ١٠/٢٤٠ ) ( ميزان الاعتدال ٦/٥٢١ ) ( التهذيب ٦/٧١ ) .

(٢) مسألة (إذا وهب الأب إلى ابنه جارية فوطئها الابن فهل يحق للأب أن يمتصرها ) في ذلك ثلاثة أقوال —  
١ — ذهب مالك وابن القاسم وابن وهب وأشهب .  
إلى أن الوطئ يفوت الاعتصار وإن كانت ثيباً ولم تحمل ، وقبل قول الابن في دعواه الوطئ .

حجتهم : — أن الابن بعد وطئه لها قد حرمها عليه ، وتغيير حالها بذلك كحوالة عيبتها وحوالة عيبتها تمنع من الاعتصار فكذلك هذا .

٢ — ذهب ابن الماجشون والمخزومي ومطرف والمغيرة .  
إلى أن الوطئ لا يفوت الاعتصار ، ويوقف حتى تسفرا ، فإن برى رخصها ثم الاعتصار ، وإن ظهر بها حمل امتنع الاعتصار حجتهم — أن وطئ المصطلي لا يوجب الانتزاع كوطئ المبد إذا أعطاه إياه سيده .

٣ — قال الزرقاني والد سقيا . الأمة الموهوبة إما أن تكون ثيباً أو كراً —

وكذا يمتنع الاعتصار ، اذا مرض الولد لتعلق حق ورثته بالهبة ، وكذا اذا مرض الواهب ، وهو الاب أو الام لان اعتصارها حيثئذ انما هو للورثه لا لانفسهما ، وهذا هو المشهور فى الفرعين (١) .....

— والابن الموهوب له اما ان يكون بالفا او غير بالغ .  
أ — فان كانت الامة ثيبا .

— يفوت اعتصارها اذا وطئها الولد وكان بالفا ،  
ويصدق الولد فى دعواه الوطئ لتلك الجارية  
الموهوبة اذا علمت الغلوة بينهما .  
— ولا يفوت اعتصارها اذا وطئها الولد ولم يكن بالفاء  
ولو مراققا على الاصح .

ب — وان كانت بكرا ووطئها الولد سواء كان بالفا او غير  
بالغ يفوت اعتصارها بافتضاضه ، لنقصها ان كانت عليه  
وزيادتها ان كانت وخشا .

(المنتقى ٦/ ١٩٩) (الرهونى ٧/ ٢٣٣) (الخطاب

٦٤/ ٦) (الزرقانى ٧/ ١٠٦) (الدسوقي ٤/ ١٠٠)

(١) (من شروط صحة الاعتصار أيضا عند المالكية) ان لا يمرض احد هما  
فاذا مرض الموهوب له مرضا مخوفا فان الاعتصار لتعلق حق الورثه  
بالهبة ، واذا مرض الواهب فان الاعتصار ايضا ، لانه صار لغيره  
وهو وارث ، وقد يكون اجنبيا من الابن (كالزوجة تكون اجنبية  
من ابن زوجها) ولا تهاجمه بانه انما يعتصرها لورثته .

وهذا هو المشهور من المذهب وه قال مالك وابن القاسم .  
والى هذا أشار بقوله (وهذا هو المشهور فى الفرعين) .

وروى عن آسهب — ان الاب له حق الاعتصار وان مرض دون العكس  
(ميارة الفاسى ٢/ ١٥٩) (الزرقانى ٧/ ١٠٦) (جواهر الاكلیل ٢/ ٢١٥)



(١) (الا أن يهب على هذه الاحوال) (١) قال اصيغ واذا وهب أحدا لابن متزوج  
أو مديان أو مريض فله ان يعتصر في تلك الحال .....  
.....

(١) قوله (الا أن يهب على هذه الاحوال) يعنى اذا وهب أحدا لابن  
لولده هبة وهو على حال من هذه الاحوال المانعة للاعتصار بأن  
كان متزوجا أو مديان أو مريضا فله حق الاعتصار منه ، لان وجود  
هذه الاحوال وقت الهبة لا يكون مانعا من الاعتصار .  
قال ابن الحاجب : لو وهب على هذه الاحوال ففي اعتصاره  
قولان . ابن عبد السلام الاقرب صحة الاعتصار (الخطاب ٦٥/٦)  
(الغرضى ١١٥/٧) (الدسوقي ١٠٠/٤) (الزرقاني ١٠٦/٧)

مسألة (اذا زال المرض أو النكاح أو التداين فهل يعود حكما للاعتصار)  
— اتفقوا على ان النكاح والمدائنة اذا زالا فانه يمنع الاعتصار، وهذا  
بخلاف المرض، والفرق بين المرض وبين النكاح والمدائنة ، ان —  
المرض أمر لم يعامله الناس عليه بل هو من عند الله ، فاذا زال عاد  
الاعتصار بخلاف النكاح والمدائنة فانه امر عامله الناس عليه فاذا  
زالا فانه لا يعود الاعتصار ولم يحك اللحن فيه خلافا .  
— واختلفوا في المرض اذا زال هل يعود الاعتصار ام لا ؟  
أ — ابن القاسم وابن الماجشون والمغيره واشهب واللحن وابن  
دينار قالوا يعود الاعتصار بخلاف النكاح والمدائنة .  
حجتهم : — ان المنع انما كان لان الظاهر انه مرض الموت ، فاذا صح  
تبين انهم اخطوا وانه مرض لا يموت منه ، ولو اعتصر في ذلك المرض صح منه

وَكُرْهُ تَمْلِكُ صَدَقَةَ بَغِيرِ مِيرَاثٍ (١) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرِ بْنِ الْفَرَسِ  
الَّذِي تَصَدَّقَ بِهِ ( لَا تَبْتَعَهُ وَلَوْ بِدِرْهَمٍ ) (٢) قَالَ اللَّخْمِيُّ • وَشَهْرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ

— كَانَ الْاِعْتِصَارُ صَحِيحًا ، لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ فِي حَكْمِ الصَّحِيحِ  
ب — أَصْبَحَ وَسَحْنُونَ قَالَا لَا يَعُودُ الْاِعْتِصَارُ • وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ فِي  
الْوَاضِحَةِ • وَحُجَّتُهُمْ : — أَنَّ الْاِعْتِصَارَ إِذَا زَالَ بِسَبَبٍ لَمْ يَعُدْ  
بِزَوَالِهِ كَالنِّكَاحِ وَالِدَيْنِ قَالَ الشَّيْخُ مِيَارُهُ — وَالظَّاهِرُ  
أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا جَارٍ عَلَى قَاعِدَةِ الْعِلَّةِ إِذَا زَالَتْ هَلْ يَسْزُولُ  
الْحُكْمُ بِزَوَالِهَا أَمْ لَا ؟ ( الْمُنْتَقَى ١١٨/٦ )

(مياره الفاس ١٥٩/٢) (الخرشي ١١٥/٧) (الخطاب ٦٥/٦)  
(١) قَوْلُهُ ( وَكُرْهُ تَمْلِكُ ٠٠ الْخ ) يَعْنِي أَنَّ يَكْرَهُ عَوْدَ الصَّدَقَةِ إِلَى مَالِكَ  
مَنْ تَصَدَّقَ بِهَا يُوْجِهُ مِنْ وَجْهِهِ التَّمْلِيكَ كَالْبَيْعِ وَالصَّدَقَةُ مِنْ حَوْلِ ذَلِكَ  
كَانَتْ وَاجِبَةً أَمْ لَا • مَنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَوْ مَنْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْهُ وَلَمْ  
تَعُدْ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرِ بْنِ الْفَرَسِ  
الَّذِي تَصَدَّقَ بِهِ ( لَا تَبْتَعَهُ وَلَوْ أَعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي  
صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَيُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ  
الْعَرِيَّةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَمْلِكُهَا وَكَذَا الْعَمْرِيُّ  
وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ التَّصَدُّقُ بِالْمَاءِ عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيَجُوزُ لِمَنْ  
أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْفُقَرَاءَ فَقَطْ بَلْ هُمْ وَالْأَغْنِيَاءُ ، وَنَقَلَ  
لَهُنَّ عَرَفَةَ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ — أَنَّهُ يَسْتَثْنَى غَلَّةَ الْمُتَصَدَّقِ بِهِيَ  
دُونَ الذَّاتِ فَلَهُ شَرْوُهَا • (الزرقاني ١٠٦/٧) (بلفة السالك  
٣١٨/٢) (الخرشي ١١٥/٧) (المدونة ١١٤/٦) (جواهر  
الأكلیل ٢١٥/٢) •

(٢) حَدِيثُ ( حَمَلَتْ عَلَى فَرَسٍ حَقِيقٍ ٠٠ الْخ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَسُوفَ يَأْتِي  
ذِكْرُهُ أَنْظَرَ (صحيح البخاري ٢١٥/٣ ، ٧١/٤) (صحيح مسلم ٦٣/٥)

النهي محمول على النذب ، وحمله الداودي (١) على التحريم ، وظاهر  
المدونة (٢) الكراهية (٣) .....

- (١) في النسختين (أ ، م) (الداودي)  
(الداودي) أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي من أئمة المالكية  
كان فقيها فاضلا سكن طرابلس ثم انتقل الى تلمسان ومق فيهما  
الى أن توفي سنة اثنين وأربعمائه من مؤلفاته الواعى فى الفقه ،  
وكتاب الاموال ، وكتاب البيان ، وشيخ الموطأ (معجم المؤلفين  
١٩٤/٢) (ترتيب المدارك ٦٢٣/٤)  
(٢) ائمة المدونة (٣٣٩/١)  
(٣) اختلف علماء المالكية هل النهى فى حديث (لا يبتعه ولو بدرهم )  
محمول على النذب او على التحريم او على الكراهية . على ثلاثة  
اقوال .  
١- المشهور فى المذهب أن النهى فى ذلك محمول على النذب  
قال مالك لا ينبغى ان يشتريها .  
٢- اللخمي وابن عبد السلام وعبد الوهاب حملوه على كراهة التنزيه  
حجتهم : أن المتصدق عليه قد يستحق من المتصدق فيحط  
من الثمن فيكون ذلك رجوعا فى القدر الذى حط .  
٣- الباجي والداودي وعز الدين حملوه على التحريم وارتضاه  
ابن عرفة حجتهم : - قوله صلى الله عليه وسلم ( المائد  
فى بته كالمائد فى قيئه ) فعود الرجل فى قيئه اى أكله  
اياهم حرام فكذا المشبه .  
قال الشيخ الرهونى - هذا غير سديد لان القى ليس بحرام الا  
ان يكون قد أشبه احد اوصاف المذره ، وانما هو مستقذر فيتنزه  
عنه ، والمقصود من الحديث انما هو

التفسير

ولا يركب المتصدق الدابة التي تصدق بها ولا يأكل شيئاً من ثمنها (١)

— قال الأحمي — النهي في الحديث محمول على الكراهة لان المثل ضرب بما ليس بحرام • ولكن ابن عرفة شنع عليه وقال ان القصد من التشبيه الذم وزيادة النفي وهو يدل على الحرمة •  
ومنا على ما تقدم —

من حمل النهي على الكراهة لم يفسخه ان نزل  
ومن حمل النهي على التحريم ففيه قولان  
ذهب بعضهم ومنهم الباجي الى عدم فسخه  
وذهب البعض الآخر ومنهم ابو اسحاق الى فسخه واللاعلم  
(حاشية الرهوني ٢٣٦/٧) (شرح الحطاب ٦٥/٦) (حاشية  
الدسوقي ١٠٠/٤) (بلغة السالك ٣١٨/٢) (المنتقى ١٨١/٢)  
(١) ويلحق بالركوب والاكل ما لى الاستعمال كالشرب من لبنها والانتفاع  
بصوفها ونحو ذلك •

— والنهي في حق الاجنبى على سبيل الكراهة • وفي المدونة  
على سبيل التحريم

— أما النهي في حق الولد —

— فان كان صغيرا او سفيها فان يكره مطلقا رضى أو لم يرض

— وان كان كبيرا (بالفا راشدا) ففيه قولان

أ — الاول يكره مطلقا رضى أم لا •

ب — الثانى محل الكراهة اذا لم يحصل منه الرضا • فاذا  
حصل فلا كراهة •

(الغرضي ١١٦/٧) (جواهر الاكليل ٢١٥/٢) (حاشية الدسوقي

١٠١/٤) (شرح الزرقاني ١٠٧/٧) •

وفي كتاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام قال (١)  
ومن ادعى على أحد من الناس هبة لله تعالى أو صدقة أو عطية  
أو نحلة أو عارية إلى أجل أو سكنى أو عمري أو حبسا أو اخدام عبدا  
أو وصية وكل ذلك بيد المدعى عليه • وعجز المدعى عن اثبات البنية  
على دعواه فلا يمين على المدعى عليه ( إذا انكر حتى وإن كانا  
أخوين أو خليطين بأي خلطة كانت ، وإن كانت هذه الاشياء  
بيد المدعى بما ذكرناه وقام صاحبها يدعى (٢) أخذها فادعى  
عليه المدعى بما ذكرناه وانكر المدعى عليه (٣) ذلك حلف وأخذ  
مناعه استحساناً • والقياس أنه أولى بمناعه باليمين (٤) •

- 
- (١) انظر كتاب (فتح المولى المالك ١/٢٢٤)  
(٢) في كتاب (فتح المولى المالك) قال (صاحبها يريد)  
(٣) في النسختين (أ ، ب) من قوله (إذا انكر • الخ) ساقط  
(٤) هذه المسألة ذكرها الإمام الحطاب نقلا عن ابن الرعي  
في كتاب الدعوى والانكار •  
( ولقد كرر بعض اقوال علماء المالكية في المسألة )  
قال ابن عرفة والجلاب — في ايجاب دعوى هبة معين  
يمين الواهب • •  
ونقل الباجي عن ظاهر المذهب — أن دعوى المدين هبة  
رب الدين دينه توجب يمينه اتفاقا •  
قال ابن عرفة — وكذا هبة ما بيده من معين • وهذا  
ما صرح به ابن الرعي •  
قال الامام مالك —  
في رجل تصدق على رجل بنخل وهي شجرة فادعى المتصدق عليه  
الشجرة وقال المتصدق انما تصدقت بالاصل دون الشجرة فأراد أن يحلف على —

وقال فيه (١) قال يحيى بن وهب (٢) سمعت مالكا يقول وهو السدي  
 اخذ به (أن الصدقة اذا تان اصلها على وجه الصلة وطلب البر والمكافأة  
 وما أشبه ذلك من الوجوه المعروفة بين الناس في احتسابهم أو حسن معاشرتهم  
 فان صاحبها لا يرجع فيها ، وان خاصه المتصدق بها عليه قضى له عليه  
 بها ) قال ( وأما كل صدقة تكون في يمين الخالف أو لفظ منازع أو جواب  
 يكذب صاحبها فهي باطلة لا يقضى بها (٣) للتصدق بها عليه في بعض  
 هذه الوجوه وما أشبهها .....

— ذلك ، قال مالك القول قوله واليمين عليه ، فان أبى أن يحلف  
 حلف المدعى وكانت له دعواه ، فان أبى أن يحلف لم يكن له شيء  
 ورد الى ربه ، ولكن قوله هذا مخالف لما جاء في المدونة حيث قال—  
 ومن تصدق على رجل بحائطه وفيه ثمرة ، فزعم انه لم يتصدق بشئنا  
 فان كانت الثمرة يوم الصدقة له توبر فهي للمعطى وان كانت مأبورة  
 فهي للمعطى ويقبل قوله ولا يمين عليه وكذا الهبة .  
 قال الحطاب — وتفصيل الرعيني وابن عرفة ظاهر فليمتد والله اعلم  
 (المدونة ١١٥/٦) (الرهوني ٣٣٢/٧) (فتح الملى المالك  
 ٢٢٤/٠)

(١) انظر كتاب (فتح الملى المالك ٢٨٩/١)

(٢) الامام يحيى بن عبد الحميد بن محفل بن وهب بن منيه من تلاميذ  
 الامام مالك كان فقيها فريضا ، ذكره ابن حبان في الثقات ، روى  
 عن ابيه ، له ثلاثة اولاد عبد الله وعبد الرحمن وايوب (لسان  
 الميزان ٢٦٨/٦) . (ترتيب المدارك ٢٧٧/١) (ميزان الاعتدال  
 ٣٩٤/٤) (تقريب التهذيب ٥٣١/٢) .  
 (٣) في النسغة (م) (لا يقتضى بها )

الا أن المتصدق بها يوعظ ويؤثم ، فان تطوع بامضاءها كـان ذلك (١) الذي يستحب ، وان شح لم يحكم عليه فيها بشئ (٢)

- 
- (١) في النسخة (م) (لك)  
 (٢) (توضيح المسألة) الصدقة والهبة اما ان تكون لمعين أو لغير معين وأما — ان تكون على وجه اليمين أو بغير يمين •  
 — فما كان من الصدقة أو الهبة (بغير يمين) فان صاحبها يجبر على اخراجها اذا كانت لمعين باتفاق •  
 وان كانت لغير معين ففيها قولان •  
 أ — قال ابن القاسم يجبر على اخراجها لان هذه صدقة على وجه البر فوجب ان يقضى عليه باخراجها كالأجاس •  
 ب — وقال اشهب لا يجبر على اخراجها لانه اذا كان غير معين لم يستحق احد المطالبة بها فيقضى له •  
 قال الامام مالك — ما كان من الصدقة على غير اليمين ، وإنما يتله لانه فليخرجها السلطان ان كان لرجل بعينه أو للمساكين •  
 — وأما ما كان من الصدقة أو الهبة على وجه اليمين ، فان صاحبها لا يجبر على اخراجها سواء كانت لمعين أو لغير معين ، وهذا هو المشهور من المذهب ، وقد ادعى الامام الباقر الاتفاق على ذلك •  
 قال الامام مالك — ما كان من الصدقة على وجه اليمين للمساكين أو لرجل بعينه فلا يجبره السلطان على ان يخرجها •  
 ووجه ذلك — ان الحالف انما قصد الامتناع مما حلف ان لا يفعله —

قال (١) وعلى جواز الجعل في إقتضاء الدين يبرز منه - قال ابن عرفة (٢) لوقال اقتضى لي مائة من فلان ولك نصفها ، وما

لا إلى اخراج الصدقة ، والأعمال بالنيات لكنه إذا فعله الذي حلف بالصدقة أن لا يفعله فقد اختار اخراج الصدقة على ترك الفمصل فلذلك قال يعطى موعده ، وإنما كان لا يقضى عليه بالصدقة وإن كان اثماً في الامتناع من اخراجها لأنه لا أجر له في الحكم عليه وهو كاره فيذهب ملكه في غير منفعة تصير إليه ، ولهذا المصنف لا يحكم على من نذر نذراً لتغير معين بالوفاء به - مثال ذلك - من قال لامرأته كل جارية اقترى بها عليك فهي صدقة عليك ، وإن وطأ نساً جاريتي هذه فهي صدقة عليك فتسرى فانه لا شيء عليه -

وخالف في هذا ابن نافع وابن دينار - حيث قال لا يجبر صاحبها على اخراجها ، فمن شرط لامرأته أن تسرى عليها فالسرية صدقة عليها فان الصدقة بالشرط تلزمه وإن اعتقها بعد أن اتخذها لم ينفذ عقده ، وكذا من باع سلعة من رجل وقال إن خاصمتك فهي صدقة عليك فخاصمه فيها فان الصدقة تلزمه .

(المدونة ٩٠/٦) (فتح المولى المالك ٢٥٩/١) (المنتقى ١٠٨/٦) انظر كتاب (فتح المولى المالك ٢٨٨/١)

(١) الامام محمد بن محمد بن محمد بن عرفة امام تونس والعالمها ولد سنة ست عشرة وسبعمائة وتوفي سنة ثلاث وثمانمائة بتونس.

(البدر الداليع ٢٥٥/٢) (الضوء للامع ٢٤٠/٩) (الشذرات ٣٨/٧)

(مفتاح السعادة ١٢٣/١) (معجم المؤلفين ٢٨٥/١١) (الاعلام ٢٧٢/٧)



اقتضيت من شيء فلك نصفه جاز ولو لم يزد فما اقتضيت من شيء فلك نصفه ،  
ففي جوازه قولاً ابن القاسم وابن وهب ، ابن رشد <sup>(١)</sup> بناءً على  
حمله على الاجارة أو الجمل <sup>(٢)</sup> .

(١) شيخ المالكية ابو الوليد محمد بن احمد بن رشد ، ولد سنة خمسين  
واربعمائه وتوفي بقرطبة سنة عشرين وخمسائه ، ( شذرات الذهب  
٦٢/٤ ) ( تذكرة الحفاظ ١٢٧١/٤ ) ( مرآة الجنان ٢٢٥/٣ )  
( الاعلام ٢١٠/٦ ) ( هدية المارفين ٨٥/٢ ) ( معجم المؤلفين  
٢٢٨/٨ ) .

(٢) قال ابن القاسم : —  
كل ما جاز بيعه جاز الاستجار به وأن يجعل جملاً ، وما لم يجز بيعه  
لم يجز الاستجار به ولا جعله جملاً .  
قال ابن لبابة لم يختلف قول مالك في الرجل يكون له على الرجل  
مائة دينار فيقول ما اقتضيت من شيء من ديني فلك نصفه انه لا يجوز  
كالمجاعة على لقط الزيتون بالجزء منه .  
قال ابن رشد — المجاعة على لقط الزيتون لا يجوز لان اوله اهـون  
من اخره اما المجاعة على اقتضاء الدين بالجزء مما يقتضي فانه جائز  
اذ لا فرق بين اوله واخره في الصناء في اقتضائه .  
ومناء على ما تقدم — ففي المسألة قولان .  
الاول : — يجوز ذلك وهو قال ابن رشد وابن القاسم وابن وهب  
الثاني : — لا يجوز ذلك وهو قال مالك واشهب .  
( سنن الحارث ٤٥٢/٥ ) ( فتح المولى المالك ٢٨٨/١ )

(( الفصل الخامس ))

أحكام الهدية عند علماء الحنابلة

## مذهب السادة الحنابلة :-

قال في شرح الاقتاع (١) للشيخ السالمة منصور البهوتي رحمه الله (٢) وأنواع الهبة (صدقة وهدية ونحلة) وهى العطية ومعانيها مقاربه وظلها تطليق في الحياة بلا عوض • قاله في المغنى (٣) • (تجرى فيها احكامها) أى احكام كل واحدة من هذه المذكورات تجرى فى البقية • فان قصد باعطائه ثواب الاخرة فقط فصدقه • وان قصد باعطائه اكراما وتوددا ومكافأة • والواو بمعنى او كما فى المنتهى (٤) فهدية • والا بأن لم يقصد باعطائه شيئا مما ذكر فهبة وعطية ونحلة • وهى اى المذكورات من صدقة وهدية وعطية مستحبة اذا •

- (١) انظر كتاب (كشف القناع عن متن الاقتاع ٤ / ٢٩٩) مطبوع •
- (٢) الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي • ولد سنة ألف من الهجرة • كان شيخ الحنابلة بمصر فى عصره • توفى بمصر سنة احدى وخمسين والف •  
(خالصة الاثر ٤ / ٤٢٦) (هدية السارفين ٢ / ٤٧٦) (الاعلام ٨ / ٢٤٩) (معجم المؤلفين ١٣ / ٢٢) (ايضاح المكشون ٢ / ٣٥٣) •
- (٣) انظر كتاب (المغنى ٦ / ٤١) للشيخ عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامه ولد سنة احدى واربعين وخمسمائه • توفى سنة عشرين وستمائه بدمشق • له مصنفات كثيرة اشهرها المغنى شرح مختصر الخفرى • (شذرات الذهب ٥ / ٨٨) (البداية ١٣ / ٩٩) (مرآة الجنان ٤ / ٤٧) •
- (٤) انظر كتاب (شرح منتهى الارادات ٢ / ٥١٨) وكتاب (منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات) للشيخ محمد بن احمد الفتوحى المتوفى سنة اثنين وسبعسين وتسعمائه • (الاعلام ٦ / ٢٣٣) (معجم المؤلفين ٨ / ٢٧٦) (كشف الظنون ٢ / ١٨٥٣) •

قصد بها وجه الله تعالى كالهبة للعلماء والفقراء والصالحين ، وما قصد به صلة الرحم ، قال الحارثي <sup>(١)</sup> وجنس الهبة مندوب اليه لشو له معنى التوسعة على الخير ونفى الشح ، والفضل فيها يثبت بازا<sup>٢</sup> ما قصد به وجه الله تعالى كالهبة للعلماء والصلحاء ونحو ذلك ولا خير فيما <sup>(٢)</sup> قصد به رياء او سمعة <sup>(٣)</sup> .....

- (١) الامام مسعود بن احمد بن مسعود الحارثي فقيه حنبلي ولد سنة اثنتين وخمسين وستمائة وتوفي سنة احدى عشرة وسبعمائة .  
(الشذرات ٢٨/٨) (النجوم الزاهرة ٢٢١/٩) (البداية والنهاية ٦٤/١٤) (الدرر الكامنة ١١٦/٥) (تذكرة الحفاظ ١٤٩٥/٤) (هدية العارفين ٤٢٩/٢) .
- (٢) في النسخة (ب) (ق) ما )
- (٣) عرف علماء الحنابلة الهبة بقولهم :-  
(تمليك جائز التصرف مالا معلوما او مجهولا تمذ ر علمه موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض بما يعد هبة عرفاً )  
خرج بقوله (تمليك) العارضة ، قوله (جائز التصرف) هو الحر المكلف الرشيد . خرج بقوله (مالاً) الاختصاصات .  
خرج بقوله (معلوما) المجهول الذي لا يتمذ ر علمه فالتصح هبة كبيمه قوله (أو مجهولا تمذ ر علمه) كأن يخلط مال اثنين على وجه لا يتميز احدهما فوهب احدهما للآخر ملكه منه فيصح مع الجهالة للحاجة ، خرج بقوله (موجوداً) المعدوم كعبد في ذمته .  
خرج بقوله (مقدوراً على تسليمه) ما كان غير مقدور على تسليمه كالحمل خرج بقوله (غير واجب) الديون والنفقات ونحوها فلا تسمى نفقة -

قال الشيخ (١) والصدقة افضل من الهبة لما ورد فيها مما لا يحصر (٢)  
الا أن يكون في الهبة معنى تكون الهبة به افضل من الصدقة ، مثل  
الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم حبة له (٣) ومثل الاهداء لقريب  
يصل به رحمه ، او الاهداء لآخ له في الله فهذا قد يكون افضل ممن  
الصدقة انتهى (٤) .....

#### — الزوجة والقريب ونحوهما هبة لوجوهها

- خرج بقوله ( في الحياة ) الرصية وهو متعلق بتملكه ،  
خرج بقوله ( بلا عوض ) عقود المعاوضة كالبيع ،  
قوله ( بما يعد هبة ) من قول أو فعل كإرسال هدية ودفع دراهم  
للفقير قوله ( عرفا ) كالمعاطاة ( نيل المآرب ٢ / ٢٠ ) ( كشف القناع  
٤ / ٢٩٨ ) ( الزوائد ٥٧٧ ) ( مطالب أولى النهى ٤ / ٣٧٧ ) ( شرح  
منتهى الإرادات ٢ / ٥١٨ )
- (١) شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم ابن تيمية الدمشقي كان داعية  
إصلاح في الدين ، توفي سنة ثمان وعشرين وسبع مائة ( البدايعة  
١٤ / ١٣٥ ) ( النجوم ٩ / ٢٧١ ) ( الدرر ١ / ١٥٤ ) ( الشذرات  
٦ / ٨٠ ) ( البدر الطالع ١ / ٦٣ ) ( تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٦ )  
(مرآة الجنان ٤ / ٢٧٧) .
- (٢) في النسخة (ب) (مما لا يحصر)
- (٣) في النسخة (ب) (له) ساقطه .
- (٤) قال الشيخ تقي الدين : تختص الهدية بالمنقولات كالنقديين  
والجواهر والاسلحة والامثلة والحيوانات . قال الحارثي . . انما  
اختصت بالمنقولات لانها تحمل اليه ، وعلى هذا فلا تصح هدية  
العقارات لانه لا يقال اهدى دارا او ضيعة أو بيتاناً ( مطالب  
أولى النهى ٤ / ٣٧٨ )

ولا تقتضى الهبة عوضا ولو مع عرف ، كأن يعطيه — أى يعطى الادنى  
أعلى منه — ليعاوضه <sup>(١)</sup> أو يقض له حاجته ولم يصرح له بذلك ، لأن مدلول  
اللفظ انتفاء العوض والقرينة لاتساويه فلا يصح اعمالها <sup>(٢)</sup> ولهذا لم  
تلقه بالشرط <sup>(٣)</sup> .....

- (١) فى النسختين ( م هـ ب ) ( ليعاونه )  
(٢) الذى عليه الاصحاب ان الهبة اذا صدرت من شخص لآخر مع الاطلاق  
بأن لم يشترط شيئا فانها لا تقتضى عوضا ولو مع العرف سواء كانت  
الهدية لشخص مثله أو دونه أو أعلى منه لانها عطية على وجه التبرع  
ولو كان المهدى إنما أعطاه الهدية ظنا منه ان المهدى اليه  
يقض له حاجة ولم يصرح له بذلك لان مدلول اللفظ انتفاء العوض  
والقرينة لاتساويه فلا يصح اعمالها •  
وهذا هو المذهب مطلقا — وذهب بعضهم الى ان الهبة تقتضى عوضا  
وقال البعض الاخر • الهبة تقتضى عوضا مع العرف ، فلو اعطاه ليعاوضه  
أو يقض له حاجة فلم يفى فبالشرط ، واختاره الشيخ تقي الدين —  
(المقنع ٢/٢٣١) (الانصاف ٧/١١٦) (شرح منتهى الارادات  
٢/١٩٥) (مطالب اولى النهى ٤/٣٨٢) —  
(٣) اذا اشترط الواهب فى هبته عوضا معلوما فالشرط صحيح فى المذهب  
ومصير حكمها حكم البيع لانه تمليك بموض معلوم يثبت فيها غيـار  
المجلس والشفعة والرد بالمعيب ونحوه •  
قال القاضى — اذا شرط الواهب فى هبته عوضا معلوما فلا تكون الهبة  
بيما لان الهبة تارة تكون تبرعا وتارة تكون بموض وكذلك المتق فلا

وتلزم الهبة بقبضها باذن الواهب ( ولا تلزم قبله أى قبل القبض  
 باذن الواهب ) (١) ولو كانت الهبة فى غير مكمل (٢) ونحوه (٣) •

— يخرجان من موضوعهما — وقيل لاتصح الهبة بشرط العرض  
 مطلقا •  
 = وإذا اشترط الواهب فى هبته عوضا مجهولا فالشرط غير  
 صحيح وهذا هو المذهب وعليه الاكثر من الاصحاب لانه  
 عوض مجهول فى معاوضة فلم تصح الهبة فحكمها حكم  
 البيع الفاسد •

وذهب بعضهم الى صحة الشرط اذا ارضاه فان لم يرض  
 فله الرجوع فيها فيردها بزيادة ونقص ( مطالب اولى  
 النهى ٣٨٢/٤ ) (المقنع ٣٣١/٢) (الانصاف ١١٦/٢)  
 (كشاف القناع ٣٠٠/٤) (شرح منتهى الارادات ٥١٩/٢)  
 (١) فى النسخة (م) جملة (ولا تلزم قبله ٠٠٠ الخ) ساقطه  
 (٢) فى النسختين (م ، ب) (وكيل)  
 (٣) قوله (وتلزم الهبة بقبضها باذن الواهب ٠٠ الخ) •

\* اذا كانت الهبة فى مكمل او موزون فانها تلزم  
 بالقبض والى هذا ذهب اكثر اهل العلم ، فقد  
 اجمع الصحابة رضى الله عنهم منهم ابو بكر وعمر  
 وثمان وابن عباس وابن عمر على ذلك ولم يعصروا  
 لهم مخالف من الصحابة وقد روى مالك عن عائشة  
 رضى الله عنها (أن ابا بكر نحلها جُذًا اذَ عِشْرِينَ  
 وَسَقًا من ماله بالمألأمة فلما مَرَضَ قال يا بَنِيهِ كُنْتُ  
 نَحَلْتُكَ جُذًا اذَ عِشْرِينَ وَسَقًا ولو كُنْتُ جُذًا تَبِ او قَبَضْتَهُ  
 كان ذلك ، فانما هو اليوم مال وارث فاقتسموه  
 على كتاب الله تعالى ) •

\* واذا كانت الهبة فى غير مكمل وموزون فهل تلزم  
 بالقبض ؟

— روايتان للامام احمد رحمه الله • —

( الا ما كان فى يد متهب ) كوديعة وهاربة ونحوه كشركة فيلزم  
عقد الهبة فيه بمجرد عقد ، ولا يحتاج الى مضي مدة يتأتى قبضه فيها  
ولا الى اذن واهب فى القبض لان قبضة مستدام فأغنى عن الابتداء كما لو  
باعه سلعة بيده (١) .....

- الرواية الاولى — تلزم الهبة فيه بمجرد العقد وثبت الملك فى الموهوب  
قبل قبضه ، فقد روى عن على وابن مسعود انهما قالوا الهبة جائزة  
اذا كانت معلومة قبضتها ولم تقبض ، ولان الهبة احد نوعى التملك ،  
فكان منها ما يلزم قبل القبض ، ومنها ما لا يلزم قبل القبض كالبيع  
فان فيه ما لا يلزم قبل القبض وهو الصرف وبيع الربعات ، ومنها  
ما يلزم قبله وهو ما عدا هذا .
- الرواية الثانية — لا تلزم الهبة فى الجميع الا بالقبض وهو قول اكثر  
اهل العلم وهو المذهب مطلقا جزم به فى الوجيز واختاره القاضى  
قال المروزي اتفق ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم على ان —  
الهبة لا تجوز الا مقبوضه .
- وزهب ابن عقيل وغيره الى ان الهبة تلزم فى المتميز غير المكمل ونحوه  
بمجرد العقد ( المبنى ٤٤ / ٦ ) ( الانصاف ١٢٠ / ٧ )  
( كشف القناع ٣٠١ / ٤ ) ( الزوائد ٥٧٨ )
- (١) قوله ( الا ما كان فى يد متهب كوديعة وهاربة ..... الخ )  
فى هذه المسئلة عدة روايات .
- الرواية الاولى : — وعليها المذهب ان ما كان فى يد المتهب يلزم  
بالعقد كالوديعة ولو لم يمض زمن يتأتى قبضه فيه ، لان قبضة مستدام فأغنى



ولا يصح قبض الهبة الا باذن واهب ، لانه قبض غير مستحق عليه فلم يصح  
الا باذنه كاصل العقد وكالرهن ، والاذن لا يتوقف على اللفظ بل المناولة  
اذن والتخلية اذن لدلالة الحال ، وكذا الامر بأكل الطعام الموهوب ،<sup>(١)</sup>

عن الابتداء ، وصفة القبض هنا كقبض البيع قال في الرايتيــــــــــــن  
وهذا هو الاولى .

الرواية الثانية : — لابد من مضي مدة يتأتى فيها القبض .

وهذا القول اختاره القاضي والسامري وابو الخطاب .

الرواية الثالثة : — انه لا يصح القبض حتى يأذن فيه ايضا ويمضي  
زمن يتأتى قبضه فيه وهذا القول اختاره السامري والقاضي ايضا  
وعلى القول بان لابد من مضي مدة يتأتى قبضه فيها ، فان كان منقولا  
فيمضي مدة نقله فيها ، وان كان غير منقول فيمضي مدة التخلية ، وان  
كان مكليا او موزونا فيمضي مدة يمكن اكياله واتزانه فيها ، وان كان  
غائبا لم يصح قبوضا حتى يوافيه هو او وكيله ثم تمضي مدة يمكن  
قبضه فيها .

(المقنع ٣٣٣/٢) (المغني ٤٣/٢) (الانصاف ١٢٢/٧)

قوله (ولا يصح قبض الهبة الا باذن واهب . . الخ) (١)

قبض الهبة متوقف عند الحنابلة على اذن الواهب ، وهذا هو الذهب  
وعليه الاصحاب وقطعوا به ، والواهب بالخيار قبل القبض ان شاء  
اقبضها وامضاها وان شاء رجع فيها ومنعها ولا يصح قبضها الا باذنه  
فان قبضها الموهوب له بغير اذنه لم تتم الهبة ولم يصح القبض ، لانه  
قبض غير مستحق عليه فلا يصح الا باذنه كالبيع فيما لو اخذ المشتري —

ولو اتخذ الاب دعوة ختان <sup>(١)</sup> وحملت هدايا الى داره فهي له لانه  
الظاهر ، الا أن يوجد ما يقتضى الاختصاص بالمختون فيكون له وهذا  
كتاب الصبيان ونحوها مما يخص بهم ، وكذا لو وجد ما يقتضى اختصاص  
الام بشئ فيكون لها مثل كون المهدي من اقاربها او معارفها حملا على  
المصرف <sup>(٢)</sup> .....

المبيع من البائع قبل تسليم ثمنه ، والاذن لا يتوقف على اللفظ بل  
ان المناولة اذن وكذلك التولية بينهما اذن لدلالة الحال عليه .  
ولو اذن الواهب فى القبض ثم رجع عن الاذن او رجع فى الهبة  
صح رجوعه لان ذلك ليس بقبض ، ولا ينفع رجوعه ان رجع بعد القبض  
لان الهبة قد تمت .

وروى الحارثى عن القاضى انه يصح القبض بغير اذن الواهب .  
والقول الاول هو الصحيح الذى عليه المذهب

(الانصاف ١٢٢/٧) (المغنى ٤٢/٦) (مطالب اولى النهى ٣٨٦/٤)

(١) انظر كتاب (كشف القناع ٣٠٢/٤)

(٢) اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرفون دعوة الختان فقد  
روى ان عثمان بن ابي العاصى دعى الى دعوة ختان فأئس ان يجيب  
فقال ( انا كما لانأتى الختان على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا ندعى اليه ) رواه الامام (احمد فى مسنده ٢١٧/٤)  
اذا ثبت هذا فحكم الدعوة للختان وسائر الدعوات غير وليمة النكاح  
مستتبه لما فيها من اطماع النمام والاجابة اليها مستحبة غير واجبة  
وهذا قال الاثمة الاربعة وذهب المعنبرى الى اجابة كل دعوة

وخادم الفقراء الذى يطوف لهم فى الاسواق ما حصل له لا يختص به —  
لانه فى العرف انما يدفع اليه للشركة فيه ، وهو اما كوكيلهم او وكيل  
الدافعين فينتفى الاختصاص — وما يدفع من صدقة الى شيخ زاوية أو  
شيخ رباط ، الظاهر انه لا يختص به لانه فى العادة لا يدفع اليه  
اختصاصا به فهو كوكيل الفقراء او الدافعين كما تقدم ، وله التفضيل  
فى القسم بحسب الحاجة لان الصدقة يراد بها سد الحاجة مع انه لم  
يصدر اليه ما يقتضى الشبهة ، والظاهر تفويض الامر اليه فى ذلك  
وان كان الشئ يسيرا لم تجر العادة بتفريقه اختصاص هو به — لان  
الاعطاء صدر اليه ولا قرينة تصرف عنه ، ذكره الحارثى (١) ..

— لعموم الامر به ، فقد روى ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم  
انه قال ( اذا دعا احدكم اخاه فليجبه عرسا كان او غير عرس )  
رواه ( الامام مسلم ١٥٢ / ٤ ) ( وابوداود ٣٠٦ / ٢ ) ( والامام احمد  
١٤٦ / ٢ ) والصحيح ما ذهب اليه الجمهور ، أما الامر بالاجابة  
الى غير وليمة العرس فى حديث ابن عمر فهو محمول على الاستحباب  
بدليل انه لم يخص به دعوة ذات سبب دون غيرها ، واجابة كسل  
داع مستحبة لهذا الخبر ولان فيه جبر قلب الداعى وتحبيب قلبه ،  
وقد دعى الامام احمد الى عتان فأجاب وأكل ، اما الدعوة فى  
حق فاعلمها فليست لها فضيلة تختص بها لعدم ورود الشرع بها ،  
ولكن هى بمنزلة الدعوة لغير سبب حادث ، فاذا قصد فاعلمها  
شكر نعمة الله عليه واطعام اعوانه ومذل طعامه فله اجر ذلك ان  
شاء الله (المعنى ٢٨٦ / ٧) .

(١) انظر كتاب ( كشف القناع ٣٠٢ / ٤ ) .

ولو وهب انسان لفائب هبة وانفذها الواهب مع رسول (١) الموهوب له او مع وكيله ثم مات الواهب <sup>أو مات الموهوب</sup> قبل وصولها اليه لزم حكمها ، وكانت للموهوب له لان قبضهما اى قبض رسوله او وكيله قبضه فيكون الموت بمسد لزمها بالقبض فلا يوجز ، وان انفذها الواهب مع رسول نفسه ثم مات الواهب قبل وصولها الى الموهوب له او مات الموهوب له بطلت الهبة وكانت للواهب او ورثته لعدم القبض (٢) وكذا حكم هدية صدقة لانها نوحان من الهبة

(١) فى النسختين ( أ ، ب ) (الرسول)

(٢) لحديث ام كلثوم بنت ابي سلمة قالت لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ام سلمة قال لها ( انى قد اهديت الى النجاشى حلة واواقى مسك ولا أرى النجاشى الا قد مات ولا أرى هديتى الا مردودة على ، فان ردت فهى لك ، قالت فكان ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه اوقية من مسك واعطى ام سلمة بقية المسك والحلة ) رواه [ الامام احمد فى مسنده ٤٠٤/٦ ] والطبرانى ، (مجمع الزوائد ١٤٧/٤) ومتى بلغ الرسول موت الواهب فليس له حملها الى المهدى اليه الا أن يأذن له الوارث وتكون ابتداء هبة منه لبطالان الهبة بموت احد المتعاقدين قبل القبول ولان العقد لم يتم .

(كشاف القناع ٤/٣٠٣) (شرح منتهى الارادات ٢/٥٢٠)  
(مطالب اولى النهى ٤/٣٨٧) (المفنى ٦/٤٣)

ولا يجوز لواهب ولا يصح ان يرجع فى هبته (١) ولو صدقة او هدية  
ونحلة ونقوطة وحملولة فى عرس ونحوه ، لقوله عليه السلام ( المائـد  
فى هبته كالكلب يقى\* ثم يعود فى قيئه ) متفق عليه (٢) وفى رواية لاحمد  
قال قتاده (٣) ولا اعلم القى\* الا حراما (٤) وسواء عوض عنها أو لم  
يعوض لان الهبة المعلقة لا تقتضى الثواب ، الا الاب الاقرب (٥)

- (١) قوله ( ولا يصح ان يرجع فى هبته ) أى بعد قبض معتبر بأن يكون من  
جائز التصرف أو وكيله للزومها به ولأنها صارت كالقيمة فإنه لا يجوز  
للهاب الرجوع فى قيمة المصين الموهوبة ولو تلفت عنده .  
(مطالب أولى النهى ٤/ ٤٠٤) (كشف القناع ٤/ ٣١٣) (شرح  
المنتهى ٢/ ٥٢٥)
- (٢) انوار (صحيح البخارى ٢٠٧/٣) (صحيح مسلم ٦٥/٥)
- (٣) قتادة بن دعامة بن قتاده البصرى ، ولد سنة احدى وستين وثم  
سنة سبع عشرة ومائة كان اخفا اهل البصرة ، إما مافى العربية  
(التذكرة ١/ ١٢٢) (وفيات الاعيان ٤/ ٨٥) (ميزان الاعتدال ٣/ ٣٨٥)  
(تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥١) (الشذرات ١/ ١٥٣) (طبقات  
ابن سعد ٢/ ٢٢٩) .
- (٤) انار هذه الرواية فى (مسند احمد ١/ ٢٩١) (وسنن ابى داود  
٢/ ٢٦١) .
- (٥) للإمام احمد بن حنبل رحمه الله فى رجوع الاب فى هبته روايتان  
الرواية الاولى - لأب ان يرجع فيما وهب لولده سواء قصد برجوعه  
التسمية بين الاولاد ام لا وهذا هو المذهب وعليه الاصحاب لقوله  
صلى الله عليه وسلم (ليس لاحد ان يعطى عطية ويرجع فيها الا الوالد  
فيما يعطى ولده) رواه الترمذى وحسنه .  
الرواية الثانية - ليس لأب الرجوع فيها لأنها هبة يحصل بها الاجر -

ولو أسقط الأب حقه من الرجوع فله الرجوع (١) .....

- من الله تعالى فلم يجز الرجوع فيها كصدقة التطوع •  
وهناك قول ثالث - لأب أن يرجع في هبته إلا أن يتعلق به  
حق أو رغبة نحو أن يتزوج الولد أو يفلس وكذا لو فعل الولد ما يمنع  
التصرف مؤبدا أو مؤقتا وهذا القول اختاره ابن عبدوس وابن عقيل  
والحارثي وابن البنا والشيخ تقي الدين •  
وفي رجوع الأم فيما وهبت ولدها قولان =
- ١- المنصوص عن الإمام أحمد أنه ليس لها الرجوع - قال الأثرم  
قلت لأبي عبد الله الرجوع للمرأة فيما أعطته ولدها كالرجل؟  
قال ليس هي عندي في هذا كالرجل لأن لأب أن يأخذ من  
مال ولده ولأم لا تأخذ منه •
- ٢- ذهب القاض يعقوب والحارثي والخزقي إلى أنها كالأب  
فلها حق الرجوع ، لأنها داخلة في قوله صلى الله عليه  
وسلم ( إلا الوالد فيما يعطى ولده ) ولأنها لما سوت الأب في  
تحريم تفضيل بعض ولدها ينبغي أن تساويه في التمكن من  
الرجوع فيما فضله به تخلصا لها من الأثم ، وإزالة للتفضيل  
المحرم كالأب ( الانصاف ١٤٥ / ٢ ) ( مطالب أولى النهى  
٤٠٥ / ٤ ) ( كشف القناع ٣١٣ / ٤ ) ( المقنع ٣٤١ / ٢ ) -  
( المفنى ٥٥ / ٦ ) ( شرح منتهى الإرادات ٥٢٥ / ٢ ) •

(١) لو أسقط الأب حقه من الرجوع ففي سقوطه احتمالان  
الأول - لا يسقط حقه من الرجوع ، لأن حقه ثبت له بالشرع فلم  
يسقط باسقاطه كما لو أسقط الولي حقه من ولاية النكاح -

ويشترط الرجوع الاب شروط ثلاثة (١)  
أحدهما ان تكون الهبة عيناً ( باقية في ملك الابن ) (٢) ...

وهذا قال ابن نصر الله في حواشي الفروع وكذا صاحب الاقناع  
الثاني - يسقط حقه من الرجوع لانه مجرد حقه وقد اسقطه  
وهذا بخلاف ولاية النكاح فانها حق عليه لله تعالى وللمرأة  
بدليل ائمه بالعضل بخلاف الرجوع فانه حق للاب وهذا الوجه .  
( الانصاف ١٤٨ / ٧ ) ( كشاف القناع ٣١٣ / ٤ ) ( مطالب اولى النهي  
٥٢٦ / ٤ ) .

(١) انظر ( كشاف القناع ٣١٣ / ٤ )

(٢) جملة ( باقية في ملك الابن ) ساقطه من النسختين ( م ، ب )  
= اذا خرجت العين الموهبة عن ملك الابن ببيع او هبة او وقف  
ونحو ذلك لم يكن للاب حق الرجوع فيها لانه ابطال لملك غير  
الولد ، ولا رجوع للاب في دينه على الولد بعد الابراء منه  
لانه اسقاط لاتملك ، ولا رجوع للاب في منفعة قد اباحها لابنه  
بعد الاستيفاء كسكنى دار ونحوها لانه اباحة واستيفاء المنفعة  
بمنزلة اتلافها ،

= فاذا خرجت العين الموهبة عن ملك الابن ثم عادت اليه  
بسبب جديد كالبيع او الوصية او الارث ونحو ذلك ، لم يكن  
للاب حق الرجوع فيها لانها عادت الى الولد بملك جديد لم  
يستفده من قبل ابيه فلا يملك فسخه او ازالته ، كما لو لم تكن  
موهبة ،

= واذا عادت العين الموهبة بعد بيعها بالاقالة او لئس المشتري  
او بفسخ البيع لوجود عيب فيها ففي رجوع الاب قولان .  
احدهما / له حق الرجوع لان السبب المزيل ارتفع وعاد الملك -

- (الثنى) ان تكون العين باقية فى تصرف الابن الى رجوع ابيه  
(الثالث) ان لاتزيد العين الموهومة عند الولد زيادة متصلة تزيد فى  
قيمتها كالسمن والكبر والحمل وتعلم صناعة او كتابة او قرآن (٢)

— بالسبب الاول فكأنه لم ينتقل ، وهذا هو المذهب وعليه الاصحاب  
الثنى / لاحق له فى الرجوع لان الملك عاد اليه بعد استقرار  
ملك من انتقل اليه عليه فاشبهه بالوحد اليه بهبة .  
(كشف القناع ٤ / ٣١٣) (المضى ٦ / ٥٦) (مطالب اولى النهى  
٤ / ٤٠٩)

- (١) قوله ( ان تكون العين باقية فى تصرف الابن ٠٠ الخ ) فان تلفت  
العين فلا رجوع لالاب فى قيمتها . فان استولد الابن الامة لم  
يملك الاب الرجوع فيها لان الملك فيها لايجوز نقله الى غير  
سيد له ، وان رهن الابن العين التى وهبها له ابوه ، واقبضها  
او افلس الابن وحجر عليه لم يملك الرجوع فيها ، لانه قد تعلق  
بالعين حق المرتهن والشرم ، وفى رجوع الاب ابطال لذلك .  
فاذا زال المانع من التصرف بان انفق الرهن والحجر فللاب حق  
الرجوع لان ملك الابن لم يزل . وانما طرأ معنى قطع التصرف مع  
بقاء الملك فمضى الرجوع فاذا زال زال المانع .  
(كشف القناع ٤ / ٣١٤) (المضى ٦ / ٥٧) (مطالب اولى النهى  
٤ / ٤١٠)

- (٢) النهاية المتصلة فى الهبة على نوعين :  
أ — اما ان تكون فى العين كالسمن والكبر والطول .  
ب — واما ان تكون فى المعانى كعلم الصناعة او الكتابة أو القرآن .  
فاذا زادت العين الموهومة عند الولد زيادة متصلة فهل يحق لالاب —



وان زاد الموهوب ببراءه من مرض او صمم منع الرجوع كسائر الزيادات ، ولا تمنع الزيادة المنفصلة الرجوع كولد البهيمة وثمره الشجرة وكسب العبد ، لان الرجوع فى الاصل دون النماء ، والزيادة المنفصلة للولد لانها حادثه فى ملكه (١) .....

- الرجوع فيها ؟ للإمام احمد رحمه الله فى ذلك قولان •  
 الاول / له حق الرجوع لانها زيادة فى الموهوب فلا تمنع الرجوع ،  
 كالزيادة قبل القبض ولاشئ على الاب فى الزيادة •  
 وهذا القول اختاره القاضى وابن عبدوس والحارثى •  
 الثانى / ليس له حق الرجوع لان الزيادة للموهوب له لكونها نماء ملكه ولم تنقل اليه من جهة ابيه فلم يملك الرجوع فيها كالمنفصله  
 واذا افترق الرجوع فيها افترق الرجوع فى الاصل لثلا يفض الى سوء المشاركة وضرر الشقيص وهذا القول هو المذهب ، واليه ذهب  
 اكثر الاصحاب ( الانصاف ١٥١/٧ ) ( المفنى ٥٨/٦ )  
 ( كشف القناع ٣١٥/٤ ) ( مطالب اولى النهى ٤٠٧/٤ )  
 (١) اتفق الحنابلة على ان السين الموهومة اذا نقصت لم تمنع الرجوع  
 وكذا اذا زادت زيادة منفصلة على الصحيح من المذهب وهل تكون  
 الزيادة للابن ؟ قولان  
 أ — جمهور الحنابلة الزيادة تكون للابن لانها حادثه فى ملكه •  
 ولا تتبع فى الفسوخ فلا تتبع ههنا •  
 ب — وذهب القاضى الى انها للاب وهذا بعيد ( المفنى ٥٨/٦ )  
 ( الانصاف ١٥١/٧ ) ( كشف القناع ٣١٥/٤ ) ( مطالب اولى النهى ٤٠٧/٤ )

(( الفصل السادس ))

(تتمة) وتشتمل على ما يأتي

- الاحاديث النبوية الدالة على حكم الرجوع في الهدية ..
- حكم الرجوع في الهدية عند الفقهاء ودليل كل مذهب ..

(( تمه ))

روى البخارى فى باب ( لا يحل لاحد ان يرجع فى هبته صدقته ) عن  
سميد بن المسيب (١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال النبى  
صلى الله عليه وسلم (العائد فى هبته (٢) كالعائد فى قيئه (٣)  
وروى عكرمة (٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ( ليس لنا مثل السوء الذى يعود فى هبته  
كالكلب يرجع فى قيئه ) (٥)

- 
- (١) سيد التابعين سميد بن المسيب بن <sup>حزن بن</sup> وهب احد النخعا  
السبعة ، ولد سنة ثلاث عشرة ووفى سنة اربع وتسعين بالمدينة  
(البداية ٩٩/٩) (التذكرة ٥٤/١) (الشذرات ١٠٢/١)  
(النجوم ٢٢٨/١) (صفة الصفوة ٧٩/٢) (مرآة الجنان ١٨٥/١)  
(حلية الاولياء ١٦١/٢)
- (٢) فى النسخة (أ) ( وهبته ) وكذا (ب)
- (٣) انظر (صحيح البخارى ٢١٥/٣) (صحيح مسلم ٦٤/٥) (سنن  
ابن داود ٢٦١/٢) (سنن ابن ماجه ٧٩٧/٢) (سنن البيهقي  
١٨٠/٦) (مصنف عبد الرزاق ١٠١/٩) (مسند احمد ٢٨٠/١) ،  
٢٩١ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ )  
(سنن النسائي ٢٦٦/٥)
- (٤) ابو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس الهاشمى من كبار التابعين اصله  
بربرى توفى سنة اربع ومائه وقيل غير ذلك (تهذيب التهذيب  
٢٦٣/٧) (البداية ٢٤٤/٩) (التذكرة ٩٥/١) (الحلية ٣٢٦/٣)  
(الشذرات ١٣٠/١) (وفيات الاعيان ٢٦٥/٣) (صفة الصفوة  
١٠٣/٢) (التاريخ الكبير ٤٩/٧)
- (٥) هذا الحديث رواه (البخارى فى صحيحه ٢١٥/٣) (الترمذى  
٣٨٢/٢)

وروى عن يحيى بن قزعة <sup>(١)</sup> قال اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول حملت على فرس فى سبيل الله (فاضاعه الذى كان عنده فأردت ان اشتريه منه) <sup>(٢)</sup> وظننت انسه بائمه برخص فسألت عن ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال ( لا تشتره وان اعطاكه بدرهم واحد فان العائد فى صدقته كالكلب يعود فى قيئة) <sup>(٣)</sup>

(واحمد فى مسنده ٢١٢/١) (والبيهقى ١٨٠/٦) (وعبد الرزاق فى مصنفه ١٠٩/٩) قوله (ليس لنا مثل السوء) اى لا ينبغي لنا معتر المؤمنين ان نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها اخس الحيوانات فى اخس احوالها كالمثل بالكلب العائد فى قيئة ، وقد يطلق المثل على الصفة الخريبة المجيبة الشأن سواء كانت فى صفة مدح او ذم قال الله تعالى ( لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ) (النحل اية ٦٠) قال الحافظ - ولعل هذا ابلغ فى الزجر عن ذلك يعنى عن الرجوع فى الهبة وأهل على التحريم مما لو قال ( لا تعودوا فى الهبة )

انظر (فتح الباوى ٢٢٥/٥)

- (١) يحيى بن قزعة المكي القرشى المؤيد روى عن مالك بن انس وابراهيم بن سعيد وشريكا والنخعي وغيرهم عنه محمد بن مسلم والبخارى وابراهيم بن المنذر وغيرهم ذكره ابن حبان فى الثقات (التاريخ الكبير ٣٠٠/٨) (الكشاف ٢٦٥/٣) (تهذيب التهذيب ٢٦٥/١١) (٢) فى النسختين (أهـ) جملة (فاضاعه الذى كان ٠٠ الخ) ساقطه (٣) انظر هذا الحديث فى (صحيح البخارى ٢١٥/٣ ٧١/٤) (الموطأ ٢٨٢/١)

وروى مسلم عن زيد بن اسلم عن ابيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
قال حملت على فرس عتيق (١) فى سبيل الله فاضاعه صاحبه فظننت  
انه بائعه برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال  
(لا تبئعه) (٢) ولا تعد فى صدقتك (٣) فان العائد فى صدقته  
يعود فى قيئه (٤) .....

— (صحيح مسلم ٦٣/٥) (وسنن النسائي ١٠٨/٥) (ومسند احمد  
٤٠/١) (وسنن البيهقي ١٥١/٤) قوله (حملت على فرس) أى  
تصدقت بفرس على رجل ووهبته له ليقاتل عليه ، وقد أفاد ابن سعد  
فى الطبقات ان اسمه المورود وانه كان لتميم الدارى فأهداه للنبي  
صلى الله عليه وسلم فأهداه لعمرو ، قوله (فى سبيل الله) أى الجهاد  
وليس الوقف قوله (فاضاعه صاحبه) أى قصر فى مؤنته وخدمته ولم  
يحسن القيام عليه ، وقيل لم يصرف مفعله فاراد بيعة بدون قيمة ،  
وقيل معناه استعمله فى غير ما جعل له والاول اظهر ويدل لـ  
روايه مسلم (فوجده قد اضاعه وكان قليل المال) فأشار الى علة  
ذلك وإلى عذره فى ارادة بيعه (فتح البارى ٣٢٦/٥) (شرح  
الزرقانى ٣٨٦/٢)

- (١) فى النسخة (ب) (عتيق) ساقطه ، والعتيق الكريم القائق من كل  
شئ ، والجمع عتاق (فتح البارى ٢٣٦/٥)
  - (٢) قوله (لا تبئعه) أى لا تشتريه .
  - (٣) فى النسختين (أ ب) (فى صدقته)
  - (٤) فى صحيح مسلم (كالكلب يعود فى قيئه)
- وهذا الحديث رواه مسلم والبخارى والنسائي واحمد ومالك وقد تقدم ذكره

وروى أيضا - عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر ( انه حمل على فرس )  
(١) في سبيل الله فوجده عند صاحبه وقد انباعه وكان قليل المال وأراد أن  
يشتره فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك كله له فقال لا تشتره  
وان اعادته بدرهم فأذن مثل العائد في صدقته كمثل الكلب يعود في  
قيثه (٢) .....

وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول انما مثل الذي يتصدق بصدقته ثم يعود في صدقته كمثل  
الكلب يقي ثم يأكل قيثه ) (٣) .....

وروى أيضا - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ( العائد في بيته كالعائد في قيثه ) (٤) .....

وروى أيضا - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (العائد في بيته كالكلب يقي ثم يعود في قيثه ) (٥) .....

- 
- (١) أى جعله حمولة لرجل مجاهد في سبيل الله ليس له حمولة  
(٢) انظر (صحيح مسلم ٦٣/٥) والحديث تقدم ذكره .  
(٣) هذا الحديث رواه (مسلم ٦٤/٥) (البخارى ٢/١١٥) (النسائي  
٢٦٦/٦) (ابوداود ٢/٢٦١) (ابن ماجه ٢/٧٩٧) (البیهقي  
١٨٠/٦) (احمد ١/٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢)  
(عبد الرزاق ١٠٩/٩)  
(٤) هذا الحديث رواه (مسلم ٦٤/٥) (ابن ماجه ٢/٧٩٩) (احمد  
١/٥٤٩ ، ٢٨٩ ، ٣٤٩) (النسائي ٢٦٦/٦)  
(٥) هذا الحديث رواه (مسلم ٦٥/٥) (النسائي ٢/٢٦٧) (وابن ماجه  
من طريق ابن عمر ٢/٧٩٧) (البیهقي ٦/١٨٠) (عبد الرزاق ١٠٩/٩)

وروى ابو داود فى سننه عن طاووس (١) عن ابن عمر وابن عباس رضـ<sup>ى</sup>  
 الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( لا يعطى لرجل ان يعطى  
 عطية او يهب هبة فيرجع فيها ) الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذى  
 يعطى الحايمة ثم يرجع فيها (٢) كمثل الكلب يأكل فاذا شبع قائم ثم  
 عاد فى قيئه (٣) .....  
 وروى عن عبد الله بن عمرو (٤) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ابو عبد الرحمن طاووس ابن كيسان اليماني من كبار التابعين اتفقوا  
 على جلالته وفضله توفي بمكة سنة ست ومائة . (البداية ٢٣٥/٩)  
 (التذكرة ٩٠/١) (الشذرات ١٣٣/١) (النجوم ٢٦٠/١) (الحلية  
 ٣/٤) (مرآة الجنان ٢٢٧/١) (تهذيب التهذيب ٨/٥) (وفيات  
 الاعيان ٥٠٩/٢)

(٢) فى النسخة (م) من قوله (الا الوالد فيما يعطى ٠٠ الخ) ساقط  
 (٣) الحديث رواه (ابو داود فى السنن ٢٦١/٤) (واحد فى المسند  
 ٢٧/٢) (والنسائي فى السنن ٢٦٥/٦) (والحاكم فى المستدرک  
 ٤٦/٢) (وابن ماجه فى السنن ٧٩٥/٢) (والدارقطني فى  
 السنن ٤٢/٣) (وابن حبان فى صحيحه) (والترمذى فى السنن  
 ٢٩٩/٣) والطبرانى فى معجمه ، واسامه بن زيد قال الحاكم  
 وابن حبان والامام الترمذى هذا حديث صحيح الاسناد  
 (نصب الراية ١٢٤/٤)

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاصى بن زائل صحابى جليل اسلم قبيل  
 ابيه ، كان كبير العلم توفي سنة خمس وستين . (تهذيب التهذيب  
 ٣٣٧/٥) (التذكرة ٤١/١) (الاصابة ٣٥١/٢) (البداية ٢٦٣/٨)  
 (الشذرات ٧٣/١) (صفوة الصفوة ٦٥٥/١) (الحلية ٢٨٣/١)  
 طبقات ابن سعد ٢٦١/٤

قال (مثل الذي يَسْتَرِدُّ ما هو سبب كمثل الكلب يقرء فياكل قيئه فاذا استرد الواهب فليوقف فليصرف بما استرد ثم ليدفع اليه ما وهب ) (١)

(١) الحديث رواه ( ابو داود فى سننه ٢/٢٦١ ) ( واحد فى مسنده ٢/١٧٥ ) ( والبيهقى فى سننه ٦/١٨١ ) قال المنذرى ورواه أبو داود والنسائى وابن ماجه ( قلت ) وسكت عنه ابو داود والمنذرى .  
قال البيهقى - اذا قيل عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل الحديث .

قال ابو بكر النيسابورى - صح سماع عمرو من ابيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو فهذا الاعتبار هذا الحديث صحيح ( الترغيب والترهيب ٣/٣٨٨ ) قوله ( فاذا استرد الواهب ) أى يطلب رد هبته من الموهوب له ، ( فليوقف ) بصيغة الامر المجهول من باب التفعيل اى التوقيف ( فليصرف ) من التصريف وهو الاعلام والمراد به هاهنا إعالاه مسأله الهبة لكيلا يبقى جاهلا .

معنى الحديث - من وهب هبة ثم اراد ان يرجع فيها فلينبه على حكم الرجوع فيها ليكون على بصيرة فيقال له . الواهب احق بهبته مالم يشب منها ، ولكنه كالكلب يعود فى قيئه ، فان شئت فارتجع ركن كالكلب يعود فى قيئه وان شئت فدع ذلك حتى لا تشبه بالكلب المذكور . فان اختار الارتجاع بعد ذلك ايضا فيلدفن اليه ما وهب ، وهذا الحديث ظاهر فى انه ، اذا رجع ترد اليه هبته . كما هو مذاهب الاحناف (الفتح الربانى ١٥/١٧٤ ) (عون الميعود ١/٤٥٦ )



وروى النسائي في (١) المجتبى (٢) من السنن ٤ عن عمرو بن شعيب  
 (٣) عن أبيه (٤) عن جده (٥) قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ( لا يرجع أحد في هبته إلا والد من ولده والعائد في هبته كالعائد  
 في قبته ) (٦) .....

- 
- (١) في النسخة (م) حرف (في) ساقط  
 (٢) في النسخة (م) ( والمجتبى )  
 (٣) أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن محمد القرشي سمع أباه ومعهظم رواياته  
 عنه وثقة كثيرون منهم الصجلي وابن حبان ٤ توفي سنة ثمانى عشرة  
 ومائه ٠ (تهذيب التهذيب ٤٨/٨) (الشذرات ١٥٥/١) (مرآة  
 الجنان ٢٥٦/١) (التاريخ الكبير ٣٤٢/٦) (تهذيب الاسماء ٢٨/٢)  
 (ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣)  
 (٤) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص تابعى جليل وهو ثقة  
 روى عن جده وابن عباس وابن عمر ومعاوية عنه ثابت البناني وعطاء  
 الشراساني وغيرهم (تهذيب التهذيب ٣٥٦/٤) (التاريخ الكبير  
 ٢١٨/٤) (الكاشف ١٣/٢) (طبقات ابن سعد ٢٤٣/٥) (تهذيب  
 الاسماء ٢٤٦/١) ٠  
 (٥) محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي روى عن أبيه وروى عنه  
 ابنه شعيب وحكيم بن الحارث ٤ ذكره ابن حبان في الثقات قال الذهبي  
 هو غير معروف الحال ولا ذكر بتوثيق ولا لين ٠ (ميزان الاعتدال  
 ٥٩٣/٣) (تهذيب التهذيب ٢٦٦/٩) (الكاشف ٦٢/٣)  
 (٦) هذا الحديث رواه (النسائي في سننه ٢٦٤/٦) (واحمد في مسنده  
 ١٨٢/٢) (وابن ماجه في سننه ٧٩٦/٢) دون قوله (والعائد  
 في هبته كالعائد في قبته) (والبيهقي في سننه ١٧٩/٦) قال  
 البيهقي - وكذلك رواه ابراهيم بن طهمان -

وروى عن داود عن ابن عمر وابن عباس يرفعان الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لا يحل لرجل يعطى <sup>(١)</sup> عطية ثم يرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى عطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى اذا شبع قاء ثم عاد في قيئه <sup>(٢)</sup> ) وروى عن داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (العائد في بابه كالكلب يقى ويصود <sup>(٣)</sup> في قيئه <sup>(٤)</sup> ) .....

- 
- وسعيد بن ابى عمرو عن عامر الاحول وكذلك روى عن سعيد بن بشير عن مطر وعامر الاحول عن عمرو بن شعيب فيحتمل ان يكون عمرو بن شعيب قد رواه من الوجهين جميعا . وقد تقدم قول ابوبكر النيسابورى انه صح سماع عمرو بن شعيب عن ابيه وسماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو وهذا الاعتبار الحديث صحيح . وقال البيهقى اذا قيل عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل الحديث . (انظر سنن البيهقى ١٨٢/٦)
- (١) فى النسخة (أ) (ان يعطى)
- (٢) الحديث رواه النسائى واحمد وابوداود وغيرهم وقد تقدم ذكره قال الشيخ الالبانى - هذا الحديث اخرجه احمد بسند صحيح واصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر وابن عباس مرفوعا ( الاحاديث الضعيفة ٥١/١ )
- (٣) فى سنن النسائى (ثم يصود)
- (٤) الحديث صحيح وقد تقدم ذكره صفحه ( ٢١٦ )

وروى عن الحسن بن مسلم (١) عن طاووس (٢) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل لاحد ان يهب هبة ثم يرجع فيها الا من ولده ) قال طاووس كنت اسمع وانا صغير عائد في قيئه فلم اكن اظن (٣) انه ضرب له مثالا قال فمن فعل ذلك فمثل الكلب يأكل ثم يقىء ثم يعود في قيئه (٤) .....  
وروى عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ( مثل الذى يتصدق بالصدقة ثم يرجع فيها كمثل الكلب قاء ثم عاد في قيئه فأكله ) (٥) .....

- (١) الحسن بن مسلم بن يناق المكنى ، اتفقوا على توثيقه ، روى عن مجاهد وسعيد بن جبير ، عنه ابراهيم بن نافع وعمر بن مرة واسامه بن زيد توفي قبل ابيه مسلم وقيل طاووس (الكشاف ١/٢٢٧) (التاريخ الكبير ٢/٣٠٦) (تهذيب التهذيب ٢/٣٢٢) (تهذيب الاسماء ١/١٦١)
- (٢) ماجاء في سنن النسائي (طاووس)
- (٣) ماجاء في سنن النسائي (فلم ندر)
- (٤) هذا الحديث رواه الامام (النسائي في السنن ٦/٢٦٥) (ومجد الرواق في المصنف ٩/١١٠) (واحمد في مسنده ١/٢٩١) من طريق عبد الله بن طاووس عن ابيه قال الشيخ الساعاتى : رواه النسائي وسنده جيد (الفتح الربانى ١٥/١٧٤)
- (٥) هذا الحديث رواه الامام (النسائي في السنن ٦/٢٦٦) (مسلم في صحيحه ٥/٦٤) (وابن ماجه في السنن ٢/٧٩٩) (واحمد في مسنده ١/٥٤٤ ، ٢٨٩ ، ٣٤٩) وهذا الحديث قد تقدم ذكره صفحة ( ٢١٦ )

وروى عن الحسن بن مسلم عن طاووس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا يحل لاحد يهب هبة ثم يعود فيها الا الوالد ) قال طاووس كنت اسمع الصبيان يقولون يا عائدأ فني قيئه ولم أشعر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب ذلك مثالا حتى بلغنا انه كان يقول ( مثل الذي يهب الهبة ثم يعود فيها ) وذكر كلمة معناها كمثل الكلب يأكل قيئه (١) . . . . . وروى عن حنظله (٢) انه سمع طاووسا يقول أنبانا بعض من ادرك (٣) النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ( مثل الذي يهب فيرجع في هبته كمثل الكلب يأكل فيقيه (٤) ثم يأكل قيئه (٥) .

- 
- (١) هذا الحديث رواه (النسائي في السنن ٢٦٨/٦) وقد تقدم ذكره قال الشيخ الساعاتي : - سنده جيد انظر (الفتح الرباني ١٥/١٢٤) والمؤلف رحمه الله لو اقتصر على ذكر الحديث مرة واحدة لكان احسن .
- (٢) حنظله بن ابي سفيان الجمحي المكي روى عن عكرمة بن خالد والقاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، وثقه ابن حبان واحمد والنسائي وجمع توفي سنة احدى وخمسين ومائة (النجوم ١٦/٢) (الناشف ١/٢٦١) (شذرات الذهب ١/٢٣٠) (البدایة ١٠/١٠٩) (تهذيب التهذيب ٣/٦٠) (التذكرة ١/١٧٦)
- (ميزان الاعتدال ١/٦٢٠) (التاريخ الكبير ٣/٤٤)
- (٣) في النسخة (م) جملة (من ادرك) تكررت مرتين .
- (٤) في النسخة (ب) (يقى فيقيه)
- (٥) هذا الحديث رواه الامام (النسائي في السنن ٢٦٨/٦)

- خلاصة -

- حكم الرجوع في الهدية عند الفقهاء -

أولا - في حق الأجنبي •

الأخاف قالوا - إذا كان الموهوب له أجنبياً من الواهب وليس  
بذی رحم مجرم منه ولم يشبه عليها فله حق الرجوع فيها •  
وهذا قال الهادي والنخعي والثوري وإسحاق بن راهويه  
وجماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان وعلي وأبي الدرداء رضي  
الله عنهم •

أدلتهم -

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال (الرجل احق بهبته مالم يشب منها) رواه  
(الدارقطني ٤٣/٣) ورواه (الحاكم في المستدرک  
٥٢/٢) وقال هذا حديث صحيح على شرطهما ولم  
يخرجاه • ورواه (ابن ماجه في سننه ٧٩٨/٢) وقال في  
إسناده إبراهيم بن اسماعيل وهو ضعيف •

٢- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال (من وهب هبة فهو احق بها مالم  
يشب منها)

رواه (الدارقطني ٤٣/٣) (والحاكم في المستدرک ٥٢/٢)  
وقال هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه +

٣- ولانه لم يحصل له عنها عوض فجاز له الرجوع فيها كالمارية

٤- ولان العوض المالى قد يكون مقصوداً من هبة الاجانب فان

.....

الانسان قد يهب من الاجنبي احسانا اليه وانما عليه •  
وقد يهب له طمعا في المكافاة والمجازاة عرفا وهادة فالموهوب  
له مندوب الى ذلك سرعا • قال تعالى ( هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ  
إِلَّا الْإِحْسَانُ ) • ( سورة الرحمن آية ٦٠ )

٥ - قالوا ما حديث (العائد في هبته) فالمراد به التخليط  
في الكراهة لان رجوع الكلب في قيئه لا يوصف بالحرمة •  
لان الكلب غير متعبد فالقيء ليس حراما عليه • والمراد التنزه  
عن فعل يشبه فعل الكلب •

المالكية قالوا - اذا علم بالعرف ان الواهب قصد بالهبة الثواب  
كان له على الموهوب مثل ذلك • ولا ترد الهبة •

الشافعية والحنابلة وابو ثور قالوا - لا يحل للأجنبي ان يرجع  
في هبته وان لم يثب عليها وكذلك المهدى •

ملتهم -

١ - قوله صلى الله عليه وسلم ( العائد في هبته كالعائد  
في قيئه ) متفق عليه وفي رواية ( كالكلب يعود في قيئه )

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم ( ليس لنا مثل السوء  
العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ) متفق عليه •

٣ - قوله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل لرجل ان يعطى  
عطية او يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما  
يمطى ولده ) فقوله ( لا يحل ) ظاهر في التحريم  
ومن خالف ما تقدم نرى ان الاحاديث التي استدل بها  
الشافعية والحنابلة اقوى واصح من احاديث غيرهم •

ثانيا - فى حق الاب •

١- ذهب كل من الاحناف والامام الثورى والعنبرى واحمد بن حنبل  
فى رواية عنه الى انه ليس للاب حق الرجوع فى هديته •

ادلتهم -

أ - قوله صلى الله عليه وسلم ( العائد فى هبته كالماء -  
فى قيئه )

ب - قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ( من وهب هبة لصلقة  
رحم أو على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة  
يرى انه انما اراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها  
اذا لم يرض عنها ) •

(موطأ مالك ٢/٧٥٤) (سنن البيهقى ٦/١٨٢)  
ج - قالوا أما قوله صلى الله عليه وسلم ( الا الوالد من ولده )  
فهو محمول على انه يجوز للوالد ان يأخذه منه ويصرفه  
فى نفقته عند الحاجة كسائر امواله •

٢- ذهب كل من الشافعية والحنابلة والمالكية والاوزاعى وابو ثور واسحاق  
الى ان للاب حق الرجوع فيما وهب لولده •

ادلتهم -

أ - قوله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل لرجل ان يعطى عطية  
او يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ) فهذا  
الحديث يخص عموم ما استدل به الفريق الاول من قوله  
صلى الله عليه وسلم ( العائد فى هبته • الخ ) •

.....

---

ب - قوله صلى الله عليه وسلم لبشرين سعيد (فارده) ونس  
رواية (فأرجعه) حين امره بالرجوع في هبته •

٣ - ذهب الظاهرية • الى انه لا يجوز الاعتصار مطلقا +  
لمعوم الحديث (المائد في هبته كالكلب يعود في قيئه)

والراجع - ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة والمالكية • لما يأتي

أولا - الاسانيد التي استدلو بها صحيحة وصريحة وظاهرة  
في جواز رجوع الاب فيمط وهب لولده •

ثانيا - الشارع الحكيم جعل للاب حقوقا كثيرة فهو ليس كغيره  
من الاقارب أو الاجانب • فقد جعل له حقا في مال  
ولده فقال (انت ومالك لابيك) ولا تقطع يده اذا سرق  
من مال ولده ولو كان غنيا • ولا يحد اذا وطئ جاريتيه •  
ولان الاب مأمون عليه غير متهم فيما يسترد منه • فأمره  
محمول في ذلك على انه نوع من السياسة وماب ممن  
الاستصلاح وليس كذلك الاجنبى • أو ممن ليس بأب من  
ذوى الارحام فقد يظن به التهمة والعداوة •

(سبل السلام ١١٧/٣) (عمدة القارى ١٣/١٧٤)  
(صحيح مسلم ٦٤/٥) (فتح البارى ٥/٢١٥)  
(نيل الاوطار ١٢/٦) (المفنى ٥٥/٦) (بدایة  
المجتهد ٣٥٩/٢)



### (الباب الثانى )

فى

بيان الرشوة الحرام والفرق بينها وبين الهدية المباحة .  
وبيان ذلك من نقول المذاهب الاربعه .

### (الفصل الاول )

- الاحاديث النبويه الدالة على تحريم الرشوة .
- حكم هدايا الممال .

روى أبو داود السجستاني في سننه ٤ ، والترمذي بإسنادهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرثئ ) (١) وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح • وروى أيضا ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢) أنه (٣) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لعنة الله (٤) على الراشئ والمرثئ ) (٥)

- 
- (١) هذا الحديث رواه ( الترمذي في السنن ٣٩٧/٢ ) وقال هذا حديث حسن صحيح ( وأبو داود في السنن ٢/٢٧٠ ) (والحاكم في المستدرک ١٠٢/٤) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ورواه ( أحمد في مسنده ١٦٤/٢ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ) قال الترمذي - سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول حدثني أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، قال ابن حجر هذا الحديث رواه عن طريق عائشة رضي الله عنها أحمد بن منيع وأبو يعلى والبزار وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروك ( المطالب العالیه ٢٤٩/٢ ) (مجمع الزوائد ١٩٩/٤) •
- (٢) في النسختين ( م ، أ ) (العاظمي) وهذا خطأ •
- (٣) في النسخة ( أ ) حرف (انه) ساقط •
- (٤) في النسخة (ب) لفظ الجلالة ساقط •
- (٥) هذا الحديث رواه الإمام (ابن ماجه في السنن ٧٧٥/٢) ورواه أيضا (أحمد في مسنده ١٩٠/٢ ، ٢١٢) (وعبد الرزاق في مصنفه ١٤٨/٨) وقال أخرجه البيهقي عن طريق أبي داود الطيالسي • ( سنن البيهقي ١٣٩/١٠ ) قال ابن تيمية هذا الحديث رواه الخمسة إلا النسائي وصححه -

وروى الترمذى أيضا باسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه قال ( لمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى فى الحكم ) (١) وقال  
الخطابى رحمه الله فى شرح أبى داود الذى أسماه معالم السنن (٢)  
الراشى المعطى والمرتشى الاخذ وانما يلحقها العقوبة معا اذا استويا  
فى القصد (٣) ولا رادة فرشا المعطى لينال به باطلا ويتوصل  
به الى ظلم فأما اذا اعطى ليتوصل به الى حق او يدفع عن نفسه  
ظلما فانه غير داخل فى هذا الوعيد (٤) .....

— الترمذى ( المنتقى ١/٢٩٣ ) ( جامع الاصول فى آحادديث  
الرسول ١٠/١٧٢ ) قال الشوكانى هذا الحديث رواه ابن  
حيان والطبرانى والدارقطنى . وقال الترمذى قواه الدارمى  
( نيل الاوطار ٨/٣٠١ ) .  
قال الهيثمى — رواه الطبرانى فى الصغير ورجاله ثقات ورواه  
البزار بلفظه من حديث عبد الرحمن بن عوف ( مجمع الزوائد  
٤/١٩٩ ) .

(١) هذا الحديث رواه الامام ( الترمذى فى السنن ٢/٣٩٧ ) وقال  
حديث حسن ( واحد فى مسنده ٢/٣٨٧ ) ( والحاكم فى  
المستدرک ٤/١٠٣ ) قال الهيثمى : — ورواه الطبرانى  
فى الكبير عن طريق ام سلمة ورجاله ثقات . ( مجمع الزوائد  
٤/١٩٩ ) .

قال الضعافى رواه احمد والاربعة وحسنه الترمذى وصححه  
ابن حبان ( سبل السلام ٤/١٦٣ ) ( جمع الفوائد ١/٦٨٣ )

(٢) انظر ( معالم السنن ٥/٢٠٧ )

(٣) فى النسخة ( ب ) ( المقصد ) .

(٤) قال وهب بن منبه ليست الرشوة التى يأثم فيها صاحبها بان يرشوفيدفع —

وقد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه (١) انه أخذ فى شمس (٢) وهو بأرض الحبشة فاعطى دينارين حتى خلى سبيله (٣). وقد روى عن الحسن البصرى (٤) والشعبى (٥) وجابر بن زيد (٦) .

— عن ماله ودمه انما الرشوة التى تأثم فيها أن ترشوا لتعطى ماليس لك أنظر (سنن البيهقى ١٣٩/١٠) .

(١) الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل من كبار الصحابة وخادم رسول الله الامين وصاحب سره ، توفى سنة اثنتين وثلاثين .

( صفة الصفوة ٣٩٥/١ ) ( طبقات ابن سعد ١٣/٦ )  
( تهذيب التهذيب ٢٧/٦ ) ( الحلية ١٢٤/١ ) ( الاصابة ٣٦٨/٢ ) ( البداية ١٦٢/٧ ) ( التذكرة ١٣/١ ) .

(٢) فى كتاب (ممالك السنن ٢٠٧/٥) ( سبى )

(٣) انظر كتاب (سنن البيهقى ١٣٩/١٠) و ( النهاية ٢٢٦/٢ ) .

(٤) التابعى الجليل الحسن بن يسار البصرى جبر الامة فى زمانه ، ولد سنة احدى وعشرين وتوفى سنة عشر ومائة ، ( صفة الصفوة ٢٣٣/٣ ) ( الحلية ١٣١/٢ ) ( التذكرة ٧١/١ )  
( الشذرات ١٣٦/١ ) ( النجوم ٢٦٧/١ ) ( تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ ) ( البداية ٢٦٦/٩ ) ( وفیات الاعيان ٦٩/٢ )

(٥) عامر بن شراحيل الشعبى من التابعين ، ومن رجال الحديث يضرب به المثل بخفته ، توفى بالكوفة فجاءه سنة ثلاث ومائة ، ( الشذرات ١٢٦/١ ) ( الحلية ٣١٠/٤ ) ( النجوم ٢٥٣/١ )  
( التذكرة ٧٩/١ ) ( طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ) ( صفة الصفوة ٧٥/٣ ) ( تهذيب التهذيب ٦٥/٥ ) .

(٦) جابر بن زيد الازدى التابعى للجليل اتفقوا على توثيقه ، من أهل البصرة ، ولد سنة احدى وعشرين ، صاحب ابن عباس وتوفى سنة —

وعطاء (١) أنهم قالوا لا بأس أن يصانع الرجل (٧) عن نفسه وماله  
إذا خاف الظلم (٢) وكذلك الآخذ إنما يستحق الوعيد إذا كان ما  
يأخذه أما على حق يلزمه فلا <sup>أداة</sup> يفعل ذلك حتى يرشأ ، أو على باطل  
يجب عليه تركه فلا يتركه حتى يصانع ويرشأ .....  
.....

— ثلاث وتسعين ، (التذكرة ١/ ٧٢) (الحلية ٣/ ٨٥)  
(الشذرات ١/ ١٠١) (البداية ٩/ ٩٣) (صفة الصفوة  
٣/ ٢٣٧) (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨) .

- (١) عطاء بن أسلم بن صفوان من التابعين سمع العبادلة كان  
محدث مكة وفتيها ، توفي سنة أربع عشرة ومائة . (التذكرة  
١/ ٩٨) (صفة الصفوة ٢/ ٢١١) (تهذيب التهذيب  
٧/ ١٩٩) (وفيات الأعيان ٣/ ٢٦١) (البداية ٩/ ٣٠٦)  
(الشذرات ١/ ١٤٧) (طبقات ابن سعد ٤/ ٤٦٧) .
- (٢) في النسخة (م) (الرجز) وهذا خطأ .
- (٣) قال الشوكاني — التخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة  
منه للحاكم لا أدري بأي مخصص ، فالحق التحريم مطلقا  
أخذا بعموم الحديث ، ومن زعم الجواز في صورة من الصور  
فان جاءه دليل مقبول والا كان تخصيصه ردا عليه فان الاصل  
في مال المسلم التحريم قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (النساء آية ٢٩) ويقول  
صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه  
بغير حقه) رواه (أحمد في مسنده ٥/ ٤٢٥) وقد انضم  
الى هذا الاصل كون الدافع إنما دفعه لاحد امرين اما لينال به  
حكم الله ان كان محقا . وذلك لا يحل لان المدفوع في مقابلة  
أمر واجب . اوجب الله عز وجل على الحاكم الصدع به فكيف —

وروى الترمذى بإسناده عن معاذ بن جبل (١) قال (بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فلما سرت ارسل فى أثرى فرددت فقال أتدرى لم بعثت اليك ؟ لتصينى شيئا بغير اذنى فانه غلول ومن يغفل يأتى بماغل يوم القيامة لهذا دعوتك فامض لحملك) (٢) ٠٠٠

لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئا من الحطام ه  
واما لينال به خلاف ماشرعه الله فذلك اقبح لانه مدفوع فى مقابلة امر محظور فهو اشد تحريما من المال المدفوع للزنا لان الرشوة يتوصل بها الى أكل مال الشير الموجب لاحراج صدره والاضرار به بخلاف المدفوع الى البغى فالتوصل به الى شىء محرم وهو الزنا لكه مستلذ للفاعل والمفعول به .  
ويمكن ان يجاب عن هذا - بأن ما أعطى ليتوصل به الى حق او يدفع عن نفسه ظلما داخل تحت قوله (الضرورات تبيح المحظورات) ولانه يستنقذ ماله كما يستنقذ الرجل أسرته وفعل ابن مسعود ولم ينكر عليه احد فى ذلك دليل على جوازها (نيل الاوطار ٨/٣٠٢) .

(١) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الانصارى صحابى جليل كان أعلم الامة بالجلال والحرام توفى سنة ثمانى عشرة (طبقات ابن سعد ٣٤٧/٢) (الحلية ٢٢٨/١) (الاصابة ٤٢٦/٣) (التذكرة ١٩/١) (الشذرات ٢٩/١) .

(٢) الحديث رواه (الترمذى فى السنن ٣٩٦/٢) وقال حديث معاذ حديث غريب لا تصرفه الا من هذا الوجه .  
قال ابن الاثير وفيه داود بن يزيد الاودى الزعافرى وهو ضعيف والحديث له شواهد فى مسلم وأبو داود فهو حديث حسن بشواهد (جامع لاصول ١٧٣/٨)

وروى البخاري ومسلم باسنادهما (١) عن ابي حميد الساعدي رضي الله عنه قال ( استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازد يقال له ابن اللتبية (٢) على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا اهـدى لي قال فهلا جلس في بيت ابيه او بيت امة فينظر ايهدي له أم لا ؟ - والذي نفسي بيده لا يأخذ احداكم منه شيئا الا جاء به يوم القيامة (٣) يحمله على رقبتة .....

---

(١) انظر هذا الحديث في (صحيح البخاري ٢٠٩/٣) (صحيح مسلم ١١/٦) (سنن أبي داود ١٢١/٢) (سنن الدارمي ٣٩٤/١ و ٢٣٢/٢) (مسند الامام احمد ٤٢٣/٥) .

(٢) (ابن اللتبية) بضم اللام من بني لتب من الازد قاله ابن دريد . قال ابن حجر واسمه عبد الله بن ثعلبة الازدي وهذا سماه ابن سعد والبنوي وابن حبان وغير واحد ، وجاء في بعض الروايات ( من بني الاسد ) قال النووي - اي من الازد وهم ازدي شئتوه ويقال لهم الازد والاسد . قال ابن حجر - قد وجدت ما يزيل الاشكال ان ثبت ذلك ان اصحاب الانساب ذكروا أن في الازد بطنا يقال لهم بنو أسد بالتحريك ينسبون الى أسد بن شريك بن فهم بنو فهم بطن شهير من الازد فيحتمل أن ابن اللتبية كان منهم فيصح أن يقال فيه الازدي والاسدي .

(فتح الباري ٣/٣٦٦ و ١٣٥/١٦٥) (الاصابة ٢/٣٦٣)  
(النووي على مسلم ١٢/٢١٩) (اسد الغابة ٥/٣٢٩)

(٣) في النسخة (م) (القيما) وفي النسخة (ب) (القيمة) .

ان كان بصيرا له رغاء (١) أوبقره لها خوار (٢) أو شاة تيمر (٣)  
ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة ابطيه (٤) اللهم هل بلغت اللهم  
هل بلغت (٥) .....

- 
- (١) قوله (رغاء) بضم الراء وتخفيف المعجمة مع المد هو صوت الابل ويقال ذلك للضباع والنعام . وناقرة رغاء كثيرة الرغاء وفى اللسان الرغاء صوت ذوات الخف ( لسان العرب ٤ / ٣٢٦ )
- (٢) قوله (خوار) بضم الخاء المعجمة وتخفيف الواو هو صوت الثور وما اشد من صوت البقرة والمجل قال الله تعالى ( فَأَخْرَجَ لَهُمْ جَدًّا لَهُ خُورٌ ) (سورة طه ٨٨) ( لسان العرب ٤ / ٢٦١ )
- (٣) قوله ( تيمر ) بكسر الميم المهملة وفتحها من اليمارة وهو صوت الفخم ، وقيل : صوت المعزى وقيل - هو الشديد من اصوات الشاة ( لسان العرب ٥ / ٣٠١ ) .
- (٤) قوله ( عفرة ابطيه ) قال الهمصى واخرون عفرة الابط هي البياض ليس بالناصع بل فيه شئ لكون الارض قالوا وهو مأخوذ من عفر الارض ( النووى على مسلم ١٢ / ٢١٩ )
- (٥) الاستدلال بالحديث :- من جهة ان تملكه ما أهدى له انما كان لعله كونه عاملا ، فاعتقد العامل ان الذى اهدى له يستبد به دون اصحاب الحقوق التى عمل فيها ، فبين له النبى صلى الله عليه وسلم ان الحقوق التى عمل لاجلها هى السبب فى الاهداء له وانه لو اقام فى منزله لم يهد له شئ ، فلا ينبغى له ان يستحلها بمجرد كونها وصلت اليه على طريق الهدية . فان ذلك انما يكون حيث ..... -



.....

يتمحض الحق له ، والهدية للعامل اما ان تكون لشكر معروفه  
أو للتجيب اليه أو للطمع في وضعه من الحق . فأشار النبي  
صلى الله عليه وسلم الى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين  
لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به .

وقد دل الحديث على منع العامل من قبول الهدية ممن له  
عليه حكم ، وذلك اذا لم يأذن له الامام في ذلك لقوله صلى  
الله عليه وسلم لعاص بن جيل حين بعثه لليمن ( لا تصيبني  
شيئا بخير اذنى فانه غلول ) قال ابن التين - هدايا العمال  
رشوة وليست بهدية لانه لولا العمل مأهدى اليه .

قال ابن بطال : يلحق بهدية العامل الهدية لمن له  
دين ممن عليه الدين ولكن له ان يحاسب بذلك من دينه .

ودل الحديث على ان الهدايا تجعل في بيت المال ولا يختص  
العامل منها الا بما أذن له فيه الامام . فالعامل اذا اخذ  
شيئا من مال المسلمين جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته وله  
صوت ، فضيحة له وتشهيرا به على رؤس الاشهاد قال تعالى  
(وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَسَاءَ مَا يَرْزُونَ) ( الانعام آية  
٣١ ) ويقاس على هذا - الهدية للحاكم او الموظف أو القاضي  
او المدير ونحوهم ممن بيده مقاليد التصرف في الاشياء التي  
يختص بها . فاذا قبلها من اهل عمله ممن يقصد من ورائها  
انجاز مهمة صغيرة كانت او كبيرة فهي رشوة محرمة في صورة هدية .  
(فتح الباري ١٣/١٦٧) (عمدة القاري ٢٤/٢٥٣)

وزاد البخارى فى رواية اخرى (١) قال سفيان (٢) قصه علينا الزهرى (٣)  
 وزاد هشام (٤) عن ابيه عن ابى حميد الساعدى قال (سمع اذنى  
 وابصرته عينى) (٥) واسألوا زيد بن ثابت (٦) فانه سمى موسى  
 ولم يقل الزهرى سمع اذنى .....

- (١) انظر (صحيح البخارى ٨٨/٩) (ومسند احمد ٤٢٤/٥)
- (٢) سفيان بن عيينه بن ميمون الهاللى ولد سنة سبع ومائه • كان  
 حافظا محدثا • توفى بمكة سنة ثمان وتسعين ومائه ( التذكرة  
 ٢٦٢/١ ) (الشدرات ٣٥٤/١) (الحلية ٢٧٠/٧)  
 (النجوم ١٥٨/٢) (التهذيب ١١٢/٤) (صفة الصفوة  
 ٢٣١/٢) (وفيات الاعيان ٣٩١/٢) (مرآة الجنان ٤٥٩/١)
- (٣) محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى تابعى جليل من اكابر الحفاظ  
 والفقهاء • ولد سنة ثمان وخمسين • توفى سنة اربع وعشرين  
 ومائه • (الشدرات ١٦٢/١) (الحلية ٣٦٠/٣) (التذكرة  
 ١٠٨/١) (النجوم ٢٩٤/١) (البداية والنهاية ٣٤٠/٩)  
 (تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩) (مرآة الجنان ٢٦٠/١) •
- (٤) هشام بن عروة بن الزبير بن الصوام • تابعى من ائمة الحديث  
 ولد سنة احدى وستين • توفى سنة ست واربعين ومائه •  
 (التذكرة ١٤٤/١) (تهذيب الاسماء ١٣٨/٢) (البداية  
 والنهاية ١٠٣/١٠) (النجوم الزاهرة ٦/٢) (الشدرات ٢١٨/١)  
 (وفيات الاعيان ٨٠/٦) •
- (٥) اى اعلم ان هذا الكلام يقين فقد ابصرت عينى النبى صلى الله  
 وسلم حين تكلم به وسمعت اذنى فلا شك فى علمى به •
- (٦) الصوابى الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك كاتب الوحي<sup>أحد</sup> الذى  
 جمعوا القرآن فى عهد الرسول روى عن الرسول اثنين وتسعين

وفى رواية للبغارى أيضا ذكرها فى الاحكام (١) عن أبى حميد الساعدى ان النبى صلى الله عليه وسلم ( استعمل ابن اللبيرة على صدقات بنى سليم فلما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال هـذا الذى لكم وهذه هدية اهديت لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهلا جلست فى بيت أبىك أو بيت امك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ثم قام (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال ، أما بعد فانى استعمل رجلاً منكم على امور مما ولائى الله عز وجل فيأتى احدكم فيقول هذا الذى (٣) لكم وهذه هدية اهديت لى ألا جلس فى بيت أبىه وأمه حتى تأتیه هديته ان كان صادقاً ، فوالله لا يأخذ احدكم منها شيئاً الا جاء الله عز وجل يحمله يوم القيامة ، الا فالعرفن ما جاء الله • رجل (٤) بيمير له رغاء اوببقة لها خوار اوبشاة تيمر ثم رفع يديه حتى رأيت بياضاً بطيه ألهل بلفت ) وابسن اللبيرة بنضم الالم • .....

— حديثاً • وفى سنة خمس وأربعين • (تهذيب التهذيب — (٣٩٩/٣) (صفة الصفوة ١/٧٠٤) (الاصابة ١/٥٦١) (اسد الغابة ٢/٢٢١) (التذكرة ١/٣٠) (البداية ٨/٢٩) — (الشذرات ١/٥٤) (النجوم ١/١٣٠) •

(١) انظر (صحيح البخارى ٩/٩٥ ، ٩/٣٦ ، ٨٨٥) •

(٢) فى النسخة (ب) (ثم قال)

(٣) فى (صحيح البخارى ٩/٩٥) (الذى) ساقطه •

(٤) فى النسخة (ب) (رجلاً)

وفتحها وسكون التاء المثناة الفوقية وفتحها نسبة الى بنى ليتسب  
قبيلة معروفة ، واسمه عبدالله —

وفى هذا الحديث بيان ان هدايا العمال حرام وظل (١)  
لانه خان فى ولايته وامانته ، وقد بين صلى الله عليه وسلم فى نفسه  
الحديث السبب فى تحريم الهدية عليه ، وانها بسبب الولاية بخلاف  
الهدية لغير العامل فانها مستحبة ، وقوله (تيعر) بمثناة فوقيه  
مفتوحه ثم مثناة تحتيه ساكه ثم عين مهملة مكسورة ، وفتح ومعناه  
تصبح ، والبيمار (٢) صوت الشاة ، كذا فى شرح مسلم للنووى رحمه  
الله تعالى (٣) قال الخطابى فى شرح ابى داود (٤) بحد ايـراد  
الحديث المذكور فى هذا بيان ان هدايا العمال حرام وانـه ليس  
سبيلها سبيل (٥) سائر الهدايا المباحات ، وانما يهدى اليه للمحاباة •

---

(١) الخلول — هو الخيانة فى المضم والسرقه من الغنيمه قبل  
القسمه يقال غلّ فى المضم يغلّ غلولا فهو غالٌ • وكل من  
خات فى شىء خفية فقد غل ، وسميت غلولا لان الايدى فيها  
مفلولة • أى ممنوعة مجمول فيها غل ، وهو الحديدية الشى  
تجمع يد الاسير الى عنقه (لسان العرب ٥٠٠ / ١١) (النهاية  
٣٨٠ / ٣) •

(٢) فى النسخة (ب) (والميار) وما ذكر فى الاصل هو الصحيح •

(٣) انظر (شرح النووى على مسلم ٢١٩ / ١٢)

(٤) انظر كتاب (معالم السنن ٢٠١ / ٤)

(٥) فى النسخه (م) (سبيل) ساقطة •

وليفخف عن المهدى ويسوغ له بعض الواجب عليه وهو خيانة منه ، ومخس  
للحق الواجب عليه استيفاؤه لاهله — وذكر البخارى فى صحيحه فى  
باب ( من لم يقبل الهدية لعلة ) (١) قال عمر بن عبد العزيز (٢)  
( كانت الهدية فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم  
رشوة ) قال الحافظ ابن حجر العسقلانى (٣) فى شرحه (٤)  
وصله ابن سعد (٥) بقصة فيه من طريق .....

- 
- (١) انظر ( صحيح البخارى ٢٠٨/٣ )
- (٢) الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ولد  
سنة احدى وستين • اخباره فى عدله وحسن سياسته كثيرة  
توفى سنة احدى ومائه ومدة خلافته سنتان ونصف (تهذيب  
٤٧٥/٧) (الحلية ٢٥٣/٥) (التذكرة ١١٨/١)  
(البداية ١٩٢/٩) (الشذرات ١١٩/١) (صفة الصفوة  
١١٣/٢) (النجوم ٢٤٦/١) (طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥)
- (٣) الامام الحافظ احمد بن على بن حجر العسقلانى توفى سنة  
اثنى عشر وخمسين وثمانمائة له تصانيف كثيرة • وأصله من عسقلان  
بفلسطين (الضوء اللامع ٣٦/٢) (البدر الدال على ٨٧/١)  
(معجم المؤلفين ٢٠/٢) (شذرات الذهب ٢٧٠/٧)  
(الاعلام ١٧٣/١) •
- (٤) انظر كتاب ( فتح البارى ٢٢٠/٥ )
- (٥) ابو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهرى مؤرخ ثقة من  
حفاظ الحديث ولد سنة ثمان وستين ومائه • توفى ببغداد  
سنة ثلاثين ومائتين •  
(الوفى بالوفيات ٨٨/٣) (النجوم ٢٥٨/٢) (تهذيب  
١٨٢/٩) (الشذرات ٦٩/٢) (التذكرة ٤٢٥/٢)  
(وفيات الاعيان ٣٥١/٤)

فراة بن مسلم (١) فى شرحه (٢) قال اشتهى عمر بن عبد العزيز التفاح فلم يجد فى بيته شيئاً يشتري به ، فركبنا معه فقلناه غلمان الدير (٣) باطباق تفاح فتناول واحدة قشمتها ثم رد الاطباق ، فقلت له فى ذلك ، فقال لا حاجة لى فيه فقلت ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر يقبلون الهدية ، فقال ( انها لاولئك هدية وهى للعمال بعدهم رشوة ) ، ووصله ابو نعيم (٤) فى الحليمة (٥) من طريق عمرو بن مهاجر (٦) عن عمر بن عبد العزيز فى قصة اخرى ٠٠٠٠

(١) فراة بن مسلم يروى عن عمرو بن عاتكة وعنه بقية بن الوليد قال ابن حبان فيه منكر الحديث جدا يأتى بما لا يشك من الحديث صناعته .  
(المجروحين ٢٠٧/٢) (ميزان الاعتدال ٣/٣٤٢) (لسان الميزان ٤/٤٣١) .

(٢) انظر كتاب (طبقات ابن سعد ٣٧٧/٥) .

(٣) (الدير) جمع أديار وهو بيت يتعبد فيه الرهبان . قال ابن سيدة هو خان النصارى (مرصد الاطلاع ٥٤٩/٢) (اللسان ٣٠١/٤) .

(٤) الحافظ احمد بن عبد الله بن احمد الاصبهاني ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة وتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة (طبقات الشافعية ٧/٣) (البداية ٤٥/١٢) (الشدراة ٣/٢٤٥) (تذكرة الحفاظ ٣/١٠٩٢) .

(٥) انظر كتاب (حلية الاولياء ٢٩٤/٥) .

(٦) عمرو بن مهاجر ديار الانصارى وثقه جمع ، ولد سنة اربع مئتين وسبعين وتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة ، (تهذيب التهذيب ١٠٧/٨) (الكشاف ٣٤٤/٢) (النجوم ١/٢٣٩) (التاريخ الصغير ١٥٨) .

(( الفصل الثاني ))

أحكام الرشوة عند علماء الأحناف  
=====

مذهب السادة الحنفية :-

قال في فتاوى قاضى خان (١) وإذا ارتشى ولد القاضى او كاتبه  
أو بعض أعماله ليعين الراشى عند القاضى ففعل . ان لم يعلم  
القاضى بذلك نفذ قضاؤه ، وكان على المرتشى رد ما قبضه ، وان علم  
بذلك القاضى كان قضاؤه مردوداً (٢) .  
وإذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً وتكون الرشوة محرماً على  
القاضى والاخذ (٣) .....

---

(١) انوار فتاوى قاضى خان . بهامش (الفتاوى الهندية ٢/ ٣٦٢)

(٢) قوله ( وان علم بذلك القاضى كان قضاؤه مردوداً ) .  
لانه حينئذ يكون عاملاً لنفسه او لابنه او كاتبه ولا فرق بين  
ان يرتشى ثم يقضى أم يرتشى . وكذا لو اخذ القاضى  
الرشوة ثم بعث بالخصمين الى قاضى آخر ليحكم بينهما فانه  
لا ينفذ حكم الثانى لان القاضى الاول قد عمل فى هذا لنفسه  
حين اخذ الرشوة . اما اذا كتب الى قاضى آخر ليسمع  
الخصومة ويحكم بينهما وأخذ القاضى الاول الاجرة على الكتابة  
فقط . فإن حكم القاضى الثانى نافذ لان ذلك ليس برشوة  
قال الامام النفسى محل للقاضى اخذ الاجرة على كتابة  
السجلات والمحاضر (جامع الفصولين ١/ ١٤) (البحر  
الرائق ٦/ ٢٨٥) (معين الحكام ٩) (الفتاوى البزازية  
١٣٨/٥) (شرح فتح القدير ٥/ ٤٥٥) .

(٣) ومن صور اخذ القضاء بالرشوة ما وجدته لموليه مبلغاً فى كل  
شهر يأخذه منه ، ويغرض اليه قضاء ناحية قال ابن عابدين -



ثم الرشوة على وجوه اربع :-

- (١) (منها) ما هو حرام من الجانبين احدها هذه (١) (والثاني) اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقضى له ، وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء بحق او بغير حق (٢) (ومنها) اذا دفع الرشوة لثوف على نفسه او ماله . وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع (٣) وكذا اذا طمغى ماله فرشاه . ببعض ماله . (ومنها) اذا دفع الرشوة ليسوى امره عند السلطان حل له الدفع ، ولا يحل للاخذ أن يأخذ (٤) فان اراد أن .....

— وهذا ما يسمى الان مقاطعة والتزام ، وذلك بأن يكون على رجل قضاء ناحية فيدفع له آخر شيئاً معلوماً ليقضى فيها ويستقل بجميع ما يحصله من المصنوع لنفسه (حاشية ابن عابدين ٣٦٣/٥) .

- (١) قوله (احدها هذه) اي دفع الرشوة لتقلد القضاء والامارة اما من تقلد القضاء بواسطة الشفعا فهو كمن تقلده احتساباً
- (٢) أما في القضاء بحق . فلأنه واجب عليه فلا يحل اخذ شيء عليه وأما القضاء بغير حق . فظاهر .
- (٣) هي حرام على الاخذ لانه لا يجوز اخذ المال مقابل عمل واجب . وهي غير حرام على الدافع عند عامة المشايخ لانه يجعل ماله وقاية لنفسه وعرضه ، أو بعبارة اخرى للبقاء .
- (٤) اذا اهدى رجل الى رجل آخر ما لا يعينه على قضاء حاجة له عند السلطان . فهذا على نوعين .  
الاول - ان تكون حاجته حراماً وفي هذه الحالة لا يحل للمهدي

يحل للأخذ • يستأجر الأخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه ،  
فانه تجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل  
وان شاء استعمله في عمل غيره ، هذا اذا اعطى .....  

---

— الاعطاء ولا للمهدي اليه الأخذ • وهذا باتفاق •  
الثاني :- ان تكون حاجته مباحة فهذا على وجهين •  
الوجه الاول - ان يشترط (المهدي) انه انما يهدي  
اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل الأخذ •  
وهل يحل للمعطي الاعطاء في هذه الحالة؟ قولان  
(والحيلة) في حل الأخذ وحل الاعطاء • ان يستأجر  
صاحب الحاجة الشخص الاخر يوما او يومين الى الليل  
ليقوم بعمله بالمال الذي يريد ان يدفعه اليه ، فتصح  
الاجارة ويستحق الاجير الاجر ، ثم المستأجر بالخيار  
ان شاء استعمله في هذا العمل ، وان شاء استعمله في  
عمل آخر •  
قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي يستأجره  
عليه عملا يصح الاستئجار عليه كتبليغ الرسالة ونحوه • وان  
تكون المدة معلومة ، فاذا لم تكن المدة معلومة فلا يجوز •  
وما تقدم الكلام فيه فيما اذا اعطاه قبل ان يسوي أمره • أما  
اذا اعطاه بعد ان سوي أمره فيحل للمعطي الاعطاء ويحل  
للاخذ الأخذ وهذا قال السرخسي وهو الصحيح •  
الوجه الثاني - اذا لم يشترط ذلك صريحا • ولكن يعلم  
يقينا انما يهدي اليه ليعينه عند السلطان • وفي  
هذا الوجه اختلف الماشيخ • وعامتهم —

الرشوة أولاً ليسوى امره عند السلطان • وان طلب منه ان يسوى امره  
ولم يذكر الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوى اختلفوا فيه • قال بعضهم  
لا يحل له ان يأخذ • وقال بعضهم يحل • وهو الصحيح لانه يبرر  
ومجازاة الاحسان • فيحل له كما لو جمعوا للامام والمؤمن شيئا  
وأعطوه من غير شرط كان حسنا .....

على انه لا يكره • هذا اذا لم يكن بينهما مهاداة قبل ذلك  
بسبب من الاسباب وأما اذا كانت بينهما مهاداة قبل ذلك  
بسبب صداقة او قرابة ونحو ذلك فأهدى اليه كما كان يهدى  
قبل ذلك ثم ان المهدى اليه قام لاصلاح امره فهذا امر  
حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان ومقابلة الكرم بالكرم •  
(حاشية الطحطاوى ١٧٧/٣) (الفتاوى الهندية ٣/٣٣١)

= بعض الصور التي يصدق عليها حد الرشوة

- ١- ما يصطية الشخص للشاعر مغافة هجوه • أولئك  
الاسير فهذا حرام على الاخذ غير حرام على الدافع
- ٢- بذل المال لاستخلاص حق له على آخر •
- ٣- ما يدفعه المتعاشقان رشوة يجب رده •
- ٤- السائله تمنع الناس من الاحتطاب من المروج (ارض  
ذات نبات ومرعى) الا يدفع شيء اليهم فهذا  
رشوة •
- ٥- الاخ اذا امتنع ان يزوجه اخته ، الا أن يدفع اليه  
كذا • فهذا رشوة (البحر الرائق ٦/٢٨٦) (حاشية  
الطحطاوى ١٧٨/٣) (الاشباه والنظائر لابن  
نجيم ١٥٨) •

قال في الفتاوى البزازية (١) القاضي لا يقبل هدية الاجنبى والقريب  
الا من كان يهدى قبله ، وان زاد يرد الزيادة الا ان يكون له خصومة  
فلا يقبل منه ايضا • فان قبل وامكته الرد ردّ والا وضع في بيوت  
المال ، وكذا في كل موضع ليس له القبول ، وان كان يتأذى به  
المعطي اخذه ورد (٢) عليه قيمته (٣) .....

(١) انظر الفتاوى البزازية بهامش ( الفتاوى الهندية ١٣٩/٥ ) •  
(٢) في النسخة (ب) (ورده)

(٣) موقف القاضي من الهدية  
حث الشارع الحكيم على قبول الهدية فقد قال صلى الله عليه  
وسلم (تهادوا تحابوا) ولكن هذا في حق من لم يتعمين  
لعمل من اعمال المسلمين فأما من تعين لذلك كالقضاة  
والولاة فعليه التحرز عن قبول الهدية خصوصا من كان  
لا يهدى اليه قبل ذلك لانه من جوارب القضاء وهو نوع من  
الرشوة والسحت •

والاصل فيه ما روى في الصحيحين من حديث ابن حميد الساعدي  
وقد تقدم ذكره فتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل  
على تحريم الهدية التي سببها الولاية ، وقد استعمل عمر  
بن الخطاب رضي الله عنه ابا هريرة رضي الله عنه فقدم  
بمال فقال من اين لك هذا فقال تنا تجت الغيول وتلاقيت  
الهدايا فقال عمر بن الخطاب هلا قعدت في بيتك فتنظر  
ايهدى اليك أم لا ؟ فأخذ ذلك منه وجعله في بيت  
المال فعرفنا ان قبول الهدية من الرشوة اذا كان بهذه الصفة  
ومن جملة الاكل بالقضاء وما يدخل به عليه التهمة ويحاطع فيه الناس -

— فليحترز من ذلك • وحاصل القول في هدية القاضي •

أولا : — القاضي لا يقبل الهدية ممن له خصومة • سواء كان بين  
القاضي وبين المهدى مهادة قبل القضاء أو لم تكن وسواء كانت  
بينهما قرابة أو لم تكن ، لأنه إنما اهداه لاجل القضاء فيميل اليه  
فيكون من الخلول فتشبه الرشوة فيتجنب عنها وعلى ذلك كانت الصحابة  
رضوان الله عليهم اجمعين •

ثانيا : — هدية من لا خصومة له وهي على نوعين •

أ — أن لا تكون بينهما مهادة قبل القضاء فينبغي له  
أن لا يقبلها لأن الاهداء يكون لاجل القضاء فيميل  
اليه متى وقعت الخصومة فيكون أكلا بالقضاء فاشبه الرشوة

ب — أن تكون بينهما مهادة قبل القضاء ، فإن اهداه بعد  
القضاء بمثل ما كان يهديه قبل القضاء فلا بأس بأن يقبلها  
ولا يكون أكلا بقضائه بكل يحمل ذلك على المباشطة  
السابقة بينهما حملا لأمير المسلمين على السداد والصالح  
بالقدر الممكن ، وإن اهداه زيادة على ما كان يهديه  
قبل القضاء فإنه لا يأخذ الزيادة لأنه إنما زاد لاجل  
القضاء ليميل اليه متى وقعت الخصومة فيكون من الخلول •  
قال الامام البزدوى — الا أن يكون مال المهدى قد ازداد فبقدر  
ما ازداد ماله إذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها •

وعلى هذا فالقاضي لا يقبل الهدية من القريب الا اذا تأن له عادة  
بالمهادة كثيره فان لم يكن للقريب قبل القضاء عادة فاهدى بعد —

.....

القضاء لا يقبل • ويمكن ان يقال فى القريب الذى ليس له  
عادة بمهاداة قبل القضاء ان كان ذلك لفقر ثم أيسر بمقد  
ذلك • أى بعد ولاية قريبه صار يهدى اليه جاز لان الظاهر  
ان المانع ما كان الا الفقر. وهذا على شبه قول الامام البزدوى •

قال الشيخ الطرابلسى :- والاصوب فى زماننا عدم القبول  
مطلقا لان الهدية تورث ادلال المهدى وإغناء المهدى اليه  
وفى ذلك ضرر على القاضى ودخول الفساد عليه ، وقيل ان الهدية  
تطفئ نور الحكمة • قال ربيعة اياك والهدية فانها ذريعة  
الرشوة • وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية وهذا  
من خواصه وهو معصوم مما يثق على غيره منها ، ولما رد عمر  
بن عبد العزيز الهدية قيل له كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقبلها فقال ( كانت له هدية ولنا رشوة ) لانه كان يتقرب  
اليه لنبوته لا لولايته ونحن يتقرب الينا للولاية ، وفى المضمرة  
اذا دخلت الهدية للقاضى من الباب خرجت الامانة من الكوة •  
وقال صلى الله عليه وسلم ( يأتى على الناس زمان يستحل فيه  
السحت بالهدية والقتل بالمودة يقتل البرى ليتعظبه العامة )

— فاذا اخذ القاضى الهدية ولم يكن له اخذها فماذا يصنع  
بها ؟

اختلف علماء الاحناف فى ذلك •

قال بعضهم — يضعها فى بيت المال لانها بسبب عمله لهم  
وقال عاتقهم — وهو قول السرخسى • يردّها على اربابها ان عرفهم —

فان قضى ثم ارتشى أو عكس لا ينفذ ، وان تاب ورد المأخوذ فهو  
على قضاءه لانه (١) بالفسق لا ينعزل (٢) .....

وكذا فى كل موضع ليس له أن يقبل ، فاذا لم يعرف مهديها  
أو عرفه الا انه كان بعيدا ويتعذر الرد عليه يضعها فى بيت  
المال ويكون حكمها حكم اللقطة ، وانما يضعها فى بيت  
المال لانه انما أهدى اليه لمطه وهو فى هذا العمل نائب  
عن المسلمين ، فكانت الهدايا من حيث المعنى لهم فان جاء  
المالك يوما ردت اليه وانما يردّها لانها تشبه الرشوة ، وليس  
هذا كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين •

وقال بعضهم اذا كان المهدى يتأذى من رد الهدية عليه ،  
يأخذها القاضى ثم يرد عليه قيمتها ( البحر الرائق ٦/٣٠٤ )  
( بدائع الصنائع ٩/٤٠٩٥ ) ( معين الحكام ١٧ ) ( حاشية  
أبو السعود ٢٧/٣ ) ( حاشية الطحاوى ٣/١٨٣ ) ( فتاوى  
قاضى خان ٢/٣٦٣ ) ( شرح فتح القدير ٥/٤٦٧ )

(١) فى النسخة (م) ( لان )

(٢) اذا كان القاضى عادلا ففسق بأخذ الرشوة هل ينعزل بهذا  
أم لا ؟ اختلفت الروايات عند الاحناف فى ذلك •

ذهب البخاريون والسرقيون — الى انه لا ينعزل ولكن  
يستحق العزل أى يجب على السلطان عزله لوجود سبب الاستحقاق  
وهذا هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى •

ذهب مشايخ العرق — الى انه ينعزل ولا يصح قضاءه بعد ذلك  
لان عدالته فى معنى المشروطية فى ولايته ، لانه حين ولاه عدلا —

.....

- اعتمد عدالته • فكانت ولايته مقيدة بعدالته فتزول بزوالها •  
وهذا اختيار الكرخى والطحاوى وعلى الرازى •

قال الشيخ حسن الشرنبلالى : —  
وهو اختيار حسن لعدم اطماع الناس على حقوق  
الناس وقال بعض المشايخ : — اذا قلد الفاسق ابتداءً يصح •  
ولو قلد وهو عدل ففسق ينمزل به لان المقلد اعتمد عدالتـه  
فى تقليده • فلا يكون راضيا بتقليده يدونها • وعلى هذا —  
فمن قال باستحقاق العزل قال بصحة احكامه • ومن قال  
بعمله قال ببطلانها •

سئل الشيخ البزدوى عن هذه الاسئلة فقال •  
انا متحير فى هذه المسألة لا أقدر ان أقول تنفذ احكامهم لما  
أرى من التخليط والجهل والجرأة منهم • ولا أقدر ان أقول  
لا تنفذ احكامهم لان أهل زماننا كذلك • فلو اقيمت بالبطلان  
أدى ذلك الى ابطال الاحكام كلها • يحكم الله بيننا وبين  
قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله عليه  
وسلم لم يبق منهم الا الرسم والاسم •

قال الشيخ ابن عابدين — هذا فى قضاة ذلك الزمان فما بالك  
فى قضاة زماننا فانهم زادوا على من قبلهم باعتقادهم حـل  
ما يأخذونه من المحصل بزعمهم الفاسد أن السلطان يأذن لهم  
بذلك • وسمعت من بعضهم ان المولى أبا السعود أقـسـى  
بذلك وأظن ان ذلك افتراء عليه • ( حاشية ابن عابدين  
— ( ٣٦٣/٥ ) ( مجمع الانهر ١٥٢/٢ ) •



والهدايا ثلاث — حلال من الجانبين للشودد — وحرام منه (١) وهو  
 الهداء للعانة على الظلم — وحرام من جانب الاخذ (٢) وهو الهداء  
 لكف الظلم (٣) حلال للمعطى — والحيلة أن (٤) يستأجره (٥) ثلاثة  
 أيام ليحصل له ثم يستعطه اذا كان فعلاً تجوز عليه الاجارة كبليغ الرسالة  
 ونحوها (٦) وان لم يبين المدة لا يجوز ، هذا اذا كان فيه شرط  
 وان لم يكن بالشرط • وانما يعلم يقيناً أن الهداء (٧) ليمينه عند  
 السلطان ، فالمشايع على انه لا بأس به • وابن مسعود كره الاخذ — فـ  
 وذلك محمول على التنزيه ، وان قضى حاجته بلا طمع وشرط ثم أهدي  
 اليه فذا حلال (٨) .....

— (درر الحكام ٢/٤٠٢) (المقود الدريه ١/٣٠٣) (البحر  
 الرائق ٦/٢٨٤) (شرح فتح القدير ٥/٤٥٤) (المنايعة  
 على الهداية ٥/٤٥٤) •

- (١) في النسخة (م) (منها) •
- (٢) في النسختين (م وب) (الاخذ) ساقطه •
- (٣) في حاشية النسخة (أ) هناك زيادة قوله (لدفع الظلم عنه  
 فهو حرام على الاخذ حلال للدافع) • وهذه الزيادة غير  
 مذكوره في الفتاوى البزازيه • انظر (الفتاوى الهندية ٥/١٣٩)
- (٤) في النسخة (ب) (أن) ساقطه •
- (٥) في الفتاوى البزازيه (يستأجره)
- (٦) في النسخة (ب) (ونحوها) ساقطه •
- (٧) في النسخة (م) (الاهدي) وفي النسخة (أ) (الهداء)
- (٨) قد تقدم الكلام حول هذه الحيلة • صفحه (٢٤٤)

ولا يجيب الدعوة الخاصة \* الاجنبى والقريب فيه سواء ، وذكر القاضى  
أنه يجيب دعوة القريب وان خاصة (١) .....

(١) فى النسخة (أ) (وان خاصمه) وهذا خطأ .

موقف القاضى من الدعوة

أولا - اذا كان صاحب الدعوة له خصومة فلا يجيب القاضى  
دعوته مطلقا سواء كانت عامة أو خاصة من قريب  
أو أجنبى جرت له عادة أم لا . لانه يؤدى الى ايذاء  
الخصم الآخر ، ويجر الى تهمة الميل بأن يقول  
احد الخصمين ان فلانا فى دعوة فلان كلم القاضى  
وهو نائب عن خصى وخاصمه على رشوة .

ثانيا - اذا لم يكن لصاحب الدعوة خصومة فالدعوة تكون على  
قسمين - دعوة خاصة ، واخرى عامة .

فان كانت عامة - وكانت بدعة ، كدعوة المباراة واللهم والفتنا  
ونحو ذلك فلا يحل له ان يحضرها لانه لا يحل لغير  
القاضى اجابتها فالقاضى من باب أولى .

وان كانت غالية من ذلك كولاية العرس والختان والمقيقه  
فانه يجيبها لان ذلك من السنة ولا تهمة فيه .

وان كانت خاصة - ففيها قولان .

أبو حنيفة وابو يوسف قالا لا يجيب دعوة القريب الخاصة لمكان  
التهمة وقال محمد يجيب دعوة القريب وان كانت خاصة قيا  
على الهدية وذكر الخصان - عدم الاختلاف فى انه لا يجيب  
الدعوة الخاصة من الاجنبى ، ويجيبها من القريب لانها صلوة للرحم -

وان كتب سجلاً أو تولى قسمة وأخذ أجر المثل له ذلك (١)

قال السرخسي — صاحب الدعوة ان كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضي قبل تقلد القضاء لا يجيب دعوته القريب والاجنبى فيه سواء ، وان كان ذلك من عادته قبل تقلده القضاء فالأبأس بأن يجيب دعوته لان هذا بين القربايات ليس من جوالب القضاء عادة .

واختلف فى التفريق بين الخاصة والعامة . قيل الدعوة الخاصة هى ما دون العشرة ، والعامة ما فوق ذلك . وقال النسفى . العامة هى المرس والختان وماعداه خاصة . والصحيح — ان الخاصة هى ما لو علم صاحبها ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها . والعامة هى التى يتخذها وان لم يحضرها القاضي .

(البحر الرائق ٣٠٥/٦) (المبسوط ٨١/١٦) (الفتاوى الهندية ٣٣٠/٣) (شرح فتح القدير ٤٦٨/٥) (العناية على الهداية ٤٦٨/٥) (درر الحكام ٤٠٦/٢) (بدائع الصنائع ٤٠٩٥/١) (مجمع الانهر ١٥٨/٢) .

(١) يجوز للقاضي اخذ الاجره على كتبه السجلات والمحاضر وغيرها ، من الرثائق بمقدار اجرة المثل ، وذلك لان القاضي انما يجب عليه القضاء وايصال الحق الى مستحقه فحسب ، أما الكتابة فزيادة عمل يملكه للمقضى له . وعلى هذا قالوا لا بأس للمفتى أن يأخذ شيئاً على كتابة جواب الفتوى ، وذلك لان الواجب على المفتى الجواب باللسان دون الكتابة بالبناات . ومع هذا الكف عن ذلك اولى احترازاً عن القيل والقال . وصيانة لما وجهه عن الابتذال (لسان الحكام ٤)

ولو تولى نكاح صغير لا يحل له اخذ شيء لانه واجب عليه • وكل ما وجب (١) عليه لا يجوز له اخذ الاجرة • وما لا يجب عليه يحل له (٢) اخذ الاجرة • وذكر عن الباقي (٣) في القاضى يقول اذا عقدت عقد البكر فلى دينار • ولو ثيبا فلى نصفه انه لا يحل له ان لم يكن (٤) لها ولى • ولو كان لها ولى غيره يحل بناء على ما ذكرنا (٥) .....

- 
- (١) فى النسختين (م ب) ( وكلما وجب )  
(٢) فى النسخة (م) ( يجر له )  
(٣) محمد بن ابي القاسم بن بايجوك الباقي مفسر وفقه • اخذ اللغة والاعراب عن الزمخشري • توفى سنة اثنين وستين وخمسائه (الوافى بالوفيات ٤ / ٣٤٠) (معجم المؤلفين ١١ / ١٣٧) (الاعلام ٧ / ٢٢٧) (هدية المارفين ٢ / ٩٨) •  
(٤) فى النسخة (م) ( يكن ) ساقطة •  
(٥) قال ابن الشحنة — وأما أخذ القاضى الاجرة على الانكحة التى يياشرها مثل نكاح الصفار والارامل اللتى لولى لهن لا يحل له اخذ شيء على ذلك • قال ابن عابدين — يحل للقاضى اخذ الاجره على كتبه السجلات وغيرها بقدر اجرة المثل وهو المختار • ولا يحل اخذ شيء على نكاح الصفار لانه واجب عليه وفى غيره يحل • ولا يحل اخذ الاجرة على اجازة بيع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ البيع قياسا على جواب المفتى فلا يجوز اخذ الاجرة على بيان الحكم الشرعى (لسان الحكم ٥) (قرة عيون الاخيار ١ / ٥١)

وفى شرح العيني على الكنز (١) قال وذكر الاستروشنى فى فصوله (٢)  
القاضى اذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى ، وينفذ فيما لم  
يرتشى ، وذكر الامام البز دوى (٣) أنه ينفذ فيما ارتشى ايضا ،  
وقال بعض مشايخنا ان قضاياه فيما ارتشى وفيما لم يرتشى باطللة ،  
والقول الاول اخذ شمس الائمة السرخسى (٤) وهو اختيار الحصاف (٥)

- (١) الشيخ محمود بن احمد بن موسى العيني من كبار المحدثين ،  
ولد سنة اثنتين وستين وسبعمائه ، وتوفى سنة خمس وخمسين  
وشمانائه له ( رمز الحقائق شرح كنز الدقائق ) فى فروع  
الحنفيه وهو مطبوع وقد ذكر هذا القول فى ( ٦٨ / ٢ ) ( كشف  
الظنون ١٥١٥ / ٢ ) ( الضوء المجمع ١٣١ / ١٠ ) ( البدر الطالع  
٢٩٤ / ٢ ) ( الشذرات ٢٨٦ / ٧ ) ( آداب اللغة ٢١٠ / ٣ )  
( مفتاح السعادة ٢٦٥ / ٨ ) ( الاعلام ٣٨ / ٨ ) .
- (٢) فى النسخة ( ب ) ( فصول )
- (٣) فخر الاسلام على بن محمد بن الحسين البزدوى من اكابر  
الحنفيه . توفى سنة اثنتين وشمانين واربعمائه ( مفتاح  
السعادة ١٨٤ / ٢ ) ( هدية المارفين ٦٩٣ / ١ ) ( معجم  
المؤلفين ١٩٢ / ٧ ) ( الاعلام ١٤٨ / ٥ ) .
- (٤) شمس الائمة أبوبكر محمد بن احمد بن سهل السرخسى من كبار  
الاحناف كان قاضيا مجتهدا وأصوليا ، توفى سنة ثلاث وشمانين  
واربعمائه وقيل غير ذلك . ( مفتاح السعادة ١٨٦ / ٢ ) .  
( هدية المارفين ٧٦ / ٢ ) ( معجم المؤلفين ٢٣٩ / ٨ )  
( الاعلام ٢٠٨ / ٦ ) .
- (٥) ( الخصاف ) احمد بن عمر بن مهير الشيبانى ، محدث عالم فقيه فرضى .

.....

---

كان مقدما عند الخليفة المهتدي بالله ، توفي سنة احدى وستين ومائتين . (مفتاح السعادة ٢/٢٧٦) (هدية العارفين ١/٤٩) (الوافي ٦/١٠٧) (الاعلام ١/١٧٨) (مجمع المؤلفين ٢/٣٥) .

\_\_\_\_\_ القاضي اذا ارتشى وحكم هل ينفذ قضاؤه ؟ \_\_\_\_\_

يجب أن يكون القضاء خالصا لله سبحانه وتعالى لانه عبادة والعبادة اخلاص العمل بكليته لله عز وجل ، فلا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له ، لان القضاء له قضاء لنفسه من وجه فلم يخلص لله سبحانه وتعالى وكذا اذا قضى فى حادثة برشوة . لا ينفذ قضاؤه فى تلك الحادثة وان قضى بالحق الثابت عند الله جل وعلا من حكم الحادثة . لانه اذا اخذ على القضاء رشوة فقد قضى لنفسه لا لله فلم يصح .

وفى هذه المسألة اختلف علماء الاحناف على ثلاثة أقوال —  
القول الاول — ذهب الامام السرخسي والخشاف الى ان قضاؤه فيما ارتشى لا ينفذ ، وينفذ فيما لم يرتشى .

القول الثانى — ذهب بعض المشايخ منهم الصدر الشهير الى ان قضاؤه لا ينفذ مطلقا .

القول الثالث — ذهب الامام البزدوى الى أن قضاؤه اذا كان بحق نفذ فيما ارتشى وفيما لم يرتشى ، وهذا القول رجحه ابن الهمام بقوله ( وهو حسن ) لان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجاب فسقه وقد فرض ان الفسق لا يوجب العزل فولايته قائمه —

وان ارتشى (١) ولد القاضى او كاتبه أو بعض اعوانه • فان كان  
بأمره ورضاه فهو مالو ارتشى القاضى سواء • ويكون قضاؤه مردودا  
وان كان بغير علم القاضى نفذ • وكان (٢) على المرتشى رد ما قبض (٣) •

— قضاؤه بحق فلم لا ينفذ • وخصوص هذا الفسق غير مؤثر •  
وغاية ما وجه انه اذا ارتشى فقد عامل لنفسه أو لولده يعنى  
والقضاء عمل لله تعالى • قال صاحب النهر — وأنت خبير  
بأن كون خصوص هذا الفسق غير مؤثر ممنوع • بل يؤثر بملاحظة  
كونه عملا لنفسه • وهذا يترجح ما اختاره السرخسى •  
قال قاضى خان نقلا عن صاحب البرهان — اجمعوا انه اذا  
ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه •  
قال ابن عابدين — حكاية الاجماع منقوضة بما اختاره البزدوى  
واستحسنه فى الفتح • وينبغى اعتماده للضرورة فى هذا الزمان  
والا بطلت جميع القضايا الواقعة الان • لانه لا تخلو قضية عن  
اخذ القاضى الرشوة المسماة (بالمحصل) قبل الحكم أو بعده •  
فيلزم تحصيل الاحكام • (شرح فتح القدير ٤٥٥/٥) •  
(البحر الرائق ٢٨٥/٦) (حاشية ابن عابدين ٣٦٣/٥)  
(جامع الفصولين ١٤/١) (درر الاحكام ٤٠٢/٢)

- (١) فى النسخة (م) (وان لم يرتشى) وهذا خطأ
- (٢) فى النسخة (م) (وان كان) وهذا خطأ •
- (٣) قد تقدم بسط القول فى هذه المسألة صفحة (٢٤٢)

وفي كتاب ( أدب القاض ) لأبي محمد الناصح النيسابوري (١) •  
ان أخذ القاض الرشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس فيه ظلم كان هذا  
الحكم باطلا ولا يحل لاحد ان ينفذ ذلك القضاء من القضاة بل يردده  
فقد سقطت عدالة المرئشي (٢) .....  
ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا • فالتصح عقوده وفسوخه  
(٣) وقد لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرئشي والراشي

---

(١) القاضي أبو محمد عبد الله بن الحسين الناصح النيسابوري  
قدم بغداد وحدث بها توفي سنة سبع وأربعين وأربعمائة  
من مؤلفاته تهذيب أدب القضاء للخصاف • قال ابن الشحنة  
وهو كتاب مشهور وجيز مختصر اللفظ كثير المسائل • وقد  
ذكر هذا المتن المينى في كتابه (رمز الحقائق شرح كنز  
الدقائق ٦٨/٢) (كشف الظنون ١٦٧٦/٢) (هدية  
الحارفين ٤٥١/١) (معجم المؤلفين ٤٩/٦)

(٢) يؤيد هذا القول مقاله الامام ابوحنيفة في الينابيع ولو  
قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرئشي فينبغي  
للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل قضاياه وهذا  
قال الخصاف •

وقد خالف في ذلك الامام البزدوى حيث قال ان كان  
قضاؤه بحق نفذ فيما ارتشى وفيما لم يرتشى • وهذا القول  
استحسنه صاحب الفتح وابن عابدين وقد تقدم الكلام في  
هذا قريبا •

(حاشية الطحطاوى ١٧٧/٣)

(٣) اذا دفع القاضي أو غيره الى السلطان مالا ليؤليه منصب  
القضاء فهل يصير قاضيا وينفذ حكمه أم لا ؟ —



أيضا • وهو الذي يمشى بينهما • وتؤخذ الرشوة على يده •••••

— جمهور الاحناف وعليه الفتوى وهو الصحيح •

انه لا يصير قاضيا ولا ينفذ حكمه اذا قضى • لانه اذا ارتشى لا ينفذ حكمه فكذا اذا ارتشى من قلده لاجله • وكذا لو ارتشى قوم السلطان وعلم بذلك السلطان فانه لا يصير قاضيا •

وزدب بعضهم الى أنه يصير قاضيا وينفذ قضاؤه • قال الشيخ زاده — ولم ار حكم مالو أخذ قومه والسلطان غير عالم به هل يجوز تقليده أم لا ؟

ينبغي ان يجوز تقليده لان مفهوم قوله ( وهو عالم به ) يقتضى جوازه اذا لم يعلم • كما لو ارتشى وكيل القاضى او نائيه او كاتبه او بعض اعوانه فان كان بأمره ورضاه فهو كما لو ارتشى بنفسه • وان كان بغير علمه ينفذ قضاؤه وعلى المرتشى رد ما قبض •

وكذلك ان اعطى رشوة على عزل قاضى ليولى هو مكانه او أعطاه على عزله دون ولاية • فعزل الاول برشوة ثم استقضى هو مكانه بغير رشوة • نظرفى المعزول فـان كان عدلا فاعطاء الرشوة على عزله حرام • والمعزول باق على ولايته الا أن يكون فى عزله قد تاب برد الرشوة قبل عزله • وقضا المستخلف ايضا باطل الا أن يكون المستخلف ايضا قد تاب قبل الولاية فيصح قضاؤه • فان كان المعزول جائرا لم يبطل قضاء المستخلف • وهذا بخلاف مالو تقلد القضاء بواسطة الشفعا فهو والذي تقلده احتسابا سواه فى حق نفاذ قضائهما ( مجمع الانهر ١٥٢/٢ ) ( مصين الحكام ١٠ ) —

وينبغي أن يشر قضاء هذا الزمان بهذا الوعيد ، ولا سيما قضاء مصر  
ومنهم من يتولى بالرشوة فاذا عتب (١) عليه يدعى انه انما بذله  
صوناً للمنصب عن وقوعه في ايدى الجهال والفساق والله لا يخفى  
عليه شئ (٢) .....  
وفي كتاب (الاختيارات) للناجدي رحمه الله تعالى (٣) قال ولا يقبل  
القاضي الهدية (٤) الا من ذى رحم محرم اذا لم يكن له خصومه لأنه

— (الفتاوى الهندية ٣/٣١١ — والبزازه ٥/١٣٥)  
(البحر الرائق ٦/٢٨٤) (الفوائد السنية ٢/٢٤٦)  
(جامع الفصولين ١/١٣) .

- (١) في النسخة (أ) (عوت)
- (٢) ليس هذا خاص بقضاة مصر فقد قال الامام البزدي فقيهه  
بالد ما وراء النهر (يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا  
أفسدوا علينا ديننا وشرعة نبينا محمد عليه السلام لم  
يبق منهم الا الاسم والرسم) .
- (٣) لقد سميت جاهدا في البحث عن ترجمة (الناجدي) . و  
كتابه في مراجع كثيرة منها ( خلاصة الاثر ) (سلك الدرر)  
(معجم المؤلفين) (هدية المارفين) (كشف الظنون  
وذيله) (تاج التراجم في طبقات الحنفية) (الفوائد  
البهية في تراجم الحنفية) (الطبقات السنية في تراجم  
الحنفية) (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية) (طبقات  
الفقهاء) وغيرها الكثير ولكن مع الاسف لم اجد ما كتبت  
اسمى اليه + وما نقله المؤلف من هذا الكتاب قد ذكر  
في بعض كتب الاحناف .

- (٤) ذكر الهدية ليس احترازا ان يحرم عليه الاستقراض والاستعارة  
ممن يحرم عليه قبول هديته — قال ابن عابدين — ومقتضاة انه يحرم عليه سائر —



وروى عن علي السعدى (١) ومضى المتقدمين . أن الوثيقة بمال  
إذا كانت تبلغ ألفاً ففيها خمسة دراهم ، وفى الفين عشرة دراهم  
الى عشرة آلاف ففيها خمسون درهماً ، ثم ما زاد ففى كل ألف  
درهم ، وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف ، ان لحقه مشقة  
مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة دراهم ، وإن كانت ضعفها  
فمشرة ، وإن كانت نصفها فدرهمان ونصف ، وفى الزيادة  
والنقصان على اعتبار ذلك وقد رجنسه فى كتاب الاجارة (٢) .

(١) أبو الحسن على بن حجر بن إياس السعدى رحّال جوال  
ثقة . له أدب وشعر ، توفى سنة اربع واربعين ومائتين  
(الاعلام ٧٧/٥) (التذكرة ٤٥٠/٢) (تهذيب  
التهذيب ٢٩٣/٧) (هدية المارفين ٦٧٢/١)  
(شذرات الذهب ١٠٥/٢) (معجم المؤلفين ٥٧/٧)

(٢) يجب على الامام ان يعطى القاضى كفايته من بيت المال  
لا سيما ان كان فقيراً ، لانه فرغ نفسه لعمل المسلمين  
فياخذ مقدار كفايته لكيلا يطمع فى اموال الناس فياخذ  
الرشوة ، وإن كان صاحب هوة فان لم يأخذ واحتسب  
فى عمل القضاء فهو خير له .

وإذا أراد القاضى ان يكتب السجلات والوثائق والمحاضر  
بنفسه وإن يأخذ على ذلك اجرا نله ذلك لان الكتابة  
لا تلزمه . ولا يجوز له اخذ الزيادة على اجرة المثل .  
لانه اذا كان لا يجوز له قبول الهدية ولا الدعوة الخاصة  
لانهما فى معنى الرشوة وهى من اقبح قبائح القضاء  
فكيف يجوز له ان يأخذ زاعدا على اجر مثله . اى على  
مقدار ما يستحق من الاجرة على مثل تلك الخطوط -

وقال القهستاني في شرح الوقاية (١) .....

واعلم أن ما دفع = أما للتودد وهو حلال من الجانبين = وأما لصيرورته قاضيا فهو حرام منهل = وأما لخوف على نفسه أو ماله ، وهو حرام على الاخذ بلا خلاف ، حلال للدافع عند الاكرين = وأما ليسوى امره عند الوالى فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين ، وان حاللا فحرام (٢) على الاخذ اذا شرط ، وحلال للدافع عند بعضهم ، وحرام عند آخرين . الا أن يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه ، فانه حلال للدافع ، وكذا للاخذ عند الاكرين ، ومكروه عند غيرهم (٣)

قال ابن عابدين والصحيح ان الاجر يكون بقدر المشقة فقد تزيد مشقة الوثيقة في اجناس مختلفة بمائة على مشقة الف الف في النقود ونحوها وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يصلح عليه . ولا يليق ذلك بنقه الاصحاب ، وأى مشقة لاكتب في شرة الثمن ، وانما له اجر مثله بقدر مشقته ، ومقدر عمله في صنمته ايضا كما يستأجر الحثاك والنقاب بأجرة كبيرة في مشقة قليلة .

والصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره . وصعوبته وسهولته - والكف عن ذلك اولس حفظا لاكرامة . (لسان الحكام ٥) (قرة عيون الاخير ١/٥١) (مجمع الانهر ٢/١٥٢) .

- (١) انظر كتاب (جامع الرموز على مختصر الوقاية ٢/٢١٩) .
- (٢) في النسخ الثلاث قال (فحلال) وهذا خطأ .
- (٣) قد تقدم بسط القول في هذه الانواع وهذه الحيلة صفحة ٢٤٤ (وكان من الافضل الاكتفاء بذكر ذلك مرة واحدة والله اعلم .

والرشوة لامتلك ولذا كان له الاسترداد ولو أصلح امره كما فى المبنى (١)  
والنهاية (٢) وغيرها (٣) .....  
وقال فى البحر شرح الكنز (٤) والرشوة بكسر الراء وضمة كذا فى  
النهاية (٥) وفى القاموس (٦) انها بالتثنية الجمل وارتضى اخذها

---

(١) كتاب (المبنى) للشيخ جلال الدين عمر بن محمد بن عمر  
الخبارى فقيه حنفى ، توفى سنة احدى وتسعين وستمائة  
(شذرات الذهب ٤١٩/٥) (مفتاح السعادة ١٨٩/٢)  
(البداية ١٣/١٣١) هدية العارفين ١/٧٨٧ (الاعلام  
٢٢٤/٥) (معجم المؤلفين ٣١٥/٧) (كشف الظنون  
١٧٤٩) .

(٢) (النهاية فى شرح الهداية) فى فروع الفقه الحنفى للشيخ  
حسين بن على بن الحجاج الصفناقى المتوفى سنة احدى  
عشرة وسبعمائة .  
(مفتاح السعادة ٢٦٦/٢) (معجم المؤلفين ٢٨/٤)  
(كشف الظنون ٢٠٣٢) .

(٣) جاء فى القنيه — ما يدفعه المتعاشقان رشوة يجب ردها  
ولا تملك مفادها أن الأخذ لا يملكها .  
وفيهما — اذا دفع للقاضى اولشيره سحتا لاصلاح المهم  
فاصلح ثم ندم يرد ما دفع اليه : ظاهره ان التوبة من الرشوة  
يرد المال الى صاحبه وان قضى حاجته (البحر الرائق ٦/٢٨٦)

(٤) انظر كتاب (البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٦/٢٨٥) للعلامة  
زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المتوفى  
سنة سبعين وستمائة (الشذرات ٨/٣٥٨) (معجم المؤلفين  
١٩٢/٤) (الاعلام ١٠٤/٣) .

(٥) انظر (النهاية فى غريب الحديث ٢/٢٢٦)

(٦) انظر (ترتيب القاموس المحيط ٢/٣٤٣) وكتاب (القاموس المحيط) —

واسترشى طلبها ، ورشاه جاباه وصانعه ، ورشاه لابنيه واعطاه  
 الرشوة ، وفي المصباح (١) الرشوة بكسر الراء ما يعطيه الشخص للحاكم  
 وغيره ليحكم له . أو يحمله على ما يريد وجمعها رشا مثل سدره وسدر ،  
 والضم لفدة وجمعها رشا بالضم ايضا ، ورشوته رشوا من باب قتل .  
 اعطيته رشوة ، وارثى اى (٢) اخذ ، واصلها رشا الفرج اذا سد  
 رأسه الى امه لتزقه ، وفيه (٣) البرطيل (٤) بكسر الباء الرشوة (٥)

— تأليف محمد بن يعقوب الفيروزآبادى اللغوى الشافعى  
 الشوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة (الذرات ١٢٦/٧) (البدور  
 الطالع ٢٨٠/٢) (مفتاح السعادة ١١٩/١) (الضوء  
 اللامع ٧٩/١٠) (الاعلام ١٩/٨) .

(١) انظر (المصباح المنير ٢٤٤/١) تأليف احمد بن محمد  
 بن على الفيوفى المتوفى سنة سبعين وسبعمائة (السدر  
 الكامن ٣٣٤/١) (معجم المؤلفين ١٣٢/٢) (الاعلام  
 ٢١٦/١) (هدية المارفين ١١٣/١) .

(٢) فى النسخة (ي) (اى) ساقطه .

(٣) فى النسخة (م) (وفى)

(٤) جاء فى المثل (البراطيل تنصر الاباطيل) كناية مأخوذة من  
 البرطيل الذى هو الممول ، لانه يستخر به ما استتر  
 والبرطيل هجر مستطيل أو حديد طويل صلب خلقة ليس  
 مما يطوله الناس ولا يحددونه ينقر به الرحى . وقد يشبهه  
 به خطم النجبية (رأس الناقة) والجمع براطيل . قال بعضهم  
 هو حجر قدر ذراع (ترتيب القاموس ٢٥٢/١) (لسان  
 العرب ٥١/١) (النهاية ١١٩/١) (المصباح المنير  
 ٤٨/١) .

(٥) فى النسختين (أ م) (والرشوة) وهذا خطأ .

وذكر الاقطع (١) ان الفرق بين الهدية والرشوة ، ان الرشوة ما يعطيه  
بشرط ان يعنيه ، والهدية لا شرط معها .....  
وفي فتاوى قاضى شان - قالوا لا بأس للقاضى ان يقبل الصلة من والى  
البلدة التى هو عليها هذا الوالى او غيره (٢) انتهى .....  
وهناك عبارات اخرى فى كتب اصحابنا تركناها خوف الاطالة .....

(١) أبو نصر احمد بن محمد بن محمد الاقطع الحنفى ، درس  
الفقه على يد الشيخ القدوى من مؤلفاته شرح مختصر  
القدوى • وشرح مختصر الطحاوى توفى سنة اربع وسبعين  
واربعمائة ( مفتاح السعادة ٢/٢٨١ ) ( هدية العارفين  
١/ ٨٠ ) ( معجم المؤلفين ٢/ ١٤٨ ) •

(٢) — موقف القاضى من هدية الوالى —  
فى تهذيب القلائس ( ولا يقبل هدية الا من ذى رحم محرم  
أو من وال تولى الامر منه ، أو وال مقدم الولاية على  
القضا ) •  
قال ابن نجيم — فعلى هذا له ان يقبلها من السلطان  
ومن حاكم بلدة المسمى بالباشا •

ووجه القبول منهما — أن المنع من قبولها إنما هو الخوف  
من مراعاته لاجلها ، وهو أن راعى الملك ونائبه لم يصرع  
لاجلها • ولأن مصدر هديتها هو بيت المال وهو من  
مصارفه ، وهذا مقيد بما اذا غلب الحل ، أما اذا غلب  
الحرام أو استويا فإنه لا يقبل منهما • هذا ويشترط فى  
قبول هدية السلطان والباشا ان لا تكون لهما خصومة فإن  
كانت لهما خصومة لم يقبلها •  
( البحر الرائق ٦/ ٣٠٥ ) ( الأشباه ٢٢٧ ) ( حاشية  
ابن عابدين ٥/ ٣٢٤ ) •



## والحاصل :-

أن ما يأخذه القاضى من الهدايا والاموال من الاخصام

• وغيرهم

(١) ان كان فى مقابلة العكم بالحق او بالباطل وسماع الدعوى فى

ذلك ، وقبول البيئنة عليه ، فهو رشوة حرام لا يحل أخذه

ولا اعطاؤه بوجه من الوجوه ، لانه فى مقابلة امر واجب عليه

وهو الحكم على الخصم ، والالتزام بمقتضى الشرع فى الدعاوى

على حسب ماولى عليه من جهة السلطان •

(٢) وان كان ذلك فى مقابلة كتابة الدعوى والحكم وتسطير ذلك وكتابة

اسماء الشهود والحاظرين واذنه ببيان ذلك وشرحه وكتابة

القاضى اسمه على ذلك ووضع ختمه عليه والاذن بوضعه فى السجل

والاحتفاظ عليه الى وقت الحاجة اليه ، فهو ليس برشوة (١) لانه

ليس فى مقابلة امر واجب عليه ، اذ لا يجب على القاضى كتابة

السجلات والمحاضر •

(٣) وأما ما يتعلق ببقية الحكم كالعمال على الناس من قبل السلطان

بجبايات (٢) الاموال العشرية (٣) والغراجية والقائمين

باحكام السياسات الشرعية ، فى رعاية مصالح المسلمين ، فحكمهم

حكم القضاة ، فجميع ما يهدى اليهم من الهدايا أو يأخذوه

---

(١) هو ليس برشوة اذا كان باجر المثل • اما اذا زاد عن اجر

المثل فيجب عليه رده لكان التهمة فيه •

(٢) فى النسخة (ب) ( بجبايات )

(٣) فى النسخة (ب) ( العريه )

من الناس في مقابلة مسامحة الناس والتخافل عنهم وتنقيص ما هم  
مأمورون به من استيفاء الحقوق منهم والاعفاء عما أمروا باصلاحه  
منهم فهو رشوة محرمة ، ..... .

(١) وما كان من غير ذلك ، بسبب ضبط ما أخذ من الناس ، وتحرير  
الدفاتر في شأن ذلك ، والاحتفاظ على الأمور حتى لا تندرس  
وكتابة التذاكر والوثائق ، ووضع الختم والاسم فليس ذلك  
برشوة .

(٢) وأما ما يتعلق بغير القضاة والحكام من بقية الناس ، فكل  
من أهدى إليه شيء من أنواع الهدايا ، سواء كانت مما  
يؤكل أو يلبس أو يركب ونحو ذلك من الدراهم والاموال ،  
وسواء كان له جاه وكلمة مقبولة عند حاكم أو قاضى ونحو ذلك  
أو لم يكن ذلك له ، وسواء كان عالما أو صالحا أو جاهلا  
أو صاحب حرفة ونحو ذلك من أنواع الناس ، وسواء كان  
الذى أهدى له طمع في قضاء حاجة عند حاكم أو غيره ، أو  
شفاعة في أى (١) أمر كان من الأمور ، وسواء ذكر حاجته  
أو لم يذكرها فان ذلك في جميع هذه المسائل ، اذا كان  
بينهما شرط ملفوظ تكلم به كل منهما ورضيا به فهو رشوة  
محرمة ولا يحل اخذها ، واذا لم يكن بشرط ملفوظ ولكن علم  
كل منهما ان تلك الهدية في مقابلة امر مخصوص فليس ذلك  
برشوة ، ولا يحرم قبوله ، فهو هبة وهدية .....  
وكلامنا هذا ملخص ما ذكرنا من النقول المعتمدة ..... .

---

(١) في النسختين ( م ، أ ) ( أى ) ساقطه .

.....

### — هدية المفتى —

قال السرخسي — لو أهدى الى مفتي أو واعظ شيء فان ذلك سالم له خاصة ، لان الذي حمل المهدى الى الاهداء اليه والتقرب اليه معصني فيه خاصة ، بخلاف الهدية الى الحكام ، فان ذلك رشوة ، لان الذي حمل المهدى الى الاهداء اليه ولايته الثابتة بتقليد الامام اياه ، والامام في ذلك نائب عن المسلمين وفي الخانية — يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ، لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم ، وليس لهم اهلية الالزام ، وهذا بخلاف الهدية الى القاضي ، فان القاضي ملزم ، وخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام ، فأخذ الهدية يكون رشوة على الحكم الذي يؤمله المهدى فيلزم منه بطلان حكمه والمفتى ليس كذلك .

وفي الفتح — ( كل من عمل المسلمين عملا حكمه في الهدية حكم القاضي ) مفاده أنه يحرم قبولها على الوالى والمفتى وكذلك مشايخ الاسواق والبلدان والقرى والحرف والساعى والعاشره ومباشرو الاوقاف ، وكل من يتعاطى امرا يتعلق بالمسلمين ممن لهم نفوذ وسلطان وقهر على من دونهم ، — قال ابن عابدين والذي أراه في حقهم :-

أن الهدية اذا كانت من باب التحجب والتودد لهمهم وصلاحتهم فلا بأس بقبولها ، وان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاقتداء —

.....

---

— والوعظ والتعليم واعانة المهدي ونصرته فيجب ردها ليكون العمل خالصا لوجه الله تعالى ، ولانه يصدق عليها حد الرشوة وهو شرط الاعانة •

اما اذا اخذ المفتي الهدية ليرخص في القتوى —  
\* فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمننا قليلا •

\* وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة •  
ولا شك ان عدم القبول في جميع الاحوال هو الاحسن والاسلم  
صيانة لظاهر الوجه عن الابتذال ، واحترازا عن القيل والقال •  
والله اعلم بحقيقه الحال • ( البحر الرائق ٦ / ٣٠٥ )  
( حاشية ابن عابدين ٥ / ٣٧٣ ) ( شرح السير الكبير ٤ / ١٢٣٨ )

(( الفصل الثالث ))

أحكام الرشوة عند علماء الشافعية  
=====

## مذهب السادة الشافعية :-

قال ابن الرفعة فى كفاية النبيه شرح التنبيه (١) عند قوله ( ولا يجوز للقاضى أن يرتشى ) لما روى أبو بكر بن المنذر (٢) عن ابن هرميرة رضى الله عنه قال ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى ) وأخرجه ابن ماجه (٣) • وروى ثوبات (٤) عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( لعن الله الراشى والمرتشى والراش الذى يمشى بينهما ) (٥) وروى أنس نحوه (٦) .....

- 
- (١) (كفاية النبيه) تقدم التعريف به صفحه (١٤٧)
  - (٢) محمد بن ابراهيم بن المنذر المجمع على امامته وجلالته فقيهه اصولى توفى بمكة سنة تسع عشرة وثلاثمائة • (طبقات الشافعية ١٢٦/٢) (الوافى ٣٣٦/١) (التذكرة ٧٨٢/٣) (وفيات الاعيان ٢٠٧/٤)
  - (٣) قد تقدم ذكر الحديث صفحه ( ٢٢٨ )
  - (٤) ثومان بن يحدد مولى رسول الله اشتراه الرسول ثم اعتقه فلم يزل يخدمه الى ان مات • توفى سنة اربع وخمسين • (الاصابة ٢٠٤/١) (الخطية ١٨٠/١) (الشذرات ٥٩/١) (البداية ٦٧/٨) (التهذيب ٣١/٢) •
  - (٥) سنده حدثنا الاسود بن عامر حدثنا ابن عياش عن ليث عن ابن الخطاب عن ابن زرة عن ثومان ( رواه احمد ٢٧٩/٥ )
  - قال الهيثمى — رواه احمد والبزار والابرائى فى الكبير وفيه أبو الخطاب وهو مجهول ( مجمع الزوائد ١٩٨/٤ ) (الترغيب والترهيب ١٨٠/٣) (رواه الحاكم فى المستدرک ١٠٣/٤)
  - (٦) ذكر الامام الماوردى هذا الحديث فى كتابه (الاحكام السلطانية ٧٥) —

ولانه ان اخذ ليحكم بغير الحق حرام ، والاخذ عليه حرام ، وان اخذ  
على ايقاف الحكم فهو يلزمه الحكم لمن وجب له تركه حرام ، وان اخذ  
على ان يحكم بالحق فليس له لانه يأخذ الرزق على ذلك من الامام فليس  
له ان يأخذ عليه عوضا (١) آخر .

أما دفع الرشا فهل يجوز ؟

قال الاصحاب كما حكاه ابو الطيب (٢) والماوردي وابن الصباغ ،  
ان كان يطلب بها دفع الحكم بغير الحق أو ايقاف الحكم بالحق حرام  
عليه ، وان كان يطلب به وهوله الى حقه لم يحرم عليه ، وان كان  
حراما على غيره ، كما لا يحرم عليه ان يفك الاسير بماله ،  
قال في المرشد (٣) ويحمل لعنة الراشي والمرتشى على ما اذا قصدا بهما

— من رواية ثابت عن انس ، ولم اجد في كتب الحديث هذا الحديث  
منسوبا الى الصحابي الجليل انس بن مالك ، والله اعلم .

(١) في النسخة (ب) (عوض) .

(٢) الامام طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري فقيه اصولي جدلي من  
اعيان الشافعية ، توفي سنة خمسين واربعمائة . (البداية ١٢ / ٧٩)  
(طبقات الشافعية ٣ / ١٧٦) (وفيات الاعيان ٢ / ١٢٥) (الاعلام  
٣ / ٣٢١) (تهذيب الاسماء ٢ / ٢٤٧) (مرآة الجنان ٣ / ٧٠)  
(معجم المؤلفين ٥ / ٣٧) .

(٣) كتاب (المرشد) للشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي  
يقع في مجلدين وقد فرغ منه سنة ثلاث واربعين واربعمائة ، وهو  
في فروع الفقه الشافعي .  
(طبقات الشافعية ٣ / ٨٢) (معجم المؤلفين ١٢ / ٢٣٣)  
(كشف الظنون ٢ / ١٦٥)

ايقاف الحكم بالباطل ولذلك قال الله تعالى ( لَتَأْكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) (١) والمتوسط بينهما هو تابع لموكله منها ، فان توكل عنهما كان فعله حراما ، وهذا الكلام من الاصحاب يدل على ان الرشوة تكون لطلب حق ولطلب باطل (٢) وقد حكى عن ابن كج (٣) انه قال ( الرشوة عطية بشرط ان يحكم لـه بغير حق (٤) والهدية عطية مطلقة ) (٥) وكلام الماوردي يخالفه .

- 
- (١) سورة ( البقرة آية ١٨٨ ) .
- (٢) ( الرشوة لطلب الباطل ) ان كانت لاجل الحكم بغير الحق او الامتناع عن الحكم بالحق ، فحكمها حرام على كل من الاخذ والدافع لقوله صلى الله عليه وسلم ( لعن الله الراشي والمرتشى فى الحكم ) .
- ( الرشوة لطلب الحق ) وهى ما كانت لاجل الحكم بالحق فحكمها حرام على الاخذ لان ذلك من لوازم عمله ، ولا يجوز لمن لزمه القيام بحق ان يستجعل عليه كما لا يجوز ان يستجعل على صلاته وصيامه ، ولانه من اكل اموال الناس بالباطل .
- (٣) القاضى يوسف بن احمد بن كج فقيه من ائمة الشافعية ، يضرب به المثل فى حفظه لمذهب الشافعى توفى سنة خمس واربعمائة ( البداية ١١ / ٣٥٥ ) ( الشذرات ٣ / ١٧٧ ) ( طبقات الشافعية ٤ / ٢٩ ) ( وفيات الاعيان ٧ / ٦٥ ) ( مرآة الجنان ٣ / ١٢ ) ( الاعلام ٩ / ٢٨٤ ) .
- (٤) او يمتنع عن الحكم بحق . وهذا التعريف لا يدخل فيه ( الرشوة لطلب الحق ) وهى حرام من طرف الاخذ فقط .
- (٥) انظر كتاب ( روضة الطالبين ١١ / ١٤٤ ) .



فانه قال ( الرشوة ماتقدمت الحاجة والهدية ماتأخرت ) (١)  
والذى حكاه الفزالي (٢) فى الاحياء (٣) منطبق على الاول ، فانه  
قال - المال ان بذل لفرض آجل (٤) فهو قرية صدقة ، وان بذل  
لفرض عاجل - فان كان لفرض مال فى مقابلته فهو هبة بثواب مشروط  
او متوقع (٥) - وان كان لفرض عمل محرم أو واجب متعين فهو رشوة  
(٦) وان كان مباحا (٧) فاجارة او جمالة ، وان كان للتقرب والتودد  
للمقبول له (٨) فان كان لمجرد نفسه فهدية ، وان كان .....

- 
- (١) انظر كتاب ( أدب القاضى ٢/٢٧٤ )  
(٢) حجة الاسلام محمد بن محمد الفزالي فيلسوف فقيه له نحو مائتين  
مصنف توفي سنة خمس وخمسمائة (الوافى ١/٢٧٤) ( الشذرات  
٤/١٠ ) ( طبقات الشافعية ٤/١٠١ ) ( مرآة الجنان ٣/١٧٧ )  
( البداية ١٢/١٧٣ ) ( النجوم الزاهرة ٥/٢٠٣ ) ( هدية  
العارفين ٢/٧٩ ) ( الاعلام ٧/٢٤٧ ) .  
(٣) انظر كتاب ( احياء علوم الدين ٢/١٥٣ ) .  
(٤) بذل المال لفرض اجل هو ما قصد به طلب الثواب من الله سبحانه  
وتعالى كالصدقة على المحتاج والمسكين واليتيم .  
(٥) كالفقير يهدى الى الفنى <sup>طعم</sup> فى خلعتة فهذه هبة بشروط  
الثواب .  
(٦) كمن يهدى الى وكيل السلطان ليعينه على عمل معين .  
فان كان هذا العمل حراما كظلم انسان فهذه رشوة محرمه على  
الطرفين وان كان هذا العمل واجبا كدفع الظلم عن انسان فهى  
محرمه على الاخذ .  
(٧) وهو ما كان فيه تعب وعمل كاجرة الصانع والحداد .  
(٨) قوله ( وان كان للتقرب والتودد .. الخ ) ما يذله المهدى لفرض -

ليتوصل بجاهه الى اغراض ومقاصد ، فان كان جاهه بعلم او صلاح او نسب  
فهديه ، وان كان بالقضاء والعمل بولاية فرشوة .....  
.....

- — —  
التقرب الى قلب المهدي اليه وطلب محبته يكون على نوعين —  
احدهما — ان يقصد المحبة بعينها وجلبها من قبل المهدي  
اليه وليس لغرض معين بل طلبا للاستئناس وتأكيدا للصحة  
وتوددا الى القلوب فهذا مندوب اليه في الشرع ، وحث عليه  
الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله ( تهادوا تحابوا ) .  
الثاني — أن لا يقصد المحبة بعينها بل التوصل الى غرض معين من  
ورائها ، كمن اهدى الى شخص ليتوصل بجاهة الى اغراض له  
لولا جاهه وحشمة ما اهدى اليه وهذا على نوعين .  
أ — ان يكون جاهه لاجل علم او نسب او صلاح فالامرفيه  
أخف ، واخذة مكروه لان فيه مشابهة الرشوة ولكنها  
هدية في ظاهرها .  
ب — ان يكون جاهه لاجل ولاية توليها كولاية القضاء او —  
الاقاف او جباية الاموال ونحو ذلك من الاعمال السلطانية  
فهذه رشوة عرضت في معرض الهدية اذ القصد به —  
في الحال طلب التقرب واكتساب المحبة ، ولكن الامر  
ينحصر في جنسه اذ ما يمكن التوصل اليه بالولايات لا يخفى  
والدليل على انه لا يقصد المحبة انه لو ولى في الحال  
غيره هذا المنصب لسلم المال الى ذلك الغير . وهذا  
النوع حرام بلا خلاف لحديث ابي حميد الساعدي المتفق  
عليه . ( هلا جلست في بيت ابيك او بيت امك فننظر  
أيهدى لك أم لا ) فينبغي على القاض ان يقدر  
نفسه في بيت امه وابيه فما كان —

- قال القاضي ابو الطيب فى تعليقه ، وكذلك الشيخ ابو حامد (١) .
- ان تحريم اخذ الرشوة على الحاكم اذا كان له رزق من بيت المال .
- فأما اذا لم يكن له رزق اى وكان ممن يجوز ان يفرض ، فقال للمتحاكين
- لست اقضى بينكما حتى تجملا لى زرقا عليه ، فانه حينئذ يحل له
- ذلك ، وعلى ذلك جرى الجرجاني (٢) فى التحرير ، قال ابن
- الصباغ ويجوز مثل ذلك لانه لم يذكر انه طلبه من احدهما ، وأما
- اخذ من احدهما للحكم بالحق فانه يجرى مجرى الهدية وسند كرها
- واعتبر البندنجي (٣) فى جواز ذلك ان يكون مشفولا فى معاشه

— يعطى بعد المنزل وهو فى بيت امه يجوز له أن يأخذه فى  
ولايته ، وما يعلم انه انما يعطاه لولايته فحرام اخذه ، وما  
اشكل عليه فى هدايا اصدقائه انهم هل كانوا يعطونه لو كان  
معزولا فهو شبهة فليتجنبه ، (احياء علوم الدين ١٥٣/٢) .

(١) ابو حامد احمد بن محمد الاسفرايينى من اعلام الشافعية ،  
كان يحضر مجلسه اكثر من ثلثمائة فقيه • توفى سنة ست  
واربعمائه (الشد رات ١٧٨/٣) (البداية ٣/١٢) (طبقات  
الشافعية ٢٤/٣) (وفيات الاعيان ٧٢/١) (مرآة الجنان  
١٥/٣) (تهذيب الاسماء ٢٠٨/٢) .

(٢) القاضي احمد بن محمد بن احمد الجرجاني ، من تصانيفه  
التحرير والشافى والبلغة وكلها فى فروع الفقه الشافعى ، توفى  
سنة اثنتين وثمانين واربعمائه (طبقات الشافعية ٣١/٣)  
(الاعلام ٢٠٧/١) (هدية المارفين ٨٠/١) (معجم  
المؤلفين ٦٦/٢) (كشف القانون ٣٥٨) .

(٣) فقيه الحرم المكي محمد بن هبة الله بن ثابت البندنجي من كبار —

بحيث يقطعه النظر عن اكتساب المادة ( كما قاله في الحاوى ، أما  
إذا لم يقطعه ) (١) أما لغناه بما يستمدّه (٢) وأما لقلة المحاكمات التي  
لا تمنعه من الاكتساب لم يجوز أن يرتزق من الخصوم (٣) . . . . .

- 
- الشافعية ، كان هزيرا . له كتاب المعتمد في الفقه ، توفي سنة  
خمس وتسعين وأربعمائة (طبقات الشافعية ٨٥/٣) (الاعلام  
٣٥٥/٧) (معجم المؤلفين ٨٩/٢) (هدية المارفين ٧٨/٢)
- (١) في النسخة (ب) جملة (كما قاله في الحاوى . الخ) ساقطه  
(٢) في النسخة (م) (ببستجده)  
(٣) مسألة — ارتزاق القاضى من الخصوم —

القاضى إذا تعين عليه القضاء وهو فى كفاية ، لم يجوز له ان يأخذ  
رزقا ، لانه فرض تعين عليه فلا يجوز ان يأخذ عليه مالا من غير  
ضرورة ، وإذا لم يكن له كفاية ، فله ان يأخذ الرزق عليه من بيت  
المال لان القضاء لابد منه والكفاية لابد منها ، فجاز أن يأخذ  
عليه الرزق ، وإذا لم يتعين عليه القضاء ، وكانت له كفاية كره  
ان يأخذ عليه الرزق ، لانه قربة فكره اخذ الرزق ~~من~~ غير حاجة  
فان اخذ جاز لانه لم يتعين عليه ، وإذا لم يتعين عليه القضاء  
ولم تكن له كفاية لم يكره ان يأخذ عليه الرزق من بيت المال ، فأما  
إذا لم يكن له رزق من بيت المال ، فهل يجوز ان يأخذ من  
الشمسين رزقا على التحكم أم لا ؟

— اختلف علماء الشافعية فى ذلك على قولين —  
القول الاول : — لا يجوز للقاضى ان يأخذ على ذلك رزقا — سواء —

ثم اعتبر المأوردى فى حالة الجواز مع ما ذكرنا ثمانية شروط :—  
 (أحدها) أن يعلم به الخصمان قبل التحاكم اليه فان لم يعلماه (١)  
 الا بعد الحكم لم يجز ان يرتزقهما (٢) (الثانى) ان يكون على  
 الطالب والمطلوب ولا يأخذ من احدهما فيصير به متهما (٣) (الثالث)  
 ان يكون عن اذن الامام ، فاذا لم يأذن لم يجز (الرابع) ان لا يجد  
 متطوعا فان وجد لم يجز (الخامس) ان يعجز الامام عن دفع رزقه فان قدر لم —

— كان من الامام او من اهل ولايته او واحد منهم ، لان ذلك يورث  
 فيه ريبة وميلا ، وفارق المفتى لان القاضى اجدر بالاحتياط منه  
 وهذا القول صرح الامام النووى واعتمد الزركشى والسبكي —  
 جزم شريح الرويانى

القول الثانى :— يجوز للقاضى ان يأخذ على ذلك رزقا لمن  
 لا رزق له فى بيت المال ولا فى غيره ، وهو غير متعين للقضاء  
 وكان عمله مما يقابل بالاجرة — وهذا قال الجرجانى وابن الصباغ  
 والقاضى ابو الطيب وابو حامد والبندقي والمهروى \*

قال الشيخ زكريا الانصارى :—  
 والقول بالمنع هو الاحوط ، والقول بالجواز هو الاقرب الى  
 المنقول \*

(روضة الطالبين ١١ / ١٤٢) (حاشية الجمل ٥ / ٣٤٨) (اعانة  
 الطالبين ٤ / ٢٣٣) (الانوار لاعمال الابرار ٢ / ٦٢٢)  
 (اسنى المسالك ٤ / ٣٠٠)

- (١) فى الاصل (يعلماه)  
 (٢) فى النسخة (أ) (يرتزقهما) \* وفى النسخة (م) (يرتزقها)  
 (٣) فى النسختين (م ، ب) (متوهما)

يجز ( السادس ) ( أن يكون ما يرزقه من الخصوم ) (١) غير مضربهم  
فان اضربهم وأثر عليهم لم يجز ( السابع ) ان لا يستزيد على قدر حاجته  
فان زاد عليها لم يجز ( الثامن ) ان يكون قدر المأخوذ مشهوراً يتساوى  
فيه جميع الخصوم ، وان تفاضلوا في المطالبات ، فان فاضل بينهم لم  
يجز الا أن يتفاضلوا في الزمان فيجوز (٢) .....

- 
- (١) في النسخة (أ) هذه الجملة ساقطة وذكر في موضعها قوله  
( أن يكون قدر المأخوذ مشهوراً يتساوى فيه جميع الخصوم )
- (٢) قال الماوردي - بعد ذكر هذه الشروط ٠٠ وفي مثل هذا  
مصرة تدخل على جميع المسلمين حيث احوجوا القاضى الس  
الاخذ من الخصمين ، ولم يرزقه إمامهم من بيت المال ، ولكن  
جاز ذلك في الضرورات فوجب على الامام وكافة المسلمين ازالته  
هذا بقدر الامكان ، اما بأن يتطوع بالقضاء من هو من أهله  
واما ان يقام لهذا القاضى بكفايته لانه لما كانت ولاية القضاء  
من فروع الكفايات كان رزق القاضى بمثابة ولايته ، فلو اجتمع  
اهل البلد مع اعواز بيت المال على ان يجمعوا للقاضى رزقاً  
من اموالهم جاز ، وكان اولى من أن يأخذه من اعيان الخصوم .  
(أدب القاضى ٢ / ٣٠٠) .
- قال الاذرى - الاوجه انه اذا كان محتاجاً الى الرزق وتمذر  
من بيت المال ولم يجد متطوعاً بالقضاء انه يجوز لاهل عمله  
ان يفرضوا له من اموالهم رزقاً سواء تمين عليه القضاء أم لا . ان  
لا سبيل الى التعطيل وهو اخف من الاستعمال من اعيان الخصوم  
(استنى المطالب ٤ / ٢٩٦)

ولا يقبل القاضى هدية (١) ممن لم يكن له عادة بالهدية له قبل الولاية ،  
وان لم يكن له خصومة (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم (هدايا المماس  
غلول) (٣) وروى (سحت) واذا كان ذلك فى العامل فى القاضى اولى

(١) ويأخذ حكم الهدية ايضا • الهبة والصدقة والضيافة والزكاة كما  
قاله بعض المتأخرين ان لم يتعين الدفع اليه ، والعاريه ان كانت  
المنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب راية بخلاف التى لا تقابل  
بأجرة كقطع السكين وغرلة الفريال ونحوه •

وجوز السبكى للقاضى قبول الصدقة ممن لا خصومة له ولا عادة ،  
وخصه بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضى ( اعانة الطالبين  
٢٢٩/٤ ) ( حاشية الجمل ٣٤٨/٨ ) ( معنى المحتاج ٣٩٢/٤ )

(٢) من كانت له خصومة واهدى للقاضى بعد الحكم فهل يقبل منه؟  
أولا - اذا قصد المهدى بذلك مجازاة له فى مقابلة الحكم فانه  
يحرم عليه القبول • ثانيا - ان لم يقصد ذلك فلا يحرم عليه  
القبول • وقيد بعضهم هذا بمن كان معتادا بالاهداء قبل  
ولايته ، أما اذا كان غير معتاد فانه يحرم عليه القبول مطلقا  
سواء قصد المجازاة أم لا •

أعانة الطالبين ٢٢٩/٤

(٣) سند الحديث - حدثنا اسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد  
عن عروة بن الزبير عن أبى حميد الساعدي • الخ •  
رواه ( احمد فى مسنده ٤٢٤/٥ ) ( والبيهقى فى السنن ١٣٨/١٠ )  
قال الهيثمى - ورواه البزار عن رواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين -

وفى الوسيط (١) ان القبول فى حال عدم المحاكمة والحالة هذه جائز ،  
 لكن الاولى ان يثيب او يضع فى بيت المال ، وفى النهاية (٢) أن القبول  
 مكروه فى هذه الحالة ، ولا يقبل الهدية ايضا ممن كانت له عادة أى بسبب  
 رحم أو مودة مادامت له خصومة ، لان القبول فى هذه الحالة بمثابة  
 الرشوة ، فان لم يكن له خصومة ، جاز أن يقبل بقدر ما جرت عادته  
 بقبوله (٣) منه ومثله ، لخروج ذلك عن سبب الولاية •

وهى ضعيفة ، وله شاهد فى مسند أبى يعلى عن حذيفة بن اليمان  
 (هدايا المال حرام كلها) (مجمع الزوائد ٢٠٠ / ٤) (الفتح  
 الربانى ٨٦ / ٩) وجاء فى (سنن البيهقى ١٣٨ / ١٠) أن رجلا  
 كان يهدى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه كل سنة فخذ جزور  
 قال فجاء يخاصم الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال يا أمير  
 المؤمنين اقضى بيننا قضاء فصلا كما تفصل الفخذ من الجزور ،  
 قال فكتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى عماله ، ان لا تقبلوا  
 الهدية فانها رشوة •

- (١) كتاب (الوسيط) فى فروع الفقه الشافعى للإمام محمد بن الفضل  
 قال النووى وهو أحد الكتب الخمسة المتداولة بين الشافعية  
 (كشف الثانون ٢٠٠٨) (تهذيب الاسماء ٣ / ١)
- (٢) كتاب (نهاية المطلب فى دراية المذهب) فى فقه الشافعية للشيخ  
 عبد الملك بن عبد الله الجوينى ، المتوفى سنة ثمان وسبعين  
 وأربعمائة (الشد رات ٣ / ٣٥٨) (مرآة الجنان ١٢٣ / ٣) (البداية  
 ١٢٨ / ١٢) (طبقات الشافعية ٢٤٩ / ٣) (وفيات الاعيان ١٦٧ / ٣)  
 (النجوم ١٢١ / ٥) •
- (٣) فى النسختين (م ، أ) (لقبوله)



هذا كله اذا كانت الهدية فى عمله من اهل عمله ، ولو كانت الهدية  
فى غير عمله من غير اهل عمله • لسفره عن عمله ، قال الماوردى — فنزاهته  
عنهما اولى به من قبولها ، فان قبلها جاز ولم يمنع منها = وهذا حكم  
الهدايا للقضاة =

---

### == موقف القاضى من الهدية عند الشافعية ==

الهدايا فى حق قضاة الاحكام اغلظ اثما وأشد تجريما لانهم  
مندمبون لحفظ الحقوق على اهلها دون اخذها يامرون فيها  
بالمعروف وينهون فيها عن المنكر ، وقد روى ابو هريرة عن النبى  
صلى الله عليه وسلم انه قال ( لهن اللطرافى والمرشى فى الحكم )  
فخص الحكم بالذكر لاختصاصه بالتخليط — وينقسم حال القاضى  
فى الهدية على ثلاثة اقسام —  
كما حكاه الماوردى

— القسم الاول — ان تكون الهدية فى عمله من اهل عمله  
— فللمهدى ثلاثة احوال —

احدهما — ان يكون ممن ليس له عادة بالمهاداة قبل الولاية ، فلا  
يجوز أن يقبل هديته سواء كان له فى حال الهدية محاكمة  
او لم يكن ، لانه معرض لان يحاكم او يحاكم ، وهى ممن  
المحاكمين رشوة محرمة ومن غيرهم هدية محظورة • وهذا  
هو المذهب ولا عبرة بما جاء فى الوسيط من قوله ( ويقبل  
القاضى الهدية ممن لم يكن له عادة بالهدية ولم يكن له  
خصومة ) •

الثانى — أن يكون ممن له عادة بالمهاداة قبل الولاية لرحم أو مودة •  
ولفى الحال محاكمة فلا يحل له قبول هديته لان قبولها ممايلة —

.....

الثالث — ان يكون ممن له عادة بالمهاداة قبل الولاية وليس له محاكمة فهذا ينظر فى هديته •

أ — فان كانت من غير جنس هداياه المتقدمه كأن يهاديه بالطعام فصار يهاديه بالثياب لم يجز أن يقبلها لان الزيادة هدية بالولاية وهذا صرح الماوردى والبغوى •

ب — وان كانت من جنس هداياه المتقدمه قبل الولاية ففى جواز قبولها عند الماوردى وجهان •

احدهما — لا يجوز ان يقبلها لجواز ان تحدث له محاكمة ينسب بها الى المايلة •

الثانى — يجوز ان يقبلها لخروجها عن سبب الولاية وهذا قال الرويانى والاولى — ان قبلها ان يردّها او يثيب عليها او يضعها فى بيت المال لان ذلك ابعد عن التهمة •

وأختلفوا هل يرد الزيادة فقط أم يرد الهدية بأكملها ؟ والصحيح ما جاء فى الزخائر : — اذا لم تتميز الزيادة بجنس او قدر حرم قبول الجميع ان كان للزيادة وقع فان لم يكن لها وقع فلا عبرة بها ، وان تميزت الزيادة بجنس او قدر حرم قبول الزيادة فقط ولا يحرم قبول الاصل ، وصوب هذا القول الزركشى وجعله الاسنوى القياس وهو الظاهر •

(اعانة الطالبين ٤ / ٢٢٩) (باجورى قاسم ٢ / ٣٤٣)

(ادب القاضى ٢ / ٢٧٩)

.....

القسم الثانى — ان تكون الهدية فى عمله من غير اهل عمله •  
فللمهدى ثلاثة احوال •

احدها — ان يكون قد دخل بها الى عمله فقد صار بالدخول  
بها من اهل عمله فلا يجوز له ان يقبلها سواء كانت له  
محاكمة او لم تكن لجواز أن تحدث له محاكمة •

الثانى — ان يرسلها المهدى ولا يدخل بها وله محاكمة وهو فيها  
طالب او مطلوب فهى رشوة محرمة •

الثالث — ان يرسلها المهدى ولا يدخل بها وليست له محاكمة  
ففى جواز قبولها وجهان •

احدهما — يجوز له القبول بشرط ان لا يستشعر بان الهدية  
مقدمة لخصومة ستقع من المهدى فان استشعر ذلك حرم  
قبولها لان القبول حينئذ سبب حامل على ترك العدل  
لا سيما فى زماننا هذا الذى ظهرت فيه الرشوة فضلا  
عن الهدية •

الثانى — لا يجوز له القبول لما يلزمه من النزاهة وهو الراجح •  
( حاشية الجمل ٣٤٧/٥ ) ( كفاية الاختيار ١٦٠/٢ ) ( آداب القاضى  
٢٨٠/٢ ) ( اعانة الطالبين ٢٣٠/٤ ) ( باجورى قاسم ٣٤٣/٢ )

القسم الثالث — ان تكون الهدية فى غير عمله • ومن غير اهل  
عمله لسفره عن عمله •

فالقاضى لا يمنع من قبولها على الصحيح • ولكن نزاهته عنها اوليه —

.....

- من قبولها ليحفظ صيافته ويكون بعيداً عن موضع الشك والتهمة .  
وحكى ابن الصباغ في تحريمها وجهها ( روضة الطالبين ١١ / ١٤٣ )  
( باجورى قاسم ٢ / ٣٤٣ ) ( آدب القاضى ٢ / ٢٨٠ )
- وثناً على ما تقدم من حكم مهادة القضاء —
- إذا أبيعته الهدية للقاضى جاز له ان يملكها ولا يجب ردها .  
وإذا حظرت الهدية على القاضى — انقسمت ثلاثة أقسام —
- القسم الاول — ( ان تكون رشوة محرمة لتقدمها على المحاكمة فيجب ردها على باذليها ) فان ردها قبل المحاكمة نفذ حكمه .  
• وان ردها بعد الحكم فانه ينظر فى حكمه .
- فان كان حكمه على الباذل نفذ • وان كان للبازل فى نفسه —  
وجهان أ — ينفذ اذا وافق الحق كما ينفذ حكمه للصديق .  
ب — لا ينفذ كما لا ينفذ حكمه للولد للتهمة بالمائلة .
- القسم الثانى — ( ان تكون الهدية جزاءً على الحكم )  
فيجب ردها لصاحبها • والحكم معها نفاذ سواء كان له او عليه .
- القسم الثالث — ( ان تخرج الهدية عن الرشوة والجزاء • لابتداء المهدى بها تبرهاً )
- فلا يجوز ان يملكها القاضى لحظرها عليه — وفيها وجهان —
- ١ — ان يردها على صاحبها لفساد الهدية فان لم يعرفه وضعها فى بيت المال .
- ٢ — توضع فى بيت المال لبذلها طوعاً لنائب المسلمين  
( الحاوى ١٧ / ٢٠٣ )

واما الهدايا للائمة فقد قال في الحاوي (١) •

انها إن كانت من هدايا دار الاسلام فهي على ثلاثة أقسام —  
أحدها — أن يُهدى اليه من يستعين به على حق يستوفيه ، أو على  
ظلم يدفعه عنه ، أو على باطل يعينه عليه ، فهذه الرشوة المحرمة ،  
الثاني — أن يُهدى اليه من كان يهاديه قبل الولاية ، فان كان بقدر  
ما كان قبل الولاية لغير حاجة عرضت فيجوز له قبولها ، وإن اقترن بها  
حاجة عرضت إليهم فيمنع من القبول عند الحاجة ، ويجوز أن يقبلها  
بعد الحاجة (٢) وإن زاد في هديته على قدر المادة لغير حاجة •  
فإن كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها لدخولها في المألوف ،  
وإن كانت من غير جنس الهدية منع من القبول .....

---

(١) انظر كتاب ( الحاوي ١٧/١٩٧ ) قال الماوردي =  
— الولاة ثلاثة اصناف — ولاة سلطنة وولاة عمالة وولاة احكام •  
أما ولاة السلطنة كالامام الاعظم ومن قام مقامه فكل الناس تحت  
ولايته ، ومن جملة رعيته ، ولا تخلو مهاداته من ان تكون من اهل  
دار الاسلام ، أو من اهل دار الحرب •

(٢) قوله ( ويجوز ان يقبلها بعد الحاجة ) فقد روى ان زيد بن ثابت  
كان يُهدى الى عمر بن الخطاب لبنا فيقبله حتى اقترض زيد  
مالا من بيت المال واهدى اللبن ، فردّه عمر فقال زيد لم ردّ دته ،  
فقال لانك اقترضت من بيت المال مالا ، فقال زيد لا حاجة لي في  
مال يقطع الصلة بين وبينك فردّ المال واهدى اللبن فقبله  
عمر منه ( أدب القاضى ٢/٢٧٣ ) •

الثالث — ان يهدى اليه من لم يكن يهاديه قبل الولاية —

فان كان (١) لأجل ولايته فهو رشوة • ومحرم عليه أخذها ، وإن كان لأجل جميل صدر له (٢) منه اما واجبا وتبرعا فلا يجوز قبولها ايضا ، وإن كان (٣) لا (٤) لأجل ولاية ولا لمكافأة على جميل فهذه هدية بحث عليها . جاء فان كافأه عليها جاز له قبولها ، وإن لم يكافئ عليها فلا يقبلها لنفسه .....

(١) في النسختين ( م و ب ) ( كان ) ساقطه •

(٢) في النسخة ( ب ) ( له ) ساقطه •

(٣) في النسخة ( ب ) ( كانت )

(٤) في النسخة ( ب ) ( لا ) ساقطه •

= قوله ( ان يهدى اليه من لم يكن يهاديه قبل الولاية )

قال الماوردي — وهذا القسم على ثلاثة أضرب —

احدهما — أن يهدى اليه من يخطب منه الولاية على عمل يقلده ، فهذه رشوة تخرج من حكم الهدايا ، يحرم عليه أخذها سواء كان خاطب الولاية مستحق لها او غير مستحق وعليه ردها ، ومحرم على باذلها ان كان غير مستحق للولاية ، وإن كان مستحقا لها • فان كان مستغنيا عن الولاية حرم عليه بذلها ، وإن كان محتاجا اليها لم يحرم عليه بذلها •

الثاني — ان يهدى اليه من يشكره على جميل كان منه فهذا خارج من الرشا وملحق بالهدايا ، لأن الرشوة ماتقدمت والهدية متأخرت • وعليه ردها ، ولا يجوز له قبولها لانه يصير مكسبا بمجاملته ومعتاضا على جأهه ، وسواء كان مافعله —

وان كانت من هدايا دار الحرب جاز له قبول هداياهم (١) .

— من الجميل واجبا أو تبرعا ، ولا يحرم بذلها على المهدى .  
قال الإمام الشافعي — إن أهدى إلى الوالى أحد من أهل ولايته فكانت تفضلا عليه أو شكرا لحسن معاملته فلا يقبلها ،  
وان قبلها كانت من الصدقات لا يسمه عندي غيره الا أن يكافئه عليها بقدرها فيسمه ان يتمولها ، وان كان من رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذى له به سلطان ، وقصد المهدى بهديته الشكر على حسن ما كان منه فأحب الى ان يجعلها لاهل الولاية ان قبلها او يدع قبولها ، فلا يأخذ على الحسن مكافأة ، وان قبلها فتمولها لم تحرم عليه عندي .

الثالث — أن يهدى اليه من يتدث به بالهدية لغير مجازاة على فعل سالف ولا طلبا لفعل مستأنف ، فهذه هدية بعث عليها جاه السلطنة ، فان كافا عليها جاز له قبولها ، وان لم يكافئ عليها — ففيها وجهات —

الاول — يقبلها لبيت المال لان جاه السلطنة لكافة المسلمين .  
الثانى — يردّها ولا يقبلها لانه المخصوص بها فلم يجز أن يستأثر دون المسلمين بشئ وصل اليه بجاه المسلمين  
(الام ٥٨/٨) (الحاوى ١٧/١٩٨)

(١) هدايا اهل الحرب تنقسم الى ثلاثة اقسام —  
احدها — ان تكون الهدية لاجل سلطانه . فسلطانه بالمسلمين فصارت الهدية لهم دونه فكان بيت المال احق بها .  
الثانى — ان تكون الهدية لما لا يختص بسلطانه من مودة سلفت فيجوز له —

وذكر الماوردي في الاحكام السلطانية (١) قال ( والفرق بين الرشوة والهدية ان الرشوة ما أخذت طلبا والهدية ما بذلت خوفا ) انتهى . وقال العلامة ابن حجر في شرحه على المنهاج (٢) ومتى بذل للقاضي مال ليحكم بغير حق ، او ليمنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة إجماعا ، ومثله مالوا تمتنع من الحكم بحق الا بمال لكنه اقل إثماً وقد قال صلى الله عليه وسلم ( لمن الله الراشي والمرتشي في الحكم ) (٣) وفي رواية (والراشي) وهو الماشي بينهما ومحلّه في راشي الباطل اما من علم اخذ ماله بباطل لولا الرشوة فلا ذم عليه (٤) .....

— ان يملكها لانها بعيدة عن موطن التهمة .  
الثالث — ان تكون الهدية لحاجة غرضت فهي على ضربين  
الاول — ان لا يقدر على قضائها الا بالسلطنة كان بيت المال احق بها منه .  
الثاني — ان يقدر على قضائها بغير السلطنة . كان هو احق بها من بيت المال . ( الحاوي ١٧ / ١٩٨ )

- (١) كتاب ( الاحكام السلطانية ١٢٥ ) للقاضي ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة خمسين واربعمائة والكتاب مطبوع .
- (٢) انظر ( تحفة المحتاج بهامش حواشي الشرواني والعبادي ١٠ / ١٣٦ )
- (٣) الحديث قد تقدم ذكره صفحه ( ٢٢٩ )
- (٤) قوله ( اما من علم اخذ ماله . الخ ) فهذا داخل تحت القسم الثاني من الرشوة وهو دفعها لطلب الحق او الاثمان على نفسه وماله فلا اثم على الدافع لانه مضطر لادفع خوفا على ماله . وهي رشوة محرمة تكون في حق الاخذ باتفاق .



وحكم الرايشى حكم موكله فان توكل عنهما على مطلقا (١) ومحل قولنا  
( لكنه أقل إثماً ) إذا (٢) ما كان له رزق من بيت المال والا (٣) وكان  
ذلك الحكم مما يصح الاستئجار عليه وطلب اجرة مثل عمله فقط جاز له طلبها  
واخذها عند (٤) كثيرين وامتنع عند الآخرين (٥) .....

- 
- (١) (الرايشى) هو المتوسط بين المهدى والأخذ من قاضى وغيره .  
وحكمه حكم موكله فان وكلاه معا وكان المهدى او الرايشى معذورا  
لأجل خلاص حقه فانه يحرم على المتوسط السعى بينهما لانه يكون  
فى هذه الحالة وكيلاً للأخذ وهو محرم عليه فيأخذ حكمه .
- (٢) فى النسختين (أ ، م) (أما إذا) وهذا خطأ
- (٣) قوله ( والا ) أى وإذا لم يكن له رزق من بيت المال وكان ذلك  
الحكم مما يصح . الخ . وقد تقدم الكلام فى المسألة صفحته ( ٢٧٨ )
- (٤) فى النسختين (أ ، ب) (عنه) وهذا خطأ .
- (٥) فى النسخة (ب) (آخرين) .

(( الفصل الرابع ))

أحكام الرشوة عند علماء المالكية  
=====

## مذهب السادة المالكية :-

قال في مختصر خليل وشرحه لتلميذه بهرام (١) وحرم يعني طلب القضاء لجاهل (٢) وقاصد دنيا (٣) لان الجاهل ربما أداه جهله إلى مخالفة ما هو متفق عليه ، والوقوع في الأمور المعضلة ، وطالب (٤) الدنيا ربما أداه ذلك إلى الحيف ، لتحصيل غرضه الفاسد . . . . .

- (١) انظر كتاب ( شرح مختصر خليل ) ( باب أدب القاضي ) للشيخ بهرام بن عبد الله السلمي • مركز البحث العلمي ( فقه مالكي ) ٤
- (٢) يحرم على الجاهل تولي منصب القضاء لعدم أهليته ، والمذهب ان انما له كلها مردودة ، لانه لا تمنعقد الولاية مع الجهل ، وكذا يحرم على السلطان توليه ( حاشية الدسوقي ٤ / ١١٧ ) ( حاشية الرهوني ٧ / ٢٩٦ ) •
- (٣) يحرم طلب القضاء لمن قصد به تحصيل الدنيا اى من متداعين لتأديته وانما حرم ذلك مغافة أن يؤديه غرضه الدنيوي الى اخذ اموال الناس بالباطل ، واما إذا قصد طلب مال ما هو للقبض في بيت المال أو من مرتب وقف عليه فلا يحرم بل ينسب إذا كان في ضيق عيش وأراد التوسعة على عياله من ذلك •
- قال ابن فرحون — وكذا يحرم السعي لمن قصد به الانتقام من أعدائه ، وكذلك يحرم دفع الرشوة لاجل توليته عن ميت أو هي ، فلو تولي منصب القضاء بالرشوة فان احكامه ترد ولو قضى بالحق لأنه اشر حالاً من القضاة البفاة المتأولين فإن احكامهم نافذة •
- ( الخرشي ٧ / ١٤١ ) ( الخطاب ٦ / ١٠٢ )
- (٤) في النسختين ( ب هـ ) ( طلب ) •

قال • ولا يحضر معنى القاضى من الولاىم إلا وليمة النكاح ( خاصة •  
ثم ان شاء أكل أو ترك من غير كراهة • وان كانت الوليمة لغير النكاح (   
(١) فاجيز له الحضور وكره • إلا ما كان من جهة ولده أو والده ونحو ذلك •  
وفي النوادر (٢) عن أشهب (٣) لا بأس أن يجيب الدعوة العامة وليمةً  
أو صنيعاً عاماً لفرح • فأما أن يدعى مع عامة لغير فرح فلا يجيب • وكأنه  
دعى خاصة إذ لعله إنما صنع ذلك لأجل القاضى (٤) .....

- (١) في النسخة (م) من قوله (خاصة ثم إن شاء • الخ) سا قط  
(٢) كتاب (النوادر والزيادات) يقع في نحو مئة جزء وهو مخطوط •  
للإمام عبدالله بن أبي زيد النعزأوى المتوفى سنة ست وثمانين  
والمائة (مرآة الجنان ٢/٤٤١) (الشذرات ٣/١٣١) (النجوم  
الزاهرة ٤/٢٠٠) (هدية المارفين ١/٤٤٧) (الاعلام ٤/٢٣٠)  
(٣) انظر كتاب (شرح الخطاب ٦/١١٩)  
(٤) مسألة — موقف القاضى من الولاىم —  
أولاً — (وليمة النكاح) لا يمنع القاضى من حضورها سواء  
كانت من الاقارب أو من غيرهم • واختلفوا هل يجب عليه  
ذلك أم يجوز ؟

قال بعضهم — يجب عليه الحضور اذا توفرت فيها شروط الوليمة  
ومن قال بهذا الامام الدردير والخرشي •  
وقال بعضهم — يجوز له الحضور ولا يجب • لانه يطلب من القاضى  
التنزه عما بأيدي الناس لتقوى كلمته • وهذا  
قال ابن مرزوق • وهو الواجب •  
— ثم اذا حضرها فهو مخير بين الأكل وعدمه ولا كراهة في ذلك —

وكذا ليس له قبول هدية ولو كافاً عليها أضعافها ، وحمل الأشياء —  
قول ابن حبيب ( لم يختلف العلماء في كراهة قبول الهدية ، وهو مذاهب  
مالك وأهل السنة ) على المنع وسواء كان المهدى ممن له عند القاضى  
خسومة أم لا ، قاله مطرف وابن الماجشون (١) .....

- 
- قال في التبصرة • والأولى له اليوم ترك الأكل •  
ثانياً — ( الوليمة لغير النكاح ) فيها قولان —  
القول الأول — القاضى لا يجيب إلا وليمة النكاح وماعداها فلا •  
وهذا قال مطرف وابن الماجشون •  
القول الثانى — التفصيل في ذلك •  
أ — إن كانت الدعوة من غير خاصته ففي حضور القاضى لها  
قولان : الجواز والكراهة والاقرب الكراهة •  
ب — ان كانت الدعوة من خاصته كالوالد والولد وشبههما فلا بأس  
من حضورها • وقال بعض المتأخرين ويدخل في خاصته  
الأخ في الله •  
— ونقل عن ابن حبيب ومطرف وابن الماجشون • ان الأولى  
بالقاضى وذوى المروءة أن لا يجيبوا إلا في الوليمة والا الاخ  
في الله وخاصة أهله وذوى قرابته فلا بأس بذلك •  
— وفي التوضيح — كره مالك لأهل الفضل الاجابة لكل من  
دعاهم •  
— وقال أشهب — لا بأس ان يجيب الدعوة العامة كانت لوليمة  
أو صنيع عام من الفرح ، فاما لغير فرح فلا ، وكأنه هو  
المدعو خاصة وغيره وسيلة له • (حاشية الدسوقي ٤ / ١٢٤ )  
(الخرشي ٧ / ١٥٠ ) •

(١) انظر (الرهونى ٧ / ٣١٢) (الخطاب ٦ / ١٢٠) (الزرقانى ٧ / ١٣٣)

وقال ابن عبد الحكم (١) له أن يقبل ممن لا خصومة له عنده ، وقال  
أشهب لا يقبلها من غير من يخاصم عنده إلا أن يكافئه عليها ، إلا ممن  
قريب كولدته ووالده وأخيه وابن أخيه وعمه وابن عمه وخاله وخالته وعمته  
ومنتها ومن لا يدخل عليه بها ظنة الشدة (٢) الداخلة والمنافيه بينهما ،  
وكذلك ذكر محمد بن سحنون (٣) عن أبيه (٤) ونحوه في الموازنة  
(وفي هدية من اعتادها قبل الولاية قولان) يريد أن جواز قبول القاضى  
الهدية ممن كانت عاداته ذلك قبل الولاية وعدم الجواز ، والجواز  
لابن عبد الحكم ، وقال مطرف وعبد الملك لا ينبغي ذلك ، وهو  
محتمل للضعف والكراهية .....

(١) الامام عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث ، فقيه مصرى كان  
اعلم اصحاب مالك بمختلف قوله ، توفي سنة اربع عشرة ومائتين .  
(تهذيب التهذيب ٢٨٩/٥) (الشذرات ٣٤/٢) (هدية  
العارفين ٤٣٩/١) (ترتيب المدارك ٥٢٣/٢) (وفيات الاعيان  
٣٤/٣) .

(٢) في النسخة (ب) (الشك) .

(٣) محمد بن عبد السلام (سحنون) بن سعيد التنوخي فقيه مالكي كبير  
التصانيف من أهل القيروان ، من كتبه الرسالة السحنونية ، توفي  
بالقيروان سنة ست وخمسين ومائتين (مرآة الجنان ١٨٠/٢)  
(الوافى بالوفيات ٨٦/٣) (الشذرات ١٥٠/٢) (هدية  
العارفين ١٧/٢) .

(٤) عبد السلام (سحنون) بن سعيد التنوخي فقيه مالكي ، من مصنفاته  
المدونة في الفقه المالكي ، وهي من الكتب المعتمدة في المذهب  
توفي سنة اربعين ومائتين (وفيات الاعيان ١٨٠/٣) (الشذرات  
٩٤/٢) (مرآة الجنان ١٣١/٢) (هدية العارفين ٥٦٩/١)  
(الاعلام ١٢٩/٤)

== أقوال الائمة المالكية في هدية القاضي ==

أولا - إتفق المالكية على أن القاضي له أن يقبل الهدية ممن ليست له خصومة ، وكان من خاصة أترائه كالأب والابن والعم والعمة ونحوهم ممن لا يدخل عليه منهم نفقة لشدة المداخلة .

ثانيا - إتفق المالكية على أن القاضي لا يقبل الهدية ممن له خصومة مطلقا سواء كان المهدى له عادة بالاهداء أم لا . وسواء كان من الأقارب أو من غيرهم .

ثالثا - اختلف المالكية في القاضي هل يقبل الهدية ممن كانت عادته الاهداء قبل الولاية أم لا ؟ فيه قولان —

القول الاول - يجوز له ذلك . وهذا قال أشهب وابن عبد الحكم وابن عاشر .

القول الثاني - لا ينبغي له ذلك لركون النفس لمن أهدى لها . وهذا قال مطرف وابن الماجشون وابن شاذان والمطيلى

قال سحنون - الهدية تطفىء نور الحكمة وهى شبيهة بالرشوة .

وقال ربيعة - إياك والهدية فانها ذريعة الرشوة .

ومحل الخلاف - إذا كانت الهدية التى اهديت له بعد تولي منصب القضاء مثل الممتادة قبله قدرا وصفة وجنسًا لا أزيد . والإحرم قبولها ، إتفاقا . ومن قال بالمنع قالوا إذا قبل القاضي الهدية فعلى الامام أن يأخذها منه ويجعلها في مصالح المسلمين .

والظاهر من المذهب - حرمت قبولها كلها لا الزائد فقط قياساً -

على صفقة جمعت حلالاً وحراماً (الدسوقي ١٢٤/٤) (الخرشي ١٥١/٧)  
(الزرقاني ١٣٣/٧) (الخطاب ١٢٠/٦) (الرهوني ٣١٠/٧)

### == هدية المفتي والفقهاء ==

قال المالكية — يجوز للمفتي والفقهاء قبولها ممن لا يرجو منه جاهاً ولا عوناً على خصم ، ولا تقوية لحجته على خصمه .

قال ابن فرحون — ما أهدى إلى الفقيه من غير حاجة فحائز له قبوله ، وما أهدى إليه رباء العون على خصمه أو في مسألة تعرض عنه رجاء قضاء حاجته على خلاف المممول به فلا يحل قبولها وهي رشوة يأخذها . وكذا لك إذا تنازع عند خصمان فأهدايا إليه جميعاً أو أحدهما يرجو كل واحد منهما أن يصينه في هجته ، أو عند حاكم إذا كان ممن يسمع منه ويوقف عنده فلا يحل له الأخذ منها ولا من أحدهما .

ويدخل في هذا — إنقطاع الرعية للعلماء والمتعلقين بالسلطنة لدفع الظلم عنهم بما يهدونه لهم ويخدمونهم هو باب الرشوة ، لأن دفع الظلم واجب على كل من قدر على دفعه عن أخيه المسلم وعن الذمي قال مسروق سمعت ابن مسعود يقول (من رد عن مسلم مظلمة فاعطاه على ذلك قليلاً أو كثيراً فهو سحت ، فقال رجل يا أبا عبد الله ما كنا نظن أن السحت إلا الرشوة في الحكم ، فقال ذلك كهر نعوذ بالله من ذلك) .  
وقال الإمام أحمد (ما من قوم يظهر فيهم الرشا إلا أخذوا بالرجب) .  
(الخطاب ١٢١/٦) (الرهوني ٣١٣/٧)



وقال العلامة جلال الدين عبد الله بن شاش (١) في كتابه عقود  
الجواهر الثمينة (٢) في آداب القاضي ( ولا يقبل الهدية من له  
خصومة ولا ممن ليس له خصومة ، ولو كان ممن يقبلها منه قبل الحكم  
أو كافاً عليها أضعافها إلا من ولده أو والده ومن أشبههم من خاصة  
القربة فإن قبلها فهو سحت ) (٣) إنتهى .....  
\_\_\_\_\_

(١) أبو محمد عبد الله بن محمد بن نجم بن شاش السعدي شيخ  
المالكية في عصره بمصر ، من أهل دمياط مات فيها مجاهداً سنة ست  
عشرة وستمائه ( شذرات الذهب ٦٩/٥ ) ( وفيات الأعيان ٦١/٣ )  
( البداية ٨٦/١٣ ) (مرآة الجنان ٣٥/٤ ) ( هدية العارفين  
٤٥٩/١ ) .

(٢) كتاب ( عقد الجواهر الثمينة على مذهب عالم المدينة ) فـسـى  
فروع الفقه المالكي ، على ترتيب الوجيز للفرزالي ( كشف الظنون  
٦١٣/١ ) .

(٣) انظر هذا القول في ( حاشية الرهوني ٣١١/٧ ) .

### == تعريف الرشوة عند المالكية ==

قال الامام الرهوني - الرشوة ما أعطيت لتحقيق باطل أو لإبطال حق -  
وقد نص العلماء على أن الخصم إذا أعطى للقاضي الجائر -  
ليحكم له بالحق أنه جائز للمعطي حرام على القاضي -

قال ابن فرحون وابن غيشون - أجاز بعضهم إعطاء الرشوة إذا خاف  
الظلم على نفسه أو ماله وكان العالم محققاً - ونقل عن الثعالبي أنه قال  
من حبسه السلطان أو غيره ظلماً فبذل مالاً لمن يتكلم في خلاصه بجأسه  
أو غيره يجوز له ذلك ( الرهوني ٢٩٤/٧ ) ( الخطاب ١٢١/٦ )  
( بلفه السالك ١٠٥ / ٢ ) .

(( الفصل الخامس ))

أحكام الرشوة عند علماء الحنابلة  
=====

### مذهب السادة الحنابلة :-

قال في شرح الاقناع (١) للعلامة الشيخ منصور البهوتي رحمه الله تعالى ، يحرم على القاضي قبوله رشوة بتلخيص الراي لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى ) (٢) قال الترمذى حسن صحيح ، ورواه أبوبكر (٣) في زاد المسافر ، وزاد الراشي وهو السفير بينهما ، وهى اى الرشوة ما يعطى بعد طلبه لها ، ويحرم بذلها من الراشى ليحكم له بباطل أو يدفع عنه حقه . وإن رشاه ليدفع عنه ظلمه . ويجزئه على واجبه فلا بأس به في حقه ، قال عطاء وجابر بن زيد والحسن لا بأس أن يصانع عن نفسه ولأنه يستفيد ماله كما يستفيد الرجل أسيره (٤) ويحرم قبوله اى القاضي هدية

(١) انظر (كشاف القناع ٣١٦/٦)

(٢) قد تقدم ذكر الحديث صفحة ( ٢٢٨ )

(٣) (أبوبكر) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد المعروف بـ الإمام الخلال . المتوفى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، من مؤلفاته الشافى والمقنع وزاد المسافر ومختصر السنة . ( البداية والنهاية ٢٧٨ / ١١ ) ( النجوم ١٠٥ / ٤ ) ( الشذرات ٤٥ / ٣ ) ( المدخل الى مذهب الامام احمد ٢٠٨ ) .

(٤) فرق الحنابلة بين الرشوة والهدية بقولهم ( الرشوة ما يعطى بعد طلبه لها والهدية الدفع اليه ابتداءً ) . أما أخذ الرشوة فحرام عندهم بالاخلاف قال الله تعالى ( سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَاوُنَ لِلْصُّحُورِ ) (المائدة ٤٢) قال الحسن وسعيد بن جبيرة في تفسيره هو الرشوة . وقال إذا قبل القاضي الرشوة بلغت به إلى الكفر والمرتشى من أخذ الرشوة

لما روى أبو سعيد (١) قال (بعث النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فقال (٢) هذا لكم وهذا أهدي إلي ، فقال صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال العامل نبعثه فيجني؟ فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي الا جلس في بيت أبيه فينظر أيهدى إليه ام لا والذي نفس محمد بيده . لا نبعث أحداً منكم فياً أخذ شيئاً الا جاء به يوم القيامة (٣) يحطه على رقبته . إن كان بهيراً لله رغاء . أو بقرة لها خوار أو شاة تيمر . ثم رفع يديه حتى رأيت عفرة إبطيه ، فقال اللهم هل بلغت ثلاثاً ) متفق عليه . . . . .

---

— فهو ملعون سواء كان ليحكم بباطل أو حق ، وأما الراشى فإن رشاه ليحكم له بباطل أو يدفع عنه حقاً فهو ملعون أيضاً ، وإن رشاه ليدفع ظلمه فلا بأس به في حقه ، قال جابر بن زيد ( ما رأينا فساداً من ابن زياد أنفع لنا من الرشأ ) وقال قتادة قال كعب ( الرشوة تسفه الحليم وتعمى عين الحكيم ) قال مسروق ( سألت ابن مسعود عن السحت أهو الرشوة في الحكم قال لا ولكن السحت أن يستمينك الرجل على مظلمة فيمهدى لك فلا تقبل ) وكذا بذل المال على طلب القضاء محظور في حق الباذل والمبذول له .  
(الانصاف ١١/٢١٢) (المفنى ١٠/٦٩) (المقنع ٣/٦١١)

(١) تصويب الاسم (ابو حميد الساعدي) والحديث تقدم ذكره  
صفحه ( ٢٣٣ )

(٢) في النسختين ( أ ، هـ م ) (فقال) ساقطه .

(٣) في النسخة (ب) (القيمة) .

وقال كعب الاحبار (١) قرأت فيما أنزل الله على أنبيائه • الهدية  
تفقاء عين الحكيم بخلاف مفتى فلا يحرم عليه قبول الهدية (٢) وهو  
أي الهدية الدفع إليه ابتداءً من غير طلب • وظاهره انه يحرم على  
القاضي قبول الهدية ولو كان القاضي في غير عمله • لعدم الخبر إلا ممن  
كان يهدى إليه قبل ولايته إنه لم يكن له أي المهدى حكومة • لان التهمة  
منتفية • لان المنع انما يكون (٣) من اجل الاستمالة • او من اجل  
الحكومة وكلاهما منتف • او كانت الهدية من ذي رحم محرم منه  
أي من الحاكم • لانه لا يصح ان يحكم له (٤) هذا واضح فمن

(١) ابو اسحاق كعب بن مائع بن ذى هجن • كان من علماء اليهود فس  
اليمن • اسلم في زمن ابوبكر الصديق • وتوفي سنة اثنتين وثلاثين  
(الحلية ٣٦٤/٥) (الاصابة ٣١٥/٣) (النجوم ٩٠/١) (التذكرة  
٥٢/١) (التهذيب ٤٣٨/٨) (اسد الغابة ٢٤٧/٤) (تهذيب  
الاسماء ٦٨/٢) •

(٢) عند جمهور الحنابلة لا يحرم على المفتى قبول الهدية بشرط  
ان لا يفتيه بما يريد • فان اخذها ليفتيه بما يريد • مما لا يفتى به غيره  
حرمت عليه وصارت رشوة محرمة • وكذلك يحرم عليه اخذها اذا  
كان له فيه نفع من جاه او مال فيفتيه لذلك بما لا يفتى به غيره ممن  
لا ينتفع به كفعل الاول •  
ونقل المروزي — المفتى لا يقبل الهدية الا اذا كافأ عليها •

(المقنع ٦١١/٣) (كهاف القناع ٣٠١/٦) (الانصاف ٢١١/١)

(٣) في النسختين (م • هـ) (كان)

(٤) في النسخة (ب) (ان يحكم) ساقطه • وفي النسخة (أ) (له) ساقطه •

عمودى نسبة دون من عداهم من آقارب مع انه يحتمل ان يهدى لـ .....  
يحكم عليه (١) .....

### ==== موقف الحنابلة من هدية القاضى ====

أولا — لا يقبل القاضى هدية من شخص لم يكن له عادة بالاهداء قبل توليه منصب القضاء لان هدايا الهدية عند حدوث الولاية يعدل على انها من اجلها ليتوصل بها الى ميل الحاكم معه على خصمه . فلم يجز قبولها منه لانها فى هذه الحالة تأخذ حكم الرشوة المحرمه .

ثانيا — يقبل القاضى هدية من شخص له عادة بالاهداء قبل توليه منصب القضاء بشرط ان لا تكون له خصومة ، وجاز قبولها فى هذه الحالة لانها لم تكن من اجل الولاية لوجود سببها قبل الولاية .

وذكر جماعة من الاصحاب — ان القاضى لا يقبل الهدية ممن كان يهدى اليه قبل ولايته اذا احس ان له خصومة او فعلها حال الحكومة لانها تكون كالرشوة — قال الامام احمد — فيمن ولى شيئا من امر السلطان لا اجيز له ان يقبل شيئا ، والحاكم خاصة لا احب له الا ممن كان له به خلطة ووصلة ومكافأة قبل ان يلى .

جاء فى الفصول — ان حكم هدية القاضى اذا كان فى غير عمله . حكم الهدية الى القاضى ممن كان يهدى اليه قبل ولايته .

ثالثا — يقبل القاضى الهدية المقدمة من ذى رحم محرم منه ، لانه لا يصح ان يحكم له ، وهذا خاص فى عمودى نسبة دون ممن عداهم من الاقارب (مطالب اولى النهى ٦ / ٤٨٠) (الانصاف ١١ / ٢١٠) (شرح منتهى الارادات ٣ / ٤٧١) (المعنى ١٠ / ٦٨)

قال القاضى فى الجامع الصغير (١) لا ينبغي ان يقبل هدية الا من  
صديق كان يلاطفه • او ذى رحم محرم منه بعد أن لا يكون له خصم •  
(وردها) اى رد القاضى الهدية حيث جاز له اخذها اولى (٢) لانه  
لا يأمن ان يكون لحكومة منتظرة • واستعارته اى القاضى من غيره كالهديّة  
لان المنافع كالأعيان • ومثله لو ختن القاضى ولده ونحوه • فاهدى له  
ولو قلنا انها للولد لان ذلك وسيلة الى الرشوة •  
فان تصدق عليه فالأولى أنه كالهديّة على التفصيل السابق (٣) وفى  
الفنون (٤) له اخذ الصدقة .....

- 
- (١) (الجامع الصغير فى فروع الحنابلة) للقاضى ابي يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء • المتوفى سنة ثمان وخمسين واربعمائة •  
(كشف الظنون ١/ ٥٦٤) (البداية والنهاية ١٢/ ٩٤) (الوافى ٣/ ٧) (الشذرات ٣/ ٣٠٦) (المختصر فى اخبار البشر ٢/ ١٨٦)  
(٢) فى النسخة (م) (اولا) — وقد صح القاضى باستحباب رد الهدية وان جاز له اخذها — وقال ابن حمدان يذكره اخذها (الانصاف ١١/ ٢١١) •  
(٣) الصدقة على القاضى تأخذ حكم الهدية • فان كانت المتصدق ممن يعتاد التصدق عليه قبل توليه منصب القضاء فلا بأس • ان لم تكن له حكومة • وكذا ان كانت الصدقة من ذى رحم فلا بأس • وماعداه فلا •  
(٤) كتاب (الفنون) يقع فى اربعمائة جزء وقيل ثمانمائة مجلد • للإمام على بن عقيل بن محمد شيخ الحنابلة ببغداد • توفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة (الشذرات ٤/ ٣٥) (البداية ١٢/ ١٨٤) (مراة الجنان ٣/ ٢٠٤) (لسان الميزان ٤/ ٢٤٣) (هدية العارفين ١/ ٦٦٥) (الاعلام ٥/ ١٢٩) •

وان قبل الرشوة او الهدية حيث حرم القبول ، وجب ردها الى صاحبها  
كقبول بمقد فاسد ، وقيل تؤخذ لبيت المال • لخبر ابن التبيية  
وقال الشيخ ، فيمن تاب ان علم صاحبه دفعه اليه والا دفعه في صالح  
المسلمين انتهى (١) .....

---

(١) اذا خالف القاضى واخذ الهدية حيث حرم عليه القبول فما الحكم؟  
قال بعضهم — يجعلها في بيت المال لان النبى صلى الله عليه  
وسلم لم يأمر ابن التبيية بردها على اربابها •  
وجزم ابن تيم — في عامل الزكاة انه اذا ظهرت خيانتة برشوة  
او هدية ، اخذها الامام دون ارباب الاموال •  
وقال بعضهم — يردها على اربابها لانه اخذها بنسبة حق فاشبهه  
المأخوذ بمقد فاسد •  
وقال بعضهم — يملكها ان عجل مكافئتها — جاء في الاحكام  
السلطانية ولا يجوز لمن تقلد القضاء ان يقبل هدية من اهل عمله  
لم تجر عاداته بمهاداته سواء كان خصما او غيره ، فان قبلها  
وعجل المكافأة عليها ملكها ، وان لم يعجل المكافأة عليها كانت  
لبيت المال ان تعذر ردها على المهدى لها •

واختار الشيخ تقي الدين — فيمن كسب مالا محرما برضى الدافع  
كمن خمر ومهر بنى وطلوان كاهن ثم تاب ، ان له ما سلف ،  
ولا ينتفع به ولا يرده لقبضه عوضه ويتصدق به على الفقراء والمساكين ،  
كما نص الامام احمد في حامل الخمر (الاحكام السلطانية ٧٢)  
(الانصاف ٢١٢/١) (المغنى ١٠/٦٩) (المقنع ٣/٦١٢)



وتقدم ( لو ) (١) بقيت في يده غضب لا يحرف اربابها ، يدفعها للحاكم  
أو يتصدق بها عن اربابها مضمونة ( ٢ ) فان اهدى لمن يشفع لـه  
عند السلطان ونحوه ، من ارباب الولايات لم يجز للشافع اخذ هــ  
ليشفع له • ان يرفع عنه (٣) مظلمة ، او يوصل اليه حقه ، أو يولييه  
ولاية يستحقها او يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك ،  
ويجوز للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الى اخذ حقه او دفع  
الظلم عنه ، وهو المنقول عن السلف والائمة الاكابر ، وفيه حديث مرفوع  
رواه ابو داود (٤) وغيره ، قاله في الاختيارات (٥) .....

- 
- (١) في النسخة (ب) ( لو )  
(٢) انظر كتاب ( كشف القناع ٤ / ١١٤ )  
(٣) في النسخة (أ) ( له ) •  
(٤) الحديث رواه ابو أمامه مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم  
قال (من شفع لاخيه شفاعاً فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد  
أتى باباً عظيماً من أبواب الريا ) رواه ( أبو داود ٢ / ٢٦١ )  
قال الصنعاني — ورواه ( احمد في مسنده ) ( سبل السلام ٣ / ٥٥ )  
قال المنذرى — وفي اسناده مقال لانه من رواية القاسم بن  
عبد الرحمن الاموي مولا هم الشامي وفيه مقال ( جمع الفوائد  
١ / ٦٧٣ )  
(٥) كتاب ( الاختيارات ) لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية المتوفى  
سنة ثمان وعشرين وسبعمائة • وهذا الكتاب مطبوع مع مجموعة  
فتاوى شيخ الاسلام • انظر ( الفتاوى الكبرى ٥ / ١٠٨ )

### == حكم الهدية فى مقابلة الشفاعة ==

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من شفّع لآخيه شفاعة فأهدى له هدية فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من ابواب الربا ) •  
والشفاعة على أقسام ، —

أ — اما أن تكون فى امر واجب كالشفاعة لدى السلطان فى انقاذ المظلوم من يد الظالم ، فأخذ الهدية فى مقابلها حرام ، لان ذلك يضيع اجرها كما ان الربا يضيع الحلال •

ب — واما ان تكون فى امر محظور كالشفاعة عند السلطان فى تولية رجل ظالم على الرعية • فأخذ الهدية فى مقابل ذلك حرام •

ج — واما ان تكون فى امر مباح كالشفاعة لدى السلطان لزيادة اجور العمال • فأخذ الهدية فى مقابل ذلك فيه احتمالان •

الاول — يجوز ذلك لانها على سبيل المكافأة على احسان غير واجب •

الثانى — يحرم ذلك لان الشفاعة شئ يسير لا تؤخذ عليه مكافأة •

قال تعالى ( مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا ) • سورة النساء آية ٨٥ • والحديث دليل على تحريم الهدية فى مقابلة الشفاعة ، وظاهره سواء كان قاصداً لذلك عند الشفاعة او غير قاصد لها ، وتسميته بها من باب الاستحارة للشبه بينهما ، ذلك لان الربا هو الزيادة فى المال من الغير لافى مقابلة عوض وهذا مثله ( سبل السالم ٥٥ / ٣ ) ( عون المعبود ٥٧ / ١ ) •

.....

---

وشيوخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله — يقرر انه لا يجوز للشفعاء  
والذين يعرفون الحكام ولهم جاء عندهم أن يأخذوا الهدايا  
ليوصلوا صاحب الحق الى مطلبه • والاجماع منعقد على انه  
لا يجوز ان يأخذوا ايضا • وهم آثمون ان فعلوا • لورود الاحاديث  
الناهية عن هذا • فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ( من  
شفع لآخيه شفاعا فأعدي له هدية فقبلها فقد اتى بابا عظيما  
من ابواب الربا ) وسئل ابن مسعود عن اسحق فقال ( هو  
ان تشفع لآخيه شفاعا فيهدي لك هدية فتقبلها فقال لله  
أرأيت ان كانت هدية في باطل • فقال ذلك كهر ) ( وَكَانَ  
لَمْ يَخْتُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ) ( المائدة ٤٤ )  
ولان ذلك يؤدى الى الرشوة ويؤدى الى ان تباع الوظائف  
والأرزاق وبه يروج الفساد ولانه مال بلا عوض يقيم بمال لانه  
من باب السعى لرفع الحق • وهو واجب ديني من قبيل  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر • والمصالح العامة التي  
تجب مساونة ولي الامر عليها وادائها من النصيحة لاولياء  
الامر وارشادهم ان كان ذلك حقا ومع هذه الحجج البينة  
والنصوص الواضحة • واجماع السلف الصالح والائمة المجتهدين  
على عدم جواز اخذ مال لمن يسعى في انصاف المظلوم واقامة  
العدل • واعطاء كل ذي حق حقه — مع هذا وجدنا في  
عصور الظلم والفساد والقوضى من سايرتنا • فوجدنا من  
التسعين باسم العلماء من قال ان اخذ المال يجوز لذوي الجاه  
والشفاعة ماداموا يسلطون لرفع الحق • ولذا اشتد ابن تيمية في لومهم —

.....

ونقد هم فقال رضى الله عنه \*

(رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك \* وجعل<sup>هنا</sup> من باب  
الجمالة \* وهذا مغالفة للسنة واقوال الصعابة والائمة فهو  
غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التى يكون  
القيام بها فرضا \* اما على الايمان واما على الكفاية ومتى شرع  
اخذ الجمل على مثل هذا لزم أن تكون الولاية واعطاء اموال  
النفس وغيرها لمن يبذل في ذلك \* ولزم ان يكون كف الظلم  
عن يبذل \* والذي لا يبذل لا يولى ولا يعطى \* ولا يكف عنه  
الظلم \* وان كان احق الناس وانفع للمسلمين من هذا  
والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل كالجمل  
على الابق والمشارد ) (الفتاوى الكبرى ٤ / ١٧٠ ) نظيرة  
حكمة عادلة \* يستغرب ابن تيمية قول من جعل ثمن الجواه  
واجبر الساعى لدى الحكم لرفع الظلم او اعطاء الحق كأجرة  
من بحث عن جمل شارد او عبد آبق من وجوه ثلاثة اولها -  
ان الجمالة النفع فيها غاي \* فهي لساحب الجمل او صاحب  
السبد \* اما الولايات والاعطية وغيرها فالامر فيها عام والنفع  
عام ثانيها ان معاونة المظلوم وتمكين المدل الصالح من  
العمل الذى يناسبه فى الدولة اذا لم يكن غيره اولى منه  
من قبيل المفروض على وجه الكفاية التى اذا قام بها البعض  
سقط الحرج عن الباقين \* أو فرضين \* اما البحث عن  
الجمل الشارد او نموذ لك نليس من قبيل الفرائض العامة \*  
وثالثها ان اخذ اجرة على المعاونات الشخصية لا ضرر  
فيه على الجماعة ولا يترتب عليه اى اثم عام ينشر الشرر

ونفى (١) الامام احمد فيمن عنده وديعة فأدأها فاهديت له هديعة  
انه لا يقبلها الابنية المكافأة • انتهى •

قال المصنف ( حفظه الله تعالى ) (٢) وهذا مقدار ما اردنا ايـراد  
من نقول علماء المذاهب الاربعة رضى الله (٣) عنهم فى هذه المسئلة  
والحمد لله وحده (٤) وصلى الله (٥) وسلم على من لانبى بعده ( محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم ) (٦) والحمد لله رب العالمين •

والفساد • أما أخذ اجرة على الولايات او دفع الظلم  
او اعطاء الحق فانه يؤدى الى معنى يقرب العدل فى ذاته  
ويجعل اعمال الدولة لا يعود نفعها على أحد الا لمن يدفع  
جمالاً فردياً فلا يرفع الظلم الا بثمن ولا يجلب الحق الا بثمن  
فوق الفرائض الاساسية التى قامت عليها قواعد الدولة وميزانيتها  
( ابن تيمية للشيخ ابو زهرة ٣٧٣ )

- (١) فى النسخة (ب) ( ونفى ) •
- (٢) فى النسختين (أ ، ب) ( رحمه الله تعالى ) •
- (٣) فى النسختين (أ ، ب) ( رضى الله تعالى ) •
- (٤) فى النسخة (ب) ( وحده ) ساقطه •
- (٥) فى النسخة (ب) ( وصلى الله تعالى ) •
- (٦) فى النسختين (أ ، ب) جملة ( محمد وعلى آله وصحبه وسلم ) ساقطه  
وقية الكلام فى النسختين على النحو التالى •  
( وقد حررناها بالمجل فى مجالس آخرها ختام جنادى الاول  
سنة ست ومائة والف والحمد لله رب العالمين ) ( واققر لنا ولجميع  
المسلمين آمين ) جملة ( واققر لنا • الخ ) ساقطه من النسخة (ب)

### ( عقوبة الرشوة )

=====

شُرعت العقوبة لمصلحة تعود الى كافة الناس. من صيانة الأعراس والاموال والعقول والأنساب . وزجرا عما يتضرر به العباد من أنواع الفساد ، وتنقسم الجرائم فى الشريعة الاسلامية الى ثلاثة أنواع :

١- جرائم الحدود - وهى ( الزنا ، والسرقه ، والقذف ، والشرب والحرابة - والبغى والردة ) .

وهذه الجرائم يعاقب عليها بحد شرعى لا يجوز زيادته ولا نقصه ولا إسقاطه .

٢- جرائم القصاص والدية - وهى ( القتل العمد ، وشبهه العمد . والخطاء . والجناية على ما دون النفس عمداً . أو خطأً )

وهذه الجرائم يعاقب عليها بقصاص أو دية . وهى عقوبة مقدرة ، يجوز إسقاطها لأنها حق للأفراد ولا يجوز فيها زيادة ولا نقص

٣- جرائم التعزير - وهى الجرائم التى يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التعزير . وهى كثيرة منها أكل الربا وأخذ الرشوة وخيانة الأمانة وشهادة الزور وليس فى الامكان تحديدها وجرائم التعزير عقوبتها مفوضة الى رأي القاضى ، وسلطته فى ذلك واسعة فهو يختار فى كل حالة تعرض عليه العقوبة التى يراها مناسبة وكافية لزجر الجانى . وهو فى كل حالة يراعى فيها ظروف الجانى والمجنى عليه والزمان والمكان

---

(١) أنظر ( التشريع الجنائى الاسلامى ١/ ٧٨ ) .

وهذا يختلف باختلاف الأعصار والأعمار فرب تعزير في بلد ما يكون  
أكراما في بلد آخر فمثلا كشف الرأس في الأندلس ليس هوانا  
ومصر والعراق هوان . وعليه فيجب على الذين لهم سلطة التعزير  
الاجتهاد في اختيار الأصلح لاختلاف ذلك باختلاف  
مراتب الناس وباختلاف المعاصي ( ١ )

ولم ينص الشارع الحكيم في مرتكب جريمة الرشوة على عقوبة مقسدة  
فهى من العقوبات التعزيرية . التى يختار لها الحاكم ما يراه مناسبا  
باجتهاده وفق أحكام الشريعة الإسلامية . - وهى كثيرة - منها  
( الجلد والضرب ) -

ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( لا يجلد فوق  
عشرة أسواط الا فى حد من حدود الله تعالى ) ( ٢ ) دل الحديث  
على أن العقوبة بالجلد دون عشرة أسواط عقوبة تعزيرية . وبناء  
عليه فانه يجوز تعزير كل من الراشى والمرتشى والوسيط بينهما  
بالجلد حسبما يراه ولي الأمر أو القاضى .

( العقوبة بالمال )

روى أبو داود والحاكم والبيهقى عن عمرو بن العاص رضى الله  
عنه ( أن النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الفال  
وضربوه ) ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) أنظر ( السياسة الشرعية ١١٢ ) وكذا ( تبصرة الحكام ٢ /  
٢٩٤ ) ( والتعزير فى الشريعة الإسلامية ٦٩ ) ( وسبل  
السلام ٤٩ / ٤ )  
( ٢ ) أنظر ( صحيح البخارى ٢١٥ / ٨ ) ( صحيح مسلم ١٢٦ / ٥ )  
( مسند أحمد ٤٥ / ٤ ) ( سنن ابن ماجه ٨٦٧ / ٢ ) ( سنن  
الترمذى ١٢ / ٣ ) ( سنن أبى داود ٤٧٦ / ٢ )  
( ٣ ) أنظر ( سنن أبى داود ٦٣ / ٢ ) ( سنن البيهقى ١٠٢ / ٩ )  
( المستدرك ١٢٨ / ٢ ) ( نيل الاوطار ٣٤٢ / ٧ )

فإحراق متاع الفال عقوبة مالية . وقد فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر من بعده فدل على جواز العقوبة بالمال (١)  
فلا حرج في تأديب مرتكب جريمة الرشوة بهذه العقوبة . فهي عقوبة في جنس أفعالهم والجزاء من جنس العمل ،

( الحبس )

ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أنه حبس رجلاً في تهمة ثم خلى عنه ) ( ٢ )

وثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان له سجن وأنه سجن الحطيئة على الهجو . وسجن رجلاً آخر على سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات . وثبت أن عثمان بن عفان رضى الله عنه سجن ضابئ بن الحارث وكان من لصوص بن تميم حتى مات في السجن . وسجن على بن أبي طالب رضى الله عنه بالكوفة وسجن عبدالله بن الزبير بمكة ( ٣ ) وقد انعقد الاجتماع على أن الحبس يصلح عقوبة في التعزير ، ووضع الفقهاء

- 
- ( ١ ) أنظر ( الحسبة في الإسلام لابن تيمية ٥٧ )  
( ٢ ) أنظر ( سنن النسائي ٦٧/٨ ) ( سنن الترمذى ٤٣٥/٢ )  
( سنن أبي داود ٣٨٢/٢ ) وقال الترمذى حديث حسن  
( الاحكام السلطانية ٢٥٨ ) ( الطرق الحكيمة ١٠٢ )  
( ٣ ) أنظر ( أقضية الرسول ٥ ) ( والتعزير في الشريعة الإسلامية ٣٦٢ )



بين العقوبات التي يقضى بها في التعزير (١)

(١) أنظر ( التعزير في الشريعة الاسلاميه ٣٦٤ )

== ونظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية يستند على هاتين العقوبتين ( السجن . والغرامة المالية ) أو احدهما .  
ونص المادة :- كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ، أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ، أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعاً يعد مرتشياً ويعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف ريال أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا يؤثر في قيام الجريمة اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذي وعد به ==

== يعاقب الراشي والوسيط وكل من اشترك في احدى الجرائم السابقة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة التي تجرمها . ويعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق وحرض أو ساعد في ارتكابها مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على الاتفاق أو التحريض أو المساعدة المذكورة ==

== يعد في حكم الموظف العام في تطبيق أحكام هذا النظام كل من :-

أ - المستخدم في الحكومة أو المصالح التابعة لها أو الهيئات العامة سواء أكان معيناً بصفة دائمة أو مؤقتة .

ب - المحكم أو الخبير المعين من قبل الحكومة أو من هيئة لها اختصاص قضائي .

ج - الطبيب أو القابلة بالنسبة إلى الشهادات التي يحررها ولو لم يكن أى منهما موظفاً عاماً .

## ( العزل عن الوظيفة )

قال شيخ الاسلام ابن تيمية من انواع التعزيز ( عزل الرجل عن ولايته ) كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعززون بذلك ، وكذلك الأمير اذا فعل ما يستعظم فعزله من الامارة تعزير لـه • وثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قد بلغه أن أحدا نوابه كان يتمثل بآيات في الخمر فعزله (١)

فاذا كانت هذه العقوبة في حق من يتمثل في آيات الخمر فلا شك أن عقوبة أصحاب الرشوة أشد وأعظم •

- = د - كل شخص مكلف بمهمة لهيئة الحكومة أو أية سلطة إدارية أخرى •
- هـ - موظفو الشركات المساهمة أو الشركات التي تقوم بالتزام في المرافق العامة •
- == الحكم بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام يترتب عليه حتماً وقوة النظام العزل من الوظيفة وحرمان المحكوم عليه من تولى الوظائف العامة ومن الدخول في المناقصات والمزايدات أو التوريدات أو التزامات الأشغال العامة التي تجرمها الحكومة أو غيرها من السلطات العامة المحلية ولو كان ذلك عن طريق الممارسة أو الاتفاق المباشر... الخ •

(١) انظر ( السياسة الشرعية ١٠٥ ، ١١٢ ) •

### خاتمة البحث

أذكر هنا أهم النتائج التي توصلت إليها في تحقيق هذه الرسالة وذلك كالآتي :-

- ١ - أصل الهدية مندوب إليها شرعا • ولكن هذا في حق من لم يتعين لعمل من أعمال المسلمين • فأما من تعين لعمل كالقضاة والولاة والعمال والموظفين ونحوهم فعليهم التحرز عن قبولها • خصوصا ممن كان لا يهدى إليه قبل ولايته • لأنها تكون من باب الاستئصال • لقضاء حاجه من الحاجات التي يجب على الموظف قضاؤها بدون اهداء • فإذا حصل الاهداء كان هذا نوعا من الرشوة •
- ٢ - يستحب قبول هدايا الكفار • في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الاسلام •
- ٣ - جوائز السلطان لا ترد ان علم كون ماله من الحلال وترد ان علم كون ماله من الحرام ومن شك فالاحتياط رده •
- ٤ - لا يشترط بين المهدى والمهدى اليه رسول •
- ٥ - الهدية قد تكون أفضل من الصدقة اذا صرفت لقريب تصل به رحمك أو لاخ في الله •
- ٦ - الهدية المقدمت من المناسبات كالأزواج والختان والقدوم من السفر تكون لمن قصده المهدى - أما اذا أطلق فانه تحكم فيه العادة •
- ٧ - يحرم الاهداء لمن يظن فيه صرفها في معصية •
- ٨ - المرثى في جميع الأحوال يكون اثما •
- ٩ - بذل الرشوة للحصول على حق أو لدفع الضرر والظلم لا يأثم فيها الباذل •
- ١٠ - بذل الأموال للحصول على المناصب والأعمال رشوة محرمة •

- ١١- بذل الرشوة لابطال حق أو احقاق باطل • يأثم تميمها الراس والمرشش والرائش باتفاق •
  - ١٢- ما يأخذه أصحاب السلطة من هدايا لقاء دفع الظلم عن المظلوم ولقضاء خدمة في مصالح الناس هو من باب الرشوة المحرمة •
  - ١٣- يعتبر في حكم المرشش المستقر في الذي اشترط القرض في مقابل قضاء المصالح •
  - ١٤- الرشوة ليست قاصرة على اعطاء المال • وإنما تشمل اعطاء المنافع والمتاع والعقار المسترورا • عقد صوري •
  - ١٥- ما يأخذه الشهود من الهدايا وقت الخصومة من الخصمين هو من باب الرشوة المحرمة •
  - ١٦- هدية المفتي على نوعين : أما أن يهدي اليه لعلمه وصلاحه تحبيبا وتوددا اليه فهذا جائز • وأما أن يهدي اليه بفرض دينوى كالترخيص في الفتوى فهذا لا يجوز •
  - ١٧- يقاس على هدية المفتي هدية الواعظ والمدرس •
  - ١٨- يحرم على القاضي أن يأخذ الهدية ممن له خصومة مطلقا •
  - ١٩- الهدية التي في مقابل الشفاعة يحرم قبولها لانها ضرب من ضروب الربا •
  - ٢٠- تخرج الرشوة عن ملك الراشئ اذا بذلت لعمل محرم وتكون لبيت المال •
  - ٢١- عقوبه له • واذا دفعت لعمل مباح جاز ردها الى صاحبها •
  - ٢١- جريمة الرشوة جرمه مالىة تثبت بما تثبت به الاموال — من الشهادة أو اقرار المتهم على نفسه أو القرينه القاطعه •
  - ٢٢- عقوبة الرشوة من العقوبات التعزيرية التي يختارها الحاكم ما يتناسب معها وفق أحكام الشريعة الاسلاميه •
  - ٢٣- ملكية المرشش للرشوة قائمه على الحرام فلا تحقق لانها لم تستند الى سبب شرعى •
  - ٢٤- المؤلف ( ابن النابلس ) كثيرا ما يكرر النقل في رساله •
- هذه هي أهم ثمرات هذا البحث وتناوجه • والحمد لله الذي أعان على التمام وأرجو من الله عز وجل أن أكون موفقا فيما كتبت •
- وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم •

— المراجع —

- ١ — ابن تيمية — حياته وعصره وآراؤه وفقهه • — للشيخ محمد أبو زهرة •  
دار الفكر العربي • مطبعة مخيمر •
- ٢ — اتحاف البرره بزوائد المسانيد العشرة — لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر  
البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ — مخطوط •
- ٣ — الأحاديث الضعيفة والموضوعة — وأثرها السيء في الأمة • تخرج الشيخ محمد  
ناصر الدين الألباني • الطبعة الثانية سنة ١٣٨٤ هـ •  
منشورات المكتب الاسلامي •
- ٤ — الأحكام السلطانية والولايات الدينية — لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب  
الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ • الطبعة الاولى سنة ١٣٢٧ هـ •  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي • مصر •
- ٥ — الأحكام السلطانية — للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المتوفى  
سنة ٤٥٨ هـ • الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ •  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر •
- ٦ — أحكام القرآن — لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة  
٣٧٠ هـ • الناشر دار الكتاب العربي بيروت •
- ٧ — أحياء علوم الدين — للإمام محمد بن محمد الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ  
دار احياء الكتب العربية • عيسى البابي الحلبي •

٨ — الاختيار لتعليل المختار — للشيخ عبد الله بن محمود الموصلي • المتوفى سنة ٦٨٣ هـ — الطبعة الثانية ١٣٧٠ هـ — مطبعة مصطفى البابي الحلبي •

٩ — الأدب المفرد — للإمام محمد بن اسماعيل البخاري • مطبوع مع كتاب — فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد — للإمام فضل الله الجيلاني • مطابع الارشاد الحديثه — حمص — الناشر المكتبة الاسلامية •

١٠ — أدب القاضي — للإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ تحقيق محي هلال السرحان — مطبعة العاني بغداد سنة ١٣٩٢ هـ •

١١ — ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري — لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني • المتوفى سنة ٩٢٣ هـ — مصور عن الطبعة السادسة • المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣٠٥ هـ

١٢ — الاستيعاب في أسماء الأصحاب — تأليف يوسف بن عبد الله بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ • الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ • مطبعة السعادة • وهو مطبوع بهامش — الاصابه في تمييز الصحابة •

١٣ — أسد الغابة في معرفة الصحابة — للعلامة علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ — الناشر المكتبة الاسلامية •

١٤ — أسنى المطالب شرح روض الطالب — للإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى سنة ٩٢٦ هـ — المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ — الناشر المكتبة الاسلامية •

- ١٥ — أسهل المدارك شرح ارشاد السالك — لأبي بكر بن حسن الكشناوى •  
الطبعة الأولى • مطبعة عيسى البابى الحلبي بمصر •
- ١٦ — الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان — للامام زين العابدين بن  
ابراهيم بن نجيم — تحقيق عبدالعزيز محمد الوكيل — مطابع  
سجل العرب ١٣٨٧ هـ الناشر مؤسسة الحلبي •
- ١٧ — الاصابة في تمييز الصحابة — تأليف شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني • المتوفى سنة ٨٥٢ هـ • الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ  
مطبعة السعادة •
- ١٨ — اطنة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين — للسيد أبي بكر المشهور بالسيد  
البكري • الطبعة الرابعة • دار احياء التراث العربي • بيروت •
- ١٩ — الاعلام — تأليف خير الدين الزركلي • الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٩ هـ بيروت
- ٢٠ — الافصاح في فقه اللغة — للشيخ حسين يوسف موسى • وعبد الفتاح الصعیدی •  
الطبعة الثانية — مطبعة المدني •
- ٢١ — أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم — تأليف الشيخ عبد الله محمد بن فرج المالكي  
القرطبي — مطابع قطر الوطنية •
- ٢٢ — الاكمال في رنح الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب —  
تأليف الأمير الحافظ ابن ماکولا المتوفى سنة ٤٧٥ هـ • الناشر  
محمد أمين دمج — بيروت •

٢٣ — الآم — تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ  
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت مصور عن الطبعة الثانية  
سنة ١٣٩٣ هـ .

٢٤ — الانصاف فى معرفة الراجح فى الخلاف — تأليف علاء الدين ابى الحسن على بن  
سليمان المرادوى المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . تحقيق محمد حامد  
اللقى . الطبعة الأولى . سنة ١٣٧٤ هـ . مطبعة السنة  
المحمدية بمصر .

٢٥ — الأنوار لأعمال الأبرار — تأليف يوسف الأردبيلى — الطبعة الأخيرة سنة ١٣٨٩ هـ .  
مطبعة المدنى بمصر .

٢٦ — أوجز المسالك الى موطاء مالك — للحافظ ابى يحيى محمد زكريا — المكتبة اليعقوبية —  
بالهند سنة ١٣٥٠ هـ .

٢٧ — ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون — تأليف اسماعيل بن محمد أمين  
البابانى البغدady المتوفى سنة ١٢٣٩ هـ . مطبوع فى استانبول  
سنة ١٩٥١ م .

٢٨ — باجورى قاسم — حاشية الامام ابراهيم البيجورى على شرح العلامة ابن قاسم الفزى  
على متن الشيخ أبى شجاع . مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة  
١٣٤٣ هـ مصر .

٢٩ — بجيرى على الخطيب — للشيخ سليمان البيجيرى . المسماة بتحفة الحبيب على  
شرح الخطيب الطبعة الأخيرة ١٣٧٠ هـ — مطبعة مصطفى البابى  
الحلبى بمصر .



٣٠ — بجيرى على المنهج — للشيخ سليمان البجيرى — وهى حاشية على شرح منهج الطلاب للشيخ زكريا الأنصارى — دار الطباعة العامة ببسولاق مصر سنة ١٢٨٦ هـ

٣١ — البحر الرائق شرح كزالدقائق — للعلامة زين الدين ابن نجيم الحنفى • الطبعة الثانية دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت — لبنان •

٣٢ — البداية والنهاية — للحافظ ابن كثير الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ • الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ • مكتبة المعارف • بيروت •

٣٣ — بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع — للعلامة أبى بكر بن مسعود الكاسانى المتوفى سنة ٥٨٧ هـ • مطبعة العاصمة بالقاهرة •

٣٤ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد — للشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ • مطبعة النهضة الجديدة القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ •

٣٥ — البدر الطالع بحاسن من بعد القرن التاسع — للقاضى محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ • الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ • مطبعة السعادة • بالقاهرة •

٣٦ — بلفه السالك لأقرب المسالك — للشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكى على الشرح الصفيى للشيخ أحمد بن محمد الدردير • الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ • مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر •

٣٧ — البهجة شرح التحفة — للشيخ أبى الحسن على بن عبد السلام التسولى • الطبعة الثانية سنة ١٣٧٠ هـ • مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر •

٣٨ — تاج التراجم فى طبقات الحنفية — للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩ هـ • مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٦٢ م •

٣٩ — تاج العروس من جواهر القاموس — تأليف محمد مرتضى الزبيدي • منشورات دار مكتبة الحياة بيروت •

٤٠ — التاريخ الصغير — للإمام محمد بن اسماعيل البخارى • ادارة ترجمان السنة الهند — لاهور سنة ١٣٩٧ هـ •

٤١ — التاريخ الكبير — للإمام محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ دار الكتب العلمية — بيروت •

٤٢ — تاريخ آداب اللغة العربية — تأليف جرجى زيدان المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ • طبع بمطابع مؤسسة دار الهلال •

٤٣ — تاريخ الأمم والملوك — لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ دار الفكر بيروت •

٤٤ — تاريخ بغداد أو مدينة السلام — للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ • الطبعة الأولى • مطبعة السعادة ١٣٤٩ هـ • مصر •

٤٥ — تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام — للقاضى برهان الدين ابراهيم بن على بن أبى القاسم بن فرحون المتوفى سنة ٧٩٩ هـ — مطبوع بهامش فتح العلى المالك • الطبعة الأخيرة ١٣٧٨ هـ • مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر •

٤٦ — التبصرة والتذكرة — للحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المراقى  
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ المطبعة الجديدة ١٣٥٤ هـ • بفاس —  
المغرب •

٤٧ — تبين الحقائق شرح كثر الدقائق — للعلامة عثمان بن علي الزيلعي المتوفى  
سنة ٧٤٣ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣١٣ هـ • المطبعة الكبرى  
الأميرية ببولاق مصر •

٤٨ — تنمة الروض النضير — للحافظ العباس بن أحمد بن ابراهيم الحسن الصنعاني •  
الطبعة الأولى • مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩ هـ •

٤٩ — تجريد أسماء الصحابة — للحافظ محمد بن احمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ  
مطبعة شرف الدين الكبي • بومباي الهند — ١٣٨٩ هـ •

٥٠ — تحرير الكلام في مسائل الالتزام للإمام محمد بن محمد الخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ  
وهو مطبوع في صلب كتاب فتح العلي المالك • الطبعة الأخيرة  
١٣٧٨ هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر •

٥١ — تحفة المحتاج بشرح المنهاج — تأليف الامام أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى  
سنة ٩٧٣ هـ — مطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي  
دار صادر بيروت •

٥٢ — تذكرة الحفاظ — للإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي • الطبعة الثالثة •  
دار احياء التراث العربي — بيروت •

٥٣ — تراجم بعض أعيان دمشق — للشيخ عبد الرحمن بن محمد الذهبي المعروف بابن  
شاشو المتوفى سنة ١١٢٨ هـ • المطبعة اللبنانية • سنة ١٨٨٦ م

٥٤ — ترتيب القاموس المحيط — على طريقة المصباح المنير — للأستاذ الطاهر بن أحمد الزاوي الطبعة الثانية • مطبعة عيسى البابي الحلبي •

٥٥ — ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ • تحقيق د • أحمد بكير محمود • مطبعة فؤاد بيان لبنان ١٣٨٧ هـ — منشورات دار مكتبة الحياة بيروت •

٥٦ — الترفيب والترهيب من الحديث الشريف — للإمام عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ • الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ • دار أحياء التراث العربى بيروت •

٥٧ — التشريع الجنائى الاسلامى — تأليف عبد القادر عود • • سلسلة الثقافة العامة • مؤسسة الرسالة بيروت •

٥٨ — تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الأربعة — لشهاب الدين بن حجر المنقلاى • المتوفى سنة ٨٥٢ هـ • تصحيح الشيخ عبد الله هاشم يمانى • دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦ هـ •

٥٩ — التعزير فى الشريعة الاسلامية — تأليف د • عبد العزيز عامر • الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٩ هـ — المطبعة العالمية بمصر • دار الفكر العربى •

٦٠ — التفسير والمفسرون — تأليف د • محمد حسين الذهبي • الطبعة الثانية ١٣٩٦ هـ • مطبعة السعادة بمصر •

٦١ — تفسير الطبري — اسمه جامع البيان عن تأويل أي القرآن — للامام محمد بن جرير  
الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٦٢ — تفسير القرطبي — اسمه — الجامع لأحكام القرآن — لأبي عبد الله محمد بن أحمد  
القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ . الطبعة الثالثة دار الكتب المصرية .  
دار القلم ١٣٨٦ هـ .

٦٣ — تقريب التهذيب — للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ  
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ .  
دار المعرفة بيروت لبنان .

٦٤ — تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير — للحافظ أحمد بن علي ابن  
حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . تصحيح السيد عبد الله  
هاشم اليماني . سنة ١٣٨٤ هـ . شركة الطباعة الفنية المتحدة .  
القاهرة .

٦٥ — التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد — للامام يوسف بن عبد الله بن  
عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . تحقيق مصطفى أحمد العلوي .  
ومحمود بن عبد الكبير البكري . مطبعة فضالة المحمدية — المغرب .

٦٦ — تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث — للشيخ عبد الرحمن بن  
علي الشيباني المتوفى سنة ٩٤٤ هـ . الطبعة الثانية سنة ١٣٥٣ هـ  
مطبعة محمد علي صبيح القاهرة .

٦٧ — تهذيب الأسماء واللغات — للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ — المطبعة المنيرية — دار الكتب العلمية بيروت .

٦٨ — تهذيب اللغة — لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . مطابع سجل العرب .

٦٩ — تهذيب التهذيب — للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . الطبعة الأولى . مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية . حيدرآباد — الهند . سنة ١٣٢٥ هـ .

٧٠ — الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير — للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . الطبعة الرابعة . مصطفى البابي الحلبي .

٧١ — جامع الأصول في أحاديث الرسول . للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ . تحقيق عبد القادر الأرناؤوط مطبعة الملاح ١٣٩٢ هـ .

٧٢ — جامع الفصولين — للشيخ محمود بن اسرائيل الشهير بابن قاضي سمانه المتوفى سنة ٨٢٣ هـ — الطبعة الأولى — المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣٠٠ هـ .

٧٣ — الجرح والتعديل — للشيخ عبد الرحمن بن أبي حاتم المنذر التميمي المتوفى سنة ٣٢٧ هـ . الطبعة الاولى — مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الهند — سنة ١٣٧١ هـ .

٧٤ — جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد — للامام محمد بن محمد بن سليمان  
القاسي المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ • مطبعة دار التأليف سنة ١٣٨١ هـ •

٧٥ — الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية — للعلامة عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن  
محمد القرشي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ • الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢ هـ •  
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية — بالهند •

٧٦ — جواهر الأكليل شرح مختصر خليل — للعلامة صالح بن عبد السميع الآبي الأزهرى  
توزيع دار الفكر بيروت •

٧٧ — حاشية ابن عابدين — المساء رد المحتار على الدر المختار — للشيخ محمد أمين  
الشهير بابن عابدين • الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ • مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي بمصر •

٧٨ — حاشية أبو السعود — المساء ( بفتح الله المعين على شرح الكفر ) للسيد محمد  
أبي السعود المصرى الحنفى • الطبعة الاولى سنة ١٢٨٧ هـ •  
مطبعة السيد ابراهيم المويلحى

٧٩ — حاشية الجمل على شرح المنهج — للعلامة سليمان الجمل المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ •  
مطبعة مصطفى محمد • المكتبة التجارية الكبرى بمصر •

٨٠ — حاشية الدسوقي على الشرح الكبير — للشيخ محمد عرفه الدسوقي على الشرح  
الكبير — لأبي البقيات سيد أحمد الدردير • توزيع دار الفكر  
بيروت •

٨١ — حاشية الرهونى على شرح الزرقانى لمختصر خليل — للشيخ محمد بن أحمد بن يوسف الرهونى • المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٠٦ هـ • دار الفكر بيروت سنة ١٣٩٨ هـ •

٨٢ — حاشية الشرقاوى على التحرير — للشيخ عبد الله بن حجازى الشهير بالشرقاوى المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ • مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٦٠ هـ مصر •

٨٣ — حاشية الشروانى وابن قاسم العبادى على تحفة المحتاج — الحاشية الاولى للشيخ عبد الحميد الشروانى — والثانية للشيخ احمد بن قاسم العبادى • مصور عن المطبعة الميمنية بمصر طم ١٣١٥ هـ • دار صادر •

٨٤ — حاشية الطحطاوى على الدر المختار — للشيخ احمد الطحطاوى الحنفى • طبع بالأوفست سنة ١٣٩٥ هـ • دار المعرفة بيروت •

٨٥ — حاشية قليوبى وعميره على شرح الجلال — الأولى لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبى — والثانية لشهاب الدين أحمد البرلسى الملقب بعميره • الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٤ هـ • مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد بن نيهان •

٨٦ — الحاوى — تأليف الشيخ أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ مخطوط •

٨٧ — الحسبة فى الاسلام — أو وظيفة الحكومة الاسلامية • تأليف شيخ الاسلام ابن تيمية • تحقيق عبدالعزيز رباح • مكتبة دار البيان سنة ١٣٨٧ هـ •



٨٨ — الحلال والحرام في الاسلام — للشيخ يوسف القرضاوى • الطبعة السابعة سنة ١٣٩٣ هـ • المكتب الاسلامى •

٨٩ — حلية الأولياء وطبقات الاصفياء — للحافظ أبى نعيم احمد الاصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ • الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧ هـ • مطبعة السعادة دار الكتاب العربى بيروت •

٩٠ — الخرشي على مختصر سيدى خليل — للشيخ محمد الخرشي المالكي • دار صادر بيروت •

٩١ — خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر — تأليف محمد أمين المحبى المتوفى سنة ١١١١ هـ دار صادر بيروت •

٩٢ — خلاصة الفتاوى — للشيخ طاهر بن احمد بن عبد الرشيد المتوفى سنة ٥٤٢ هـ • مخطوط بمكتبة الحرم المكى •

٩٣ — الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة — للشيخ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ • تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحى • مطبعة المدنى سنة ١٣٨٥ هـ •

٩٤ — درر الحكم في شرح غرر الأحكام — للشيخ محمد بن فراهيز المعروف بملا خسرو الطبعة الأولى سنة ١٣٤٠ هـ • المطبعة العامة بمصر •

٩٥ — روضة الطالبين — للإمام يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ المكتب الاسلامى للطباعة والنشر •

٩٦ — الزوائد — في فقه امام السنة أحمد بن حنبل — للشيخ محمد بن عبد الله آل حسين • المطبعة السلفية •

٩٧ — الزواجر عن اقتراف الكبائر — للامام ابن حجر الهيتمي المالكي • المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٣٢ هـ — دار الكتب العربية الكبرى —

٩٨ — سبل السلام شرح بلوغ المرام — للامام محمد بن اسماعيل الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ راجعه محمد خليل الهراس • مطبعة محمد ططف وسيد طه •

٩٩ — السراج المنير شرح الجامع الصغير — للشيخ علي بن أحمد العزيزي المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر •

١٠٠ — سراج السالك شرح أسهل المسالك — تأليف السيد عثمان بن حسين بربى الجعلى المالكي — الطبعة الأخيرة • مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر •

١٠١ — سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر — تأليف السيد محمد خليل المرادي المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ • مطبوع بدار الطباعة الكبرى العامرة ببولاق مصر سنة ١٣٠١ هـ •

١٠٢ — سنن ابن ماجه — تأليف الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) المتوفى سنة ٢٧٥ هـ • تحقيق الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي • مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر •

١٠٣ — سنن أبي داود — تأليف الامام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني • المتوفى سنة ٢٧٥ هـ • الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ • مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر •

١٠٤ — سنن البيهقي — وهى السنن الكبرى — للحافظ ابى بكر أحمد بن الحسين بن  
على البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ • الطبعة الاولى مطبعة دار  
المعارف العثمانية بحيدرآباد الهند سنة ١٣٥٢ هـ •

١٠٥ — سنن الترمذى — تأليف الامام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى المتوفى  
سنة ٢٧٩ هـ — حققه وصححه الاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف —  
مطبعة المدنى •

١٠٦ — سنن الدارقطنى — للامام على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ —  
تصحیح السيد عبد الله هاشم اليماني — شركة الطباعة الفنية سنة  
١٣٨٦ هـ •

١٠٧ — سنن الداريمى — للامام عبد الله بن عبد الرحمن الداريمى المتوفى سنة ٢٥٥ هـ  
دار احياء السنة النبوية •

١٠٨ — سنن النسائى — للامام الحافظ أحمد بن شعيب النسائى المتوفى سنة ٢٤٨ هـ  
ومعه شرح الحافظ جلال الدين السيوطى •  
دار احياء التراث العربى — بيروت •

١٠٩ — السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية — لتقى الدين ابن تيمية • الطبعة  
الرابعة ١٩٦٩ م — الناشر دار الكتاب العربى بمصر •

١١٠ — السيرة النبوية — تأليف عبد الملك بن هشام بن أيوب الحبرى المتوفى سنة  
٢١٣ هـ • الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥ هـ • مطبعة مصطفى  
البابى الطبى بمصر •

١١١ — شذرات الذهب فى أخبار من ذهب — تأليف عبد الحى بن العماد الحنبلى  
المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ — المكتب التجارى للطباعة والنشر  
والتوزيع — بيروت •

١١٢ — شرح البهجة — للشيخ زكريا الانصارى المتوفى سنة ٩٢٦ هـ . المطبعة  
اليمينية بمصر سنة ١٣١٨ هـ .

١١٣ — شرح الخطاب — المسمى ( مراهب الجليل لشرح مختصر خليل — للشيخ محمد  
بن محمد الخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ — مطابع دار الكتاب  
اللبناني — بيروت .

١١٤ — شرح الزرقاني على مختصر خليل — للشيخ عبد الباقي الزرقاني — دار الفكر  
بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

١١٥ — شرح السنة — للإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى المتوفى سنة  
٥١٦ هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش — المكتب  
الاسلامى .

١١٦ — شرح السير الكبير — للشيخ محمد بن احمد السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .  
تحقيق د . صلاح الدين المنجد وعبد العزيز طمر . مطابع  
شركة الاعلانات الشرقية ٩٧١ م .

١١٧ — شرح فتح القدير — للإمام محمد بن عبد الواحد السيواسى المعروف بابن الهمام  
المتوفى سنة ٦٨١ هـ . مع تكملة نتاج الأفكار فى كشف الرموز  
والاسرار . لقاضى زاده المتوفى سنة ٩٨٨ هـ . الطبعة الاولى  
سنة ١٣١٥ هـ . المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر .

١١٨ — شرح الكرمانى لصحيح البخارى — للشيخ محمد بن يوسف الكرمانى المتوفى سنة  
٧٨٦ هـ طبع بالمطبعة البهية المصرية ١٣٥٦ هـ .

- ١١٩ - شرح منتهى الارادات - للشيخ منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ  
المكتبة السلفية - بالمدينة المنورة .
- ١٢٠ - شرح موطاء مالك - للامام محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المتوفى  
سنة ١١٢٢ هـ الطبعة الاولى سنة ١٣٨١ هـ . مطبعة مصطفى البابي  
الخطي بمصر .
- ١٢١ - شرح النووى على صحيح مسلم - للامام يحيى بن شرف النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ  
المطبعة المصرية ومكبتها - القاهرة .
- ١٢٢ - شعب الايمان - للامام الحافظ ابى بكر احمد بن حسين البيهقى المتوفى سنة  
٤٥٨ هـ . مخطوط .
- ١٢٣ - صحيح البخارى - للامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى  
المتوفى سنة ٢٥٦ هـ . مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ .
- ١٢٤ - صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير - تأليف الشيخ محمد ناصر الدين  
الألبانى المكتب الإسلامى - ١٣٩٤ هـ بيروت .
- ١٢٥ - صحيح مسلم - للامام الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة ٢٦١ هـ  
مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى .
- ١٢٦ - صفة الصفوة - للعالم جمال الدين أبى الفرج ابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ  
تحقيق محمود فاخورى - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ . مطبعة  
الأصيل - حلب .

١٢٧ — ضيف الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير — تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني • المكتب الاسلامي — سنة ١٣٩٢ هـ • بيروت •

١٢٨ — الضوء اللامع لأهل القرن التاسع — تأليف المؤرخ شمس الدين محمد — بن عبد الرحمن السخاوي — مطبوعات مكتبة القدسي — القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ •

١٢٩ — طبقات الحفاظ — لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق علي محمد عمر — الطبعة الاولى سنة ١٣٩٣ هـ • مطبعة الاستقلال بمصر •

١٣٠ — الطبقات السنية في تراجم الحنفية — للشيخ تقى الدين بن عبد القادر التميمي الفزى المتوفى سنة ١٠١٠ هـ — مطابع الاهرام — المجلس الاعلى للشئون الاسلامية

١٣١ — طبقات الشافعية الكبرى — للامام تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ • الطبعة الثانية • دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت •

١٣٢ — طبقات الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ • مطبعة بغداد سنة ١٣٦٥ هـ • العراق •

١٣٣ — الطبقات الكبرى — للعالم محمد بن سعد بن منيع المتوفى سنة ٢٢٢ هـ دار صادر بيروت سنة ١٣٨٨ هـ •

١٣٤ — الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية للشيخ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ تحقيق محمد حامد ققى • مطبعة المنسة المحمدية سنة ١٣٧٢ هـ • القاهرة

١٣٥ — طرزة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى — للامام الحافظ ابن العربى المالکى  
المتوفى سنة ٥٤٣ هـ — مكتبة المعارف بيروت — دار العلم للجميع  
سوريا •

١٣٦ — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار — للعلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى  
المتوفى سنة ١٢٣٧ هـ • مطبوع بدار الفارس للطباعة والنشر —  
بيروت •

١٣٧ — عرف البشام ممن ولى فتوى دمشق الشام — تأليف محمد خليل المرادى المتوفى  
سنة ١٢٠٦ هـ مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ( ٣٣٥٥ تاريخ )

١٣٨ — العقد السننى فى مزايا الشيخ عبد الفنى — لمؤلف مجهول مخطوط بدار الكتب  
المصرية برقم ( ٣٩٨٥ تاريخ ) •

١٣٩ — العقود الدرية فى تنقيح الفتاوى الحادية — للشيخ محمد أمين الشهير بابن  
عبدین الطبعة الثانية سنة ١٣٠٠ هـ • المطبعة الكبرى لميريه  
بيولاقي مصر •

١٤٠ — عقود الجوهر فيمن لهم خمسون مصنفًا فائدة فأكبر — تأليف جميل مصطفى العظم  
المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ — مطابع بيروت سنة ١٣٢٦ هـ •

١٤١ — عدة القارى شرح صحيح البخارى — للشيخ محمود العينى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ •  
المطبعة المنيرية — دار احياء التراث العربى بيروت •

١٤٢ — العناية على الهداية — للشيخ محمد بن محمود البابرتى المتوفى سنة ٧٨٦ هـ •  
وهو مطبوع بهامش شرح فتح القدير • الطبعة الاولى سنة ١٣١٦ هـ  
المطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي •

١٤٣ — عون المعبود شرح سنن أبي داود — للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم  
آبادى • تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان — الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ  
مطابع المجد — القاهرة •

١٤٤ — الفتاوى البزازية — للشيخ محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز  
المتوفى سنة ٨٢٧ هـ وهو مطبوع بهامش الفتاوى الهندية — الطبعة  
الثانية سنة ١٣٩٣ هـ •

١٤٥ — الفتاوى الخيرية لنفع البرية — للإمام خير الدين بن أحمد الرملى المتوفى سنة  
١٠٨١ هـ الطبعة الثانية سنة ١٣٠٠ هـ • المطبعة الكبرى  
الاميرية ببولاق مصر •

١٤٦ — فتاوى قاضى خان — للإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى الفرغانى  
المتوفى سنة ٥٩٢ هـ • وهو مطبوع بهامش الفتاوى الهندية  
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ •

١٤٧ — الفتاوى الكبرى — لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية  
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ • مطبعة كروستان العلمية سنة ١٣٢٩ هـ  
القاهرة مكتبة المشق — بغداد •

١٤٨ — الفتاوى الكبرى الفقهية — للعلامة ابن حجر الهيتمى المتوفى سنة ٩٧٤ هـ •  
المكتبة الاسلمية •

١٤٩ — فتاوى الانقروى — للشيخ محمد بن حسين الانقروى الرسمى الحنفى المتوفى سنة  
١٠٩٨ هـ • الطبعة الأولى سنة ١٢٨١ هـ • المطبعة العامة  
السلطانية بالآستانة العلمية •



١٥٠ — الفتاوى الهندية فى مذهب الامام الأعظم أبى حنيفة النعمان — تأليف العلامة  
نظام وجماعة من علماء الهند — الطبعة الثانية — ١٣٩٣ هـ •  
المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر •

١٥١ — فتح البارى شرح صحيح البخارى — للحافظ احمد بن حجر العسقلانى  
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي — المطبعة  
السلفية سنة ١٣٨٠ هـ • القاهرة •

١٥٢ — فتح الجواد بشرح الارشاد — للشيخ ابن حجر الهيتمى المتوفى سنة ٩٧٣ هـ •  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٤٧ هـ • مصر •

١٥٣ — الفتح الربانى لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل — تأليف احمد بن عبد الرحمن  
البننا الشهير بالساطى • الطبعة الاولى سنة ١٣٥٧ هـ •  
مطبعة الفتح الربانى •

١٥٤ — الفتح النطرى الجنى فى بعض مآثر الشيخ عبد الفنى — تأليف الشيخ  
مصطفى البكرى المتوفى سنة ١١٦٢ هـ • مخطوط بدار الكتب  
المصرية برقم ( ٣٩٨٤ تاريخ )

١٥٥ — فتح الملى المالك — تأليف أبى عبد الله محمد بن أحمد عيش المتوفى سنة  
١٢٩٩ هـ الطبعة الأخيرة سنة ١٣٧٨ هـ • مطبعة مصطفى البابى  
الحلبى بمصر •

١٥٦ — فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير — للامام محمد بن  
على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ — الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي •

١٥٧ — الفوائد البهية في تراجم الحنفية — للإمام أبي الحسنات محمد بن عبدالحى  
الكنوى المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ — مطبوع في مشهور كراچى •  
بالهند سنة ١٣٩٣ هـ •

١٥٨ — النوائد السمية شرح الفرائد السنية — للشيخ محمد بن حسن الكواكبى المتوفى  
سنة ١٠٩٦ هـ الطبعة الاولى سنة ١٣٢٤ هـ المطبعة الكبرى  
الاميرية ببولاق مصر •

١٥٩ — فوائد الارتحال ونتائج السفر فى اخبار القرن الحادى عشر — تأليف الشيخ  
مصطفى فتح الله الحصى المتوفى سنة ١١٢٣ هـ • مخطوط بدار  
الكتب المصرية برقم (١٠٩٣ تاريخ)

١٦٠ — النواكه الدوانى — للشيخ احمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكى المتوفى  
سنة ١١٢٠ هـ • الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤ هـ • مطبعة  
مصطفى البابى الحلبي بمصر •

١٦١ — الفواكه العديدة فى المسائل المفيدة — للشيخ أحمد بن محمد المنقور التميمى  
الطبعة الاولى سنة ١٣٨٠ هـ • منشورات المكتب الاسلامى بدمشق •

١٦٢ — فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات — للشيخ  
عبد الحى بن عبد الكبير بن محمد الحسينى الطبعة الاولى  
سنة ١٣٤٦ هـ المطبعة الجديدة بالطالعة — بغاس •

١٦٣ — فيض القدير شرح الجامع الصغير — للعلامة محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى  
المتوفى سنة ١٠٣١ هـ — الطبعة الثانية سنة ١٣٩١ هـ دار  
المعرفة للطباعة والنشر ببيروت •

- ١٦٤ — قبس الأنوار وتذليل الصعاب في ترتيب أحاديث الشهاب — للشيخ محمد  
المصري بن محمد المزوزي — الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤ هـ •  
المطبعة العلمية بحلب •
- ١٦٥ — قرة عيون الأخيار — لتكملة رد المحتار على الدر المختار — للشيخ محمد علاء  
الدين أفندي عابدين — الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ • المطبعة  
العامة •
- ١٦٦ — القول السديد في اتصال الأسانيد — للشيخ أحمد المعين المتوفى سنة  
١١٧٢ هـ • مخطوط بدار الكتب برقم (٤٥٨) مصطلح الحديث  
١٦٧ — الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة — للإمام أبو عبد الله شمس الدين  
الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ تحقيق عزت علي عيد عطية وموسى  
علي الموشى — الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ — دار النصر للطباعة •  
القاهرة •
- ١٦٨ — كشف القناع عن متن الاقناع — للشيخ منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة  
١٠٤٦ هـ مكتبة النصر الحديثه — الرياض •
- ١٦٩ — كشف الحقائق شرح كنز الدقائق — للشيخ عبد الحكيم الأفغانى المتوفى سنة  
١٣٢٦ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣١٨ هـ • المطبعة الأدبية  
بمصر •
- ١٧٠ — كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون — للعالم مصطفى بن عبد الله الشهير  
بحاجي خليفة أعاد طبعه بالأوقست • منشورات مكتبة المتن  
بغداد •

١٧١ — كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار — للإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصن — الطبعة الثانية ١٣٥٦ هـ — مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

١٧٢ — كفاية الطالب الرباني — للشيخ علي أبي المالك الشاذلي<sup>الحسن</sup> . مع حاشية الشيخ علي الصعيدى المدوى المالكى . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٧ هـ .

١٧٣ — لسان الحكام في معرفة الأحكام — للشيخ ابراهيم بن محمد المعروف بابن الشحنة . المتوفى سنة ٨٨٢ هـ . المطبعة الميمنية سنة ١٣١٠ هـ . مصر . الطبعة الأولى . وهو مطبوع بهامش كتاب — معين الحكام —

١٧٤ — لسان العرب — للإمام جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري دار صادر بيروت .

١٧٥ — لسان الميزان — للإمام احمد بن علي بن حجر المستقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٩ هـ . مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند — حيدرآباد .

١٧٦ — لطائف المندى في فوائد خدمة السنة . للشيخ محمد الفزى المتوفى سنة ١١٦٧ هـ مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٣٧٨ مصطلح الحديث) .

١٧٧ — المبسوط — لشمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ الطبعة الثانية — دار المعرفة بيروت .

١٧٨ — المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين — للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ — تحقيق محمود ابراهيم زايد — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦ هـ دار الوعى بحلب •

١٧٩ — مجمع البحرين في زوائد المعجمين — للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ • مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم (٨١٢ حديث) •

١٨٠ — مجمع الزوائد ومنبع الفوائد — للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ الطبعة الثانية ١٩٦٧ م • دار الكتاب العربي — بيروت •

١٨١ — مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر — للشيخ عبدالرحمن بن محمد بن سليمان المدعوب شيخ زاده • المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ • المطبعة العثمانية سنة ١٣٢٨ هـ دار سماعات •

١٨٢ — المجموع شرح المذهب — للإمام محي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ مطبعة الامام • مصر •

١٨٣ — المحلى — تأليف علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ دار الاتحاد العربي للطباعة سنة ١٣٨٧ هـ •

١٨٤ — مختار الصحاح — للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ الطبعة الأولى ١٩٦٧ م • الناشر دار الكتاب العربي بيروت •

١٨٥ — المختصر في أخبار البشر — لأبي الفداء اسماعيل بن علي بن محمود المتوفى  
سنة ٧٣٢ هـ • دار المعرفة للطباعة بيروت •

١٨٦ — المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل — للشيخ عبد القادر بن أحمد  
بن مصطفى المعروف بابن بدران — ادارة الطباعة المنيرية بمصر •

١٨٧ — المدونة الكبرى — للامام مالك بن أنس التي رواها الامام سخنون بن سعيد  
التنوخى • دار صادر بيروت — مصور عن مطبعة السعادة بمصر •

١٨٨ — مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان — للامام  
أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ  
الطبعة الأولى • مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد  
الهند سنة ١٣٣٧ هـ •

١٨٩ — مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع • لصفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق  
البندادى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ الطبعة الاولى سنة ١٣٧٣ هـ •  
دار احياء الكتب العربية •

١٩٠ — المستدرك على الصحيحين — للامام ابن عبد الله الحاكم النيسابورى • دار المعرفة  
بيروت •

١٩١ — مسند أبي يعلى — للامام أحمد بن علي الموصلى المتوفى سنة ٣٠٧ هـ • مخطوط

١٩٢ — مسند الحارث — للمحدث الحارث بن محمد بن ابي اسامة التميمي المتوفى سنة  
٢٨٢ هـ مخطوط •

١٩٣ — مسند الامام احمد بن حنبل — المتوفى سنة ٢٤٠ هـ • المكتب الاسلامى للطباعة والنشر — دار صادر — بيروت •

١٩٤ — المسئولية الجنائية فى الفقه الاسلامى — تأليف احمد فتحى بهنس الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ مطبعة كوستا تسوماس — القاهرة • الناشر مؤسسة الحلبي وشركاه •

١٩٥ — المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى — تأليف أحمد بن محمد المقرئ الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ تصحيح الاستاذ مصطفى السقا • مطبعة مصطفى البابى الحلبي • القاهرة سنة ١٣٦٩ هـ •

١٩٦ — المصنف — للحافظ عبدالرازق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ هـ • تحقيق وتحرير الشيخ حبيب الرحمن الاعظمى • الطبعة الاولى سنة ١٣٩٢ هـ • المجلس العلمى كراتشى •

١٩٧ — المطالب العالى به زوائد المسانيد الثانية — للحافظ ابن حجر أحمد بن على العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ • تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الاعظمى • الطبعة الاولى المطبعة المصرية بالكويت سنة ١٣٩٣ هـ •

١٩٨ — مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى — تأليف العلامة مصطفى السيوطى الرحيانى المتوفى سنة ١٢٤٣ هـ — الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠ هـ • منشورات المكتب الاسلامى — دمشق •

١٩٩ — المعارف — لأبى محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ • تحقيق الدكتور ثروت عكاشة — الطبعة الثانية — مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م •

٢٠٠ — معالم السنن — لأبى سليمان الخطابى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ مطبوع مع مختصر سنن  
أبى داود للمنذرى • تحقيق محمد حامد القلى • مطبعة السنة  
المحمدية ١٣٦٩ هـ •

٢٠١ — معجم الأدباء — لياقوت الحموى • الطبعة الأخيرة مطبوعات دار المأمون •

٢٠٢ — المعجم الصغير للطبرانى — للحافظ سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة  
٣٦٠ هـ • تصحيح عبد الرحمن بن محمد عثمان • دار النصر  
للطباعة سنة ١٣٨٨ هـ • الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة •

٢٠٣ — المعجم الكبير للطبرانى — للحافظ سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة  
٣٦٠ هـ • مخطوط •

٢٠٤ — معجم المطبوعات العربية والمصرية — جمعه ورتبه يوسف الياس سركيس • مطبعة  
سركيس بمصر سنة ١٣٤٦ هـ •

٢٠٥ — معجم المؤلفين — تأليف عمر رضا كحالة • مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٧٦ هـ •

٢٠٦ — المعجم الوسيط — مجمع اللغة العربية — أشرف على طبعه عبد السلام هارون  
وقام بإخراجه إبراهيم بن مصطفى وغيره •

٢٠٧ — معرفة علوم الحديث — للحاكم أبى عبد الله محمد النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ  
تصحيح د • معظم حسين • المكتب التجارى للطباعة والتوزيع  
والنشر • بيروت •

٢٠٨ — معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام — للشيخ على بن خليل  
الطرابلسى الحنفى — الطبعة الاولى سنة ١٣١٠ هـ المطبعة  
الميمنية بمصر •



٢٠٩ — المنى — تأليف عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ •  
تحقيق د • طه محمد الزينى • مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٨ هـ  
القاهرة •

٢١٠ — منى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج — للشيخ محمد الخطيب  
الشربيني • المتوفى سنة ٩٧٧ هـ • المكتبة الاسلامية •

٢١١ — مفاتيح الغيب فى تفسير القرآن الكريم — للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى  
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ — الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ • المطبعة  
البهية المصرية •

٢١٢ — مفتاح السعادة ومصباح السيادة — تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش  
كبرى زاده • تحقيق كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور •  
مطبعة الاستقلال الكبرى •

٢١٣ — المقنع فى فقه امام السنة أحمد بن حنبل — تأليف الامام عبد الله بن أحمد بن  
قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ — الطبعة الثانية — المطبعة السلفية •

٢١٤ — منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال — للشيخ على بن حسام الدين  
الشهير بالمتقى مطبوع بهامش مسند الامام أحمد بن حنبل •  
المكتب الاسلامى للطباعة والنشر — دار صادر للطباعة —  
والنشر — بيروت •

٢١٥ — المتقى شرح موطاء مالك — للقاضى سليمان بن خلف الباهى المتوفى سنة  
٤٩٤ هـ — الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ • مطبعة السعادة  
بمصر •

- ٢١٦ — المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم — لأبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ دار الفكر .
- ٢١٧ — المنجد في اللغة والاعلام — الطبعة الثانية والعشرون . دار المشرق بيروت ١٩٧٦ م .
- ٢١٨ — منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود — للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهبوب الساطي — الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢ هـ .  
المطبعة المنيرية بالأزهر .
- ٢١٩ — منهاج الطالبين وهدى المفتن — تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٣٨ هـ .
- ٢٢٠ — موارد الظمان الى زوائد ابن حبان — للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ . تحقيق محمد عبد الرازق حمزه .  
المطبعة السلفية .
- ٢٢١ — المؤرخون الدمشقيون في العهد العثماني — للدكتور صلاح الدين المنجد .  
الطبعة الأولى . مطبعة دار الكتاب الجديد . بيروت ١٩٦٤ م .
- ٢٢٢ — الموطاء — للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ . تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي — دار احياء التراث العربي — بيروت .
- ٢٢٣ — ميارة الفاسي — شرح للعلامة محمد بن أحمد ميارة الفاسي على الأرجوزة المسماة بتحفة الحكام للشيخ محمد بن محمد الأندلسي . مطبعة الاستقامة .  
بالقاهرة .

- ٢٢٤ — ميزان الاعتدال في نقد الرجال — تأليف عبد الله بن محمد بن أحمد الذهبي  
المتوفى سنة ٧٤٨ هـ • تحقيق علي محمد البجاوي — دار المعرفه  
بيروت •
- ٢٢٥ — النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة — تأليف جمال الدين يوسف بن تغري بردي  
الاتاكي المتوفى سنة ٨٧٤ هـ — مطبعة دار الكتب وزارة الثقافة  
والارشاد القومي •
- ٢٢٦ — نصب الراية لأحاديث الهداية — للعلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي  
المتوفى سنة ٧٦٢ هـ الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ • المكتب  
الاسلامي • بيروت — مطبوعات المجلس العلمي •
- ٢٢٧ — نفحة الريحانة ورشة طلاء الحانة — تأليف محمد أمين بن فضل الله المحببي  
المتوفى سنة ١١١١ هـ • تحقيق عبد الفتاح الحلو • الطبعة  
الأولى سنة ١٣٨٧ هـ • طبع بدار احياء الكتب العربية •
- ٢٢٨ — النهاية في غريب الحديث والأثر — للامام مجد الدين أبي السعادات المبارك  
بن محمد ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ • تحقيق طاهر الزاوي  
ومحمود الطناجي دار احياء التراث العربي بيروت •
- ٢٢٩ — نهاية المحتاج الى شرح المنهاج — للشيخ محمد بن أبي العباس أحمد بن  
حمزة الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ — المكتبة الاسلامية •
- ٢٣٠ — نيل المآرب بشرح دليل الطالب — للشيخ عبد القادر ابن عمر الشيباني •  
الطبعة الاولى سنة ١٣٢٤ هـ — المطبعة الخيرية •

٢٣١ — نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار في أحاديث سيد الأخبار — للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني • المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ • الطبعة الأخيرة • مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر •

٢٣٢ — الهداية شرح بداية المبتدي — للشيخ علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ الطبعة الأخيرة — مطبعة مصطفى البابي الحلبي •

٢٣٣ — هدية المارغين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين — تأليف اسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي • المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ • مطبوع في استانبول سنة ٩٥١ م •

٢٣٤ — الوافي بالوفيات — تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ • الطبعة الثانية دار النشر فرانز شتايز بقيسبادن • سنة ١٣٨١ هـ •

٢٣٥ — الورد الانسي والوارد القدسي في ترجمة العارف عبد الفنى النابلسي — تأليف كمال الدين محمد الغزي المتوفى سنة ١٢١٤ هـ مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ( ٧١٦١ تاريخ ) •

٢٣٦ — وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان — تأليف أحمد بن محمد بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ • تحقيق د • احسان عباس • دار الثقافة بيروت •

## الكشافات

- ١ - كشاف الآيات القرآنية
- ٢ - كشاف الأحاديث النبوية
- ٣ - كشاف الآثار
- ٤ - كشاف الاعمال
- ٥ - كشاف كتب وردت في المخطوطه
- ٦ - كشاف الكلمات المفويضة

-----

-----

١ - كشاف الآيات القرآنية

| رقم الصفحة | السورة  | رقمها | بداية الآية الواردة                              |
|------------|---------|-------|--|
| ١٤         | الحجرات | (١٠)  | ١ - انما المؤمنون اخوة                           |
| ٣٠١٦ ٩١    | المائدة | (٤٢)  | ٢ - سماعن للكذب آكلون للسحت                      |
| ٢٣ ٤       | طه      | (٨٨)  | ٣ - فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار                  |
| ١٣٤        | مريم    | (٥)   | ٤ - فهب لي من لدنك وليا                          |
| ٣١         | يونس    | (١٠١) | ٥ - قل انظروا ماذا في السموات والأرض             |
| ٣١         | المنكوت | (٢٠)  | ٦ - قل سيروا في الأرض فانظروا                    |
| ١٣١        | الاحزاب | (٢١)  | ٧ - لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة           |
| ٢١٤        | النحل   | (٦٠)  | ٨ - للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء            |
| ١٩         | المائدة | (٦٣)  | ٩ - لولا ينهاهم الربانيون والاحبار               |
| ٣٠٨        | النساء  | (٨٥)  | ١٠ - من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها         |
| ٢٢٤        | الرحمن  | (٦٠)  | ١١ - هل جزاء الاحسان الا الاحسان                 |
| ١٣٧ ٦٦     | النساء  | (٤)   | ١٢ - واتوا النساء صدقاتهن نحلة                   |
| ١٥٠        | البقرة  | (١٧٧) | ١٣ - وآتى المال على حبه                          |
| ٩١         | المائدة | (٢)   | ١٤ - واذا حللتم فصفوا                            |
| ١٥٠        | النساء  | (٨٦)  | ١٥ - واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها           |
| ١٣         | المعارج | (٢٤)  | ١٦ - والذين في أموالهم حق معلوم                  |
| ١٥٠        | المائدة | (٦٢)  | ١٧ - وترى كثيرا منهم يسارعون في الائم والعدوان   |
| ١٥٠        | البقرة  | (٢)   | ١٨ - وتعاونوا على البر والتقوى                   |
| ١٨ ٦٤      | البقرة  | (١٨٨) | ١٩ - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها |
| ٢٧ ٤٦      |         |       | الى الحكام لتأكلوا فريقا                         |

|           |          |       |  |
|-----------|----------|-------|--|
| ١٧٥       | المدثر   | (٦)   | ٢٠ — ولا تمنن تستكثر                         |
| ٦٨        | النور    | (٦١)  | ٢١ — ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم      |
| ٩٨        | الشورى   | (٢٧)  | ٢٢ — ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا         |
| ٨٦        | الحشر    | (٧)   | ٢٣ — وما أتاكم الرسول فخذوه                  |
| ١٧٥       | الروم    | (٣٩)  | ٢٤ — وما أتيتكم من ربا ليبروا في أموال الناس |
| ١٢٢       | التوبة   | (٩٨)  | ٢٥ — ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مفرما       |
| ١٢٢       | التوبة   | (٩٩)  | ٢٦ — ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر  |
| ٣٠٩       | المائدة  | (٤٤)  | ٢٧ — ومن لم يحكم بما أنزل الله               |
| ٦١        | البقرة   | (٢١٧) | ٢٨ — ومن يرد منكم عن دينه                    |
| ٢         | آل عمران | (١٦١) | ٢٩ — ومن يفلل يأت بما غل يوم القيامة         |
| ١١٣       | الأعراف  | (٤٣)  | ٣٠ — ونزعنا ما في صدورهم من غل               |
| ٢٣٥       | الأنعام  | (٣١)  | ٣١ — وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم           |
| ١٠١       | الضحى    | (٨)   | ٣٢ — ووجدك طائلا فأغنى                       |
| ٦٧٠٦ ٦٧٠٦ | النساء   | (٢٩)  | ٣٣ — يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم   |
| ٢٣١       |          |       | بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة              |
| ٢         | الحجرات  | (١٣)  | ٣٤ — يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى  |
| ١٣٤       | الشورى   | (٤٩)  | ٣٥ — يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء        |
| ٧         | النور    | (٢٤)  | ٣٦ — يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم          |

٢ — كشاف الاحاديث النبوية

- ١ — اذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل (٩٢)
- ٢ — اذا دعا أحدكم أخاه فليجبه عرسا كان (٢٠٥)
- ٣ — اذا ساق الله لك رزقا من غير مسئلة (٩٦)
- ٤ — اذا كانت الهبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها (١٤٠)
- ٥ — استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد (٢٣٥ ٢٣٣ ٢٧٦ ٢٣٠ ٢٣٧ ٣٠٢)
- ٦ — استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة (٩٤ ٩٣ ٩٢)
- ٧ — أصدقة أم هديّة ؟ فان الصدقة يبتغى بها وجه الله (١١٤)
- ٨ — اطعموا الجائع وفكوا العانسي (٢٦)
- ٩ — ان الحلال بين والحرام بين (٨٧ ٥٨)
- ١٠ — ان فروة الجذامي ، أهدى لرسول الله بغلة (١٥٣)
- ١١ — ان كنا لننظر الى الهلال (١٠٥)
- ١٢ — ان الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة (١٠٠)
- ١٣ — انما ذاك أن تسأل وما اتاك الله من غير مسئلة (٧٨)
- ١٤ — انما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يمود فيها (٢٢١ ٢١٦)
- ١٥ — اني قد اهديت الى النجاشي حلة وأواقى مسك (٢٠٦)
- ١٦ — أهدت أم حفيد الى رسول الله أقطلا وسمنا (١٠٢)
- ١٧ — أهدت أم سنبلة الى رسول الله لبنا (١٢٢)
- ١٨ — أهدى امير النبط الى رسول الله جارتين أختين (١٥٤ ١٢٧ ١٢٥)
- ١٩ — أهديت لرسول الله حلة سيرا (١١٩)



- ٢٠ — أهدى كسرى لرسول الله فقبل منه (١٥٤)
- ٢١ — أهدى الأكيدر لرسول الله جرة من من (١٢٣)
- ٢٢ — أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس (١٥٤٦١٢١)
- ٢٣ — أهدى لرسول الله حلة من حرير فبعت بها (١١٨)
- ٢٤ — أهدى لرسول الله عياض بن حمار هدية أوانقة (١٥٤)
- ٢٥ — أهدى ملك الروم إلى رسول الله مستقة سندس (١١٧٦ ١١٥)
- ٢٦ — أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة (١٥٣)
- ٢٧ — أهدى النجاشي لرسول الله خفين أسودين (١٢٨)
- ٢٨ — أهدى يوحنا ابن رؤبة إلى رسول الله بغلته البيضاء (١٥٤)
- ٢٩ — تزاورا وتهادوا فان الزيارة تنبت الود (١١٣)
- ٣٠ — تصافحوا يذهب النمل وتهادوا تحابوا (١٠٩)
- ٣١ — تنكح المرأة لاربع لمالها ولحسبها (١٨٣)
- ٣٢ — تهادوا تحابوا (١٣ ١١٠ ١٥٥ ٦٢٤٦٦ ٢٧٦)
- ٣٣ — تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب النمل بينكم (١٠٩)
- ٣٤ — تهادوا تزادوا حبا وهاجروا تورثوا (١٠٨)
- ٣٥ — تهادوا تزيدوا في القلب حبا (١١١)
- ٣٦ — تهادوا فان الهدية تذهب بالضعفاء (١٥٥)
- ٣٧ — تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر (١٥٠ ١٠٦)
- ٣٨ — تهادوا فانه يذهب الحب ويذهب الفوائض (١١٣)
- ٣٩ — حبس رسول الله رجلا في تهمة (٣١٤)
- ٤٠ — خذه اذا جاك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف (٩٥٥ ٩٤٥ ٨٦٥ ٧٤٥ ٧٢)
- ٤١ — خذوا العطاء ما دام عطاء فاذا تجاحفت (٢١)
- ٤٢ — دح ما يرييك الى ما لا يرييك (٨٧)

- ٤٣ — الراشى والمرشى فى النار (٢٠)
- ٤٤ — الرجل أحمق بهيته ما لم يثب منها (٢٢٣)
- ٤٥ — العائد فى هيبته كالعائد فى قيئه (١٨٩ ٢١٣ ٢١٦ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦)
- ٤٦ — العائد فى هيبته كالسب (٢٠٧ ٢١٦ ٢٢٠)
- ٤٧ — غزونا مع رسول الله تبوك فاهدى ابن العلماء (١٥٣)
- ٤٨ — كان رسول الله اذا أتى بطعام سأل عنه (١٠٠)
- ٤٩ — كان رسول الله يقبل الهدية ويثيب عليها (١٠٦ ١٣١ ١٣٢ ١٧٥)
- ٥٠ — كل المسلم على المسلم حرام (٢)
- ٥١ — كل لحم نبت بالسحت فالنار أولى به (٢٠)
- ٥٢ — لا أقبل هدية من اعرابى فجاءته ام سنبله (١٢١)
- ٥٣ — لا تجوز الهبة الا مقبوضة محوزة (١٣٦ ١٣٥)
- ٥٤ — لا تردوا الهدية واجبيوا الداعى (١١٥)
- ٥٥ — لا تشتريه وان اعطائه بد رهم واحد (٢١٦ ٢١٥ ٢١٤ ١٨٨)
- ٥٦ — لا تصين شيئا بنغير اذنى فانه غلول (٢٣٢)
- ٥٧ — لا يجلد فوق عشرة أسواط (٣١٣)
- ٥٨ — لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث (٦١)
- ٥٩ — لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه (٩٧)
- ٦٠ — لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه (٢٣١)
- ٦١ — لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها (١٧٧ ٢٢١ ٢٢٢)

- ٦٢ — لا يحل للرجل أن يعطى العطية أو يهب هبة فيرجع فيها . ( ١٦٣ ، ١٧٧ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ )
- ٦٣ — لا يحل مال امرئ الا ما أعطى عن طيب نفس ( ٩٧ )
- ٦٤ — لا يحل مال امرئ مسلم <sup>بخطيب</sup> من نفسه ( ٢٦ )
- ٦٥ — لا يرجع أحد في هبته الا والد من ولده ( ٢١٩ )
- ٦٦ — لعنة الله على الراشئ والمرثئ ( ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٦ )
- ٦٧ — لعن رسول الله الراشئ والمرثئ ( ٢٦ ، ٢٢٨ ، ٣٠١ )
- ٦٨ — لعن رسول الله الراشئ والمرثئ في الحكم ( ٢٢٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ )
- ٦٩ — لعن الله <sup>رسول</sup> الراشئ والمرثئ والرائئ ( ٥ ، ٢٠ )
- ٧٠ — لعن الله الراشئ والمرثئ في الحكم والحاكم من ولى ( ٢١ )
- ٧١ — لعن الله الراشئ والمرثئ والرائئ الذى يهشى بينهما ( ٢٥٨ ، ٢٧٢ )
- ٧٢ — لقد هممت أن لا أقبل هبة الا من قرشى ( ٨٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ )
- ٧٣ — لو اهدى الى طعام لقبلت ( ١٣٧ )
- ٧٤ — لو دعت الى ذراع أو كراع لأجبت ( ١٠٣ )
- ٧٥ — لو قد أسلم الناس لتهادوا من غير فاقة ( ١٣ )
- ٧٦ — لولا انا حرم والا لقبلنا ( ١٣٦ )
- ٧٧ — ليجر لنا مثل السوء الذى يصود في هبته كالكلب ( ٢١٣ ، ٢٢٤ )
- ٧٨ — ما أتاك الله من أموال السلطان من غير مسئلة . ( ٨٤ )
- ٧٩ — ما أتاك الله من هذا المال من غير مسئلة ( ٨٣ ، ٩٣ )
- ٨٠ — ما الذى يعطى بسعة بأعظم أجر من الذى يقبل ( ٩٩ )
- ٨١ — ما المعطى من سعة بأفضل من الأخذ ( ٩٨ )

- ٨٢ — ما من قوم يظهر فيهم الربا الا أخذوا بالسنة (٢١٨ ٥ ٢٩٨)
- ٨٣ — مثل الذي يسترد ما وهب كمثل الكلب (٢١٨)
- ٨٤ — مثل الذي يهب فيرجع في هبته كمثل الكلب (٢٢٢)
- ٨٥ — المسألة كد يكسب بها الرجل وجهه (٨٨)
- ٨٦ — من اتاه الله شيئا من هذا المال من غير أن يسأله (٨٤ — ٨٥)
- ٨٧ — من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا (٣)
- ٨٨ — من أعطى عطا فوجد قليجزيه (١٣٢)
- ٨٩ — من أعطى مالا من غير مسئلة فيقبله (٨٢)
- ٩٠ — من بدل دينه فأقتله (٦١)
- ٩١ — من بلغه عن أخيه معروف من غير مسئلة (٨٦ ٥ ٧٩)
- ٩٢ — من شفع لأخيه شفاعه فأهدى له هدية (٣٠٧ ٥ ٣٠٨ ٥ ٣٠٩)
- ٩٣ — من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا (١٣٢)
- ٩٤ — من عرض له من هذا الرزق شيء من غير مسئلة (٨١)
- ٩٥ — من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره (١٥٦)
- ٩٦ — نزل رسول الله منزلا فبحثت اليه امرأة (١٢٣)
- ٩٧ — هدايا العمال حرام كلها (٢٨٢)
- ٩٨ — هدايا العمال غلول (٢١ ٥ ٢٨١)
- ٩٩ — هو لها صدقة ولنا هدية (١٤٧ ٥ ١٣٧ ٥ ١٠١)
- ١٠٠ — الواهب أحق بهبته ما لم يثب عليها (١٤٥)
- ١٠١ — وايم الله لا أقبل هدية بعد يومى هذا (١٢٩)

- ١٠٢ — يأتى على الناس زمان يستحل فيه السحت بالهدية (٢٤٨)
- ٢٠٣ — يا طائفة من أعطاك عطاء بغير مسئلة (٧٧)
- ١٠٤ — يا معشر الأنصار تهادوا فان الهدية (١٣)
- ١٠٥ — يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها (١٠٤)
- ١٠٦ — يا نساء المؤمنات لا تحقرن أحداكن لجارتها (١١٢)
-

٣ — كشف الأفسار

صفحة

- ١ — قال مجاهد — اجعل مالك جنة دون دينك ٢٦
- ٢ — قال أبو هريرة • اذا أعطينا قبلنا واذا منعنا لم نسأل ٨٩
- ٣ — قال سعيد بن جبیر اذا قبل القاضي الرشوة بلغت به الى الكفر ٣٠١
- ٤ — قال سلمان الفارسي اذا كان لك صديق عامل ٨٩
- ٥ — قال مسروق • أرأيت لو أن لصا نقب بيتا ما أبالي ٨٨
- ٦ — قال عثمان بن أبي العاصي • انا كما لا تأتي الختان على عهد ٢٠٤
- ٧ — قال ابن مسعود ان الاثم على القاضي دون الدافع ٢٥
- ٨ — قال عكرمة انا لا نقبل الا من الأمراء ٨٨
- ٩ — قال محمد بن علي بن الحسين • ان علمت أنه من غضب وسحت ٩٠
- ١٠ — قال عمر بن الخطاب • انما السحت أن يكون للرجل عند السلطان ٢٢
- ١١ — قال وهب بن منبه • انما يكره من الرشوة ان ترشى لتعطى ٢٥
- ١٢ — قال عمر بن عبد العزيز • انها لأولئك هدية وهي للعمال ٢٤٠
- ١٣ — قال ربيعة • اياك والهدية فانها ذريعة الرشوة ٢٤٨ و ٢٩٧
- ١٤ — قال عمر بن الخطاب • بايان من السحت يأكلهم الناس ٢٣
- ١٥ — قال مسروق • جاء رجل من أهل ديارنا ٢٣
- ١٦ — قال عثمان بن عفان جوائز السلطان لحم ظبي ٨٩
- ١٧ — قول علي بن أبي طالب • خذ ما يطميك السلطان ٨٩
- ١٨ — قال حبيب بن أبي ثابت • رأيت هدايا المختار تأتي ٨٦

صفحة

- ١٩ — قال هشام بن عروة • ردها فبأكلها أحد وهو غنى ٨٧
- ٢٠ — قال كعب • الرشوة تسفه الحليم وتعمى عين الحكيم • ٣٠٢
- ٢١ — قال ابن مسعود • الرشوة فى الحكم كفر • ٢٢
- ٢٢ — قال ابن مسعود • السحت أن تشفع لأخيك شفاعته ٣٠٩
- ٢٣ — قال ابن مسعود السحت أن يستعينك رجل على مظلمة • ٢٢
- ٢٤ — قال على بن أبى طالب • السحت الرشوة فى الحكم ٢٣
- ٢٥ — قال عبد الله بن رواحه • فأما ما عرضتم من الرشوة فانها سحت ٢٢
- ٢٦ — قال مسروق • القاضى اذا أخذ الهدية فقد أكل السحت ٢٣
- ٢٧ — قال عمر بن عبد العزيز • كانت الهدية فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة • ٢٣٩ ، ٢٤٨
- ٢٨ — قال عبد الله بن عمر • لا أسأل أحدا ولا أريد ما رزقنى الله ٨٩
- ٢٩ — قال جماعة من التابعين • لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه ٢٥
- ٣٠ — قال عمر بن الخطاب • لا تقبلوا الهدية فانها رشوة ٢٢ ، ٢٨٢
- ٣١ — قال معاوية للحسن بن على • لأجيزك بجائزة لم أجزها أحدا ٨٩
- ٣٢ — قال زيد بن ثابت • لا حاجة لى فى مال يقطع الوصلة ٢٨٧
- ٢٣ — قال بعضهم • لا يحقرن أحد من المعروف شيئا ١٠٧
- ٣٤ — قال أبو الشعثاء • لم نجد فى زمن زياد شيء أنفع لنا ٢٦
- ٣٥ — قال أبو هريرة ما أحد يهدى الى هدية الا قبلتها ٨٦
- ٣٦ — قال جابر بن زيد • ما رأينا فى زمن ابن زياد أنفع لنا من الرشا ٣٠٢
- ٣٧ — قال محمد بن على بن الحسين • ما كان من مآثم فهو عليهم ٩٠

صفحة

- ٣٨ — قال أبو الدرداء • من أتاه الله عز وجل من هذا المال ٨٦
- ٣٩ — قال عمر بن الخطاب • من وهب هبة فهو أحق بها ٢٢٣
- ٤٠ — قال عمر بن الخطاب من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه ٢٢٥
- ٤١ — قال سحنون • الهدية تطفى نور الحكمة ٢٩٧
- ٤٢ — قال كعب الأجار • الهدية تفقاء عين الحكيم ٣٠٣
- ٤٣ — قال عمر بن الخطاب • ومن وهب هبة أراد بها الثواب ١٣١
- ٤٤ — قال أبو بكر الصديق • يا بني كت نطكتك جذان عشرين ٢٠١
-





رقم الصفحة

الاسم

- ١٢٩ — ١٦ — أحمد بن محمد الخطابي البستي • المتوفى سنة ٣٨٨ هـ
- ٢٧٧ — ٢٠ — أحمد بن محمد الاسفراني • المتوفى سنة ٤٠٦ هـ
- ١٤٧ — ٢١ — أحمد بن محمد بن علي ابن الرقعة • المتوفى سنة ٧١٠ هـ
- ٢٦٥ — ٢٢ — أحمد بن محمد بن علي الفيومي • المتوفى سنة ٧٧٠ هـ
- ٢٣ — أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي • المتوفى  
سنة ١٠٦٩ هـ
- ٧٠ — ٢٤ — أحمد بن محمد الأقطع • المتوفى سنة ٤٧٤ هـ
- ٢٦٦ — ٢٥ — أحمد بن محمد القلعي • المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ
- ٣٥ — ٢٦ — أحمد بن نصر الداودي • المتوفى سنة ٤٠٢ هـ
- ١٨٩ — ٢٧ — أسلم المدوني • المتوفى سنة ٨٠ هـ
- ٣٢ — ٢٨ — اسماعيل بن عبد الغني النابلسي • المتوفى سنة ١٠٦٢ هـ
- ٤١ — ٢٩ — اسماعيل بن محمد المجلوسي • المتوفى سنة ١١٦٢ هـ
- ١٧٥ — ٣٠ — أشهب بن عبد العزيز بن داود العامري • المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
- ١٨١ — ٣١ — أصبح بن الفرج بن سعيد • المتوفى سنة ٢٢٥ هـ
- ١١٧ — ٣٢ — أصحمة بن بحر النجاشي ( ملك الحبشة )
- ١١٥ — ٣٣ — أكيد بن عبد الملك بن عبد الحق الكندي ( ملك الروم )
- ١١٣ — ٣٤ — أم حكيم بنت سلمة بن وداع الخزاعي
- ١٢١ — ٣٥ — أم سنبلة الاعرابية
- ٩٩ — ٣٦ — أنس بن مالك بن النضر بن هضم • توفي سنة ٩٣ هـ
- ١٢٥ — ٣٧ — بريدة بن الحبيب • المتوفى سنة ٦٣ هـ

رقم الصفحة

الاسم

- ١٠١ — ٣٨ — بريرة بنت صفوان ( مولاة عائشة ) أم المؤمنين
- ٩٢ — ٣٩ — بسر بن سعيد المدني المتوفى سنة ١٠٠ هـ
- ١٧٤ — ٤٠ — بهرام بن عبد الله السلمى الدميلى . المتوفى سنة ٨٠٥ هـ
- ٢٧٢ — ٤١ — ثوبان بن يحدد مولى رسول الله . المتوفى سنة ٥٤ هـ
- ٢٣٠ — ٤٢ — جابر بن زيد الأزدي . المتوفى سنة ٩٣ هـ
- ١٢٤ — ٤٣ — جابر بن عبد الله بن عمرو الانصارى . المتوفى سنة ٧٣ هـ
- ١٢٧ — ٤٤ — جريج بن مينا بن قرقوب المقوقس ( أمير القبط )
- ١١٦ — ٤٥ — جعفر بن أبي طالب . المتوفى سنة ٨ هـ
- ٢٦٤ — ٤٦ — جلال الدين بن عمر الخيازي . المتوفى سنة ٦٩١ هـ
- ١١٥ — ٤٧ — الحارث بن محمد بن أبي أسامة . المتوفى سنة ٢٨٢ هـ
- ٤٢ — ٤٨ — حامد بن علي الصمدي . المتوفى سنة ١١٧١ هـ
- ١٢٥ — ٤٩ — حسان بن ثابت بن المنذر . المتوفى سنة ٥٤ هـ
- ٤٢ — ٥٠ — حسن بن عبد الله البخاري . المتوفى سنة ١١٩٠ هـ
- ٢٢١ — ٥١ — الحسن بن همام بن يثاق المكي
- ١٤١ — ٥٢ — الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندى الشهير ( يقاضى خان )
- المتوفى سنة ٥٩٢ هـ
- ٦٢ — ٥٣ — الحسن بن يحيى الزندوستى
- ٢٣٠ — ٥٤ — الحسن بن يسار البصرى . المتوفى سنة ١١٠ هـ
- ٣٦ — ٥٥ — حسين بن اسكندر الرومى . المتوفى سنة ١٠٨٤ هـ
- ٢٦٤ — ٥٦ — حسين بن علي بن الحجاج الصغناقى . المتوفى سنة ٧١١ هـ

رقم الصفحة

الاسم

- ٥٧ — الحسين بن مسعود بن محمد البغوي • المتوفى سنة ٥١٠ هـ ١٦١
- ٥٨ — حنظلة بن أبي سفيان الجمحي • المتوفى سنة ١٥١ هـ ٢٢٢
- ٥٩ — حواء بنت يزيد بن السكن ١١٢
- ٦٠ — خالد بن عدى الجهني ٧٩
- ٦١ — الزبير بن أحمد بن سليمان • المتوفى سنة ٣١٧ هـ ١٤٩
- ٦٢ — زيد بن أسلم القرشي العدوي • المتوفى سنة ١٣٦ هـ ٧٦
- ٦٣ — زيد بن ثابت بن الضحاك • المتوفى سنة ٤٥ هـ ٢٣٦
- ٦٤ — زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم  
المتوفى سنة ٩٧٠ هـ ٢٦٤
- ٦٥ — سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب • المتوفى سنة ١٠٦ هـ ٧٣
- ٦٦ — سعد بن معاذ بن النعمان • المتوفى يوم الخندق ١١٦
- ٦٧ — سعيد بن الربيع العامري • المتوفى سنة ٢١١ هـ ١١٢
- ٦٨ — سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهب المتوفى سنة ٩٤ هـ ٢١٣
- ٦٩ — سفيان بن عيينه بن ميمون الهلالي المتوفى سنة ١٩٨ هـ ٢٣٦
- ٧٠ — سليمان بن احمد اللخمي الطبراني • المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ٨٠
- ٧١ — سليمان بن خلف بن سعد الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ١٨٠
- ٧٢ — سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي • المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ٨٣
- ٧٣ — سليمان بن الاشعث السجستاني • المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ١١٧
- ٧٤ — سليمان بن طرخان التيمي • المتوفى سنة ١٤٣ هـ ٩٦
- ٧٥ — سيرين بنت شمعون القبطية ١٢٧

- ٢١٩ — ٧٦ — شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
- ١٤٣ — ٧٧ — طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد . المتوفى سنة ٥٤٢ هـ
- ٢٧٣ — ٧٨ — طاهر بن عبد الله الطبري ( أبو الطيب ) المتوفى سنة ٤٥٠ هـ
- ٢١٧ — ٧٩ — طاووس بن كيسان اليماني . المتوفى سنة ١٠٦ هـ
- ٨١ — ٨٠ — عائذ بن عمرو بن هلال المزني . المتوفى سنة ٦١ هـ
- ١٠٠ — ٨١ — عائشة بنت أبي بكر الصديق . المتوفى سنة ٥٨ هـ
- ٢٣٠ — ٨٢ — عامر بن شراحيل الشعبي . المتوفى سنة ١٠٣ هـ
- ٣٤ — ٨٣ — عبد الباقي بن عبد الباقي البجلي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٧١ هـ
- ٤٢ — ٨٤ — عبد الرحمن بن ابراهيم بن عبد الرازي المتوفى سنة ١١٣٨ هـ
- ٨٣ — ٨٥ — عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
- ١٢٨ — ٨٦ — عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . المتوفى سنة ١٠٤ هـ
- ٨٠ — ٨٧ — عبد الرحمن بن صخر الدوسي ( ابو هريرة ) المتوفى سنة ٥٩ هـ
- ٤٢ — ٨٨ — عبد الرحمن بن عبد الله البجلي . المتوفى سنة ١١٩٢ هـ
- ١١٤ — ٨٩ — عبد الرحمن بن علقمة الثقفي
- ١٧٤ — ٩٠ — عبد الرحمن بن القاسم بن خالد . المتوفى سنة ١٩١ هـ
- ١٥٢ — ٩١ — عبد الرحمن بن مأمون بن علي المعروف بالمتولي . المتوفى سنة ٤٧٨ هـ
- ١٠٤ — ٩٢ — عبد الرؤوف بن تاج الدين بن علي المناوي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ
- ٢٩٦ — ٩٣ — عبد السلام ( سخنون ) بن سعيد التنوخي . المتوفى سنة ٢٤٠ هـ
- ١٥٣ — ٩٤ — عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ .  
المتوفى سنة ٤٧٧ هـ

| الاسم   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ٩٥ — عبد العزيز بن جعفر بن احمد المعروف (بغلام الخلال)          | ٣٠١        |
| المتوفى سنة ٣٦٣ هـ  |            |
| ٩٦ — عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى . المتوفى سنة ٦٥٦ هـ       | ٧٢         |
| ٩٧ — عبد القادر بن مصطفى الصفورى . المتوفى سنة ١٠٨١ هـ          | ٣٤         |
| ٩٨ — عبد الكريم بن أحمد الشراياتى . المتوفى سنة ١١٧٨ هـ         | ٤٣         |
| ٩٩ — عبد الله بن أبى زيد النفزاوى المتوفى سنة ٣٨٦ هـ            | ٢٩٤        |
| ١٠٠ — عبد الله بن أبى قحافه ( أبوبكر الصديق ) المتوفى سنة ١٣ هـ | ١٢٣        |
| ١٠١ — عبد الله بن احمد بن حنبل الشبانى . المتوفى سنة ٢٩٠ هـ     | ٨١         |
| ١٠٢ — عبد الله بن احمد بن قدامه . المتوفى سنة ٦٢٠ هـ            | ١٩٧        |
| ١٠٣ — عبد الله بن بريدة بن الحصيب . المتوفى سنة ١١٥ هـ          | ١٢٧        |
| ١٠٤ — عبد الله بن الحسين الناصح النيسابورى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ   | ٢٥٨        |
| ١٠٥ — عبد الله بن حسين السويدى المتوفى سنة ١١٧٤ هـ              | ٤٣         |
| ١٠٦ — عبد الله بن عامر بن كريز . المتوفى سنة ٥٨ هـ              | ٧٧         |
| ١٠٧ — عبد الله بن عباس بن عبد المطلب . المتوفى سنة ٦٨ هـ        | ٦٨         |
| ١٠٨ — عبد الله بن عبد الحكم . بن أعين بن ليث المتوفى سنة ٢١٤ هـ | ٢٩٦        |
| ١٠٩ — عبد الله بن عمر بن الخطاب . المتوفى سنة ٧٣ هـ             | ٧٢         |
| ١١٠ — عبد الله بن عمر بن محمد البيضاء المتوفى سنة ٦٨٥ هـ        | ٦٦         |
| ١١١ — عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبه الانصارى                | ١٢٤        |
| ١١٢ — عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل . المتوفى سنة ٦٥ هـ     | ٢١٧        |
| ١١٣ — عبد الله بن محمد بن أبى شيبة المتوفى سنة ٢٣٥ هـ           | ٩٦         |

- ٢٩٩ هـ ١١٤ — عبد اللين محمد بن شاذي السعدي • المتوفى سنة ٦١٦ هـ
- ١٣٧ هـ ١١٥ — عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي • المتوفى سنة ٦٨٣ هـ
- ٢٣٠٥ ٦٩ هـ ١١٦ — عبد الله بن مسعود بن قافل • المتوفى سنة ٣٢٢ هـ
- ١٢٦ هـ ١١٧ — عبد الله بن مسلم بن قتيبة • المتوفى سنة ٢٧٦ هـ
- ٩٢ هـ ١١٨ — عبد الله بن وقعات بن عبد شمس (ابن السعدي) المتوفى سنة ٥٧ هـ
- ١٨٥ هـ ١١٩ — عبد الله بن وهيب بن مسلم الفهري المتوفى سنة ١٩٧ هـ
- ١٨٤ هـ ١٢٠ — عبد الملك بن حبيب بن سليمان • المتوفى سنة ٢٣٨ هـ
- ١٨١ هـ ١٢١ — عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون • المتوفى سنة ٢١٣ هـ
- ٢٨٢ هـ ١٢٢ — عبد الملك بن عبد الله الجويني • المتوفى سنة ٤٧٨ هـ
- ١٥٣ هـ ١٢٣ — عبد الواحد بن اسماعيل الرضائي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ
- ١١٠ هـ ١٢٤ — عبد الوهاب بن احمد الشحراني • المتوفى سنة ٦٧٣ هـ
- ١٣٨ هـ ١٢٥ — عبد الله بن مسعود الشهير (بصدر الشريعة) • المتوفى سنة ٧٤٧ هـ
- ١٠٥ هـ ١٢٦ — عروة بن الزبير بن الحوام • المتوفى سنة ٩٤ هـ
- ٢٣١ هـ ١٢٧ — عطاء بن أسلم بن صفوان • المتوفى سنة ١١٤ هـ
- ٧٤ هـ ١٢٨ — عطاء بن يسار الهلالي • المتوفى سنة ١٠٣ هـ
- ٢١٣ هـ ١٢٩ — عكرمة مولى ابن عباس الهاشمي • المتوفى سنة ١٠٤ هـ
- ١١٨ هـ ١٣٠ — علي بن أبي طالب • المتوفى سنة ٤٠ هـ
- ٢٦٢ هـ ١٣١ — علي بن حجر بن ايار السعدي المتوفى سنة ٢٤٤ هـ
- ١٠٨ هـ ١٣٢ — علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ
- ١٠٤ هـ ١٣٣ — علي بن خلف بن عبد الملك • (ابن بطان) • المتوفى سنة ٤٩٦ هـ

| الاسم  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| ١٣٤ — علي بن عقيل بن محمد . المتوفى سنة ٥١٣ هـ                           | ٣٠٥        |
| ١٣٥ — علي بن علي الشبراملس . المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ                         | ٣٣         |
| ١٣٦ — علي بن محمد بن حبيب الماوردي . المتوفى سنة ٤٥٠ هـ                  | ١٥٣        |
| ١٣٧ — علي بن محمد بن الحسين البزدوي . المتوفى سنة ٤٨٢ هـ                 | ٢٥٥        |
| ١٣٨ — علي بن محمد الرضائي المشهور (باللخمي) . المتوفى سنة ٤٧٨ هـ         | ١٨١        |
| ١٣٩ — عمر بن الخطاب . المتوفى سنة ٢٣ هـ                                  | ٧٤         |
| ١٤٠ — عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم . المتوفى سنة ١٠١ هـ           | ٢٣٦        |
| ١٤١ — عمر بن علي بن احمد المصروف (بابن الملقن) . المتوفى سنة ٨٠٤ هـ      | ١٥٠        |
| ١٤٢ — عمرو بن شعيب بن محمد القرشي . المتوفى ١١٨ هـ                       | ٢١٩        |
| ١٤٣ — عمرو بن مهان الاشعري   | ١١٢        |
| ١٤٤ — عمرو بن مهاجر بن دينار الانصاري . المتوفى سنة ١٣٩ هـ               | ٢٤٠        |
| ١٤٥ — عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري (أبي الدرداء) . المتوفى سنة ٣١ هـ     | ٨٤         |
| ١٤٦ — فاختة بنت أبي طالب (أم هانئ) . توفيت في خلافة معاوية               | ١١٩        |
| ١٤٧ — فرات بن مسلم   | ٢٤٠        |
| ١٤٨ — قتادة بن دعامه بن قتادة البصري . المتوفى سنة ١١٧ هـ                | ٢٠٧        |
| ١٤٩ — قرن أمير الحميد . المتوفى سنة ٨٦٠ هـ                               | ٦١         |
| ١٥٠ — كعب بن مالك بن ذريح . المتوفى سنة ٣٢ هـ                            | ٣٠٣        |
| ١٥١ — مارية بنت شمعون القبطية المتوفى سنة ١٦ هـ                          | ١٢٦        |
| ١٥٢ — مالك بن أنس الأصبحي . المتوفى سنة ١٧٩ هـ                           | ٧٥         |
| ١٥٣ — المبارك بن محمد بن محمد الشيباني (ابن الأثير) . المتوفى سنة ٦٠٦ هـ | ١١٨        |



| الاسم   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ١٥٤— محمد بن ابراهيم بن سعيد البوشنجي . المتوفى سنة ٢٩٠ هـ        | ١١١        |
| ١٥٥— محمد بن ابراهيم بن المنذر . المتوفى سنة ٣١٩ هـ               | ٢٧٢        |
| ١٥٦— محمد بن أبي القاسم ابن بايجون ( البقالي ) المتوفى سنة ٥٦٢ هـ | ٢٥٤        |
| ١٥٧— محمد بن احمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠ هـ                       | ١٩٥        |
| ١٥٨— محمد بن أحمد الاسطواني . المتوفى سنة ١٠٧٢ هـ                 | ٣٦         |
| ١٥٩— محمد بن أحمد السفاريني . المتوفى سنة ١١٨٨ هـ                 | ٤٣         |
| ١٦٠— محمد بن أحمد بن سهل السرخسي . المتوفى سنة ٤٨٣ هـ             | ٢٥٥        |
| ١٦١— محمد بن احمد الفتوح . المتوفى سنة ٩٧٢ هـ                     | ١٩٧        |
| ١٦٢— محمد بن أحمد بن محمد النعماني (المصروع) (بحميد الدين)        |            |
| المتوفى سنة ٨٦٧ هـ  | ١٣٥        |
| ١٦٣— محمد بن ادريس الشافعي . المتوفى سنة ٢٠٤ هـ                   | ١٥١        |
| ١٦٤— محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ        | ١٠٠        |
| ٦٥— محمد بن تاج الدين بن احمد الحناسي . المتوفى سنة ١٠٧٢ هـ       | ٣٥         |
| ١٦٦— محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ                       | ٨٥         |
| ١٦٧— محمد بن حبان بن احمد البستي . المتوفى سنة ٣٥٤ هـ             | ٨٠         |
| ١٦٨— محمد بن الحسن بن فرقد . المتوفى سنة ١٨٩ هـ                   | ١٤٥        |
| ١٦٩— محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء . المتوفى سنة ٤٥٨ هـ        | ٣٠٥        |
| ١٧٠— محمد بن زياد الزيات . المتوفى سنة ٢٥٠ هـ                     | ١٢٧        |
| ١٧١— محمد بن سعد بن منيع الزنبري المتوفى سنة ٢٣٠ هـ               | ٢٣٩        |
| ١٧٢— محمد بن عبد السلام ( سخنون ) بن سعيد التنوخي . المتوفى       | ٢٩٦        |
| سنة ٢٥٦ هـ  |            |

رقم الصفحة

الاسم

- ١٧٣ — محمد بن عبد الله بن حمدويه (الحاكم النيسابوري) المتوفى  
سنة ٤٠٥ هـ
- ١٧٤ — محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص  
٢١٩
- ١٧٥ — محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ٦٧
- ١٧٦ — محمد بن عيسى بن سوره (الترمذي) المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ١٠٦
- ١٧٧ — محمد بن فرامرز بن علي المصروفي (بملا خسرو) المتوفى سنة ٨٨٥ هـ ٦٠
- ١٧٨ — محمد بن فضل الله المحبى المتوفى سنة ١١١١ هـ ٤٣
- ١٧٩ — محمد القهستاني المتوفى سنة ٩٥٣ هـ ١٣٨
- ١٨٠ — محمد بن كمال الدين بن محمد الحسين المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ ٣٤
- ١٨١ — محمد بن محمد بن شهاب المصروفي (بابن البزاز) المتوفى سنة  
٨٢٧ هـ ٦٣
- ١٨٢ — محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ ١٧٠
- ١٨٣ — محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي صاحب المرشد  
كان حياً سنة ٤٣٤ هـ ٢٧٣
- ١٨٤ — محمد بن محمد بن عرفة المتوفى سنة ٨٠٣ هـ ١٩٤
- ١٨٥ — محمد بن محمد الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ٢٧٥
- ١٨٦ — محمد بن محمد بن محمد الفززي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ ٣٣
- ١٨٧ — محمد بن محمود بن حسين الاستروشني المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ٦٤
- ١٨٨ — محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ ٢٣٦
- ١٨٩ — محمد بن هبة الله بن ثابت البندنجي المتوفى سنة ٩٥٥ هـ ٢٧٧

- ١٩٠ — محمد بن يحيى تقي الدين الفرسي (كمال الدين) المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ٣٥
- ١٩١ — محمد بن يحيى تقي الدين الرضي (نجم الدين) المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ ٣٥
- ١٩٢ — محمد بن يحيى العدني المتوفى سنة ٢٤٣ هـ ١١٩
- ١٩٣ — محمد بن يزيد الرضي القزويني (ابن ماجه) المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ١١٩
- ١٩٤ — محمد بن يعقوب التيريز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ ٢٦٤
- ١٩٥ — محمود بن احمد بن موسى العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ٢٥٥
- ١٩٦ — محمود الكرد المتوفى سنة ١٠٧٤ هـ ٣٦
- ١٩٧ — مختار بن محمود الزاهد المتوفى سنة ٦٥٨ هـ ٦٢
- ١٩٨ — مسدد بن مسرهد بن مسرهد المتوفى سنة ٢٢٨ هـ ٩٧
- ١٩٩ — مسعود بن احمد بن مسعود الحارثي المتوفى سنة ٧١١ هـ ١٩٨
- ٢٠٠ — مصطفى بن كمال الدين البكري المتوفى سنة ١١٦٢ هـ ٤٤
- ٢٠١ — مطر بن عبد الله بن سليمان بن يسار المتوفى سنة ٢٢٠ هـ ١٨١
- ٢٠٢ — المطلب بن عبد الله بن خنطبة المخزومي ٧٦
- ٢٠٣ — معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس المتوفى سنة ١٨ هـ ٢٢٣
- ٢٠٤ — مقتر بن سليمان بن طرخان المتوفى سنة ١٨٧ هـ ٩٦
- ٢٠٥ — منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ ١٩٧
- ٢٠٦ — النعمان بن ثابت (ابو حنيفة) المتوفى سنة ١٥٠ هـ ١٤١
- ٢٠٧ — هزيمة بنت الحارث بن حزن الهلالية (أم حفيد) ١٠٢

| الاسم  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| ٢٠٨ - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام . المتوفى سنة ١٤٦ هـ    | ٢٣٦        |
| ٢٠٩ - يحيى بن شرع بن مرثد النوى . المتوفى سنة ٦٧٦ هـ           | ٨٥         |
| ٢١٠ - يحيى بن عبد الصمد بن معقل بن وهب                         | ١٩٢        |
| ٢١١ - يحيى بن قزعة المكي                                       | ٢١٤        |
| ٢١٢ - يحيى بن محمد الغنوي . المتوفى سنة ٣٤٤ هـ                 | ١٠١        |
| ٢١٣ - يوسف بن أحمد بن كنج . المتوفى سنة ٤٠٥ هـ                 | ٢٧٤        |
| ٢١٤ - أبو حذيفة . يقال اسمه عبد الله بن محمد وقيل اسمه سلمة بن |            |
| صهيب   | ١١٥        |

-----

٥ - كشف كبروت في المخطوطه

صفحة

- ١ - اتحاف البرره بزوائد المسانيد المشره - لشهاب الدين أحمد بن  
أبي بكر بن اسماعيل البوصير المتوفى سنة ٨٤٠ هـ  
٨٢
- ٢ - الأحكام السلطانية - للقاضي أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب  
الماورد المتوفى سنة ٤٥٠ هـ  
٢٩٠
- ٣ - الأحكام في شرح د رر الحكم - للشيخ اسماعيل ابن النابلس المتوفى  
سنة ١٠٦٢ هـ  
٦٢
- ٤ - احياء علوم الدين - للإمام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة  
٥٠٥ هـ  
٢٧٥
- ٥ - أدب القاضي - لأبي محمد عبد الله بن الحسين الناصح الينسابوري  
المتوفى سنة ٤٧٤ هـ  
٢٥٨
- ٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل - للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي  
المتوفى سنة ٦٨٥ هـ  
٦٦
- ٧ - البحر الرائق مشرح كز الدقائق - للحلقة زين الدين بن ابراهيم بن  
محمد الشهير ( بابن نجم ) المتوفى سنة  
٩٧٠ هـ  
٢٦٤
- ٨ - البيان والتحصيل لما في المستخرجه من التوجيه والتحليل للإمام محمد بن  
أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠ هـ  
١٨٤
- ٩ - تاريخ دمشق - للحافظ علي بن الحسن بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ  
١٠٨

صفحة

- ١٠ — التحرير — للقاضي احمد بن محمد بن احمد الجرجاني ٢٧٧  
المتوفى سنة ٤٨٢ هـ
- ١١ — تحرير الكلام في مسائل الالتزام — للشيخ محمد بن محمد الحطاب ١٧٠  
المتوفى سنة ٩٥٤ هـ
- ١٢ — تحفة المحتاج لشرح المنهاج — للامام احمد بن علي بن حجر الهيتمي ١٥٥  
المتوفى سنة ٩٧٣ هـ
- ١٣ — الترغيب والترهيب — للشيخ عبد العظيم بن عبد القوط المنذري ٧٢  
المتوفى سنة ٦٥٦ هـ
- ١٤ — جامع الرموز على مختصر الوقاية — شرح القهستاني — للامام ١٣٨  
محمد القهستاني . المتوفى سنة ٩٥٣ هـ
- ١٥ — الجامع الصحيح — سنن الترمذي — للامام محمد بن عيسى الترمذي ١٠٦  
المتوفى سنة ٢٧٩ هـ
- ١٦ — الجامع الصغير — في فروع الحنابلة . للشيخ ابي يعلى محمد بن الحسين ٣٠٥  
بن الفراء المتوفى سنة ٤٥٨ هـ
- ١٧ — الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير — للامام عبد الرحمن بن أبي ٨٣  
بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
- ١٨ — جامع الفتاوى — للشيخ قرق امير الحميد . المتوفى سنة ٨٦٠ هـ ٦١
- ١٩ — حاشية الشهاب الخفاجي — المسماة — فناية القاضي وكفاية الرازي ٧١  
على تفسير البيضاوي — للامام شهاب الدين  
الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

- ٢٠ — الحاوي — للإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي — المتوفى سنة ٢٨٧ هـ ٤٥٠ هـ
- ٢١ — حلية الأولياء — للحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد — المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ٢٤٠ هـ
- ٢٢ — الاختيارات — للشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) — المتوفى سنة ٧٢٨ هـ ٣٠٧ هـ
- ٢٣ — الاختيارات — للناجدي — ٢٦٠ هـ
- ٢٤ — الاختيار شرح المختار — للشيخ عبد الله بن محمود الموصلي — المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ١٣٧ هـ
- ٢٥ — خلاصة الفتاوى في الفقه الحنفي — للشيخ طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد — المتوفى سنة ٥٤٢ هـ ١٤٣ هـ
- ٢٦ — دُرر الحكم في شرح غرر الأحكام — للشيخ محمد فرامرزي — ٦٠ هـ
- المعروف بملا خسرو — المتوفى سنة ٨٨٥ هـ
- ٢٧ — رمز الحقائق شرح كنز الدقائق — للشيخ محمود بن أحمد بن موسى — ٢٥٥ هـ
- الذهبي — المتوفى سنة ٨٥٥ هـ
- ٢٨ — شرح مختصر خليل — للشيخ بهرام بن عبد الله الدميري — ١٧٤ هـ
- المتوفى سنة ٨٠٥ هـ
- ٢٩ — شرح المنهاج — المسمى — الاشارات الى ما وقع في المنهاج من الاسماء — ١٥٠ هـ
- روا المعاني واللغات — للإمام عمر بن علي بن أحمد
- المعروف (بابن الملقن) — المتوفى سنة ٨٠٤ هـ

صفحة

- ٣٠ — شرح النووي على صحيح مسلم — للإمام يحيى بن شريك بن مرزوق النووي  
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ٨٥
- ٣١ — صحيح البخاري — للإمام محمد بن اسماعيل البخاري • المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ١٠٠
- ٣٢ — طبقات ابن سعد الكبرى — للإمام أبو عبد الله محمد بن سعد بن  
منيع الزهري المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ٢٤٠
- ٣٣ — عقود الجواهر الثمينه على مذهب طائفة المذنبه — في فروع الفقه المالكي  
للشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن نجم  
بن شاذي المتوفى سنة ٦١٦ هـ ٢٩٩
- ٣٤ — الفتاوى البزازيه — للإمام محمد بن محمد بن شهاب المصروف بن البزاز  
المتوفى سنة ٨٢٧ هـ ٦٣٠
- ٣٥ — فتاوى قاضي خان — للإمام فخر الدين الحسن بن منصور بن محمود  
الأوزجندی المتوفى سنة ٥٩٢ هـ ١٤١
- ٣٦ هـ — فصول الاستروشنى — للإمام محمد بن محمود بن حسين الاستروشنى ٦٤  
المتوفى سنة ٦٣٢ هـ
- ٣٧ — النون — للشيخ علي بن عقيل بن محمد • المتوفى سنة ٥١٣ هـ ٣٠٥
- ٣٨ — فيض القدير شرح الجامع الصغير — للإمام عبد الرؤوف بن تاج الدين  
المنافى المتوفى سنة ١٠٣١ هـ ١٠٤
- ٣٩ — القاموس المحيط للعلامة محمد بن يعقوب النيروز آبادي • المتوفى سنة ٢٦٤ هـ ٨١٧



صفحة

- ٤٠ — قنية المنيه على مذهبي حنيفه — للامام مختار بن محمود الزهدي ٦٢  
المتوفى سنة ٦٥٨ هـ
- ٤١ — كشاف القناع عن متن الاقناع — للشيخ منصور بن يونس البهوتي ١٩٧  
المتوفى سنة ١٠٥١ هـ
- ٤٢ — كفاية النبيه شرح التنبيه — للحلالمه احمد بن محمد بن علي ابن  
الرنعة . المتوفى سنة ٧١٠ هـ ١٤٧
- ٤٣ — المرشد — للشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي فرغ من  
تأليفه سنة ٤٤٣ هـ ٢٧٣
- ٤٤ — المصباح المنير — تأليف احمد بن محمد بن علي النيسابوري . المتوفى سنة  
٧٧٠ هـ ٢٦٥
- ٤٥ — المعارف للامام عبد الله بن مسلم بن قتيبيه .  
المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ١٢٦
- ٤٦ — معالم السنن — شرح سنن ابن داود — للشيخ احمد بن محمد ١٢٩  
الخطابي . المتوفى سنة ٣٨٨ هـ
- ٤٧ — المغني — للشيخ عبد الله بن احمد بن قدامه . المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ١٩٧
- ٤٨ — المغني — في فروع الحنفية . للشيخ جلال الدين عمر بن محمد الجبازي  
المتوفى سنة ٦٩١ هـ ٢٦٤
- ٤٩ — مفاتيح الشيف في تفسير القرآن الكريم — للامام محمد بن عمر بن الحسن ٦٧  
الرازي . المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

صفحة

- ١٩٧ ٥٠ — منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات —  
للشيخ محمد بن احمد الفتوحى المتوفى  
سنة ٩٧٢ هـ .
- ١٥١ ٥١ — منهاج الطالبين وعدة المفتين — للامام يحيى بن شرف النووى .  
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ
- ٦٢ ٥٢ — نظم الفقه — للامام الحسن بن يحيى الزندوسى
- ١٣٨ ٥٣ — النهاية شرح الوثايق — للامام عبيد الله بن مسعود المشهور بصد ر  
الشريعة . المتوفى سنة ٧٤٧ هـ
- ٢٦٤ ٥٤ — النهاية في شرح الهداية — في فروع الفقه الحنفى للشيخ حسين بن ظهير  
الحجاج الصغناقى المتوفى سنة ٧١١ هـ
- ١١٨ ٥٥ — النهاية في غريب الحديث — للامام ابو السعادات المبارك بن محمد بن  
الأثير — المتوفى سنة ٦٠٦ هـ
- ٢٨٢ ٥٦ — نهاية المطلب في راية المذهب — في فقه الشافعية للشيخ عبد الملك بن  
عبد الله الجوفى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ
- ٢٩٤ ٥٧ — النوادر والزيادات — للامام عبد الله ابن أبى زيد النفزاوى  
المتوفى سنة ٣٨٦ هـ
- ٢٨٢ ٥٨ — الوسيط — في فروع الفقه الشافعى . للامام محمد بن محمد الفزالى  
المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

٦- كشاف الكلمات اللغوية

|         |             |
|---------|-------------|
| اشراف   | ..... (٧٢)  |
| اميدا   | ..... (٩٥)  |
| الاحصار | ..... (١٧٧) |
| الاعراب | ..... (١٢٢) |
| أفراشا  | ..... (٩٥)  |
| أقطا    | ..... (١٠٢) |
| تجافت   | ..... (٢١)  |
| تحرى    | ..... (١٠٩) |
| تحقيق   | ..... (٥٩)  |
| تدقيق   | ..... (٥٩)  |
| تذبذب   | ..... (١١٨) |
| تسل     | ..... (١١٣) |
| تعافوا  | ..... (١٠٩) |
| تمول    | ..... (٧٣)  |
| تيمر    | ..... (٢٣٤) |
| حالة    | ..... (١٢٠) |
| خسارة   | ..... (٥٩)  |
| خمرا    | ..... (١١٨) |
| خوار    | ..... (٢٣٤) |
| ديمر    | ..... (٢٤٠) |

|       |       |           |
|-------|-------|-----------|
| (١٢٣) | ..... | المن      |
| (١٠٥) | ..... | منحه      |
| (٥٩)  | ..... | نجاهه     |
| (٦٦)  | ..... | نخله      |
| (١٦٧) | ..... | نقوطة     |
| (٦٧)  | ..... | هنيء      |
| (١٠٧) | ..... | وخر الصدر |
| (١١٣) | ..... | يضمف      |

-----